جامعـــــة الأزهـــــر- غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كلية الآداب والعلـوم الإنسـانية
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة

أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الحديث النبوي الشريف

The Effect of Meaning on Al-Okbary's Parsing Question of the Prophetic Tradition

إعداد الباحث:
سامي جابر حسين الطويل

إشـــــــراف
الدكتور: فضل محمد أحمد النمس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها من عمادة الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الأزهر- غزة

1439هـ-2018م

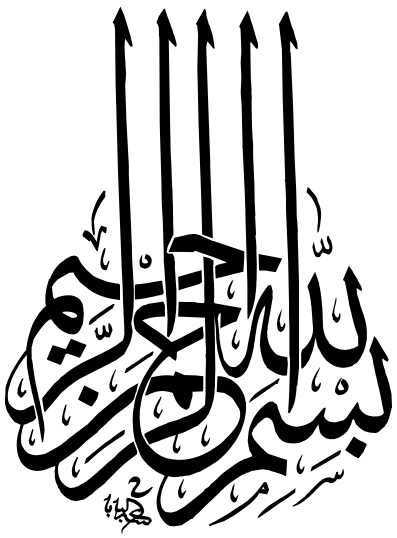

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا

لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيم

(الأعراف: من الآية 43)

الإهداء

- ❖ إلى والدي الحبيب الذي غرس في فؤادي بذرة حبّ العلم والعلماء حتى أينعت وأثمرت، إليه يا من كان له الفضل في غرس بذور النحو في عقلي، فكان نعم المؤسس والمعلم والمرشد.
- ❖ إلى من غمرتنا بحبها طوال حياتها، إلى من أعطتنا بلا حدود، إلى الوالدة الحبيبة أطال الله عمرها في طاعته.
- ❖ إلى زوجتي الغالية أنار الله دربها وأعلى مراتبها وحقق لها منالها، فلها مني كل الحب والتقدير.
- ❖ إلى ابنيَّ الحبيبين جابر وآسر، جعلهما الله قرة عيني.
- ❖ إلى أخي الحبيب أبي أنس وزوجه وأبنائه.
- ❖ إلى أخواتي الكريمات أدام الله عليهن الخير والسعادة.
- ❖ إلى عمي الغالي أبي رامي وزوجه وأبنائه، وبناته وأحفاده الأحباب.
- ❖ إلى عمي الغالي أبي مازن وزوجه الحنونة وأبنائه الرائعين.
- ❖ إلى كلّ من له الفضل بعد الله تعالى بنصيحة وإرشاد ودعاء حتى وصلت إلى هذه المرحلة.

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا اللَّهَ لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ). صحيح ابن حبان: 199/8.

لذلك فإن الواجب يقضي شكر الخالق قبل المخلوق أولاً، فله الحمد في الأولى، والآخرة على ما أنعم به علينا من نعمة الإسلام، والإيمان قبل كل شيء.

ومن ثم فإن الواجب يقضي بأن أتقدم بشكري الجزيل وعرفاني بالفضل إلى صاحب الخلق السامي، والعلم الغزير، **أستاذي الدكتور: فضل محمد النمس** الذي نهلتُ من معينه العذب، فتعهدني برعايته الأبوية منذ اللحظات الأُوَل لانبثاق الفكرة، فأمدني بوافر علمه، فلم يبخل عليّ بمعلومة أهتدي بها، أو نصح وإرشاد، فقد غمرني بآرائه الصائبة الدقيقة، و أسعفنى بتوجيهاته الرائعة السديدة، لتصل دراستي إلى النور، متعه الله بالصحة والعافية .

ومن ثم فإن الواجب يقضي بأن أتقدم بخالص الشكر والعرفان **لأستاذي الدكتور: عبدالله عبدالجليل على** تواضعه، وتفضله بقبول مناقشة هذا البحث، وإبداء ملحوظاته القيمة والسديدة، وأسأل الله العلي القدير له وافر الصحة والعافية، وأن يسدد خطاه وله مني كل الشكر والتقدير .

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور: **محمد سالم أبو غفرة** الذي شرفني بقبول مناقشة هذا البحث، وإبداء ملحوظاته القيمة والسديدة، وأسأل الله العلي القدير له وافر الصحة والعافية، وأن يسدد خطاه وله مني كل الشكر والتقدير .

و الشكر موصول إلى أساتذتي بقسم اللغة العربية كل باسمه وصفته ولقبه، والشكر موصول إلى جامعة الأزهر، وإدارتها، ورئيسها، وعمادة كلية الآداب، وعمادة الدراسات العليا، و قسم اللغة العربية، وعمادة القبول والتسجيل، ودائرة المالية، جزاهم الله جميعاً كل خير.

والشكر موصول لمدير مدرستي الأستاذ: محمد ديب محارب، على ما بذله من جهد لتدليل العقبات كي أتمكن من إنجاز هذه الدراسة، ولا يفوتني أن أشكر زملائي طلبة الدراسات العليا على حسن صحبتهم، أشكرهم جميعاً وأشكر كل من مدّ لي يد العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

لكم مني جميعًا كل الشكر والتقدير والوفاء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة كتاب في إعراب الحديث النبوي الشريف للعلامة أبي البقاء العكبري، الذي حرص كل الحرص على تقديم مادة علمية مليئة بالمعاني؛ ليسهل فهم الحديث النبوي الشريف، فنقل عنه جهابذة شراح الحديث، مستشهدين بتأويلاته النحوية المتعددة؛ ليصلوا إلى المعاني الدقيقة الكامنة في هذه الأحاديث، واستنباط القواعد الأصولية؛ ليسهل فهم الأحكام الشرعية.

وقد وقعت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة

حيث تضمنت المقدمة أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ومنهج البحث، وبعض الدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

- أما التمهيد فتناول الحديث عن أبي البقاء العكبري ومذهبه النحوي، وكتابه.

- وتضمن الفصل الأول أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الاسمية، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها.

- وتضمن الفصل الثاني أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الفعلية، وأركانها، والأدوات التي تدخل على هذه الأفعال، والمفاعيل الخمسة.

- وتضمن الفصل الثالث أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب مكملات الجملة كالحال، و الصفة، و العطف و التوكيد و البدل.

وانتهى البحث بالخاتمة التي تضمنت خلاصة البحث، وأهم نتائجه، والمصادر والمراجع.

Abstract

This study aims to study the first book in the Arabic case system of the Prophet's Hadith to the mark of Abi Al-Baqa'a Al-okbari,s who was interest to provide a scientific material which is full of meanings.

Therefore: It is easy to understand the Prophet's Hadith, and well-known religious and scholarly figures of Hadith have relied on his book , and Citing numerous grammatical interpretations.

Therefore; we can reach the precise meanings in these Hadiths, and devising the rules of Shariah to make it easier to understand the Shariah rulings.

This study is consist of The introduction, Preface, three chapters, and a conclusion. Whereas the introduction included the reasons for choosing the topic, its importance, its methodology, some previous studies, and the study plan.The preface to take up the simple talk about Abi Al-Baqa'a Al-Okbari.

The first chapter included the impact of meaning in Al-'Akbari 's interpretation, the problem Issues and Insights of Arabic case system of the nominal sentence, where it spoke about the definition of the nominal sentence, the first subject (the Mubtada), and kāna and her sisters, Inna and its sisters.

The second chapter includes impact of meaning in Al-'Okbari's interpretation, the problem Issues and Insights of Arabic case system of verbal sentence, where it spoke about the definition of the verabl sentence, its elements, the tools that apply to these verbs, and the five objects effects.

The third chapter included includes impact of meaning in Al-'Okbari's interpretation, the problem Issues and Insights of Arabic case system of complement sentence, where it spoke about the case, adjectives, adverbs, conjunctions, tag questions, and the apposition.

The study ended with a conclusion that included the research abstract, the most important results, and the sources and references.

المحتويات

الإهداء ..... ت

شكر وعرفان..... ث

الملخص..... ج

Abstract..... ح

المقدمة..... خ

التمهيد: أبو البقاء العكبري ومذهبه وكتابه 2

الفصل الأول: أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الاسمية..... 8

المبتدأ 8

الخبـــر 39

كان وأخواتها..... 49

إنَّ وأخواتها 60

الفصل الثاني: أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الفعلية 68

الفعل الماضي..... 68

الفعل المضارع..... 70

الفاعل..... 89

المفعول به..... 94

المفعول المطلق..... 115

المفعول له..... 128

المفعول فيه..... 134

الفصل الثالث :أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب مكملات الجملة 142

الحال 142

التوابع 175

النعت..... 175

التوكيد.....**184**
العطف.....**188**
البدل.....**198**
الخاتمة.....**216**
المصادر والمراجع:.....**218**

المقدمة

الحمد لله الّذي أنزل القرآن بلسانٍ عربي مبين، شفاء لما في الصّدور وهدًى ورحمة للمؤمنين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأصلّي وأسلم عليه، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد...

أصبحت فكرة الربط بين النحو والدلالة تنمو وتتعزَّز في ميادين الدراسات اللغوية الحديثة، حتى بات من غير الممكن الفصل بين علمي الدلالة و النحو في أي نظرية نحوية؛ لأن مثل هذا الفصل من شأنه أن يسيء إلى النحو، ويفقده قيمته، ويضفي عليه الجمود، ويضعف روح الإقناع فيه، فالمتأمل في نشأة النحو العربي يدرك أنه وضع لخدمة المعنى من خلال تصحيح النطق الذي يترتب عليه تصحيح الفهم وتوصيل المعنى دون لبس أو فساد ولا شك في ذلك، فالإعراب – كما يقولون– فرع المعنى، فالذي لا يستطيع فهم المعنى من التركيب لا يستطيع إعراب كلماته، وهذا يؤكد اقتران النحو بالمعنى الدلالي اقتراناً يزيد من قيمة النحو و يكشف عن أهميته، ويبرز دوره الفعال في توصيل المعاني الكامنة في نفس المتكلم إلى ذهن السامع ليفهمها فهما صحيحا لا لبس فيه ولا غموض، وقد أشار الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إلى عظم هذه العلاقة حيث يقول: وأن "كل ظاهرة قد ينظر إليها من جهة الشكل الخارجي أو من جهة المعنى الداخلي، والشكل الخارجي هو صيغة الكلمات ومواقعها، والداخلي هو المعاني والأغراض"[1].

ونظراً لما بين النحو والدلالة من علاقة ارتباط، فقد ظهرت دراسة النصوص القرآنية أو النثرية أو الشعرية دراسة نحوية دلالية؛ لتؤكد عمق العلاقة بين النحو والدلالة، لتصبح حينئذ دراسات تتعامل مع الواقع والمضمون في النص محاولة إبراز دلالاته الخفية وكشف معانيه الدقيقة، ومن هذا المنطلق كان توجهي للغوص في رحاب الأحاديث النبوية الشريفة، وفي كتاب يعتبر أول الكتب التي صنفت في إعراب الحديث النبوي الشريف[2]، فقد اقتصرت الدراسات اللغوية في مجال الحديث النبوي الشريف على الاهتمام بغريب الحديث اهتماماً واسعاً تمثل في إقبال العلماء على التأليف فيه، والاستغراق في شرحه وتصنيفه، كما ألمت الدراسات اللغوية إلماماً سريعاً بإعراب الحديث النبوي، إذ كتبت فيه كتب

---

(1) النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي": د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ص39، دار غريب، القاهرة، ط2، 1999م.

(2) ينظر مقدمة تحقيق د/ حسن موسى الشاعر لكتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري، ص 46 ، دار المنارة، جدة، السعودية، ط2، 1408هـ- 1987م.

ثلاثة معدودة[1]، ومن هذا المنطلق رأى الباحث أن يكون موضوع رسالته في كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري، فالعكبري هو مؤلف نحوي مشهور كتب في إعراب القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. وكتابه إعراب الحديث النبوي وُضِع كما وضح في مقدمته بناء على طلبٍ من طلبة الحديث، حتى يتجنبوا الأخطاء التي وقعت من قبل الرواة وأن الرسول صلى الله عليه وسلم بريء من هذه الأخطاء، فقد وضع هذا الكتاب و اعتنى فيه بتوجيه ما يشكل من إعراب للحديث، وقد كان للمعنى أثر بارز في هذا التأويل، حيث كان يستشهد على ذلك بالقرآن والشعر، وقد يتعرض للخلافات بين البصريين والكوفيين وغيرهم، مرجحاً لمذهب يراه، وقد يذكر العكبري للرواية أكثر من إعراب، لذلك ومن باب الإيمان بالفكرة التي تقوم على الدراسة التطبيقية للنصوص للوصول إلى الظواهر اللغوية في التركيب وصولاً إلى المعنى، كان إيماني بالبحث عن أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في هذا الكتاب القيم والذي حققه محققون مختلفون على النحو التالي:

1. إعراب الحديث النبوي للعكبري، تحقيق: عبدالإله نبهان.
2. إعراب الحديث النبوي للعكبري، تحقيق ودراسة: حسن موسى الشاعر.
3. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري تحقيق: عبدالحميد هنداوي

حيث آثرت الاعتماد على تحقيق الدكتور حسن الشاعر وسأجعله الأصل الذي اعتمد عليه؛ لأنه حققه للحصول على شهادة الدكتوراه، وبذلك قد يكون أكثر علمية من غيره، دون أن أغفل بقية التحقيقات، التي ذكرتها لأنها قد تنير لي جوانب أخرى من جوانب البحث، وبذلك أكون قد وضعت لمساتي الأولى للكشف عن عظمة الحديث النبوي وإعجازه وأحكامه، ابتغاء الأجر والثواب، والله اسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، راجياً من الله تعالى المغفرة من الخطأ والزلل، إنه نعم المولى ونعم النصير.

أسباب اختيار الموضوع:

و قد دعاني إلى خوض غمار هذا البحث أسباب عديدة، ألخص أهمها فيما يلي:

1. إن علم الحديث الشريف بعد القرآن الكريم هو أفضل العلوم، وأعلاها منزلة، وهو الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي، و أنَّ أعلى العلماء قدراً وأعظمهم منزلة هم علماء الحديث، ولا يجوز العدول عنهم في النقل إلى غيرهم .

(1) المرجع السابق، ص46، والكتب هي: إعراب الحديث النبوي للعكبري، و شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للإمام ابن مالك، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي.

2. مدى أهمية علم إعراب الحديث في فهم الحديث، وتدبره، والوقوف على معانيه، كما أن إعراب الحديث له أثر في تفسيره، والتأثير في معناه.
3. الرغبة في زيادة الفائدة على الباحث في علمي النحو والدلالة.
4. البحث يظهر بعض الإعجاز في الفهم الشرعي للأحاديث النبوية من الناحية اللغوية.
5. القناعة الشخصية بأن العلوم العربية والإسلامية ما هي إلا علوم يكمل بعضها بعضا، فلا بد من رصد أوجه هذه العلاقة، والدراسة إنما تُشَّرف بشرف موضوعها ومرماها.
6. إن التعرض للظواهر النحوية و محاولة ربطها بالدلالة، سيكون مقرونا ببعض نصوص النحاة واللغويين – ما أمكن ذلك– وذلك محاولة لفهم هذه الظواهر و ربطها بالمعنى الدلالي من خلال السياق.
7. خدمة اللغة العربية وإحياؤها عبر العصور لتواكب الحداثة وتكون في مقدمة اللغات.
8. تشجيع أستاذنا الدكتور فضل محمد النمس للبحث في الحديث الشريف، ودراسته، وتحليله لما يحتويه من كنوز و عظمة و إعجاز.
9. قلة الدراسات اللغوية في علم الحديث وخاصة في جامعاتنا، وافتقار المكتبة العربية إلى رسالة علمية محكمة تتناول أثر المعنى في الإعراب.

أهمية الدراسة :

1- استقصاء ظواهر تعدد وجوه الإعراب ومناقشة الاختلاف فيها بين النحاة والرجوع لكتب التفسير والنحو للوصول إلى فهم عميق للنص والمعنى .

2- تحليل الظواهر اللغوية في التركيب الجملي وذلك بتوظيف معطيات التركيب كلها من ترتيب وزيادة وحذف وحركة إعرابية وكيفية أدائها من غير إخلال بالحركة الإعرابية ودورها في التركيب الجملي دلالياً.

3- الربط بين قواعد النحو وعلم الحديث، لإظهار الدور المنوط بالنحو في فهم النص، للوصول إلى المعني المراد، والإعجاز اللغوي في عرضه للقضايا والمقاصد الشرعية.

4- الربط بين علمي النحو والدلالة وإزالة الجمود عن علم النحو.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد تعدد وجوه الإعراب في أبواب المرفوعات والمنصوبات والتوابع في هذا الكتاب مراعياً التالي:

أولاً: سأقتصر في هذا البحث على اختيار بعض الأحاديث في الجملة الإسمية والجملة الفعلية و بعض مكملات الجملة مما يمثل الخلاف فيها تداخلاً بين بابين أو أكثر من أبواب النحو المتقاربة لبيان عناصر الفصل بينهما نحواً ودلالةً.

ثانياً: إيراد أقوال أبي البقاء في تعدد وجوه الإعراب في الجملة الإسمية، والجملة الفعلية وبعض مكملات الجملة.

ثالثاً: وضع عنوان رئيس لكل مسألة .

رابعاً: مناقشة الأوجه الإعرابية مناقشة علمية مبيناً أي وجه أقرب للمعنى الذي يتطابق مع الإعراب اعتماداً على ما قاله علماؤنا المتقدمون واللاحقون.

خامساً: إبداء الرأي في ما تمت مناقشته ومعارضته؛ رغبة من الباحث في ابداء الرأي بطريقة علمية حسب قدراته.

الدراسات السابقة:

- التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، رسالة ماجستير، إعداد الباحثة: عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي، جامعة أم القرى، 1422- 1423 هـ.
- التأويل النحوي في الحديث الشريف، رسالة دكتوراه، إعداد الباحث: فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، جامعة بغداد، العراق،، 1427هـ، 2006م.

خطة الدراسة:

انتظمت هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، تلتها الخاتمة و التي تضمنت ملخص الموضوع، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها، ثم المصادر والمراجع، وهي على النحو الآتي:

المقدمة: وقد تضمنت أسباب اختيار الباحث موضوع الدراسة، وأهميته، ومنهج الدراسة. وأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، والصعوبات وخطة عمل الدراسة.

التمهيد: وتحدثت فيه عن أبي البقاء العكبري: اسمه، ولقبه، وحياته، ومصنفاته، ومذهبه النحوي.

أما الفصل الأول: أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الإسمية، ويدرس المبتدأ وأنواعه ومجيئه مصدراً مؤولاً، وجواز الابتداء بالنكرة، والتقديم والتأخير، وحذف المبتدأ جوازاً ووجوباً، ثم الخبر وأنواعه، وحذفه جوازاً ووجوباً، ثم من النواسخ الفعلية كان وأخواتها من حيث التصرف والجمود، والتقديم والتأخير، والحذف، وكان التامة والناقصة والزائدة، ثم من النواسخ الحرفية، إن وأخواتها، ودخول ما الكافة عليها وفتح وكسر همزة إنّ مع توضيح أثر المعنى في الخلاف الإعرابي في كل قسم من هذه الأقسام.

أما الفصل الثاني: أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الفعلية ويدرس الجملة الفعلية، وأركانها، والفاعل وحذف عامله، والفعل المضارع والقضايا المشكلة فيه، ودخول الأدوات الناصبة والجازمة عليه، ثم المفعول به وحذف عامله جوازاً و وجوباً، ثم المفعول المطلق وحذف عامله، ونائب المفعول المطلق، ثم المفعول معه، والمفعول لأجله وحذف عامله، والمفعول فيه، وبعض قضاياه، مع توضيح أثر المعنى في الإعراب.

أما الفصل الثالث: أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب مكملات الجملة ويدرس الحال وأنواعه، وصاحبه، ومجيء صاحبه نكرة، وحذف عامله، ثم التوابع وأقسامها: النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، مع توضيح الخلاف النحوي في كل قسم منها، وتفسير التوجيهات الإعرابية التي ذكرها العكبري– رحمه الله– مع بيان أثرها في المعنى.

أما الخاتمة: فقد تضمنت خلاصة البحث، وأهم نتائجه التي توصل إليها الباحث، والتوصيات وتلتها المصادر والمراجع.

وختاماً أقول: هذه ثمرة جهدي وتعبي وصبري، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي المخطئة والشيطان، فحسبي أنني اجتهدت، والله ولي التوفيق.

التمهيد

أبو البقاء العكبري ومذهبه النحوي وكتابه إعراب الحديث النبوي

- اسمه ولقبه
- حياته
- مصنفاته
- مذهبه النحوي
- موضوع الكتاب
- مادة الكتاب
- الغاية من تأليف الكتاب

أبو البقاء العكبري

- **اسمه ولقبه:**

العكبري[1] عبد الله بن الْحُسَيْن بن عبد الله بن الْحُسَيْن الإِمَام محب الدّين أَبُو الْبَقَاء العكبري الْبَغْدَادِيّ الضَّرِير النَّحْوِيّ الْحَنْبَلِيّ[2]، البغدادي الأصل، المولد الأزجي[3].

والعكبري بِضَم الْعين وَسُكُون الْكَاف وَفتح الْبَاء الْمُوَحدَة وفى آخرهَا رَاء هَذِه النِّسْبَة إِلَى عكبر، و هي بليدَة عِنْد دجلة فَوق بَغْدَاد بِعشْرَة فراسخ[4].

- **حياته:**

وُلد فِي أَوَائِل سنة ثَمَان وَثَلَاثِينَ وَخَمْسمِائة بِبَغْدَاد، وَمَات لَيْلَة الْأَحَد ثامن ربيع الآخر سنة سِتّ عشرَة وسِتمِائَة[5].

شيخ زمانه، وفرد أوانه، منحة الدهر، وحسنة العصر، إمام في كل علم من النحو واللغة والفقه والفرائض والكلام، يُقرئ ذلك كله وهو ضرير، أضرّ وهو في صباه بالجدري، إمام مسجد ابن حمدون ببغداد بالريحانيين ومتقدم الاقراء به [6].

كان رقيق القلب سريع الدمعة، ثقة صدوقا فيما ينقله ويحكيه غزير الفضل كامل الأوصاف كثير المحفوظ متدينا حسن الأخلاق[7].صَاحب الْإِعْرَاب، قَرَأَ بالروايات على أبي الْحسن البطائحي، وتفقه بِالْقَاضِي أبي يعلى الْفراء، ولازمه حَتَّى برع فِي الْمَذْهَب وَالْخلاف وَالْأُصُول، وَقَرَأَ الْعَرَبيَّة على يحيى بن نجاح وَابْن الخشاب؛ حَتَّى حَاز قصب السَّبق، وَصَارَ فِيهَا من الرؤساء الْمُتَقَدِّمين، وقصده النَّاس من الأقطار، وأقرأ النَّحْو واللغة وَالْمذهب الْخلاف والفرائض والحساب، وَسمع الحَدِيث من أبي الْفَتْح بن

---

(1) ينظر ترجمته: إنباه الرواة على أبناء النحاة: 38/2، معجم الأدباء: 1515/4، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: 471/13، سير أعلام النبلاء: 130/17، الوافي بالوفيات: 37/17، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 37/2، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 508/5، طبقات المفسرين للداوودي: 231/1، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ: 98/2، إعراب الحديث النبوي: للعكبري، تحقيق د/ حسن الشاعر، إعراب الحديث النبوي: تحقيق د/ عبدالإله نبهان.

(2) ينظر بغية الوعاة:37/2، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 509/5.

(3) معجم الأدباء: 1515/4.

(4) الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 329/2.

(5) ينظر تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: 471/13.

(6) معجم الأدباء: 1515/4.

(7) ينظر الوافي بالوفيات: 74/17.

البطي وَأبي زرْعَة الْمَقْدِسِي وخلْق، وَله تردد إِلَى الرؤساء لتعليم الْأَدَب، كَانَ إِذا أَرَادَ التصنيف أحضرت إِلَيْهِ مصنفات ذَلِك الْفَنّ، وقرئت عَلَيْهِ فَإِذا حصل مَا يُريدهُ فِي خاطره أملاه؛ وَكَانَ لَا تمضى عَلَيْهِ سَاعَة من ليل أَو نَهَار إِلَّا فِي الْعلم؛ سَأَلَهُ جمَاعَة من الشَّافِعِيَّة أَن ينْتَقل إِلَى مَذْهَب الشَّافِعِي، ويعطوه تدريس النَّحْو بالنظامية، فَقَالَ: لَو أقمتموني وصببتم عَليّ الذَّهَب حَتَّى واريتموني مَا رجعت عَن مذهبي[1].

- **مصنفاته**

صنَّف العكبري– رحمه الله – في مؤلفات كثيرة بلغ تعدادها خمسة وخمسين مؤلفاً[2] منها:

"تفسير القرآن"، وكتاب "إعراب القرآن العزيز"، وكتاب "اللباب في النحو"، وكتاب "إعراب الشّواذ "، وكتاب "متشابه القرآن"، وكتاب "عدد الآي "، وكتاب "إعراب الحديث"، وكتاب "شرح أبيات سيبويه"، و شرح "الإيضاح والتّكملة"، و كتاب "شرح اللمع"، و كتاب "التلقين في النحو"، و شرحه ، و كتاب "التلخيص في النحو"، و كتاب "الإشارة في النحو"، وصنّف " تعليقا "في الخلاف، وصنَّف "شرح الهداية" لأبي الخَطَّاب، وكتاب "المُرام" في المَذْهب، وثلاثة مصنَّفات في الفرائض، وكتاب "شرح الفصيح "، وكتاب "شرح الحماسة"، وكتاب " شرح المقامات الحريرية"، وله حواش أيضاً على "المقامات"، وكتاب شرح "خطب ابن نُبَاتة وغيرها، وله في الحساب وغيره "[3].

- **مذهبه النحوي:**

اختلف الباحثون حول مذهب العكبري – رحمه الله– النحوي، فقد ألحقه الدكتور شوقي ضيف بالمذهب البغدادي؛ لأنه يقوم على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، حيث يقول: " بغدادي مثل سالفيه، وصلته بالشيخين أبي علي الفارسي وابن جني تتضح في شرحه لإيضاح الأول ولمع الثاني، وأيضا في مصنفاته" :الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح "و"تلخيص أبيات الشعر لأبي علي "و"تلخيص التنبيه لابن جني "و"المنتخب من كتاب المحتسب"[4].

أما الشيخ الطنطاوي فيلحقه بالمذهب الكوفي حيث يقول: "فقد ألف بعد الأنباري أبو البقاء العكبري كتابه" التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"، ولم نعثر على هذا الكتاب إلا أن المعروف عن العكبري أنه كوفي النزعة كما يتضح جليا من مؤلفاته، ومما لا مرية فيه أنه قد اطلع

---

(1) بغية الوعاة: 2/38–39.

(2) إعراب الحديث النبوي، تحقيق د/عبدالإله نبهان: 14.

(3) ينظر تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: 471/13، البداية والنهاية: 84/17، الوافي بالوفيات: 74/17، طبقات المفسرين للداوودي: 231/1.

(4) المدارس النحوية، شوقي ضيف: 279.

على كتاب الإنصاف، وشاهد هذا أنه في شرحه لديوان أبي الطيب المتنبي قد ينقل عبارة الإنصاف بنصها عند ذكر الخلاف بين الفريقين، أو يلخصها تلخيصا لا يذهب معه تعرف الأصل المأخوذ منه"[1].

أما الآخرون فيلحقونه بالمذهب البصري ومنهم الدكتور حسن الشاعر، وعبدالإله نبهان، والدكتور غازي طليمات وغيرهم، فهو عندهم بصريَّ المذهب و النزعة في النحو؛ لأنه سلك طريقهم وسار على دربهم، فاستخدم مصطلحاتهم النحوية، واتبع مقاييسهم التي وضعوها، فكان ناقداً فذاً للكوفيين، وغيرهم ، إذ كان منهجه منهجاً تعليلياً، حيث كان يذكر العلل ويوجهها الوجه الصحيح الذي استند عليه شيخ النحاة سيبويه– رحمه الله– حيث يرى الدكتور غازي طليمات إلى أن العكبري بصريُّ المذهب ويرفض نسبته إلى كل من المذهب الكوفي أو البغدادي حيث يقول: " واليوم بعد وقوفنا على كتاب التبيين وتحقيقنا كتاب اللباب، أوسع ما وصل إلينا من كتب الشيخ في النحو، و أوفاها بالإفصاح عن مذهبه، نستطيع أن ندرس هذه القضية درساً مفصلاً، نزعم أنه قادر على تقديم صورة أقرب إلى الوضوح عن مذهبه، ووضعه في موضعه أو في موضع يجب أن يضع نفسه فيه من مدارس النحو، و أساس هذا الدرس الإحصاء والاستقصاء، لا الظن الذي يحوط النتائج بسحب التخمين، وسيظهر للقارئ بعد وقوفه على ما نسوق من أدلة أن العكبري نحويّ بصري مخلص لسيبويه في النحو إخلاصه لأحمد بن حنبل في الفقه"[2].

والباحث أيضاً في كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري– رحمه الله– يرى تأثره بمذهب البصريين إلى حد كبير، فهو في الغالب يتبنى آراءهم ويسوق حججهم، ويأخذ بأدلتهم دون تعصب، وقد قام أيضاً بشرح عدد من مصنفاتهم، ومن ذلك شرح الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، و شرح اللمع لابن جني، و شرح المفصل للزمخشري، كما اختصر بعض مصنفاتهم ومنها لباب الكتاب، (ويبدو أنه يقصد كتاب سيبويه) و مختصر أصول ابن السراج، والمنتخب من كتاب المحتسب، وتلخيص التنبيه لابن جني، وتعرض أيضاً لبعض شواهدهم، ومن ذلك شرح أبيات كتاب سيبويه، والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح، وتلخيص أبيات الشعر لأبي علي[3]، وبذلك يرجح الباحث ما ذهب إليه الفريق الثالث بأن العكبريّ– رحمه الله– بصري المذهب والنزعة في النحو.

---

(1) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي: 128.

(2) مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 3، مذهب أبي البقاء العكبري في النحو، غازي طليمات:208/207

(3) ينظر إعراب الحديث النبوي: 34.

- **موضوع الكتاب:**

فهو إعراب الحديث النبوي الشريف، حيث أعرب الأحاديث التي أشكلت على تلامذته، فقد تناول في الكتاب الألفاظ الذي أعتقد أنها قد يُشكَل فهمها و ضبطها على طلبة الحديث، أو وجد ضبطها مخالفاً لقواعد النحو العربي، فقلب هذه الألفاظ على عدة أوجه، مُوجِداً تأويلات نحوية متعددة حسب المعنى؛ لتبيان الوجه الصحيح للرواية، وإذا تعذر التأويل نسب هذا الخطأ إلى الراوي، ولم يكتف العكبري- رحمه الله- على الإعراب فقط، لكنه يعرض لمسائل صرفية، ولغوية، وقراءات قرآنية، ونقد للروايات في بعض الأحاديث الشريفة، ولغات بعض العرب.

- **مادة الكتاب:**

اعتمد العكبري- رحمه الله- على كتاب جامع المسانيد لابن الجوزي حيث يقول:" واعتمدت على أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب، وهو (جامع المسانيد) للإمام الحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي- رحمه الله تعالى- فذكرت ذلك منه"[1].

وقد رتب كتابه حسب أسماء الصحابة- رضي الله عنهم- "مرتبه على حروف المعجم، ثم ذكر مسانيد أقوام لم يعرفوا بآبائهم ولا بأبنائهم لكنه يشار إلى أقاربهم، ثم انتقل إلى ذكر أقوام عرفوا بالقرب من غيرهم، ثم ذكر أقواماً عرفوا بالنسب إلى قبائلهم، ثم ذكر المجهولين، حتى إذا انتهى من ذكر مسانيد الرجال انتقل إلى مسانيد النساء مرتبة على الحروف الأبجدية، ولا يكاد ينتهي منها حتى يتصدى لذكر المعروفات بكُناهُنّ، ثم يختم كتابه بذكر مسانيد نساء لا يُعرفْن!"[2].

وقد كان يعتمد في جمع مادته على قراءة أحد تلاميذه في جامع المسانيد، وكلما مرت بهم عبارة أو كلمة مشكلة تحتاج إلى شرحٍ شرحها وقلبها على أوجهها المتعددة، واستشهد على تأويله وإعرابه بالقرآن الكريم، والأحاديث، والشعر، والأمثال، والأقوال المشهورة للنحاة.

- **الغاية من تأليف الكتاب:**

فهي غاية تعليمية إذ يسوق العكبري – رحمه الله- في مقدمته السبب الذي دعاه إلى إملاء هذا الكتاب على تلامذته فيقول: "فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث الشريفة، وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها، والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بريئون من اللحن"[3].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 93.

(2) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق د/ عبدالحميد هنداوي: 6.

(3) إعراب الحديث النبوي، تحقيق د/ حسن الشاعر: 93.

بالإضافة إلى دوافع أخرى لم يذكرها مثل: الاسهام في خدمة الحديث الشريف وصونه من اللحن، ومساعدة الرواة في ضبط الأحاديث الشريفة، ومعرفة مواطن اللحن فيها، ومعرفة من سبب هذا اللحن؛ حتى يسهل عليهم استنباط الأحكام الشرعية.

- **الأحاديث المشكلة:**

عدد الأحاديث التي تناولها العكبري –رحمه الله– ما يقارب أربعمائة وثمانية وعشرون حديثاً مشكلاً وجهها جميعاً توجيهات ترفع عنها صفة اللحن باستثناء سبعة أحاديث نسب الخطأ فيها إلى الراوي، ولم يجد لها وجها من وجوه الإعراب.

الفصل الأول

أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الاسمية

- المبتدأ
- الخبر
- كان وأخواتها
- إن وأخواتها

أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الاسمية

ويتناول هذا الفصل أثر المعنى في تأويل العكبري إعراب الجملة الاسمية، من خلال دراسة المبتدأ، وأنواعه، وجواز الابتداء بالنكرة، و التقديم والتأخير، وحذف المبتدأ جوازاً ووجوباً، ثم يدرس الخبر وأنواعه، وحذفه جوازاً ووجوباً؛ ثم من النواسخ الفعلية كان وأخواتها فيدرسها من حيث التصرف والجمود، والتقديم والتأخير فيها، ثم نتعرف على كان التامة، والزائدة، ثم ننتقل إلى النواسخ الحرفية، لنتعرف على إن وأخواتها، ودخول ما الكافة عليها، ثم فتح همزة إن وكسرها، مع تبيان أثر المعنى في كل باب من هذه الأبواب من خلال تأويل العكبري- رحمه الله- لها من خلال الشرح والتحليل، لنصل إلى المعاني الدقيقة لكل وجه من أوجه الإعراب.

المبتدأ:

تتكون الجملة الاسمية من ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر، أما المبتدأ فقد حَدَّه سيبويه بقوله: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ . فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[1]

و جاء في شرح الجمل لابن عصفور: "هو جعل الاسم أول الكلام لفظًا أو تقديرًا، مُعَرًّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه"[2]

أما في شرح الأشموني "المبتدأ: فهو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة: مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنًى به"[3]

ويظهر من خلال هذه التعريفات وغيرها أن المبتدأ على نوعين:

1. مبتدأ له خبر:

ومثله ما أعربه العكبري في حديث أم سلمة هند بنت أبي أمية- رضي الله عنها- زوج النبي صلى الله عليه وسلم قوله صلى الله عليه وسلم: **(ذُيُولُ النِّسَاءِ شِبْرٌ، قُلْتُ: إِذَنْ تَبْدُوَ أَقْدَامُهُنَّ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ : فَذِرَاعاً لَا يَزِدْنَ عَلَيْهِ).**

يقول العكبري -رحمه الله-: رفع **(شبراً)** على أنه خبر المبتدأ، ونصب ذراعا بفعل محذوف؛ أي فليجعلنه ذراعا"[4].

---

(1) الكتاب، سيبويه:126/1، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 3، 1408 هـ - 1988 م.

(2) شرح الجمل الزجاجي: 340/1 لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، د. ط، د. ت.

(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 236/1، تحقيق: محمد محيي عبدالحميد، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط2، 1358هـ -1939م.

(4) إعراب الحديث النبوي: 347.

حيث جاءت **(ذيول النساء)** معرفة بالإضافة، وتعرب ذيول: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهي مضاف والنساء: مضاف إليه وخبره: **(شبرٌ)** مرفوع وعلامة رفعة الضمة، وقد جاءت الجملة من الركنين الأساسيين للجملة الاسمية، المبتدأ والخبر.

ومثله ما ورد في حديث معاذ بن أنس الجهني- رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **(الْجَفَاءُ كُلُّ الْجَفَاءِ، وَالْكُفْرُ، وَالنِّفَاقُ، مَنْ سَمِعَ مُنَادِيَ اللَّهِ يُنَادِي بِالصَّلَاةِ يَدْعُو إِلَى الْفَلَاحِ، وَلَا يُجِيبُهُ)**[1].

قال العكبري- رحمه الله-: **(الجفاء)** في الأصل مصدر وهو ههنا مبتدأ، **(وكل الجفاء)** توكيد، **(والكفر والنفاق)** معطوفان على الجفاء، و **(من سمع)** خبر المبتدأ، ولا بد فيه من حذف مضاف، تقديره إعراض من سمع، لأن **(من)** جثة بمعنى شخص أو إنسان . والجفاء ليس بالإنسان، والخبر يجب أن يكون هو المبتدأ في المعنى، والإعراض هنا جفاء"[2].

حيث جاءت **(الجفاء)** مصدراً، وقد جاءت معرفة وابتدأ بها الكلام فهي مبتدأ، وما بعدها **(كل الجفاء)** توكيد، وخبرها الاسم الموصول **(من)** الذي في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة التي بعدها تسمى صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، حيث وضح العكبري- رحمه الله- أن الخبر هو المبتدأ في المعنى؛ لأن الجفاء ليس بإنسان، ولكن لتصدرها الجملة ولأنها معرفة، فقد جاءت مبتدأ وخبرها الاسم الموصول **(مَنْ)**، وليوافق الإعراب المعنى بموافقة الخبر المبتدأ قدّر العكبري- رحمه الله- مضافاً محذوفاً قبل الخبر، والتقدير: الجفاء... إعراض من سمع منادي الله ينادي بالصلاة....

ومثله في حديث أم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري- رضي الله عنهما- قولها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، أَيُّهَا قَرَأْتَ أَجْزَأَكَ)**[3].

يقول العكبري -رحمه الله-: يجوز النصب في **(أيّها)** وهو الأقوى، والناصب له قرأت. و**(أيَّ)** هنا شرطية، والناصب لأداة الشرط هو الشرط لا الجواب. وأجاز قوم الرفع في مثل هذا، ويجعله مبتدأ، و**(قرأت)** نعتا له، و **(أجزأك)** الخبر[4].

حيث تأول العكبري- رحمه الله- مجيء **(أيّ)** بالرفع، وقد وردت في مسند أحمد ابن حنبل بالرفع[5]، والنصب[6]، فالرفع على أن الجملة جملة اسمية مكونة من المبتدأ والخبر، فالمبتدأ **(أيّ)**

---

(1) مسند أحمد: 390/24.

(2) إعراب الحديث النبوي: 302

(3) مسند أحمد مخرجا: 431/45.

(4) ينظر إعراب الحديث النبوي: ص347-348.

(5) مسند أحمد مخرجاً: 431/45.

(6) مسند أحمد مخرجاً: 595/45.

ومن المعلوم أنها تعامل معاملة المعرب، فتكون مبتدأ مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة، وقد جاء ما بعدها صفة لها (**قرأت**)، وخبرها جملة فعلية (**أجزأك**).

أما النصب وهو الأقوى عند العكبري– رحمه الله– على أنها جملة شرطية تتكون من (**أيَّ**) المعربة، وفعل الشرط (**قرأت**) وهو فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و لأن الفعل (**قرأ**) يكون في لغة العرب متعدياً ولم ينصب في الحديث بعده مفعولاً به، فأي الشرطية التي لها موضع الصدارة في جملة الشرط تُنصب بالفعل (**قرأ**) مفعولا به، **و** (**أجزأك**) جملة جواب الشرط، حيث تعرب أجزأ: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم والفعل ضمير مستتر تقديره أنت، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

ومثله في حديث عمران بن حُصين– رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ ذَاكَ؟**).

يقول العكبري –رحمه الله–[1]: (**أيٌّ**) مرفوع البتة مبتدأ، و(**ذاك**) خبره. وقيل (**أيٌّ**) خبر، (**وذاك**) مبتدأ. ولا يجوز نصبه بأتدرون لأن الاستفهام لا يعمل فيه فعل قبله، ومثله: ﴿**ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا**﴾[2] .

حيث جاءت (**أيٌّ**) مبتدأ مرفوعاً وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنها معربة، وما بعدها مضاف إليه، (ذاك) في محل رفع خبر المبتدأ. ومثله في شرح القسطلاني: في الحديث الشريف قوله:(**أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ**)، برفع أيّ والجملة مقول القول (قالوا: الله ورسوله أعلم) بذلك[3].

ومثله في حديث أبي محمد طلحة بن عبيد الله– رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**فَلَمَا بَيْنَهُمَا أَبْعَدُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**)[4].

قال العكبري– رحمه الله–: (**اللام**) ها هنا لام الابتداء و (**ما**) بمعنى الذي، وموضعها رفع مبتدأ، و (**أبعد**) خبره"[5].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 284– 285.

(2) سورة الكهف: الآية 12.

(3) شرح القسطلاني: 243/3.

(4) مسند أحمد: 21/3.

(5) إعراب الحديث النبوي: 220.

حيث جاءت (**ما**) الموصولة في محل رفع مبتدأ، وما بعدها (**بينهما**) شبه الجملة الظرفية تتعلق بفعل محذوف تقديره: استقر، وصلة الموصول مفسرة لـ (**ما**) الموصولة، وخبر ما الموصولة (**أبعد**) وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والتقدير فلما بينهما استقر من السقوط أبعد ما بين السماء والأرض.

ومثله ما تأوله العكبري –رحمه الله– حيث وجه رواية (**اثنين بواحد**) في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– حيث يقول: (**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً: اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ**)[1].

حيث قال العكبري– رحمه الله–: "ولو روى بالرفع جاز على أنه مبتدأ، و (**بواحد**) خبره، كأنه قال: **كل اثنين بواحد**، وتكون الجملة حالاً.

ونظيره: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ويداها أطول من رجليها، بالرفع والنصب"[2]. فقد وجه العكبري– رحمه الله رواية (**اثنين بواحد**) حيث يرى جواز رفع (**اثنين**) على أنها جملة استئنافية جديدة، فتنقطع عن (**نسيئة**)، و ترفع حينئذٍ (**اثنان**) بالألف على أنها مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف، وخبرها (**بواحد**) في محل رفع شبه الجملة من الجار والمجرور.

- **مجيء المبتدأ مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً**

ومثله في حديث أنس بن مالك–رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِهِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ، إِلَّا أَدْخَلَ اللَّهُ– عزَّ وجلَّ– أَبَوَيْهِ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ**)[3].

قال العكبري– رحمه الله–: "(**من**) زائدة و (**رجل**) مبتدأ، وما بعده إلى قوله: (**لم يبلغوا الحِنْثَ**) صفة للمبتدأ، والخبر قوله: (**إلا أدخل الله أبويهم الجنة**) .فإن قيل الخبر هنا جملة، وليس فيها ضمير يعود منها إلى المبتدأ، فالجواب أن الرجل المسلم الذي هو المبتدأ، هو أحد أبوي المولود، وهو المذكور في خبر المبتدأ، فقد وضع الظاهر موضع المضمر لغرض، وهو إضافة الأم إليه، فهو كقول الله تعالى:﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [4] .

ومثله قول الشاعر[5]:

---

(1) مسند أحمد: 234/22.

(2) إعراب الحديث النبوي:144

(3) مسند أحمد: 14/20، المسند الجامع: 402/1.

(4) سورة يوسف: الآية 90.

(5) إعراب الحديث النبوي: 128–129

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نَغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا

حيث جاءت (**رجل)** اسماً مجروراً لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ لأنه سبق بحرف جر زائد **(من)** وقد جاء نكرة، وبسبقه بالنفي بـ (ما) وبوصفه سوغ له الابتداء به.

فقد وصف المبتدأ بقوله: **(مسلم يموت له ثلاثة من ولده لم يبلغوا الحنث)** وجاء الإخبار عن هذا الرجل المسلم الصابر بأن الله سيدخله الجنة.

وقد جاء الحديث بصيغة أسلوب القصر، فجاء الخبر ليخصص جزاء هذا الرجل، فتكون جملة **(أدخل الله أبويه الجنة)** في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثله في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– قوله: **(مَا لِلشَّيَاطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجِينَ، أُولَئِكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمُبَرَّءُونَ مِنَ الْخَنَا)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: (**أبلغ)** يجوز أن يفتح، ويكون في موضع جر صفة لسلاح على اللفظ، وأن يرفع صفة له على الموضع؛ لأن من (**زائدة)**[2]. ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(3).

حيث جاءت **(سلاح)** اسماً مجروراً لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر؛ لأنه سبقت بحرف الجر الزائد (من)، وخبره شبه الجملة (للشياطين) المكون من الجار والمجرور.

ومثله ما ورد في حديث أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(مَا مِنْ أَحَدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَنِيٍّ وَلَا فَقِيرٍ، إِلَّا وَدَّ أَنَّمَا كَانَ أُوتِيَ مِنَ الدُّنْيَا)**[4].

قال العكبري– رحمه الله–: **(في قوله ما من أحد)، (من)** زائدة **و(غني)** بالرفع صفة لأحد على الموضع؛ لأن الجار والمجرور في موضع رفع. ونظيره قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(5) بالرفع على الموضع وبالجر على اللفظ .

ويجوز في الحديث **(غنيٍ ولا فقيرٍ)** بالجر على اللفظ أيضاً[6].

---

(1) جامع المسانيد والسنن: 503/9، الخنا: الفحش: ينظر فتح الباري لابن حجر: 589/10.

(2) إعراب الحديث النبوي: 171.

(3) سورة الأعراف: 59.

(4) مسند أحمد:205/19.

(5) سورة الأعراف: 59.

(6) إعراب الحديث النبوي : 125.

حيث جاءت (**أحد**) اسماً مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه مبتدأ؛ لأنها سبقت بحرف جر زائد (من)، وخبره الجملة الفعلية (**إلا ودّ أنما كان أوتي من الدنيا قوتا**).

- **مجيء المبتدأ مصدراً مؤولاً**

يأتي المبتدأ مصدراً مؤولاً، ويؤول هذا المصدر بالصريح، و قد ورد في عدة مواضع تأولها العكبري– رحمه الله–منها ما ورد في حديث أبي بهيسة الفزاري– رضي الله عنه– قوله: **(يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنْعُهُ؟ قَالَ: أَنْ تَفْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرٌ لَكَ)**[1].

يقول العكبري –رحمه الله–: "(**أن**) مفتوحة الهمزة وهي مصدرية، وموضعها وموضع الفعل رفع بالابتداء"[2]، و(خير) خبره، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(3) .

حيث جاء المصدر المؤول في هذا الحديث (**أن تفعل**) وهو مكون من أن مع الفعل المضارع المنصوب، والتقدير: فعل الخير خيرٌ لك، حيث إن المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ، كما في الآية الكريمة والتي تقدر: صيامكم خير لكم.

ومثله ما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص –رضي الله عنه– : قوله (**قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمَرِضْتُ مَرَضًا أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ، فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلا ابْنَةٌ لِي، أَفَأُوصِي بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: بِشَطْرِ مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: فَثُلُثُ مَالِي؟ قَالَ: الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ يَا سَعْدُ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، إِنَّكَ يَا سَعْدُ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى اللُّقْمَةَ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ)** [4].

قال العكبري– رحمه الله–: (**أن تدع**) الهمزة مفتوحة، وهي أن الناصبة للفعل، وموضع المصدر على وجهين: أحدهما: هو بدل الاشتمال، أي إن التقدير: إنك تَرْكَك، والثاني: أن يكون في موضع رفع بالابتداء و خير خبره[5].

حيث جاء المصدر المؤول (**أن تدع**) على وجهين: أحدهما في محل نصب بدل الاشتمال من المبدل منه اسم (إنّ) ضمير الكاف، والآخر: أن تأتي (**أن تدع**) مصدراً مؤولاً[6] في محل رفع

---

(1) مسند أحمد مخرجاً: 293/25.

(2) إعراب الحديث النبوي: 318–319.

(3) سورة البقرة: الآية 184.

(4) مسند أحمد مخرجاً: 109/3.

(5) إعراب الحديث النبوي: 201.

(6) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 14/21، شرح القسطلاني: 354/8.

مبتدأ، وخبرها (خير)، والتقدير: تركُك ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تدعهم فقراء، و قد فصل أبو محمد العيني في إعراب هذا الحديث: " قَوْله: **(أَن تدع)**، أَي: أَن تترْك، وَأَن مَصْدَرِيَّة محلهَا رفع بِالِابْتِدَاءِ وَخَبره. هُوَ قَوْله: (خير) وَالتَّقْدِير: وَدعك أَي: تَركك وَرثتك أَغْنِيَاء خير من أَن تَدعهُمْ عَالَة، وَهُوَ جمع عائل وَهُوَ الْفَقِير. قَوْله: (يَتَكَفَّفُونَ النَّاس) أَي: يمدون إِلَى النَّاس أكفهم للسؤال"[1].

وقد جاء الحديث بلفظين كسر[2] وفتح[3] همزة إن، وفيه يقول العيني: " وَكلمَة: أَن، يجوز فِيهَا فتح الْهمزَة وَكسرهَا، فَفِي الْفَتْح يكون: أَن، مَصْدَرِيَّة تَقْدِيره: بِأَن يترْك، أَي: تَركه ورثته أَغْنِيَاء.

فَقَوله أَن يترْك فِي مَحل الرّفْع على الِابْتِدَاء بالتقدير الْمَذْكُور، وَقَوله: خير، خَبره، وَفِي الْكسر تكون: إِنْ شَرْطِيَّة وجزاؤها مَحْذُوف تَقْدِيره: إِن يترْك ورثته أَغْنِيَاء فَهُوَ خير[4]".

2. **مبتدأ يكتفي بمرفوعة عن الخبر:**

وهو النوع الثاني من المبتدأ، "ويأتي هذا النوع وصفاً مشتقاً، ويقصد بالوصف المشتق: ما دل على الحدث وصاحبه. وأوضح الصور التي يأتي عليها المبتدأ الوصف الذي يكتفي بمرفوعه عن الخبر اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وقد يكون اسماً منسوبا لأنه يعامل معاملة المشتق"[5].

ومثله في رواية أحمد من حديث أُبيّ بن كعب الأنصاري –رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(الصُّبْحَ فَقَالَ شَاهِدٌ فُلَانٌ؟ فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ: شَاهِدٌ فُلَانٌ؟ فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ: شَاهِدٌ فُلَانٌ فَقَالُوا: لَا. فَقَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ أَثْقَلِ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا، لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا)**.

يقول العكبري– رحمه الله–:**(شاهدٌ فلان؟)**" يريد الهمزة فحذفها للعلم بها، وهو مرفوع لأنه خبر مقدم و فلان مبتدأ، ويجوز أن يكون **(شاهد)** مبتدأ. لأن همزة الاستفهام فيه مراده، ولو ظهرت لكان مبتدأ البتة، و فلان فاعل سد مسد الخبر"[6] .

وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش، فقد اشترطوا في المبتدأ الذي يرفع فاعلاً سد مسد الخبر أن يعتمد على نفي أو استفهام، ولم يشترط ذلك الكوفيون والأخفش [7].

---

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 14/21.

(2) السنن الكبرى للنسائي: 103/6، مسند أبي يعلى الموصلي: 128/2.

(3) مسند أحمد مخرجاً: 83/3، صحيح البخاري: 3/4.

(4) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 32/14.

(5) الجملة الاسمية وما اعتلق بها من نواسخ: 5.

(6) إعراب الحديث النبوي: 103.

(7) ينظر شرح الأشموني: 90، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين: 309/1، إعراب الحديث النبوي: 103.

أما الوجه الأول: فيرى العكبري –رحمه الله– في **(شاهد فلان؟)** أن هناك تقديماً وتأخيراً؛ لأن الجملة منزوعة الاستفهام، و بالتالي تكون فلان: مبتدأ مؤخراً، و شاهد: خبر مقدم.

حيث يشترط تتطابق المبتدأ والخبر ليحصل التقديم والتأخير، وبالتالي في قوله: **(شاهدٌ فلان؟)** تطابقت الكلمتان في الإفراد، وحصل التقديم والتأخير يقول الشيخ مصطفى الغلاييني: " فإن لم يقع الوصف بعد نفي أو استفهام، فلا يجوز فيه هذا الاستعمال، فلا يقال: مجتهد غلاماك، بل تجب المطابقة، نحو: مجتهدان غلاماك، وحينئذ يكون خبراً لما بعده مقدماً عليه"[1].

أما الوجه الثاني: فقد ورد عند الرواة بلفظ **(أشاهد)**[2]، وبذلك يكون العكبري– رحمه الله– بنى المعنى على معرفته السابقة بهذه الرواية، فتكون الجملة **(أشاهدٌ فلانٌ؟)**، حيث إن الهمزة حرف استفهام لا محل له من الإعراب، و شاهد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو وصف؛ أي اسم فاعل ، وبالتالي يكون المبتدأ وصف بمنزلة الفعل، فيحتاج إلى فاعل، وتكون **(فلان)**، فاعل سد مسد الخبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ومثله قولنا: أقائم زيدٌ؟ حيث إن زيداً فاعل سد مسد الخبر، يقول الشيخ مصطفى الغلاييني في هذه المسألة: "قد يرفع الوصف بالابتداء، إن لم يطابق موصوفه تثنية أو جمعاً، فلا يحتاج إلى خبر، بل يكتفي بالفاعل أو نائبه، فيكون مرفوعاً به، ساداً مسدَّ خبر، بشرط أن يتقدَّم الوصف نفي أو استفهام. وتكون الصفة حينئذ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تثنى ولا تجمع ولا توصف ولا تصغر ولا تعرّف، ولم يشترط الأخفش والكوفيون ذلك، فأجازوا أن يقال: ناجح والداك، وممدوح أبناؤك[3].

وبذلك نرى أن العكبري– رحمه الله– وفق في تأويله على الوجهين، مستنداً بذلك على آراء جمهور البصرة.

- **الابتداء بالنكرة**

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة فلا معنى للحديث عن مجهول، ولكن قد يأتي المبتدأ نكرة وذلك في أحوال مخصوصة يكون فيها قريبا من المعرفة ويفيد مع الخبر معنى مفهوماً.

"والسبب في ذلك أن الخبر حكم على المبتدأ، والنكرة مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد، والنكرة تدل على غير معين والإخبار عن غير المعين لا يفيد، وإذا أُخبر عن معين معرفة خصلت

(1) جامع الدروس العربية: 270/2.

(2) مسند الشاميين للطبراني: 262/2، مسند أبي داود الطيالسي: 499/1 .

(3) جامع الدروس العربية: 269/2.

الفائدة التي هي الغرض من الكلام، ولعله لأجل ذلك كان الأصل في المبتدأ التعريف، أما الخبر فعلى عكسه إذ الأصل فيه التنكير حتى لا يتلبس الكلام بالنعت والمنعوت"[1] .

حيث عدد النحويون المواطن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة والتي تزيد على عشرين موطناً منها ما ذكره العكبري–رحمه الله– في إعرابه للحديث النبوي حيث جوّز:

أولا: الابتداء بالنكرة الموصوفة وهي في موضعين:

أحدهما: الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر[2] قوله تعالى[3]: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ**﴾[4] ، وفي الحديث[5]: **(شوهاءٌ ولودٌ خيرٌ من حسناء عقيم)**.

ومثله يقول: في حديث سَمُرَةَ بن جُنْدَب –رضي الله عنه– قوله: **(كَيْفَ تَقُولُ فِي الضَّبِّ؟ قَالَ: أُمَّةٌ مُسِخَتْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَلَا أَدْرِي أَيَّ الدَّوَابِّ مُسِخَتْ؟)**[6].

يقول العكبري– رحمه الله–: قوله **(أمة مسخت)** هو مبتدأ، وما بعده الخبر. فإن قيل فأمة نكرة فكيف يبتدأ بها؟ قيل: فيه جوابان:

أحدهما: أن **(مسخت)** نعت لأمة و**(من بني إسرائيل)** خبره، والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها.

والثاني: أن **(مسخت)** الخبر، لأن أمة وإن كانت نكرة فقد أفاد الإخبار عنها، فهو في المعنى كقوله مسخت أمة"[7].

حيث جاءت (**أمة)** نكرة، وقد سوغ الابتداء بها لسببين منها أنها موصوفة بظاهر؛ وهي جملة **(مسخت)** حيث تعرب جملة فعلية في محل رفع نعت.

ومثله في توجيه حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة–رضي الله عنه– كيف أنت وأئمة، قال عليه السلام: **(كَيْفَ أَنْتَ وَأَئِمَّةً مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْثِرُونَ بِهَذَا الْفَيْءِ؟)**[8].

---

(1) الجملة الاسمية وما اعتلق بها من نواسخ : 44.

(2) همع الهوامع 226/1، ينظر شرح التسهيل: 290/1.

(3) المرجعان نفسهما.

(4) سورة البقرة: الآية 221.

(5) ينظر شرح التسهيل: 290/1.

(6) مسند أحمد: 367/33.

(7) إعراب الحديث النبوي: 212.

(8) مسند أحمد: 442/35.

يقول العكبري– رحمه الله–: "يجوز رفع **(أئمة)** على أنه مبتدأ، و**(من بعدي)** صفة له، و**(يستأثرون)** الخبر.

وكان الرفع أجود لأنه ليس قبله فعل، فتكون الواو بمعنى مع، فتقوي الفعل فتنصب، ويجوز النصب على تقدير: كيف تصنع أنت مع أئمة هذه صفتهم، فيكون مفعولا معه"[1].

حيث جاءت شبه الجملة **(من بعدي)** لتصف النكرة **(أئمة)**، لذلك سوغ الابتداء بالنكرة؛ لأنها موصوفة بظاهر، وبذلك تكون النكرة أئمة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وشبه الجملة في محل رفع صفة، و الجملة الفعلية **(يستأثرون)** في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثله في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾(2) .

فكلمة **(أَمَةٌ)** نكرة جاءت موصوفة بـ **(مؤمنة)** وهو ما سوّغ الابتداء بها، وكذلك قوله تعالى **(ولعبد)** فقد وقعت النكرة عبد مبتدأ لكونها موصوفة بـ **(مؤمن)** وقوله: **(خير)** هو خبر المبتدأ.

<u>الثاني:</u> الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر:[3]

ومنه قولهم: "السمن منوان بدرهم"، أي: منوان منه بدرهم، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾(4) "فالواو واو الحال، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدّر"[5].

مثله في حديث عتبة بن عبد السُّلَميّ أبي الوليد– رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(ما مِنْ عَبْدٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ، إِلَى غُدُوٍّ، أَوْ رَوَاحٍ إِلَى الْمَسْجِدِ، إِلَّا كَانَتْ خُطَاهُ خَطْوَةً كَفَّارَةً، وَخَطْوَةً دَرَجَةً)**[6].

يقول العكبري– رحمه الله–: "الجيد نصب **(خطوة)** على أن يكون خبر كان، و **(كفارة)** نعت لخطوة، ولو رفع على أنه مبتدأ وكفارة خبره جاز، وهذا جائز وإن كانت خطوة نكرة، لأن التقدير خطوة

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 160

(2) سورة البقرة: الآية 221.

(3) ينظر شرح التسهيل:290/1، همع الهوامع 226/1.

(4) سورة آل عمران: الآية 154.

(5) شرح التسهيل لابن مالك: 290/1.

(6) مسند أحمد: 201/29، جامع السنن والمسانيد:23/6.

منها كفارة وخطوة منها، درجة فحذف الصفة للعلم بها، ويجوز أن يكون خطوة مع تنكيرها في موضع بعضها كفارة وبعضها درجة"[1].

حيث تأول العكبري– رحمه الله– قوله: (**خطوة كفارة)** على النصب والرفع، أما الرفع على اعتبار أن **(خطوة)** مبتدأ نكرة مرفوعة وصفت بموصوف مقدر تقديره (منها) وتُفْهَمُ الصفة من خلال سياق الحديث، لذلك يسوغ الابتداء بها، فتكون بذلك **(خطوة):** مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وخبره (كفارة)، والجملة ما بعدها معطوفة عليها، فتعامل خطوة في الجملة الثانية على أنها مبتدأ و(درجة) خبرها.

ثانياً: الابتداء بالمصدر الذي في معنى الفعل:

حيث يجوز الابتداء بالمصدر النكرة التي بمعنى الفعل، ومثله ما وجهه العكبري– رحمه الله– في حديث الرُبَيّع بنت معوّذ بن عفراء–رضي الله عنه– على اعتبار ما زائدة ونافية واستفهامية، فقال: **(يَا عُثْمَانُ، أَتُؤْمِنُ بِمَا نُؤْمِنُ بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأُسْوَةٌ مَا لَكَ بِنَا)**[2].

يقول العكبري– رحمه الله–: "(ما) ها هنا زائدة والتقدير فأسوة لك بنا، وهو كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾(3) . ويجوز أن يكون استفهاما، وتكون (ما) نافية، والتقدير: أفما لك بنا أسوة. وجاز الابتداء هنا بالنكرة لأنها مصدر في معنى الفعل أي تأس بنا"[4]

حيث تأول العكبري– رحمه الله– قوله: (**أسوة)** في الإعراب الأول مبتدأ نكرة سوّغ الابتداء بها؛ لأنها مصدر بمعنى الفعل (تأس بنا)، وفق قاعدة أن المصدر النكرة الذي يأتي بمعنى الفعل يجوز الابتداء به.

ومثله ما تأوله الصابوني في قوله تعالى:﴿إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾(5) .

حيث يقول: "(**إصلاح لهم خير)** إصلاح مبتدأ، و (خير) خبره، وجاز الابتداء بالنكرة هنا؛ لأنها في معنى الفعل تقديره: أصلحوهم"[6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 269– 270.

(2) مسند أحمد: 373/41.

(3) سورة الأحزاب: الآية 21.

(4) إعراب الحديث النبوي: ص342

(5) سورة البقرة: الآية 220

(6) روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، الصابوني: 272/1.

ثالثاً: أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور:

يتقدم شبه الجملة الجار والمجرور أو الظرف على المبتدأ النكرة ونحو ذلك:

" (في الدار رجلٌ)، و(عند زيد نَمِرةٌ)[1]. ومنه قوله تعالى: "﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾[2]، حيث الجار والمجرور (على أبصارهم) يتعلقان بمحذوف خبر مقدم، والنكرة (غشاوة) مبتدأ مؤخر، والذي سوغ الابتداء بالنكرة تقدم خبرها الجار، والمجرور عليها"[3].

ومثله ما تأوله العكبري في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة–رضي الله عنه–: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَيُرْعَبُ الْعَدُوُّ وَهُوَ مِنِّي مَسِيرَةَ شَهْرٍ)**[4].

قال العكبري –رحمه الله– : **(مسيرة)** بالرفع على أنه مبتدأ، و **(مني)** خبره. والتقدير: بيني وبينه مسيرة شهر، ومثله قول العرب: هو مني فرسخان"[5].

حيث سوغ الابتداء بالنكرة في هذا الحديث تقدم خبرها شبه الجملة الجار والمجرور **(مني)** وجوباً، على المبتدأ (**مسيرة)**؛ لأنه نكرة ولا يجوز الابتداء به في هذا الموضع، ويعرب المبتدأ على أنه مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة في محل رفع خبر لمبتدأ مقدم.

رابعاً: أن يتقدم على النكرة نفي:

يجوز الابتداء بنكرة إذا تقدم عليها نفي نحو: ما رجل في الدار[6]، وما خلٌّ لنا[7]، ولعلّ التأويل النحوي لذلك أن" الوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة"[8] بغيرها لسبقها بالنفي.

ومثله ما تأوله العكبري–رحمه الله– في مجيء اسم (ما) نكرة، مع تقدمه وحمل (ما) على (لا)، ففي حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه–: **(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُزَفَّتَةِ، وَقَالَ:**

---

(1) شرح ابن عقيل: 216/1–217.

(2) سورة البقرة: الآية 7.

(3) الجملة الاسمية وما اعتلق بها من نواسخ: 44.

(4) (مسيرة) بالنصب، وهي الوجه الآخر الذي تأوله العكبري– رحمه الله– حيث يقول: ويحتمل النصب على تقدير: هو مني على مسيرة شهر، فلما حذف حرف الجر نصب، ينظر: إعراب الحديث النبوي: 162، ينظر مسند أحمد: 242/35.

(5) إعراب الحديث النبوي: 161–162.

(6) شرح التسهيل:293/1، همع الهوامع: 327/1.

(7) شرح ابن عقيل: 217/1

(8) المرجع نفسه:217/1.

كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْمُزَفَّتَةُ؟ قَالَ: الْمُقَيَّرَةُ، قَالَ: قُلْتُ: فَالرَّصَاصُ وَالْقَارُورَةُ؟ قَالَ: مَا بَأْسٌ بِهِمَا)[1].

قال العكبري– رحمه الله–: قوله: **(ما بأسٌ بهما)** جعل اسم (ما) نكرة والخبر جار ومجرور، والأكثر في كلامهم أن يقدم ها هنا الخبر فيقال: ما بهما بأس. وتقديم المبتدأ جائز[2] لأن البأس مصدر، وتعريف المصدر وتنكيره متقاربان، وقد قالوا لا رجل في الدار فرفعوا ب (لا) النكرة و ما قريب منها، ويجوز أن تحمل (ما) على (لا)[3].

حيث يجوز الابتداء بالنكرة في هذا الحديث؛ لأنه جاء في سياق النفي فقد سبقت **(بأس)** بحرف نفي **(ما)**، فتكون **(بأس)**: مبتدأ مرفوع، وخبره شبه الجملة **(بهما)**.

- **التقديم والتأخير:**

الأصل في الجملة الاسمية "تقديم المبتدأ وتأخير الخبر[4]، وذلك لأن الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخيرَ كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ أو نحوه"[5] حيث يتقدم المبتدأ على الخبر وجوباً في مواضع[6] منها:

أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر، بأن يكونا معرفتين، أو نكرتين متساويين ولا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك افضل مني. فإن كان قرينة جاز التقديم"[7].

فلو "كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ، لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك"[8] وقد ذكر العكبري–رحمه الله– في إعرابه ما تساوى فيه المبتدأ والخبر في التعريف.

---

(1) مسند أحمد: 149/19.

(2) في بعض النسخ (غير جائز)، وهي مقحمة على النص كما يقول الدكتور عبدالإله نبهان في تحقيقه لكتاب إعراب الحديث النبوي: 100، ويذكر ذلك أيضا الدكتور حسن الشاعر في تحقيقه لكتاب عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث للسيوطي: 109، منشورات الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة "(غير جائز) والصحيح أنه جائز كما علّله هنا، وذكره في إعراب الحديث.

(3) إعراب الحديث النبوي: 122

(4) همع الهوامع329/1.

(5) شرح ابن عقيل 227/1.

(6) ينظر شرح التسهيل: 296/1، شرح ابن عقيل: 1/ 227، همع الهوامع:329/1.

(7) همع الهوامع: 329/1.

(8) شرح التسهيل: 1/ 296.

حيث يتقدم المبتدأ على خبره إذا تساوى المبتدأ وخبره في التعريف؛ أي أن يكون كلاهما معرفة، ومنه ما ورد في مسند أُبي بن كعب الأنصاري– رضي الله عنه–، في الصحيحين حديث طويل، قوله: **(أنت موسى بني إسرائيل؟)**

يقول العكبري –رحمه الله–: "ف**(أنت)** مبتدأ، و**(موسى)** خبره"[1]، حيث يتوجب تقديم المبتدأ إن تساوى هو والخبر في التعريف.

فقد تقدم المبتدأ (**أنت**) وهو ضمير مبني في محل رفع مبتدأ، على خبره **(موسى)** وهو اسم علم، والضمائر هي أعرف المعارف، وأسماء العلم هي الأدنى معرفة، فكان الأولى أن يتقدم المعرفة الأولى (الضمير) وجوباً، على المعرفة الثانية(اسم العلم).

ومثله قولنا: **هو مسرى الرسول.** فقد تساوى المبتدأ **(هو)** والخبر(**مسرى الرسول**) في التعريف، فوجب تقديم الأعرف على الأدنى معرفة.

حذف المبتدأ:

يكثر حذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر؛ لأن المعنى يحتاج إلى تقدير واحد في حذفه، ولأن الفائدة من الكلام إنما تكون في الخبر، يقول علي بن سليمان الحيدرة اليمني: "وجواز الحذف في المبتدأ والخبر على ثلاثة أضرب: حذف المبتدأ وذكر الخبر، وهو كثير لأنه يتقدر تقديراً واحداً قال الله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾(2)، والتقدير: هذه سورة... وحذف الخبر وذكر المبتدأ وهو قليل، لأن الفائدة إنما تكون في الخبر، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾(3)، تقديره: طاعة أمثل ما تعلمون وقول معروف أحسن ما تقولون. ولا يجوز ذلك إلا إذا عرف المعنى، وتقدر تقديراً واحداً. وحذفُ بعض الخبر نحو قولك: (البُرُّ مُدٌّ بدينار) والتقدير: مُدّ منه بدينار. وكذلك ما أشبهه"[4].

أما العكبري– رحمه الله– فقد أعطى هذه الظاهرة أولوية عظمى من خلال تقدير الكلام المحذوف والتأويل حسب القواعد النحوية، ليصل إلى المعاني المتعددة لفهم هذه الأحاديث.

---

(1) ينظر في إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 16، إعراب الحديث النبوي: 97.

(2) سورة النور: الآية1 .

(3) سورة محمد: الآية21.

(4) كشف المشكل في النحو: 322/1، 323.

أولاً: حذف المبتدأ جوازاً:

1. في جواب الاستفهام:

حيث يجوز حذف المبتدأ إذا كان جواباً لاستفهام كقولنا:

(كيف زيد)؟ فتقول: (صحيح) أي: (هو صحيح)[1] ومثل ذلك ما ورد في القرآن الكريم، قوله تعالى:

﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾(2) أي: الحطمة نار الله الموقدة .

ومثله ما ورد عند العكبري –رحمه الله– في توجيه قوله **(هل من داع فأستجيب له)** ففي حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي– رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:

(يُنَادِى كُلَّ لَيْلَةٍ سَاعَةً فِيهَا مُنَادٍ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟)[3].

قال العكبري– رحمه الله– في هذه الأفعال **(فأستجيب)**، **(فأعطيه)**،**(فأغفر)**: "الجيد نصب هذه الأفعال؛ لأنها جواب الاستفهام، فهو كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾(4). و يجوز الرفع على تقدير مبتدأ؛ أي فأنا أعطيه، فأنا أجيبه"[5].

فقد ورد في جامع المسانيد والسنن لابن كثير: (**فأستجيبُ**) بالرفع، حيث إن رفعها يوافق المعنى، فتكون الجملة واقعة في جواب الاستفهام، ومن المعلوم أن الجملة الاسمية التي تقع في جواب الاستفهام قد يحذف فيها المبتدأ جوازاً، فتقدر الجملة: **(أنا أستجيب)**، وبذلك تعرب أستجيب: خبر جملة فعلية لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (أنا)، ومثلها في الفعلين(**فأعطيه) و (فأغفر)**.

ومثله ما ورد في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري– رضي الله عنه– أنه قال:

(قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَزَوَّجْتَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟ فَقُلْتُ: لَا بَلْ ثَيِّبًا)[6].

---

(1) ينظر شرح ابن عقيل 1/ 246.

(2) سورة الهمزة: من الآية 5–6.

(3) جامع المسانيد والسنن: 50/6.

(4) سورة الأعراف: الآية 53.

(5) إعراب الحديث النبوي: 270.

(6) مسند أحمد: 36/22.

يقول العكبري- رحمه الله-: تقديره: أتزوجت بكراً أم ثيباً، وقول جابر في الجواب: **(بل ثيب)** يروونه بالرفع، ووجهه بل هي ثيب، أو بل زوجتي ثيب[1].

حيث وردت **(ثيب)** بالرفع[2] والنصب[3]، يقول الملا القاري-رحمه الله-: في شرح هذا الحديث:" (قلت: نعم، قال: أبكر) أي: أهي بكر (أم ثيب؟) وفي نسخة بالنصب فيهما أي: أتزوجت بكراً أم ثيباً (قلت: بل ثيب) بالرفع والنصب (قال) أي: للتوبيخ والتندم.

(فهلا بكراً) أي: تزوجت بكراً ثم علله بقوله: (تلاعبها وتلاعبك)، فيه أن تزوج البكر أولى، وأن الملاعبة مع الزوج مندوب إليها.

قال الطيبي: "وهو عبارة عن الألفة التامة فإن الثيب قد تكون معلقة القلب بالزوج الأول، فلم تكن محبتها كاملة بخلاف البكر"[4].

أما التأويل على الرفع في قوله: **(بل ثيب)** فقد حذف المبتدأ جوازاً لوقوعه في جواب الاستفهام وبذلك يكون التقدير: هي ثيب، أو زوجتي تيب.

ومثله في مسند أبي ذّر جُندب بن جُنادة- رضي الله عنه- حديثه قال: **(كُنْتُ مُخَاصِرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا إِلَى مَنْزِلِهِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِي مِنَ الدَّجَّالِ، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَدْخُلَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ شَيْءٍ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِكَ مِنَ الدَّجَّالِ؟ قَالَ: الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ)**[5].

يقول العكبري- رحمه الله-: "وقوله: **(الأئمةَ المضلين)** كذا وقع في هذا الرواية بالنصب، والوجه فيه أن يكون التقدير: من تعني بغير الدجال، فقال أعني الأئمة. وإن جاء بالرفع كان تقديره: الأئمة المضلون أخوف من الدجال، أو غيرُ الدجال الأئمة المضلون"[6].

حيث وردت **(الأئمةُ المضلون)** بالرفع[7]، والتقدير هم الأئمة المضلون، فتعرب: الأئمة خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (هو)؛ لأنه واقع في الجواب عن السؤال، والمضلون: نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 136.

(2) مصنف ابن أبي شيبة: 539/5، صحيح مسلم: 1087/2-1089، السنن الكبرى للنسائي: 153/5.

(3) مصنف ابن أبي شيبة:52/4، مسند أحمد: 52/4، ط الرسالة: 36/22، صحيح البخاري: 62/3، مسند أبي يعلى الموصلي: 466/3.

(4) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 2046/5.

(5) مسند أحمد: 222/35.

(6) إعراب الحديث النبوي: 161.

(7) مسند أبي داود الطيالسي: 321/2، مسند أحمد: 478/45، جامع المسانيد والسنن: 358/9.

ومثله ما ورد في حديث معاذ بن أنس الجهني– رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم: **(أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ: أَيُّ الْمُجَاهِدِينَ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: أَكْثَرُهُمْ لِلَّهِ ذِكْرًا، قَالَ: فَأَيُّ الصَّائِمِينَ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: أَكْثَرُهُمْ لِلَّهِ ذِكْرًا، ثُمَّ ذَكَرَ لَنَا الصَّلَاةَ، وَالزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَالصَّدَقَةَ كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ: أَكْثَرُهُمْ لِلَّهِ ذِكْرًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: يَا أَبَا حَفْصٍ ذَهَبَ الذَّاكِرُونَ بِكُلِّ خَيْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَجَلْ)**[1].

يقول العكبري– رحمه الله–: "(أي) مبتدأ واستفهام، (وأعظم) خبر المبتدأ،(وأجراً) تمييز، وكذلك **(أكثرهم ذكراً)** وكذلك باقي الحديث"[2].

يقول الدكتور حسن الشاعر: **(أكثرهم ذكراً)** خبر مبتدأ محذوف، أي أعظمهم أجراً أكثرهم ذكراً، ويجوز العكس[3].

فقد جاءت **(أكثرهم لله ذكراً)**، جواباً لسؤال، وفيه يحذف المبتدأ أو الخبر جوازاً، ويفهم ذلك من خلال السياق، فيجوز الوجهان أن نقول: أعظمهم أجراً أكثرهم لله ذكراً، أو العكس، فالمتقدم على التقدير يعرب مبتدأ حيث إن (أعظم) اسم تفضيل مضاف إلى المعرفة، أي معرف بالإضافة حيث إن الضمير المتصل مبني في محل جر مضاف إليه، وهو المميز و(ذكراً) التمييز، وكذلك (أكثر) اسم تفضيل معرفة، وهي كأعظمهم معرفة بالإضافة، وهو وبعدها (ذكراً) التمييز، فالمتقدم حسب التقدير يعرب مبتدأ، وما بعده الخبر.

2. بعد القول:

يجوز حذف المبتدأ جوازاً بعد القول، ولعلّ هذا الحذف" يكون في الغالب لدلالة المقام على المحذوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ﴾(4) فالمقام يدل أن الحديث عن أصحاب الكهف، فعندما يأتي قوله: (سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم) يكون التقدير: هم أي أصحاب الكهف ثلاثةٌ، خبر لمبتدأ محذوف جوازاً بعد الفعل يقولون، ومثله (خمسةٌ، سبعةٌ)"[5]

---

(1) جامع المسانيد والسنن: 442/7.

(2) إعراب الحديث النبوي: 301.

(3) المصدر نفسه: 301.

(4) سورة الكهف: الآية 22.

(5) الجملة الاسمية وما اعتلق بها من نواسخ: 85.

ومثله ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾(1) ؛ أي: وقالوا: هي أساطير الأولين.

ومثله ما ورد في حديث عبدالله بن عباس– رضي الله عنه– قوله: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ صَدَقَةَ رَمَضَانَ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ)**.

يقول العكبري – رحمه الله– في رفع كلمة **(صاع)**: وقع في هذه الرواية بالرفع، والجيد النصب عطفاً على نصف، و(نصف) منصوب بفرض.

وفي نصبه وجهان: **أحدهما**: أن يكون بدلا من صدقة، **والثاني**: أن يكون حالا من صدقة.

وأما الرفع في **(صاع)** ففيه وجهان: أحدهما: أن يروى نصف صاع بالرفع، وهو الأوجه إذا رفعت صاعاً، ويكون التقدير هي نصف صاع، فحذف المبتدأ وبقي الخبر.

والثاني: أن تنصب نصفاً، ويكون التقدير أو قال: هي صاع، فتحمل فرض على معنى القول، وتحكي بها الجملة بعدها، ويجوز أن يكون التقدير على الشك من الراوي، كأن الراوي قال: أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (صاع) على الشك"(2).

في هذا الحديث تأول العكبري– رحمه الله– **(صاع)** بالرفع والنصب، أما الرفع على اعتبار أنها جملة ابتدائية فتكون (صاع) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (هو)مرفوع وعلامة رفعه وقد حذف المبتدأ جوازاً؛ لأنه واقع بعد قول، والتقدير: قال: هي صاع من شعير أو هي صاع من ثمر.

والنصب أوجه في (صاع) على العطف وهو ما ذُكر في المسانيد(3).

ومثله في حديث الرُبَيّع بنت معوّذ بن عفراء– رضي الله عنه– أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(ادْعُوا لِي بَعضَ أَصْحَابِي، قُلْتُ: أَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: عُمَرُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: ابْنُ عَمِّكَ عَلِيًّا؟ قَالَ: لَا. قَالَتْ: قُلْتُ: عُثْمَانُ؟ قَالَ: نَعَمْ)**.

يقول العكبري– رحمه الله–: كذا وقع في هذه الرواية، رفع **(أبي بكر)** ونصب **(علي)**، ووجه الرفع في الأول أن تقدر المدعو أبو بكر أو المطلوب أبو بكر أو هو، وأما نصب علي فعلى تقدير: أدعو ابن عمك علياً. فعلي بدل من ابن عمك ولو رفع الجميع أو نصب جاز"(4).

---

(1) سورة الفرقان: الآية 5.

(2) إعراب الحديث النبوي: 228.

(3) ينظر في مسند أحمد: 323/5، سنن الدار قطني: 88/3، حيث ورد (صاعاً) منصوبة.

(4) إعراب الحديث النبوي:338

فقد وردت في كتب الأحاديث (**علي)** بالرفع[1]، وبذلك يكون تقدير الكلام: المدعو ابنُ عمك عليٌّ، حيث تعرب (ابن) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً؛ لأنه واقع بعد قول، و (علي): بدل مطابق (كل من كل) من مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومثله في حديث عائشةَ أمِّ المؤمنين –رضي الله عنها– قالت: **(لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ، فَأَشَارَ: أَنْ لَا تَلُدُّونِي[2] قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ)**[3].

يقول العكبري – رحمه الله–: "**(كراهية)** بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي هذا الامتناع كراهية"[4].

حيث جاءت **(كراهية)** بعد قول، والواقع بعد قول يجوز أن يؤول على أنه خبر لمبتدأ محذوف جوازاً، والتقدير: هذا الامتناع كراهية.

أما العيني– رحمه الله– فيعلق على رفع (كراهية) حيث يقول: " قَوْله: **(كَرَاهِيَة الْمَرِيض)** ، قَالَ عِيَاض: ضبطناه بِالرَّفْعِ[5] أَي: هَذَا مِنْهُ كَرَاهِيَة الْمَرِيض، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاء: هُوَ خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف، أَي: هَذَا الِامْتِنَاع كَرَاهِيَة. قلت: لَيْسَ فِيهِ زِيَادَة فَائِدَة لِأَن مَا قَالَه مثل مَا قَالَه عِيَاض، وَيجوز النصب على أَنه مفعول، أَي: لأجل كَرَاهِيَة الْمَرِيض، وَيجوز انتصابه على المصدرية أَي: كرهه كَرَاهِيَة الْمَرِيض الدَّوَاء"[6].

أما قوله: **(كراهية)** بالنصب فقد وردت في صحيح ابن حبان[7] وصحيح مسلم[8]، ويجوز تأويلها على أنها مفعول مطلق وعامله محذوف جوازاً، أو على المفعولية كما وردت عند العيني– رحمه الله–.

---

(1) مسند أحمد: 297/40، مصنف أبي يعلى الموصلي: 234/8، المستدرك على الصحيحين للحاكم: 106/3.

(2) اللَّدُودُ ما يُصَبُّ بالمُسْعُط من السقْي والدَّواء في أَحد شِقّي الفم فَيَمُرُّ على اللَّديد. ينظر في لسان العرب، مادة لدد. اللدود: هو الدواء الذي يصب في أحد جانبي فم المريض و يسقاه، أو يدخل بأصبع وغيرها ويحنك به. ينظر في إعراب الحديث النبوي، تحقيق د/حسن الشاعر: 333.

(3) مسند أحمد: 308/40، صحيح البخاري: 8/9.

(4) إعراب الحديث النبوي: 334.

(5) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار: أبو الفضل عياض: 362/2، حيث يقول: "كذا ضبطناه بالرفع أي هذا منه كراهية وهو أوجه من النصب على المصدر".

(6) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 73/18.

(7) ينظر صحيح ابن حبان مخرجاً: 554/14.

(8) صحيح مسلم: 1733/4

3. بعد فاء الجزاء أو ما في حكمها:

حيث يحذف المبتدأ جوازاً بعد فاء الجزاء، و يرى النحاة أن "من القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (1)

يقول ابن مالك في شرح التسهيل في تفسير هذه الآية؛ أي "فصلاحه لنفسه، وإساءته عليه"[2]. ومن ذلك قولنا: مَنْ نجح في عمله فله؛ أي: فنجاحه له.

ومثله ما وجهه العكبري–رحمه الله– في الحديث القدسي (**فأغفر له**)، ففي حديث رِفاعة بن عَرَابةَ الجهنيّ– رضي الله عنه– في نزول الحق عز وجل إلى سماءِ الدّنيا فيقول: **(مَنْ ذَا يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنِ الَّذِي يَدْعُونِي فأَستَجِيبُ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله–: "في (**أغفر**) وجهان: الرفع على تقدير: فأنا أغفرُ له، والنصب على جواب الاستفهام. ونظيره قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (4) ثم قال: ﴿ فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾(5) قرئ بالرفع والنصب. وقوله: **(فأستجيب وأعطي)** مثله"[6].

حيث تأول مجيء (**أغفر**) بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (أنا)؛ أي فأنا أغفر له، ومن المعلوم عند النحاة أن المبتدأ قد يحذف جوازاً إذا وقع بعد فاء الجزاء.

ومثله (**فأستجيب وأعطي**) تعرب كـ(أغفر)، و يجوز حذف المبتدأ؛ لأنها واقعة في جواب الشرط بعد فاء الجزاء، وتقدير الكلام: فأنا أستجيب له، وأنا أعطيه.

و مثله إضمار المبتدأ في مسند الأشعث بن قيس الكِندي– رضي الله عنه– من حديثه أنه خاصم رجلا في بئر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(بَيِّنَتُكَ أَنَّهَا بِئْرُكَ وَإِلَّا فَيَمِينُهُ)**[7].

---

(1) سورة فصلت: الآية 46.

(2) شرح التسهيل: 287/1.

(3) مسند أحمد: 152/26، جامع المسانيد والسنن: 760/2.

(4) سورة الحديد: الآية 11.

(5) سورة الحديد: الآية 11.

(6)إعراب الحديث النبوي: 197.

(7) مسند أحمد: 167/36، صحيح البخاري: 137/8، صحيح مسلم: 124/1، جامع المسانيد والسنن: 301/1.

قال العكبري– رحمه الله–: "وقوله : **(وإلا فيمينه)** يجوز فيه النصب على تقدير وإلا فاستوف يمينه، والرفع على تقدير وإلا فلك يمينه على الابتداء والخبر"[1].

حيث وردت (**يمين)** بالرفع[2]، وهي واقعة في جواب الشرط، وعلى التقدير: وإنْ لا فالواجب يمينه، المحذوف (الواجب) وهو مبتدأ، و (يمين) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وعلة حذف المبتدأ في هذا الحديث وقوعه بعد فاء الجزاء، وقد يُؤول (**وإلا فلك يمينه)** فتكون (يمين) المبتدأ والخبر محذوف جوازاً تقديره (لك).

يقول الدكتور حسن الشاعر في حاشيته تعليقاً على هذا الحديث:

"إلا هذه ليست حرف استثناء وإنما هي حرف شرط، وهي إن الشرطية ركبت مع لا، وهي من الموطن التي يحذف فيها الشرط سماعاً، والتقدير فإن لم تحضر بينتك فاللازم يمينه، والرفع فيه متحتم، وليس للنصب فيه فائدة، خصوصاً إذا قدر العامل في النصب استوف، كما قدر المؤلف، لأن اليمين لا يستوفى، وإنما تلزم عند عدم البينة، والله أعلم"[3].

4. بعد ما الخبر صفة له في المعنى:

يجوز حذف المبتدأ إذا كان الخبر وصف له في المعنى، فالوصف "يدل في المعنى على الحدث وصاحبه، وإذا كان الخبر نفسه يدل على المبتدأ الذي هو المتحدَّث عنه بالخبر، أو الذي هو صاحب الخبر، فقد جاز لأجل ذلك للمتكلم حذف المبتدأ لدلالة الخبر عليه"[4].

ومنه في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾(5) .

"حيث (الذي) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً، وتقدير الكلام: هو الذي جعل لكم الأرض فراشاً، وجاز حذف المبتدأ هنا لأنه معلوم من المقام، فالآية تتحدث عن الله تعالى، وكذلك فإن باعتباره وصفاً للمبتدأ في المعنى فهو يدلُّ عليه، فالله الذي جعل لكم الأرض فراشاً"[6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 115.

(2) مسند أحمد: 167/36، جامع المسانيد والسنن: 301/1، تفسير ابن كثير، ط العلمية: 55/2.

(3) إعراب الحديث النبوي: 115.

(4) الجملة الاسمية وما اعتلق بها من نواسخ: 85.

(5) سورة البقرة: الآية 22.

(6)الجملة الاسمية وما اعتلق بها من نواسخ: 85.

فقد وردت هذه الظاهرة كثيراً في إعرابه للأحاديث النبوية الشريفة معتمداً بذلك على فهمه وتقديره وتحليله للأحاديث ومنها حديث جابر بن عتيك– رضي الله عنه– قوله: "(**فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّرْبِ فِي الْأَوْعِيَةِ الَّتِي سَمِعْتُمُ الدُّبَّاءِ[1]، وَالْحَنْتَمِ[2]، وَالنَّقِيرِ[3]، وَالْمُزَفَّتِ[4]**)[5].

يقول العكبري – رحمه الله– "يجوز الجر على البدل من أوعية والرفع على تقدير هي"[6].

حيث يجوز في **(الدباء وما بعدها)** الرفع أو الجر، فالرفع على أن الخبر صفة للمبتدأ في المعنى، فتقدر الجملة : هي الدباء والحنتم والنقير والمزفت، حيث يحذف المبتدأ جوازاً ويعطف ما بعدها عليها، أو الجر على البدل المفصل.

ومثله في توجيه حديث حذيفةَ بنِ أَسيد– رضي الله عنه–: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَرَوْنَ عَشْرَ آيَاتٍ: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدُّخَانُ، وَالدَّابَّةُ، وَخُرُوجُ يَأْجُوجَ، وَمَأْجُوجَ، وَخُرُوجُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالدَّجَّالِ، وَثَلَاثُ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنٍ تَسُوقُ، أَوْ تَحْشُرُ النَّاسَ، تَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا)[7].

---

(1) الدُّبَّاءُ القَرْعُ على وزن المُكَّاءِ، واحِدته دُبَّاءَةٌ. أو القرع اليابس أي الوعاء منه. ينظر لسان العرب: مادة دبي، إعراب الحديث النبوي: 149.

(2) الحَنْتَمُ: الجَرَّةُ الخَضْراء، وفي لسان العرب: الحَنْتَمُ جرار مدهونة خضر كانت تُحْمَلُ الخمرُ فيها إلى المدينة، ثم اتُّسِعَ فيها فقيل للخَزَف كلِّه حَنْتم، واحدتها حَنْتَمةٌ، وإنما نهى عن الانتباذ فيها لأَنها تُسْرِعُ الشدةُ فيها لأَجل دهنها، قال أَبو عبيد: هي جِرارٌ حُمْرٌ كانت تُحْمَلُ إِلى المدينة فيها الخمرُ. ينظر لسان العرب، القاموس المحيط، الصحاح في اللغة: مادة حنتم.

(3) النَقيرُ أصل خشبةٍ يُنْقَرُ فيُنْبَذُ فيه فيشتدُّ نبيذُهُ، وهو الذي ورد النَهي عنه، قال ابن الأَثير: النَّقِيرُ أَصل النخلة يُنْقَرُ وسَطُه ثم ينبذ فيه التمر ويلقى عليه الماء فيصير نبيذاً مسكراً، والنهي واقع على ما يعمل فيه لا على اتخاذ النقير. ينظر لسان العرب، الصحاح في اللغة: مادة نقر.

(4) المُزَفَّتُ؛ تَقول: جَرَّةٌ مُزَفَّتَةٌ، أي مَطْلِيَّةٌ بالزِفْتِ. وإنما خصت هذه بالنهي لأنه يسرع إليها الأسكار. ينظر الصحاح في اللغة: مادة زفت.

ينظر إعراب الحديث النبوي: 149.

(5) مسند أحمد: 164/39.

(6) إعراب الحديث النبوي: 149.

(7) مسند أحمد: 67/26.

يقول العكبري– رحمه الله–: أما (عشر و ثلاث) فبالنصب لا غير، وأما **(طلوع و خسف بالمغرب)** فيجوز فيه الرفع على تقدير هي، والنصب على البدل من عشر و ثلاث"[1].

فقد ورد عند الرواة (**طلوع**) بالرفع[2]، وبالنصب[3]، أما الرفع على أن الجملة استئنافية جديدة، فتكون طلوع خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: هي.

ويرجع السبب في ذلك أن الخبر صفة للمبتدأ في المعنى، ومثلها تعامل (خسف) فهي أما مرفوعة أو منصوبة، فالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (هو).

ومثله في حديث شداد بن أسامة بن الهاد– رضي الله عنه– قوله: **(خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعَشِيِّ، الظُّهْرِ أَوِ الْعَصْرِ وَهُوَ حَامِلٌ الْحَسَنَ ، أَوِ الْحُسَيْنَ، فَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَهُ، ثُمَّ كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ، فَصَلَّى، فَسَجَدَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ صَلَاتِهِ، سَجْدَةً أَطَالَهَا فَقَالَ: إِنِّي رَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الصَّبِيُّ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ سَاجِدٌ، فَرَجَعْتُ فِي سُجُودِي)**[4].

يقول العكبري– رحمه الله–: (**الظهر**) "بالجر على البدل من إحدى، ويجوز الرفع على تقدير هي صلاة الظهر. ويجوز النصب على إضمار أعنى"[5].

حيث وردت (**الظهر**) عند الرواة بالجر[6] والنصب[7] ويجوز فيها الرفع على أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: هي صلاة الظهر وهو ما تأولها العكبري– رحمه الله–؛لأن الخبر صفة للمبتدأ في المعنى.

ومثله في حديث الرُبَيّع بنت معوّذ بن عفراء– رضي الله عنه– في ذكر خديجة– رضي الله عنها: **(فقلت ما أكثر ما تَذْكُرُها حمراءُ الشِّدْقَيْنِ)** [8].

---

(1) إعراب الحديث النبوي:178–179.

(2) ينظر مسند أحمد: 67/26، السنن الكبرى للنسائي:209/10، صحيح ابن حبان: 200/15.

(3) ينظر سنن الترمذي، تحقيق شاكر: 477/4.

(4) مسند أحمد: 419/25، جامع المسانيد والسنن: 217/4.

(5) إعراب الحديث النبوي: 214.

(6) ينظر مسند أحمد مخرجا:419/25، سنن الدار قطني: 191/2.

(7) ينظر شرح معاني الآثار: 444/1، المعجم الأوسط: 329/3، المعجم الصغير للطبراني: 185/1.

(8) ينظر صحيح ابن حبان: 468/15، وفيه: "حمراء الشدقين" تصفها بأنها عجوز كبيرة جدا حتى سقطت أسنانها من الكبر، ولم يبق لشدقيها بياض شيء من الأسنان، إنما بقي فيهما حمرة لثاتها.

قال العكبري– رحمه الله– **في (حمراء)**:"الأقوى أن تكون بالرفع على معنى هي حمراء، وليس المعنى تذكرها في حال حمرة شدقيها، إذ لو كان كذلك لكان النصب على الحال أولى"[1].

حيث يرى العكبري– رحمه الله– وصف النبي صلى الله عليه وسلم لخديجة بحمراء الشدقين على معنى هي حمراء، فيكون الخبر وصفاً للمبتدأ بالمعنى، وبذلك تعرب **(حمراء)** حسب المعنى على أنها خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (هو).

ومثله ما ورد في حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى الْجَمْرَةَ، ثُمَّ نَحَرَ الْبُدْنَ وَالْحَجَّامُ جَالِسٌ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَجَّامِ – وَوَصَفَ هِشَامٌ ذَلِكَ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذُؤَابَتِهِ، فَحَلَقَ أَحَدَ شِقَّيْهِ الْأَيْمَنَ، وَقَسَمَهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَلَقَ الْآخَرَ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ)**[2].

يقول العكبري – رحمه الله–:"**(الأيمن)** بالنصب بدل من أحد، أو على إضمار أعني. والرفع جائز على تقدير هو الأيمن"[3].

حيث يجوز رفع **(الأيمن)** على تقدير هو الأيمن، فيحذف المبتدأ جوازاً؛ لأن الخبر صفة له في المعنى.

ومثله ما ورد في حديث أسامة بن شريك العامري– رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ)**[4].

قال العكبري– رحمه الله–: لا يجوز في (غير) هنا إلا النصب على الاستثناء من داء. وأما **(الهرم)** فيجوز فيه الرفع على تقدير هو الهرم[5].

حيث تأول العكبري– رحمه الله–: **(الهرم)** على عدة وجوه منها الرفع، حيث يجوز رفعها على تقدير هو الهرم، فيحذف المبتدأ جوازاً؛ لأن الخبر صفة له في المعنى.

ومثله ما ورد في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– قوله: **(قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى؟ فَقَالَ: وَاحِدَةً أَوْ دَعْ)**[6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 342.

(2) مسند أحمد: 403/20–404.

(3) إعراب الحديث النبوي: 132.

(4) مسند أحمد: 394/30–395، جامع المسانيد والسنن: 247/1.

(5) ينظر إعراب الحديث النبوي: 111.

(6) مسند أحمد: 351/35.

قال العكبري– رحمه الله–: الجيد أن يكون **(واحدة)** منصوبا، أي امسح مسحة واحدة. أو افعل ذلك مرة واحدة. ولو رفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي الجائز مرة واحدة لكان وجهاً"[1].

فقد تأول القسطلاني هذا الحديث فيقول:" قال عليه الصلاة والسلام: (إن كنت فاعلاً) أي: مسوياً التراب **(فواحدة)** بالنصب، بتقدير فامسح واحدة. أو: الفعل واحدة، أو: فليكن واحدة، أو: بالرفع مبتدأ وحذف خبره أي: فواحدة تكفيك، أو: خبر مبتدأ محذوف أي: المشروع فعلة واحدة أي: لئلا يلزم العمل الكثير المبطل، أو عدم المحافظة على الخشوع، أو لئلا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه حائلاً. وأبيح له المرة لئلا يتأذى به في سجوده"[2].

وبالنظر إلى التأويلين نرى جواز رفع **(واحدة)** على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(المشروع، أو الجائز)، حيث جوز النحاة حذف المبتدأ في هذا الموضع إن كان الخبر صفة له في المعنى.

ومثله ما ورد في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة – رضي الله عنه–قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)**[3].

قال العكبري– رحمه الله–: "يحتمل موضع (لا حول) الجر بدلا من كنز، والنصب على تقدير أعني، والرفع على تقدير هو"[4].

حيث تأول العكبري – رحمه الله– جواز رفع جملة **(لا حول ولا قوة إلا بالله)** على الحكاية، فيكون إعرابها خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (هو، أو الكنز)

وقد فهم المعنى من خلال سياق الجملة، ومن المعلوم أن الخبر يحذف جوازاً إن كان صفة للمبتدأ في المعنى .

ومثله ما ورد في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– قوله : **(فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ)**[5].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 163

(2) شرح القسطلاني: 355/3.

(3) مسند أحمد: 464/16.

(4) إعراب الحديث النبوي: 161.

(5) ينظر المصدر نفسه: 168.

قال العكبري– رحمه الله–: "**(إخوانكم إخوانكم)** بالنصب أي احفظوا إخوانكم، ويجوز الرفع على معنى هم إخوانكم، والنصب أجود"[1].

فقد ورد عند الرواة بالرفع[2]، وهو ما تأوله العكبري– رحمه الله– حيث يتم تأويل الكلام على أن **(إخوانكم)** هي خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (هم).

ورفع إخوانكم الثانية على التبعية، فتكون توكيداً لفظياً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم للجمع، أما جواز حذف المبتدأ في هذا الحديث يرجع إلى أن الخبر صفة للمبتدأ في المعنى.

ومثله في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(النَّاسُ غَادِيَانِ: فَمُبْتَاعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا، وَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُوبِقُهَا)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله – في هذا الحديث **(فَمُبْتَاعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا)**: "تقديره: أحدهما مبتاع نفسه، والآخر بائع"[4]. فقد حذف المبتدأ للعلم به.

حيث يجوز رفع **(مبتاع)** على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (أحدهما)، وحذف المبتدأ؛ لأن الخبر صفة له في المعنى.

ومثله ما ورد في حديث أبي قتادة الحارث بن ربعيٍّ– رضي الله عنه– قوله: **(إِذْ مَرَتْ بِهِ جِنَازَةٍ قَالَ: مُسْتَرِيحٌ، وَمُسْتَرَاحٌ مِنْهُ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُسْتَرِيحُ؟ وَالْمُسْتَرَاحُ مِنْهُ؟ قَالَ: العَبْدُ المُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالعَبْدُ الفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ العِبَادُ وَالبِلاَدُ، وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ)**[5].

يقول العكبري – رحمه الله–:" التقدير: الناس أو الموتى مستريح ومستراح منه"[6].

حيث حذف مبتدأ **(مستريح)** للعلم به، والتقدير: الميت مستريح و مستراح منه، فقد جاءت (الواو) بمعنى (أو)، وفد حذف مبتدأ (مستريح) جوازاً، وتعرب مستريح الأولى على أنها خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (الميت)؛ فقد حذف المبتدأ جوازاً؛ لأن الخبر صفة له في المعنى.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 168.

(2) ينظر مسند أحمد مخرجاً: 341/35، صحيح البخاري: 15/1، مستخرج أبي عوانة: 72/4.

(3) مسند أحمد332/22.

(4) إعراب الحديث النبوي: 140.

(5) صحيح البخاري: 107/8، صحيح مسلم: 656/2.

(6) إعراب الحديث النبوي: 174.

ومثله ما ورد في حديث حارثة بن وهب الخزاعي– رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ. أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ)**[1].

يقول العكبري –رحمه الله– : (**كل)** مرفوع لا غير، أي هم كل ضعيف[2].

حيث حذف المبتدأ جوازاً على تقدير(هم) و خبره (كل ضعيف) حيث إن (كل): خبر الضمير مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف وضعيف: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وقد حذف المبتدأ جوازاً في هذا الحديث؛ لأنه صفة للخبر في المعنى.

ومثله ما في وجهه العكبري في حديث أبي سعيد الخدري سعد بن مالك– رضي الله عنه–: **(أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيتُهَا، وَرَأَيْتُ أَنَّ فِي ذِرَاعِي سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَكَرِهْتُهُمَا فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا هَذَانِ الْكَذَّابَانِ)**[3].

قال العكبري– رحمه الله–: "إنما رفع **(هذان الكذابان)** لأنه أراد ففسرت ما رأيت، ثم استأنف فقال: هما هذان، فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه ويكون التقدير تأويلهما هذان"[4].

فقد تأول العكبري– رحمه الله– (**هذان)** على أنها خبر لمبتدأ محذوف مرفوع وعلامة رفعه الألف تقديره: فأولتهما: (هما هذان الكذابان)؛ أي يقصد بهما مُسَيْلِمَةَ وَالْعَنْسِيَّ[5]، فقد حذف المبتدأ؛ لأن الخبر صفة له في المعنى.

ومثله في توجيه حديث سَلَمَةَ بن الأكْوع– رضي الله عنه– قوله: **(فأخرجَ لنا كفًّه كفّ ضخمة)**.

قال العكبري– رحمه الله–: "كذا هو في هذه الرواية بالرفع، ووجهه أنه حذف المبتدأ، أي هي كف ضخمة. والنصب أوجه على البدل"[6].

حيث وردت عند العكبري– رحمه الله– بالرفع، وبالرجوع إلى الروايات والمسانيد التي بين يدي، وجدتها بالنصب، ومنها كتاب جامع المسانيد والسنن لابن كثير– رحمه الله، ومسند أحمد الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله[7] .

---

(1) مسند أحمد: 29/31، جامع المسانيد والسنن: 253/2.

(2) إعراب الحديث النبوي: 176.

(3) ورد (هذين الكذابين) في مسند أحمد: 335/18.

(4) إعراب الحديث النبوي: 204

(5) ينظر مصنف ابن أبي شيبة: 175/6

(6) إعراب الحديث النبوي: 208

(7) جامع المسانيد والسنن:582/3، مسند أحمد مخرجا: 83/27، مسند أحمد، ط الرسالة:146/19.

أما تأويل العكبري–رحمه الله– على أن (**كفٌّ**) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فهو تأويل جائز، حيث تكون هذه الجملة جملة استئنافية جديدة، حذف منها المبتدأ جوازاً؛ لأن الخبر صفة له في المعنى، والنصب هو الأرجح عندي، على أنها بدل مطابق (كل من كل) من المبدل منه (كفَّه) والتي هي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومثله ما ورد في حديث الحكم بن حزن الكُلفيّ– رضي الله عنه– قوله: **(قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَابِعَ سَبْعَةٍ، أَوْ تَاسِعَ تِسْعَةٍ)**[1].

حيث يرى العكبري– رحمه الله أن الجيد في سابع سبعة أو تاسع تسعة " الرفع على تقدير: وأنا سابع سبعة، فيكون خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال"[2].

يجوز رفع **(سابع)**، أو (**تاسع**) على أن كلاً منهما خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقدير: أنا سابع سبعة، وأنا تاسع تسعة؛ حيث يجوز حذف المبتدأ في هذا الموضع؛ لأن الخبر صفة له في المعنى والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره (سابع) في محل نصب حال، والجملة التي بعدها معطوفة على الحال.

ومثله ما تأوله العكبري في حديث عبد الله بن مُغَفَّل– رضي الله عنه–: قولُه: **(وأَيُّمَا قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ حرْثٍ، أو صَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ نُقِصوا مِنْ أُجُورِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ)**.

قال العكبري– رحمه الله–: هكذا وقع في هذه الرواية **(قيراط)** بالرفع، والصواب **(قيراطا)** بالنصب؛ لأن **(نُقِصوا)** قد تضمن ضميراً يقوم مقام الفاعل وهو الواو، فقيراطا هو المفعول الثاني. وقد وقع في هذا المسند معنى هذا الحديث بألفاظ أُخر، وفيها **(نُقِص من أجره كل يومٍ قيراط)** والرفع على هذا جائز على أنه يقوم مقام الفاعل. وأما الرفع في هذا الحديث فيوجه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي قَدْرُ النقص قيراط، وهو على بعده جائز[3].

و من خلال بحثي عن سند هذا الحديث بلفظ (**نُقصوا**) لم أرَ له سنداً في الكتب التي بين يديّ، أما المسانيد الأخرى فقد وجدت للحديث ألفاظاً أُخر[4]، حيث جاء بصيغة المبني للمعلوم والمجهول

---

(1) مسند أحمد: 399/29، جامع المسانيد والسنن: 506/2.

(2) ينظر إعراب الحديث النبوي: 188.

(3) إعراب الحديث النبوي: 246–247.

(4) وردت (نقص) صيغة المبني للمعلوم: في سنن ابن ماجه: 1069/2، صحيح مسلم 1204/3، صحيح البخاري: 131/4، مسند أحمد: 247/36. كما وردت (ينقص): في مسند أحمد: 184/34، السنن الكبرى للنسائي: 465/4، صحيح مسلم: 1203/3، سنن ابن ماجه: 1069/2، صحيح البخاري130/4، كما وردت (انتقص): سنن الترمذي، تحقيق شاكر: 80/4، صحيح مسلم: 1203/3، كما وردت (يُنتقَص): مسند أحمد: 180/34.

يقول الملا القاري–رحمه الله–:"(إلا نقص) : بصيغة المجهول، وفي نسخة بالمعلوم أي: انتقص (من عملهم)"[1].

وأما الرفع على ما تأوله العكبري– رحمه الله– في هذا الحديث يقول الدكتور حسن الشاعر: يمكن توجيه الرفع على أن الكلام تم بقوله: نقصوا من أجورهم، تم استأنف بجملة أخرى تبين مقدار النقص فقال: كل يوم قيراط. فالرفع على الابتداء، وهو ظاهر لا تكلف به[2]. و على هذا التأويل الذي ساقه الدكتور حسن الشاعر، نصل إلى نتيجة أن (قيراط) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: كل يوم قيراط، فيحذف المبتدأ جوازاً في هذا التأويل؛ لأن خبره صفة له في المعنى.

ومثله في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**قَدْ جَاءَكُمْ رَمَضَانُ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ، افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَتُغْلَقُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَحِيمِ، وَتُغَلُّ فِيهِ الشَّيَاطِينُ)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله– :"(**شهر**) بدل من رمضان. ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هو شهر مبارك[4].

حيث جاءت (**شهر**) مرفوعة ويجوز تأويلها على أنها خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: هو شهر مبارك؛ حيث حذف المبتدأ؛ لأن خبره صفة له في المعنى.

ومثله ما وجهه في حديث علي بن أبي طالب– كرم الله وجهه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

(لَا يَحِلُّ لِلْخَلِيفَةِ مِنْ مَالِ اللَّهِ إِلا قَصْعَتَانِ: قَصْعَةٌ يَأْكُلُهَا هُوَ وَأَهْلُهُ، وَقَصْعَةٌ يَضَعُهَا بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ)[5].

يقول العكبري – رحمه الله– : "(**قصعة**) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي إحداهما قصعة، ويجوز نصبه على بعد، ويكون تقديره أعني قصعة"[6].

أما الرفع في (**قصعة**) فهو مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف جوازاً، تقديره: أحداهما قصعة، حيث حذف المبتدأ؛ لأن خبره صفة له في المعنى. ويجوز الرفع على البدل المفصل على اعتبار أن القصعة

---

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 2662/7.

(2) إعراب الحديث النبوي: 247

(3) مسند أحمد: 541/14.

(4) إعراب الحديث النبوي:259.

(5) مسند أحمد: 19/2.

(6) إعراب الحديث النبوي: 276– 277.

هي جزء من القصعتين، فتكون **(قصعة)** بدل تفصيل مرفوع، وهو التأويل الذي لم يذكره العكبري في تأويل هذا الحديث، بالرغم أنه تأول كثيراً من الأحاديث المشابهة لهذا الحديث.

حذف المبتدأ وجوباً:

يجب حذف المبتدأ في خبرٍ نعته مقطوع لمدح، أو ذمّ، أو ترحم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله، أو مخصوص نعم، أو صريح قسم [1]. ومما ذكر في تأويل العكبري – رحمه الله– في حذف المبتدأ وجوبًا.

- **أولاً: النعت المقطوع:**

يحذف المبتدأ وجوباً مع النعت المقطوع عن التبعية للمنعوت، وذلك برفعه؛ لإفادة المدح نحو: (الحمدُ للهِ العظيمُ)، أو ذم نحو: (أعوذ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين) أو ترحم نحو: (مررت بعبدك المسكينُ) ؛ فالنعت المقطوع في كلٍّ منها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)[2].

" وإنما التزم فيه الحذف، لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح، والذم، والترحم، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجري الرفع مجرى النصب. أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر: نحو "مررت بزيد الخياط، أي هو الخياط"[3].

ومثله ما ورد في حديث أبي ذّر واسمه جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– أنه قال: **(نَزَلْنَا عَلَى خَالٍ لَنَا ذو مَالٍ وَذو هَيْئَةٍ)**[4].

يقول العكبري – رحمه الله– "كذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أن يقدر له مبتدأ، أي هو ذو مال"[5].

حيث جاءت (**ذو**) بمعنى صاحب وهي خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وقد انقطع النعت؛ لإفادة المدح.

---

(1) ينظر همع الهوامع:335/1.

(2) ينظر في أوضح المسالك 217/1، همع الهوامع 335/1.

(3) همع الهوامع: 335/1.

(4) ورد في مسند أحمد: 413/35، (نَزَلْنَا عَلَى خَالٍ لَنَا ذِي مَالٍ وَذِي هَيْئَةٍ).

(5) إعراب الحديث النبوي: 158.

- **ثانياً: حذف المبتدأ إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله:**

حيث يحذف المبتدأ وجوباً إن حُذف المبتدأ وأخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله، نحو قولك: (سمع وطاعة)، أي أمري سمع. والأصل في هذا النصب، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهار ناصبه، لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه، ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ[1].

ومثله ما ورد في كتاب التبيان في إعراب القرآن للعكبري–رحمه الله– قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ﴾[2] .

يقول العكبري –رحمه الله– قوله تعالى: (**طاعة**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي أمرنا طاعة. ويجوز أن يكون مبتدأ ؛ أي عندنا أو منا طاعة"[3]

ومثله في التبيان يقول العكبري– رحمه الله– في إعراب الآية الكريمة: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾[4]، حيث يقول – رحمه الله–: (**صبر جميل**) "أي فشأني، فحذف المبتدأ، وإن شئت كان المحذوف الخبر، أي فلي، أو عندي"[5].

و مثله في حديث دُكَين بن سعيدٍ الخَثْعَمي– رضي الله عنه–: **(قَالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر: قُمْ فَأَعْطِهِمْ، قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمْعٌ وَطَاعَةٌ)**[6].

قال العكبري– رحمه الله–: "وقع في هذه الرواية بالرفع، والوجه فيه أنه حذف الخبر. والتقدير: عندي سمع وطاعة، وأنا ذو سمع وطاعة"[7].

و أرجح ما نقله الدكتور عباس حسن في كتابه النحو الوافي قريباً لهذا الحديث حيث يقول مثله: وأن يقول الوالد لوالده الذي يطلب شيئا: سمعٌ وطاعةٌ... أي: أمري وحالي سمعٌ وطاعةٌ"[8]

---

(1) ينظر همع الهوامع:335/1.

(2) سورة النساء: الآية 81.

(3) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق: على البجاوي: 375/1، همع الهوامع:335/1،

(4) سورة يوسف: الآية 18.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 726/2.

(6) وردت (سمعاً وطاعةً) في مسند أحمد: 117/29.

(7) إعراب الحديث النبوي: 191.

(8) النحو الوافي: 514/1.

ثم يعلق الدكتور عباس حسن على المسألة حيث يقول: "إنما يكون المحذوف وجوبا هو المبتدأ حين يكون المقصود قيام المصدر مقام فعله نهائيا على الوجه السالف، ووجود قرينة تدل على هذا. فإن لم يكن المقصود ما سبق نحو: (صبر جميل)، وأمل طيب، وباقي الأمثلة الأخرى – تغير الحكم؛ فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، أي: صبري صبر جميل... وأن يكون المحذوف هو الخبر؛ أي: صبر جميل أحسن من غيره، أو أنسب لي، أو أليق بك.... وإذا جاز في المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أولى الذكر؟. أطال النحاة من غير داع، والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره، أو لحذفه"[1].

الخبـــر:

وحدّه النحاة: "هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً"[2] أو "هو الجزء المُتمُّ الفائدة"[3] أو "هو الجزء المستفاد من الجملة وذلك أنك إذا قلت: زيد قائم، فإن المستفاد من هذه الجملة إنما هو الإخبار عن زياد بالقيام"[4].

وهو ثلاثة أقسام:" مفرد، و جملة، وشبه جملة"[5].

<u>أولا: الخبر المفرد:</u>

حيث يقصد بالخبر المفرد: ما ليس جملة أو شبه جملة، ومثله ما ورد في الصحيحين عن أسامة بن زيد– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم:

(قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وَإِذَا أَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ، إِلَّا أَصْحَابَ النَّارِ)[6].

قال العكبري– رحمه الله–: "والجيد هاهنا أن يرفع **(المساكين)** على أنه خبر عامة من يدخلها، وكذلك يرفع **(محبوسون)** على أنه خبر و**(إذا)** ظرف للخبر"[7].

---

(1) المرجع نفسه: 514/1.

(2) شرح المفصل للزمخشري 1/ 227.

(3) شرح الأشموني:254/1.

(4) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 340/1.

(5) النحو الوافي:461/1.

(6) صحيح مسلم: 2096/4.

(7) إعراب الحديث النبوي: 108 – 109.

في هذا الحديث جاءت **(إذا)** الفجائية مختصة بالجملة الاسمية، و تلتها **(عامة)** وهي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و قد جاءت كلمة **(المساكين)** خبراً لها، مفرداً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ و الخبر المفرد هو ما ليس جملة أو شبهها.

ثانياً: الخبر الجملة:

وهو على قسمين: خبر جملة اسمية، وخبر جملة فعليه، فقد جاء في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة- رضي الله عنه- كيف أنت وأئمة، قال عليه السلام: **(كَيْفَ أَنْتَ وَأَئِمَّةً مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْثِرُونَ بِهَذَا الْفَيْءِ)**[1].

قال العكبري- رحمه الله-: "يجوز رفع **(أئمة)** على أنه مبتدأ، و**(من بعدي)** صفة له، و**(يستأثرون)** الخبر، وكان الرفع أجود لأنه ليس قبله فعل "[2].

في هذا الحديث جاء المبتدأ **(أئمة)** نكرة موصوفة، وقد جاء خبره **(يستأثرون)** جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الفعلية هنا مكونة من الفعل يستأثرون وهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: و هو الضمير المتصل في محل رفع فاعل.

ثالثاً: الخبر شبه جملة:

حيث إن شبه الجملة بنوعيه: الجار والمجرور أو الظرف يكونان متعلقان بخبر محذوف وجوباً تقديره، كائن أو مستقر، ومثله ما ورد في حديث حُذيفة بن اليمان- رضي الله عنه-: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ)**[3].

يقول العكبري- رحمه الله- في التقدير الإعرابي لكلمة**(البقرة)** :

"يجوز فيه الرفع على معنى: فقال: البقرة عن سبعة، والنصب على تقدير جعل البقرة عن سبعة"[4].

أما الرفع في **(البقرة)** على أنها مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وشبه الجملة **(عن سبعة)** من الجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ.

---

(1) مسند أحمد: 442/35.

(2) إعراب الحديث النبوي: 160

(3) مسند أحمد: 437/38.

(4) إعراب الحديث النبوي: 186.

- حذف الخبر

أولاً: حذف الخبر جوازاً:

يحذف الخبر جوازاً كما هو المبتدأ لوجود قرينة تدل عليه، ولعل حذف المبتدأ أكثر من الخبر؛ وذلك أن الجملة لا يستفاد منها إلا بالخبر المتمم للكلام وقد برز في إعراب العكبري- رحمه الله مواضع للحذف جوازا:

1. إذا دلَّ عليه دليل:

يحذف الخبر جوازاً إذا دلّ عليه دليل من خلال سياق الكلام، ومثله ما ورد في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾(1) ؛ أي: وظلُّها دائمٌ.

ومثله في حديث دُكَين بن سعيدٍ الخَثْعَمي- رضي الله عنه- قوله: **(قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر: قُمْ فَأَعْطِهِمْ، قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمْعٌ وَطَاعَةٌ)**(2).

قال العكبري- رحمه الله- : "وقع في هذه الرواية بالرفع، والوجه فيه أنه حذف الخبر. والتقدير: عندي سمع وطاعة، وأنا ذو سمع وطاعة"(3).

حيث يجوز تأويل قوله: (**سمع وطاعة**) على تقدير: عندي سمع وطاعة، فيكون بذلك المبتدأ (سمعٌ) نكرة، و(عندي) خبره وهو شبه جملة مكون من الجار والمجرور، ومن المعلوم أن المبتدأ لا يأتي شبه جملة، فتكون حق هذه الكلمة (سمع) من الإعراب أن تعرب على أنها مبتدأ لخبر محذوف جوازاً تقديره (عندي)، ومن المعلوم أنه يجوز حذف الخبر إن دلّ عليه دليل كما هو الحال في هذا الحديث.

ومثله في توجيه هذا الحديث حيث حذفت فيه الياء المنقوصة في حالة النصب بحال ولكن العكبري وجد تبريراً لهذا الحديث مفسراً له و لمعناه بحيث تتوافق مع أسس النحو، فقد ورد في حديث أم كلثوم بنت أبي سلمة عبدالله بن عبد الأسد القرشي- رضي الله عنها-: **(قالَ لهَا النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ إِلَى النَّجَاشِيِّ حُلَّةً وَأَوَاقٍ مِنْ مِسْكٍ)**(4).

---

(1) سورة الرعد: الآية 35.

(2) وردت (سمعاً وطاعةً) في مسند أحمد: 117/29.

(3) إعراب الحديث النبوي: 191.

(4) وردت (أَوَاقِيَّ) في مسند أحمد: 246/45.

يقول العكبري– رحمه الله: "الوجه **(أواقيَّ)** بفتح الياء وتشديدها، لأن الواحدة أوقية بالتشديد، وقد سمع تخفيف الياء، قالوا أوقية وأواقي. وعلى كلا الوجهين ينبغي أن تكتب بالياء، وتفتح في الوصل، لأنه منصوب معطوف على حلة فلا وجه لحذف الياء بحال.

فإن قيل لم لا يكون مبتدأ والخبر محذوف، ويكون التقدير: ومعها أواق فعند ذلك يجوز أن تكتب بغير ياء؟ قيل: هذا إضمار وتأويل لا يحتاج إليه مع ضعفه في المعنى، لأنك إذا قدرت ذلك لم يلزم أن تكون الأواقي هدية من الرسول صلى الله عليه وسلم كما كانت الحلة منه، بل يجوز أن تكون صحبت الحلة ولم تكن هدية"[1].

حيث يرى العكبري– رحمه الله– جواز تأويل (**أواق)** مبتدأ خبره شبه الجملة من الجار والمجرور **(معها)**، على اعتبار أن تقدير الكلام: (معها أواق) و لكن يراه تأويلاً ضعيفاً، والتأويل القوي يكمن في أن تكتب بالياء، فلا حاجة لحذفها وهو ما ورد عند كثير من الرواة[2].

ومثله وفي حديث حنظلة بن الربيع الأُسيدي– رضي الله عنه–قوله صلى الله عليه وسلم: **(يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً)**[3].

قال العكبري– رحمه الله–: "يجوز النصب على المعنى تَذْكُر ساعة وتلهو ساعة، والرفع على تقدير: لنا ساعة ولله ساعة"[4].

فقد وجه العكبري– رحمه الله– **(ساعة)** بالرفع والنصب، فالرفع على أنها مبتدأ، وخبره شبه الجملة الجار والمجرور(لنا) أو (لله)، فيكون حينئذ الخبر مقدماً، و **(ساعة)** مبتدأ مؤخر، أما النصب فهي مفعول فيه.

ومثله توجيه رواية غير الدجال أخوف على أمتي وبيان المراد من الجملة ففي مسند أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– حديثه قال: **(كُنْتُ مُخَاصِرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا إِلَى مَنْزِلِهِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِي مِنَ الدَّجَّالِ، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَدْخُلَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ شَيْءٍ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِكَ مِنَ الدَّجَّالِ؟ قَالَ: الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ)**[5].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 349.

(2) ينظر: مسند أحمد: 246/45، صحيح ابن حبان: 246/11، اتحاف المهرة لابن حجر: 224/18، المسند الجامع: 773/20، غاية المقصد في زوائد المسند: 309/3.

(3) مسند أحمد: 150/29، صحيح مسلم: 2016/4–2017.

(4) إعراب الحديث النبوي: 189.

(5) مسند أحمد: 222/35.

قال العكبري– رحمه الله–: قوله **(غيرُ الدجالِ أخوفُ)** ظاهر اللفظ يدل على أن غير الدجال هو الخائف، لأنك إذا قلت: زيد أخوف على كذا، دل على أن زيداً هو الخائف، وليس معنى الحديث على هذا.

وإنما المعنى إني أخاف على أمتي من غير الدجال أكثر من خوفي عليهم. فعلى هذا يكون فيه تأويلان: **أحدهما:** أن **(غير)** مبتدأ، و **(أخوف)** خبر مبتدأ محذوف، أي: غير الدجال أنا أخوف على أمتي منه.

والتأويل الثاني: أن يكون أخوف على النسب، أي غير الدجال ذو خوفٍ شديدٍ على أمتي كما تقول فلانة طالق، أي ذات طلاق.[1]

فقد تأول العكبري– رحمه الله– قوله: **(غير الدجال)** على أنها خبر لمبتدأ محذوف جوازاً دل عليه سياق الحديث، و لو قلنا أن التقدير: (الأشياء التي أخاف منها غير الدجال) فتكون الأشياء هي المبتدأ، ومن هذه الأشياء الأئمة المضلون.

2. في جواب الاستفهام:

حيث يجوز حذف المبتدأ في جواب الاستفهام فمن "القرائن المجوزة لحذف الخبر، الاستفهام عن المُخْبَر عنه، كقولك: زيدٌ، لمن قال: مَنْ عندك؟ أي: زيد عندي"[2].

ومثله ما ورد في توجيه حديث أبي سعيد الخدري سعد بن مالك– رضي الله عنه –: **(قَالَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرَأَيْتَ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ الَّتِي تُصِيبُنَا مَا لَنَا بِهَا؟ قَالَ: كَفَّارَاتٌ قَالَ أُبَيٌّ: وَإِنْ قَلَّتْ؟ قَالَ: وَإِنْ شَوْكَةً فَمَا فَوْقَهَا)**[3].

قال العكبري– رحمه الله:–**(كفارات)** فيه وجهان:

"أحدهما هو مبتدأ والخبر محذوف، أي لكم بها كفارات.

والثاني: خبر مبتدأ محذوف، أي هي كفارات"[4].

فقد جاءت **(كفارات)** في جواب الاستفهام، وعند مجيئه في جواب الاستفهام يجوز فيه حذف الخبر أو المبتدأ، أو ابقاؤهما معاً، وبذلك يجوز أن تكون كفارات: مبتدأ وخبره محذوف جوازاً تقديره: (لكم)؛

---

(1) ينظر المرجع نفسه: 161

(2) شرح التسهيل:275/1، ينظر: شرح الكافية الشافية:353/1–354.

(3) مسند أحمد: 276/17.

(4) إعراب الحديث النبوي: 205–206.

أي لكم بها كفارات، على اعتبار أن المبتدأ لا يأتي شبه جملة، بل الخبر من شروطه أنه قد يقع شبه جملة.

بعد فاء الجزاء:

وهي الفاء التي تأتي في جواب الشرط، حيث يجوز حذف الخبر فيه جوازاً، "فقد حذف الخبر جوازا في جواب الشرط بعد فاء الجزاء كثيراً في القرآن الكريم، وذلك لدلالة جملة فعل الشرط عليه.

ومثله في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(1) .

حيث "جاءت كلمة **(عدة)** بعد فاء الجزاء مرفوعة على أنها مبتدأ لخبر محذوف جوازاً؛ لأنه يفهم من سياق الكلام، وتقديره: فعليه عدة من أيام أخر"(2).

ومثله في حديث أبي هريرة – رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِشْرِينَ حَسَنَةً، أَوْ حَطَّ عَنْهُ عِشْرِينَ سَيِّئَةً، وَمَنْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَمِثْلُ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمِثْلُ ذَلِكَ)**(3).

قال العكبري– رحمه الله–: "يجوز الرفع في **(مثل)** على أن يكون الخبر محذوفا، أي فله مثل ذلك. ويجوز النصب على تقدير: فيعطي مثل ذلك"(4).

فقد جاءت كلمة **(مثل)** بعد فاء الجزاء مرفوعة على أنها مبتدأ لخبر محذوف جوازاً؛ لأنه يفهم من سياق الكلام، وتقديره: فمثل ذلك له؛ أي له عشرون حسنة.

3. بعد إذا الفجائية:

ومن الحذف الجائز "الحذف بعد إذا المفاجأة، نحو: خرجت فإذا السبع. والحذف بعد إذا قليل(5)، ولذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت غير محذوف"(6). كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ

(1) سورة البقرة: الآية 184.
(2) ينظر في الجملة الإسمية وما اعتلق بها من نواسخ: 88.
(3) مسند أحمد: 387/13.
(4) إعراب الحديث النبوي: 266.
(5) ينظر همع الهوامع: 334/1.
(6) شرح التسهيل: 275/1–276.

فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾ (1) . و﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ (2) و﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾(3) و﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (4) .

وفي كتاب العكبري في إعرابه للأحاديث النبوية لم يرد مبتدأ بعد إذا الفجائية إلا وخبره ثابت. ففي حديث جابر بن عبد الله الأنصاري- رضي الله عنه- قوله : **(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، قَالَ: فَهَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَقَالَ: هَذِهِ لِمَوْتِ مُنَافِقٍ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ إِذَا هُوَ قَدْ مَاتَ مُنَافِقٌ عَظِيمٌ مِنْ عُظَمَاءِ الْمُنَافِقِينَ)**[5].

قال العكبري- رحمه الله-: "قوله(**إذا**) هي للمفاجأة، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (6) وهي ظرف مكان عند المحققين، و(هو) هنا ضمير الشأن إذ لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه، ويسميه الكوفيون المجهول، وهو مبتدأ وما بعده الخبر"[7].

حيث جاءت الجملة الاسمية (**هو قد مات عظيم**) بعد **إذا** الفجائية، وهي مكونة من المبتدأ (هو) وهو ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية (قد مات عظيم) وهي في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثله في حديث طلحة بن عبيد الله- رضي الله عنه- حديث الأخوين اللذين اسْتُشهد أحدُهُما وعاش الآخر بعده حولاً، قوله: **(فَرَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، إِذَا أَنَا بِهِمَا وَقَدْ خَرَجَ خَارِجٌ مِنَ الجَنَّةِ، فَأَذِنَ لِلَّذِي تُوُفِّيَ الْآخِرَ مِنْهُمَا، ثُمَّ خَرَجَ فَأَذِنَ لِلَّذِي اسْتُشْهِدَ)**[8].

قال العكبري- رحمه الله- : قوله: (**إذا**) ها هنا هي للمفاجأة، وهي ظرف مكان، والتقدير فاجأني رؤيتهما. والتقدير في الإعراب فبالمكان هما. وأكثر ما يستعمل بالفاء كقولك: خرجت فإذا زيد وقد جاءت بغير فاء في جواب الشرط كقوله تعالى:[9] ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(10) .

---

(1) سورة الأعراف: الآية 108.

(2) سورة الزمر : الآية 68.

(3) سورة طه: الآية 20.

(4) سورة يس: الآية 53.

(5) مسند أحمد: 276/22.

(6) سورة الروم: الآية: 25.

(7) إعراب الحديث النبوي: 139.

(8) مسند أحمد: 21/3.

(9) إعراب الحديث النبوي: 220.

(10) سورة الروم: الآية 36.

حيث جاءت الجملة الاسمية (**أنا بهما**) بعد إذا الفجائية، والتقدير: إذا أنا كائن بهما، فـ(أنا) ضمير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وخبره متعلق الجار والمجرور (بهما).

ومثله في الصحيحين عن أسامة بن زيد– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وَإِذَا أَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ، إِلَّا أَصْحَابَ النَّارِ)**[1].

قال العكبري– رحمه الله–: "**(إذا)** ها هنا للمفاجأة، وهي ظرف مكان. والجيد هاهنا أن يرفع (المساكين) على أنه خبر عامة من يدخلها، وكذلك يرفع (محبوسون) على أنه خبر و(إذا) ظرف للخبر.

ويجوز أن تنصب (محبوسين) على الحال، وتجعل (إذا) خبرا، والتقدير فبالحضرة أصحاب الجد، فيكون محبوسين (حالا) والرفع أجود "[2].

- **ثانياً حذف الخبر وجوباً:**

قال النحويون بحذف الخبر بعد لولا غالباً، وبعد قَسَم صريح ... بل من الواجب حذفه في هذه المواضع[3].

أولًا :القسم الصريح:

يحذف الخبر وجوباً إذا وقع خبر قسم صريح نحو[4]: "لعمرك، وأيمن الله، وأمانة الله. وإنما وجب حذفه، لكونه معلوماً، وقد سد الجواب مسده، بخلاف غير الصريح، فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته نحو: عليّ عهد الله لأفعلن، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه، وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم"[5].

ومثله في حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه– في قصة جليبيب قوله: **(قَالَ: فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لَاهَا اللَّهُ إِذًا، مَا وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا جُلَيْبِيبًا)**[6].

---

(1) صحيح مسلم: 2096/4.

(2) إعراب الحديث النبوي: 108 – 109.

(3) ينظر أوضح المسالك 156/1، شرح المفصّل 95/1.

(4) ينظر: أوضح المسالك:323/1–324، همع الهوامع: 338/1، شرح الأشموني 299/1، شرح التسهيل: 275/1.

(5) همع الهوامع 338/1.

(6) مسند أحمد: 385/19.

يقول العكبري– رحمه الله–: "الجيد: **(لا ها اللهِ ذا)**، والتقدير هذا والله، فأخر (ذا)، ومنهم من يقول (ها) بدل من همزة القسم المبدلة من الواو، و (ذا) مبتدأ والخبر محذوف، أي هذا ما أحلف به، وقد روي في الحديث (إذن) وهو بعيد، ويمكن أن يوجد له وجه تقديره: لا والله لا أزوجها إذن"[1].

يقول ابن مالك في شرح هذا الحديث: "وفي **(لا ها الله)** شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه، ولا يكون هذا الاستغناء إلا مع (الله")، وفي اللفظ بـ (ها الله) أربعة أوجه:

أحدها: أن يقال: هالله. بـ(هاء) تليها اللام، وألف ها غير منطوق بها هنا.

والثاني: أن يقال: (ها الله) بألف ثابتة قبل اللام. وهو شبيه بقولهم: (التقت حلقتا البطان)[2] بألف ثابتة بين التاء واللام .

والثالث: أن يجمع بين ثبوت الألف وقطع همزة (ألله).

والرابع: أن تحذف الألف وتقطع همزة (ألله) .والمعروف في كلام العرب (ها الله ذا). قد وقع في هذا الحديث (إذن) وليس ببعيد"[3].

إذن استغني عن واو القسم بـ (ها) والتقدير كما ورد عند العكبري– رحمه الله– (هذا والله إذن)، فقد حذف خبر (ذا) وجوباً، والتقدير هذا قسمي والله[4].

<u>ثانياً: أن يدلَّ على صفة مطلقة:</u>

الصفة المطلقة تعني أن تكون دالة على وجود عام، وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل[5]. و مثله في حديث طويل عن عمران بن حصين قوله: **(فَقَالاَ لَهَا: أَيْنَ المَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ)**[6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 132–133.

(2) لسان العرب: مادة (بطن). البِطانُ للقَتَب خاصة، وجمعه أَبْطِنة، والحزامُ للسَّرْج. ابن شميل: يقال أَبْطَنَ حِمْلَ البعيرِ وواضَعَه حتى يتَّضِع أَي حتى يَسْتَرْخي على بَطْنه ويتمكن الحِمْل منه. الجوهري: البِطانُ للقَتَب الحزامُ الذي يجعل تحت بطن البعير. يقال: التَقَتْ حَلْقَتا البطان للأَمر إذا اشتدَّ، وهو بمنزلة التَّصدير للرحْل، يقال منه: أَبْطَنْتُ البعيرَ إِبْطاناً إذا شَدَدْتَ بِطانَه.

(3) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 223–224.

(4) للتفصيل في إعراب: (ها الله ذا) الجزء 388/2 ، من كتاب عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: للإمام السيوطي، تحقيق: د/ سليمان القضاة، دار الجيل ، بيروت، 1414هـ– 1994م.

(5) ينظر جامع الدروس العربية:261/2.

(6) صحيح البخاري: 76/1.

يقول العكبري–رحمه الله–: "**(عهدي)** مبتدأ، و(بالماء) يتعلق به، (وأمس) ظرف لعهدي، (وهذه الساعة) بدل من أمس، بدل بعض من كل. وخبر المبتدأ محذوف تقديره عهدي بالماء حاصل، أو نحو ذلك ويجوز أن يكون (أمس) خبر (عهدي). لأن المصدر يخبر عنه بظرف الزمان"[1].

حيث جاءت: **(عهدي)** مصدراً وهو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف والياء مضاف إليه، وقد أخبر عن المصدر بواسطة ظرف الزمان، وخبره محذوف وجوباً تقديره (حاصل).

- **تعدد الخبر:**

قد "يتعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولهم: (الرمان حلو حامض)"[2] وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ﴾ (3)وبالرغم من اختلافهم في جواز تعدد الخبر لكن الأرجح عندهم الجواز[4]. ولكن يشترط كثير من النحاة ألا يفصل بينها حروف عطف فلا نقول: (الرمان حلو وحامض) فهنا (حلو) خبر المبتدأ و(حامض) تابع لها ويعرب اسم معطوف.

أما العكبري فيرى جواز ذلك ففي حديث الشفاعة في مسند أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله: **(فَالْخَلْقُ مُلْجَمُونَ فِي الْعَرَقِ)**[5].

قال العكبري– رحمه الله–: في قوله: **(ملجمون)** و **(في العرق)**:

يجوز "أن يكون المعنى أنهم في العرق ملجمون بغيره، فيكون (في العرق) خبرا عن الخلق، و (ملجمون) خبراً آخر، ويجوز أن تكون (في) بمعنى الباء، ويكون العرق ألجمهم"[6].

تأول العكبري تعدد الخبر في هذا الحديث على تقدير: أنهم في العرق ملجومون بغيره، حيث يرى أن للمبتدأ خبرين:

الخبر الأول: (في العرق) وهو شبه الجملة المكون من الجار والمجرور وهو في محل رفع خبر لـ(الخلق). والخبر الثاني: (ملجمون)وهو خبر مفرد مرفوع وعلامة رفعة الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 285– 286.

(2) معاني النحو 203/1.

(3) سورة البروج: الآية 14–15.

(4) شرح ابن عقيل: 257/1.

(5) مسند أحمد: 209/20.

(6) إعراب الحديث النبوي: 119.

كان وأخواتها:

هي أفعال ناقصة واختلف في سبب تسميتها ذلك[1] " فقيل لعدم دلالتها على الحدث[2]، بناء على أنها لا تفيده، وقيل وهو الأصح لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب[3]، وأغلب الآراء تؤكد أن سبب تسميتها بذلك؛ هو أنها لا تكتفي بالمرفوع للحصول على معنى تام للجملة 0

عدها النحاة على النحو التالي: "كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وليس وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام"[4]. وألحق النحاة بها " آض ورجع واستحال وعاد وحار وارتد وتحول وغدا[5] وانقلب وتبدّل) بمعنى (صار) فإن أتت بمعناها فلها حكمها"[6]، أما حكمها فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وقد تكرر إعراب كان وأخواتها عند العكبري –رحمه الله– في كتابه في مواضع عديدة تأولها حسب المعنى.

ومنه ما ورد في حديث طويل عن عمران بن حصين– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ أَعْطَى الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ)**[7].

قال العكبري– رحمه الله–: "(**آخر**) بالنصب أقوى على أنه خبر كان مقدم، و(**أن أعطى**) في موضع رفع اسم كان؛ لأن (أن والفعل) أعرف من الاسم المفرد. ويجوز رفع (آخر) ونصب (أن أعطى) لأن كليهما معرفة. وقد جاء القرآن بهما في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾(8) بالنصب والرفع"[9].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 337/1، همع الهوامع:368/1.

(2) ينظر همع الهوامع: 368/1، الأشباه والنظائر: 339/3.

(3) همع الهوامع: 368/1، جامع الدروس العربية: 271/2.

(4) شرح التسهيل: 333/1 جامع الدروس العربية: 272/2، التطبيق النحوي: 111.

(5) ينظر: إعراب الحديث النبوي: 102–103، حيث يقول العكبري– رحمه الله– : في إعراب الحديث (فرجعت بها أغدو رقة على الصغير ورحمة للكبير). قال الشيخ : "تقديره ذا رقة وذا رحمة. وهو منصوب على أنه خبر أغدو. وهي من أخوات كان

(6) جامع الدروس 272/2، ينظر شرح التسهيل:344/1، همع الهوامع352/1.

(7) مسند أحمد: 129/33–130، جامع المسانيد والسنن: 448/6.

(8) سورة الأعراف: الآية 82.

(9) إعراب الحديث النبوي: 286– 287.

يقول الزجاج[1]– رحمه الله–:" وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (2) تقرأ (قَوْلَهُمْ) بالنصب ويكون الاسم: (إلا أن قالوا) فيكون المعنى ما كان قَوْلهمْ إلا استغفارُهم، أي قولهم اغفر لنا – ومن قرأها بالرفع جعل خبر كان ما بعد إلا، والأكثر في الكلام أن يكون الاسمُ هو ما بعد إلا – قال اللَّه عزَّ وجل: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾(3)، ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾(4).

إذن قوله صلى الله عليه وسلم: **(و كان آخِر ذلك أن أعطي)** يجوز فيها رفع **(آخر)** ونصبها، فالرفع على أنها اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وخبرها المصدر المؤول: **(أن أعطي)** في محل نصب خبر كان، والتقدير: إعطاؤهم آخر ذلك، أما من ينصب وهو الأكثر كما نقل عن الزجاجي– رحمه الله– على اعتبار التقديم والتأخير، فتكون(أن أعطي) مصدراً مؤولا في محل رفع اسم كان مؤخر، وخبره مقدم: آخر وهو مضاف وذلك في محل جر مضاف إليه.

ومثله ما ورد في حديث عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها– حديث صيام عاشوراء: **(كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا يَصُومُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ، صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ، كَانَ رَمَضَانُ هُوَ الْفَرِيضَةَ، وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ)**[5].

يقول العكبري– رحمه الله–: "لك في **(الفريضة)** الرفع على أن يكون **(هو)** مبتدأ، و **(الفريضة)** خبره، والجملة في موضع نصب على أنه خبر كان. ولك النصب على أن يكون **(هو)** فصلاً لا موضع له، و**(الفريضة)** خبر كان.

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(6) يقرأ بالرفع والنصب على ما ذكرنا"[7]."

---

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 1/ 477.

(2) سورة آل عمران: الآية 147.

(3) سورة الأعراف: الآية 82.

(4) سورة الجاثية: الآية 25.

(5) مسند أحمد: 175/42، صحيح البخاري: 24/6.

(6) سورة الأنفال: الآية 32.

(7) إعراب الحديث النبوي: 336.

أما الآية الكريمة فقد قرئ بالنصب، و(هو) ضمير فصل، وهى قراءة الجمهور، وقرئ بالرفع، وهى قراءة الأعمش، وزيد بن على"[1].

وللنحاة في الضمير(هو) في الآية الكريمة تأويلات يقول أبو بكر النحاس في إعرابه للقرآن:" (إِنْ كانَ هذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ) خبر كان. وهُوَ عند الخليل وسيبويه فاصلة. قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يفسّر معنى فاصلة قال: لأنه إنما جيء بها ليعلم أنّ الخبر معرفة أو ما قارب المعرفة وأن الْحَقَّ ليس بنعت وإنّ كانَ ليست بمعنى: وقع، وقال الأخفش: (هو) صلة زائدة كزيادة «ما» وقال الكوفيون (هو) عماد. قال الأخفش: وبنو تميم يرفعون فيقولون: إن كان هذا هو الحقّ من عندك. قال أبو جعفر: يكون (هو) ابتداء و «الحقّ» خبره والجملة خبر كان"[2].

ومن خلال هذه الآية وتأويلاتها النحوية نخلص إلى رفع (**رمضان**) على أنها اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وخبره إما منصوباً على أنه خبر كان، أو مرفوعاً على أنه خبر للضمير (**هو**) والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان.

ومثله ما ورد في إضمار اسم كان في حديث عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها– (**أَلَسْتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ الْقُرْآنَ**)[3].

قال العكبري– رحمه الله–: "**اسم كان مضمر فيها يرجع إلى الخلق**، و (**القرآن**) خبر كان منصوب"[4].

فقد دخلت كان على جملة اسمية في سياق الكلام، فحذف اسمها؛ لأنه عائد على ما قبله، والتقدير: كان خلق الرسول القرآن، فقدر اسمها على أنه ضمير مستتر تقديره (**هو**) يعود على (**خلق رسول الله**)، و خبره (**القرآن**) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومثه ما ورد عند العكبري– رحمه الله– في حديث عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها–: (**أَيُّ الصَّلَاةِ كَانَتْ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُوَاظِبَ عَلَيْهَا؟ قَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا يُطِيلُ فِيهِنَّ الْقِيَامَ، وَيُحْسِنُ فِيهِنَّ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ، فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ يَدَعُ صَحِيحًا، وَلَا مَرِيضًا، وَلَا غَائِبًا، وَلَا شَاهِدًا فَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ**)[5].

---

(1) الموسوعة القرآنية، إبراهيم الأبياري: 274/5.

(2) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس: 96/2، وينظر: الموسوعة القرآنية، إبراهيم الأبياري : 183/4.

(3) مسند أحمد: 314/40، صحيح مسلم: 512/1.

(4) إعراب الحديث النبوي: 344.

(5) مسند أحمد: 193/40.

قال العكبري- رحمه الله-: "(**أيّ**) مبتدأ، و(**كانت**) **فيها ضمير اسمها يرجع إلى الصلوات،** و(**أحبَّ**) خبر كان، وكان اسمها وخبرها خبر أيّ، و **(أن يواظب)** في موضع نصب بأحب، أي يحب المواظبة، ويجوز أن يكون في موضع رفع (بأحب) كقولك: كان زيد أحب إليه الخير"[1].

فقد دخل الفعل الماضي الناسخ (كان) على الجملة الاسمية، فرفع المبتدأ الذي يعود على (الصلوات) وسمي هذا الضمير باسمه، حيث يعرب ضميراً مستتراً في محل رفع اسم كان، ونصب الخبر على أنه خبره، فيكون (أحبّ) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و(أحب) بالرفع خبر مقدم، والمصدر المؤول (أن يواظب) مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية (أحب أن يواظب) في محل نصب خبر (كان).

ومثله في حديث معاوية بن أبي سفيان- رضي الله عنهما- قوله: **(قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي)**[2].

يقول العكبري- رحمه الله-: "(**أحدٌ**) اسم كان، و(في منزلتي) نعت لأحد، (**وأقلَّ**) خبر كان، و(حديثا) تمييز، وهو فعيل مصدر بمعنى التحديث"[3].

فقد دخلت كان الناقصة على الجملة الاسمية فرفعت **(أحدٌ)** وسمي اسمها، وقد جاءت بعدها شبه الجملة التي وصفت النكرة ، و جاءت (**أقلّ**) منصوبة على أنها خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومثله ما ورد في توجيه حديث معاذ بن جبل- رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ)**[4].

قال العكبري- رحمه الله-: "(**آخر**) بالرفع اسم كان، و **(لا إله إلا الله)** في موضع نصب خبرها، ويجوز العكس"[5].

حيث مجيء "جملة لا إله إلا الله مقصود لفظها، فهي في تقدير المفرد فهي مرفوعة أو منصوبة بحركة مقدرة منع ظهورها حركة الحكاية"[6]، أو على الأدق جملة في محل رفعٍ أو نصبٍ، خبراً لكان أو اسماً لها.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 327.

(2) مسند أحمد: 49/28، صحيح مسلم: 2075/4.

(3) إعراب الحديث النبوي: 307

(4) مسند أحمد: 363/39، 443/36.

(5) إعراب الحديث النبوي: 304.

(6) إعراب الحديث النبوي: 304.

حيث تأول العكبري– رحمه الله– الجملة التي بعد كان الناقصة وهي **(آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)** بجواز أن يكون (آخر كلامه) على أنها اسم كان مرفوع وجملة (لا إله إلا الله) هي في محل نصب كان، حسب المعنى، ولك أن تقدرها بالعكس، فدخول كان على هذه الجملة حسب التقديرين، جعلها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وينصب الخبر ويسمي خبرها.

- **كان وأخواتها من حيث التصرف والجمود**

تحدث النحويون[1] عن تصرف كان وأخواتها على النحو التالي:

1. "ما لا يتصرفُ بحالٍ، وهو ليس باتفاق، ودام عند الفراء وكثيرٍ من المتأخرين.
2. وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو (دام) عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً
3. وما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو الباقي. وللتصاريف في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع نحو (ولم أَكُ بغياً)، والأمر نحو (كونوا حجارة)"[2].

حيث وردت كان وأخواتها متصرفة عند العكبري– رحمه الله– في عدة مواضع منها تأولها حسب القواعد النحوية المتمثلة للمعنى ففي حديث أم المؤمنين عائشة– رضي الله عنها– قولها: **(كانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، يُطِيلُ فِيهِنَّ القِيَامَ، وَيُحْسِنُ فِيهِنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ يَدَعُ صَحيحًا وَلاَ مَرِيضًا وَلاَ غَائِبًا وَلاَ شاهِدًا، فَرَكْعَتَيْنَ قَبْلَ الْفَجْرِ)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله– "فقولها: **(ما لم يكن)** فمعناه الذي لم يكن، فالذي مبتدأ، (ولم يكن) صلته. واسم كان مضمر فيها أي لم يكن هو، و(يدع) خبر كان، والتقدير يدعه، و(صحيحاً ومريضاً) حالان في ضمير الفاعل في يدع، أي كان يفعله على كل حال[4].

حيث كان متصرفة، وهي فعل ماض، والمضارع منها يكن، وقد دخل الفعل المضارع (يكن) على الجملة الاسمية، فتعامل معاملة النواسخ، فرفع المبتدأ وسماه باسمه، ونصب الخبر، وتقدير الكلام: **لم يكن النبي يدع**؛ أي يترك. حيث تعرب الجملة: يكن فعل مضارع ناسخ مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، واسم يكن ضمير مستتر تقدير هو يعود على النبي صلى الله عليه وسلم، و يدع: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ لأنه لم يسبقه لا ناصب ولا جازم، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على النبي صلى الله عليه وسلم؛ والتقدير يدعه النبي وهو صحيح أو مريض، والجملة الفعلية

---

(1) ينظر همع الهوامع 364/1– 365، جامع الدروس العربية: 275/2.

(2) أوضح المسالك:238/1.

(3) مسند أحمد مخرجا: 193/40.

(4) إعراب الحديث النبوي: 328.

من الفعل والفاعل في محل نصب خبر يكن، والمعنى أنها – رضي الله عنها– تحدث عن أمر لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يتركه في صحته أو مرضه، وهو أن يصلي ركعتين قبل الفجر.

ومثله ما ورد حديث عرض الفتن على القلوب ففي حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– قول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(تُعْرَضُ الْفِتَنُ عَلَى الْقُلُوبِ عَرْضَ الْحَصِيرِ، فَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، وَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، حَتَّى يَصِيرَ الْقَلْبُ عَلَى قَلْبَيْنِ أَبْيَضَ مِثْلِ الصَّفَا، لَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخَرِ أَسْوَدَ مُرْبَدًّ[1] كَالْكُوزِ مُجَخِّيًا[2])**[3].

قال العكبري– رحمه الله–: "قوله: **(حتى يصير القلب)** القلب هنا جنس في معنى القلوب، وقوله **(على قلبين)** خبر صار أي ينقسم قسمين[4].

فقد جاء الفعل المضارع (**يصير**) متصرفاً و قد عَمِلَ عَمَلَ كان وأخواتها، فرفع المبتدأ، ونصب الخبر، وتعرب **(يصير)**: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى الجارة، وعلامة نصبه الفتحة، و (القلب) اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وشبه الجملة من الجار والمجرور(على قلبين) في محل نصب خبر يصير.

ومثله تصرف **(غدا)** حيث يرى العكبري– رحمه الله– أنها من أخوات كان ففي حديث عبد الله بن أحمد في رواية أُبيّ بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث شرح صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: **(فَقَالَ: اغْدُ وَاسْلَمْ فَرَجَعْتُ بِهَا أَغْدُو بِهِ رِقَّةً عَلَى الصَّغِيرِ وَرَحْمَةً لِلْكَبِيرِ)**[5].

قال العكبري –رحمه الله– : "تقديره ذا رقة وذا رحمة، وهو منصوب على أنه خبر **(أغدو)** وهي من أخوات كان"[6].

يقول الإمام السيوطي –رحمه الله–: ألحق قوم منهم الزمخشري، وأبو البقاء، والجزوليّ، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب: **غدا، وراح** بمعنى: صار، أو بمعنى: وقع فعله في وقت الغدوّ والرّواح. وجعل من ذلك حديث: **(اغدُ عالِماً)**، وحديث: **(تغدو خِماصاً وتروح بطانا)** وتقول: غدا زيد ضاحكاً،

---

(1) ورد عند العكبري– رحمه الله مرباداً بالنصب: 181–182، مرباداً: المرْبادُّ والمُرْبَدُّ: الذي في لونه رُبْدة، وهي بين السواد والغُبرة. ينظر جامع الأصول: 21/10.

(2) المُجَخِّي: المائل عن الاستقامة والاعتدال هاهنا، وجَخَّى الرجل في جلوسه: إذا جلس مستوفزاً، وجَخَّى في صلاته: إذا جافَى عضديه عن جوفه ورفع جوفه عن الأرض وخَوى. ينظر جامع الأصول: 21/10.

(3) مسند أحمد: 314/38، جامع المسانيد والسنن: 332/2.

(4) إعراب الحديث النبوي: 180–181.

(5) مسند أحمد: 162/35، جامع المسانيد والسنن: 162/1.

(6) إعراب الحديث النبوي: 102–103.

وراح عبدالله منطلقاً، أي صار في حال ضحك وانطلاق. ومنع ذلك الجمهور. منهم ابن مالك. وقالوا: المنصوب بعدهما حال، إذ لا يوجد إلا نكرة"[1].

وقد جاءت **(أغدو)** في صيغة المضارع فعلاً ناسخاً متصرفاً فعُومِل معاملة كان وأخواتها، وتقدير الكلام: أغدو (أنا) رقة، حيث تعرب أغدو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، واسمها ضمير مستتر تقديره (أنا) يعود على النبي صلى الله عليه وسلم، و (رقة) خبر أغدو منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

<u>وجوب تقديم خبر كان لكونه استفهاماً</u>:

يتوجب التقدم على العامل الناسخ؛ وذلك حينما يكون الخبر اسماً واجب الصدارة كأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية ... نحو: أين كان الغائب؟ وكم مرةً كانت زيارة المعالم المشهورة؟ ويشترط في هذه الحالة ألا يكون العامل الناسخ مسبوقاً بشيء آخر له الصدارة؛ مثل: (ما) النافية...؛ لأن الخبر له الصدارة لا يدخل على ماله الصدارة؛ لكيلا يجتمع شيئان لكل منهما الصدارة؛ فيقع بينهما التعارض، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر. فلا يصح أن نقول: أين ما كان الغائب؟ ولا: أين ما زال البستاني؟ وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ هو: (ليس) لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها، وهو الأرجح[2].

ومثله في حديث أبي سعيد الخدريّ سعد بن مالك: **(أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ)**[3].

قال العكبري– رحمه الله–: "الصواب نصب **(أيّ)** على أنه خبر كنت وجب تقديمه لكونه استفهاماً. وأما قولهم (خيْرَ أب) فالجيد نصب خير، على تقدير كنت خير أب، ليكون موافقاً لما هو جواب عنه. والرفع جائز على معنى أنت خير أب"[4].

جاءت **(أيّ)** في الحديث استفهامية، وهي معربة ولها حق الصدارة، فتقدمت وجوباً على عاملها واسمه، وقد نصبت لتكون موافقة لجوابها المنصوب، و(كان) فعل ماض ناسخ مبني على السكون، والتاء في كنت: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كان، و (أيَّ) الاستفهامية: خبر كان مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أما قوله: قالوا: **(خيرَ أب)** فهو جواب السؤال، والتقدير: كنتَ خيرَ أب. وقد حذف كان واسمها جوازاً؛ لأنه واقع بعد القول في جواب السؤال.

---

(1) همع الهوامع: 359/1.

(2) ينظر في النحو الوافي: 571.

(3) مسند أحمد: 203/18، جامع المسانيد والسنن: 19/8، 23/8 .

(4) إعراب الحديث النبوي: 203.

- **حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها:**

يجوز حذف كان واسمها إن عُلم بعد (إن) و(لو) بكثرة،[1] "و(هلا) و (إلا بقلة) ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير (فيه) أو (معه) وإلا فلا. وجوز يونس وابن مالك جر مقرون ب (إنْ لا) أو إن عاد اسم كان على مجرور بحرف، وجعل تالي الفاء جواب إن خبر مبتدأ أوْلى من خبر كان مضمرة أو حالٍ، أو مفعول بلائق. وإضمار الناقصة قبلها أولى. وقَلّ بعد لَدُن ونحوها، ويجب بعد (أن) وقل: بعد أن معوضا منها (ما). وقيل هي التامة، والمنصوب حال"[2].

تحذف كان بعد (إن)، (ولو) الشرطيتين، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِم من غائب، أو حاضر"[3]. فمثال (أن): (سر مسرعاً، إن راكبا وإن ماشيا) وتقدير الكلام إن كنت راكباً وإن كنت ماشياً، وقولهم (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخيرٌ، وإن شرا فشرٌ) وتقدير الكلام: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شراً"[4]. ومثله قول الشاعرة ليلى الأخيلية:

لا تقربنَّ الدهرَ آل مُطرّفٍ إن ظالِما فيهم وإن مظلوما[5]

فهذا "لا يجوز فيه إلا النصب، لأنك إنما تريد: إن كنت ظالما وإن كنت مظلوماً، والمعنى لا تقربهم على حال فإنهم لا يرشدونك إن كنت ظالما ولا ينصرونك إن كنت مظلوماً"[6]وهو ما استدل به كثير من علماء النحو[7] ومنهم العكبري الذي استدل عليه.

ومنه ما تأوله العكبري– رحمه الله– في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(اقْتَتَلَ غُلَامَانِ، غُلَامٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَغُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؟» ، فَقَالُوا:**

(1) ينظر همع الهوامع: 382/1– 383، جامع الدروس العربية: 281/2.

(2) همع الهوامع: 382/1.

(3) ينظر همع الهوامع: 383/1، جامع الدروس العربية: 281/2.

(4) ينظر جامع الدروس العربية: 281/2.

(5) ديوان ليلى الأخيلية: 109، ذكر في نص القصيدة (لا تغزون) وفي الحاشية (لاتقربن)، جامع الدروس العربية 281/2، همع الهوامع383/1، إعراب الحديث النبوي: 142.

(6) النُّكَتُ في تفسير سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق د/ يحيى مراد: 192.

(7) جامع الدروس العربية 281/2، همع الهوامع383/1، إعراب الحديث النبوي: 142، النُّكَتُ في تفسير سيبويه:192.

لَا وَاللَّهِ، إِلَّا أَنَّ غُلَامَيْنِ كَسَعَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، لِيَنْصُرِ الرَّجُلُ أَخَاهُ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، فَإِنْ كَانَ ظَالِمًا فَلْيَنْهَهُ، فَإِنَّهُ لَهُ نُصْرَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَلْيَنْصُرْهُ)[1].

يقول العكبري– رحمه الله –: "قوله صلى الله عليه وسلم: **(ظالماً أو مظلوما)** تقديره ظالماً كان، وهو خبر كان"[2]

حيث جاءت **(ظالماً)** بالنصب على أنها خبر كان المحذوف وعطف عليه **(أو مظلوماً)**، وفهم ذلك من سياق الحديث الشريف، حيث يقدر الكلام: سواء كان الرجل ظالماً أو مظلوماً، فحذفت كان مع اسمها جوازاً، وقد استدل العكبري– رحمه الله– في تأويل هذا الحديث على صحة التأويل بالشاهد الشعري الذي ساقه كثير من النحاة:

لا تقربنَّ الدهرَ آل مُطرّفٍ إن ظالِما فيهم وإن مظلوما[3].

ومثله في توجيه قول أبي سعيد الخدري سعد بن مالك– رضي الله عنه–: **(قَالَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرَأَيْتَ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ الَّتِي تُصِيبُنَا مَا لَنَا بِهَا؟ قَالَ: كَفَّارَاتٌ قَالَ أُبَيٌّ: وَإِنْ قَلَّتْ؟ قَالَ: وَإِنْ شَوْكَةً فَمَا فَوْقَهَا)**[4].

قال العكبري– رحمه الله–: وفيه قوله **(وإن شوكة)** تقديره: و إن كان شوكةً، كقولهم : إن خيرا فخير[5].

حيث جاءت **(شوكة)** بالنصب بعد (إن) الشرطية، ويجوز حذف كان واسمها إن عُلم بعد (إن)، وتقدير الكلام: إن كان المزروع شوكةً، فتكون شوكة: خبر كان المحذوفة منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- **كان التامة:**

تمام كان وأخواتها: قد تكون هذه الأفعال تامة، فتكتفي برفع المسند إليه[6] على أنه فاعل لها، ولا تحتاج إلى الخبر، إلا ثلاثةَ أفعال منها قد لزِمت النقص، فلم ترد تامة وهي (ما فتيء وما زال

---

(1) مسند أحمد: 357/22.

(2) إعراب الحديث النبوي: 142.

(3) ديوان ليلى الأخيلية: 109، همع الهوامع383/1، جامع الدروس العربية 281/2، إعراب الحديث النبوي: 142.

(4) مسند أحمد: 276/17.

(5) إعراب الحديث النبوي: 206.

(6) ينظر أوضح المسالك :253/1.

وليس)[1] وتكون كان دَالَّة على الحَدث، فتستغني عَن الخبر المنصوب تَقول قدْ كانَ زيدُ أَي قد حدث وَخلق، كَمَا تَقول: أَنا مذ كنت صديقك، أي أنا صديقك مذ كنت وخلقت"[2].

ومثله في حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ، فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّوْمِ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ)**[3].

يقول العكبري: "أي حتى يجئ، كقوله: **إذا كان الشتاء فأدفئوني**"[4]، حيث إن (يكون) فعل مضارع تام، و (رمضان) المسند إليه؛ أي الفاعل.

ومثله: حديث عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها–: **(قَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخَنَّثٌ)**[5].

يقول العكبري–رحمه الله–: "**(مخنث)** نعت لرجل، و (يدخل) خبر كان. ويجوز تقديم الخبر على صفة المبتدأ. ويجوز أن تكون (كان) التامة، ويكون (يدخل مخنث) صفتين لرجل"[6].

حيث يجوز اعتبار (كان) تامة في هذا الحديث بشرط أن يكون متعدد الصفة، مكتفياً بالمرفوع، فتكون (يدخل على أزواج النبي) صفة أولى وهي جملة فعليه جاءت بعد نكرة، وأن تكون (**مخنث)** صفة ثانية لهذا الرجل.

ومثله في حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(وَكُلُّ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، فَيَقُولُ: لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي. قَالَ: فَيَكُونُ لَهُ شُكْر)**[7].

يقول العكبري– رحمه الله–: "**(شكر)** في هذه الرواية مرفوع، ووجهه أن يكون قوله(فيكون) بمعنى يحدث. وهي كان التامة، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(8) و(شكر) فاعلها، ولو روى بالنصب لكان خبر كان"[9].

---

(1) ينظر شرح التسهيل: 341/1–342، جامع الدروس العربية:276/2.

(2) اللمع في العربية، ابن جني: 37.

(3) مسند أحمد: 441/15.

(4) إعراب الحديث النبوي: 256.

(5) مسند أحمد: 103/42.

(6) إعراب الحديث النبوي: 339.

(7) وردت في مسند أحمد: 381/16–382 بالنصب (شكرًا)

(8) سورة البقرة: الآية: 280.

(9) إعراب الحديث النبوي: 256.

حيث جاءت هنا (**يكون)** التامة وقد اكتفت بالمرفوع (شكر)، وهو فاعل مرفوع، حيث علق بعض المفسرين على أبي البقاء: "قال العلقمي قال شيخنا قال أبو البقاء (شكر) في هذه الرواية مرفوع ووجهه أن يكون بمعنى يحدث وهي تامة، و (شكر) فاعلها ولو روي بالنصب لكان خبر يكون.قلت ظاهره أن الرواية بالرفع وهي في خط شيخنا في الأصل بالنصب فلعل هناك رواية أخرى بالنصب ويرشد إليه قوله في هذه الرواية **(وَكُلُّ أَهْلِ النَّارِ يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي. فَيَكُونُ عَلَيْهِ حَسْرَةً)** قال المناوي: تمامه ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾ (1)"[2].

- **كان الزائدة:**

كان الزائدة "معناها التأكيد، وهي تدل على الزمان الماضي. وليس المراد من تسميتها بالزائدة أنها لا تدل على معنى ولا زمان، بل المراد أنها لا تعمل شيئاً، ولا تكون حاملة للضمير، بل تكون بلفظ المفرد المذكر في جميع أحوالها"[3].

و تختص (كان) بأمور منها جواز زيادتها بشرطين:

<u>أحدهما :</u> كونها بلفظ الماضي.

<u>والثاني:</u> كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجروراً.

نحو: (ما كان أحسنَ زيداً)، وقول بعضهم: (لم يوجد كان مثلُهُم)[4].

أما أحكامها يقول ابن جني –رحمه الله–: قد تزاد كان مؤكدة للكلام، فلا تحتاج إلى خبر منصوب تقول: مررت برجلٍ كان قائمٍ، أي مررت برجل قائم، وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر[5].

أما مجيء كان زائدة فقد ورد في حديث عائشة أم المؤمنين– رضي الله عنها– قولها: **(نِعْمَ الْمَرْءُ كَانَ عَامِرٌ)**[6].

يقول العكبري– رحمه الله–: "(المرء) فاعل نعم، (عامر) المخصوص بالمدح، و(**كان)** يجوز أن تكون زائدة، ويجوز أن تكون الجملة من نعم والمرفوعين بعدها خبر كان. ويكون في كان ضمير

---

(1) سورة الزمر: الآية 56.

(2) السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير: 14/4، فيض القدير: 14/5.

(3) جامع الدروس العربية:281/2.

(4) ينظر أوضح المسالك: 255–257.

(5) اللمع في العربية: 38.

(6) مسند أحمد: 314/40–315.

الشأن، كما تقول: **كان نعم الرجل زيدٌ.** و زيد نعم الرجل كان ليس من ضمير الشأن، لأن ضمير الشأن مصدَّر على الجملة. وإنما ينبغي أن يكون على هذا اسم كان مضمرا فيها وهو عامر، وتكون الجملة المتقدمة خبراً لها مقدماً. ونظير زيادة كان ها هنا زيادتها في التعجب، كقولك: **ما كان أحسنَ زيداً**"[1].

حيث تأول العكبري– رحمه الله–: **(كان)** مجيئها على معنين: أولهما: أن تكون زائدة، وعندئذ لا تكون عاملة بل تفيد التوكيد، فيكون إعراب الجملة: (نعم) فعل المدح، وفاعله (المرء)، و (كان): زائدة، و (عامر) المخصوص بالمدح خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير هو عامر، ويجوز (عامر) مبتدأ مؤخر، وجملة المدح (نعم المرء) خبره المقدم، والآخر: أن تكون كان ناقصة، وهذا يحتاج إلى تأويل حيث تحتاج كان اسمها وخبرها حيث تقدر الجملة: كان نعم المرء عامر أو عامر نعم المرء كان، وربما أذهب إلى ترجيح اعتبارها زائدة من باب التيسير و البعد عن التكلف، فقد انطبق فيها شروط كونها (زائدة)، وهي للتوكيد.

إنَّ وأخواتها:

هي حروف ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، "وهي ستة أحرف: إنّ، وأن، وكأنّ، ولكنّ، وليتّ، ولعلّ، وعدها سيبويه خمسة؛ فأسقط (أنّ) المفتوحة لأن أصلها (إنّ) المكسورة"[2]، وهذه الحروف تعمل عكس عمل (كان) فتنصب الاسم، وترفع الخبر "[3].

ونحوه ما أعربه العكبري – رحمه الله– في حديث شداد بن أوس– رضي الله عنه–: إن الله – عز وجل– يقول: **(أَنَا خَيْرُ قَسِيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، مَنْ أَشْرَكَ بِي شَيْئًا فَإِنَّ حَشْدَهُ عَمَلَهُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ لِشَرِيكِهِ الَّذِي أَشْرَكَهُ بِهِ، وَأَنَا عَنْهُ)**[4].

يقول العكبري– رحمه الله–:**(عمله)** اسم إن منصوب، **(قليله وكثيره)** يجوز الرفع على الابتداء و**(لشريكه)** خبره، والجملة خبر إن[5].

حيث دخلت (إنّ) على الجملة الاسمية فنصبت المبتدأ (**عمله)**، وسمي باسمها، حيث تعرب: عمل: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهي مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 332.

(2) شرح ابن عقيل: 345/1–346.

(3) المصدر نفسه: 346/1.

(4) مسند أحمد: 362/28، 364.

(5) ينظر إعراب الحديث النبوي:214.

مضاف إليه، وخبره فيه وجهان: الأول: اعتبار أن (**قليله وكثيره لشريكه)** جملة اسمية مكتملة الأركان، والجملة الاسمية في محل رفع خبر إن. والوجه الثاني: وهو الأرجح عندي على اعتبار أن **(قليله وكثيره)** بدلاً مفصلاً من العمل، وخبره **(لشريكه)**، وهو شبه جملة مكون من اللام: و هو اسم مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. وشبه الجملة من الجار والمجرور في محل رفع خبر إن.

- **<u>دخول ما على إن وكف عملها:</u>**

تدخل ما الكافة على (إنّ) وأخواتها فتكف عملها، حيث يقول ابن يعيش" وقد تدخل (ما) على هذه الحروف، فتكفها عن العمل، وتصير بدخول (ما) عليها حروف ابتداء، تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء، ولذلك يبطل عملها فيما بعدها[1]. فإذا "اتصلت (ما) غير الموصولة بإنّ وأخواتها كفّتها عن العمل، إلا (ليت) فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: (**إنّما زيد قائم**) ولا يجوز نصب (زيد) وكذلك إنّ وكأنّ ولكنّ ولعلّ وتقول: (**ليتما زيد قائم)** وإن شئت نصبت (زيداً) فقلت: (**ليتما زيداً قائم)**"[2].

ومثله ما عقّب عليه العكبري في حديث جُبَيْر بن مُطْعِم– رضي الله عنه– أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو المُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا)**[3].

قال العكبري– رحمه الله: (**شيئًا واحدًا)** "هكذا في الرواية بالنصب، وهو خطأ من الراوي، والوجه الرفع على أنه خبر (بنو) وليس هنا خبر غيره"[4].

وربما ما ذهب إليه الراوي هو الرأي الشاذ عند بعض النحاة، على اعتبار أن في الحديث تقديمًا وتأخيرًا، أي تقدير الكلام: إنما شيئًا واحدًا بنو هاشم وبنو المطلب.

فهذا الرأي "هو مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي، وابن السراج، فقد حكى الأخفش والكسائي به (**إنما زيداً قائمٌ)** بالنصب، أما جمهور النحاة ومنهم العكبري فيرى أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل والصحيح مذهب الجمهور، وهو أنه لا يعمل منها مع (ما) إلاّ (ليت)، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذّ"[5].

---

(1) شرح المفصل: 521/4.

(2) شرح ابن عقيل: 373/1–374.

(3) ورد في صحيح البخاري: 179/4، 137/5(شَيْءٌ وَاحِدٌ)

(4) إعراب الحديث النبوي: 150.

(5) شرح ابن عقيل: 374/1–375.

وبالرجوع إلى الروايات فقد وردت (**شيء**) بالرفع[1]، وبذلك تكون على الترتيب فتكون (بنو) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف (هاشم) مضاف إليه، و(بنو المطلب) معطوفة على ما قبلها، و(شيء) الخبر وهو المتمم للفائدة، ويعرب خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(واحد) صفة مرفوعة وعلامة رفعه الضمة.

والمؤكد في هذا الحديث أن دخول (ما) على (إن) كفّ عملها، فجاء بعدها بالمبتدأ والخبر.

ومثله في حديث أسامة بن زيد- رضي الله عنه- في حديث وفاة إبراهيم رضي الله عنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم : **(إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ)**[2].

قال العكبري رحمه الله : "يجوز في (الرحماء) النصب على أن تكون (ما) كافة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾(3)، والرفع على تقدير إن الذي يرحمه الله، وأفرد على معنى الجنس"[4]، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾ (5) ثم قال: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِم ﴾(6) وهذا ما ذهب إليه النحاة حيث يقول ابن عقيل: " إذا اتصلت **(ما)** غير الموصولة بإنّ وأخواتها كفّتها عن العمل، إلا (ليت) فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال"[7].

يجوز تأويل (ما) في هذا الحديث على عدة أوجه، وقد كتب العكبري فيها مذكرة ولم يذكر في هذا الكتاب إلا وجهين[8]:

<u>أولهما</u>: أن **(ما)** كافة، حيث يأتي بعدها جملة اسمية أو فعلية، قال أبو البقاء- رحمه الله :"سألني سائل عن قوله صلى الله عليه وسلم: **(إنما يرحم الله من عباده الرحماء)**، فقال :أيجوز في (الرحماء) الرفع والنصب؟ وذكر أن بعضهم زعم أن الرفع غير جائز.

فأجبت: بأن الوجهين جائزان، أما النصب فله وجهان:

---

(1) ينظر: مسند الشافعي: 324/1، صحيح البخاري: 179/4، السنن الكبرى للنسائي 327/4

(2) وردت (الرحماء) منصوبة في صحيح البخاري: 133/9، ومرفوعة في جامع المسانيد والسنن: 545/5.

(3) سورة البقرة من الآية:173.

(4) إعراب الحديث النبوي: 109-110.

(5) سورة البقرة من الآية: 17.

(6) سورة البقرة من الآية: 17.

(7) ينظر شرح ابن عقيل: 374/1.

(8) ينظر للتفصيل: ذيل طبقات الحنابلة: 3/ 243 وما بعدها، إعراب الحديث النبوي: 109-110.

أقواهما: أن تكون **(ما)** "كافة لـ**(إنّ)** عن العمل، فلا يكون في الرحماء، على هذا إلا النصب، لأن **(إنّ)** إذا كفت عن العمل وقعت بعدها الجملة ابتدائية، ولم يبق لها عمل، فيتعين حينئذ نصب الرحماء ب **(يرحم)** إذ لم يبق لها تعلق بإنّ، ومثله﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾(1)، على قراءة من نصب، وفائدة دخول **(ما)**على هذا الوجه: إثبات المذكور، ونفي ما عداه، فتثبت الرحمة للرحماء دون غيرهم،

أما الوجه الثاني: أن تكون **(ما)** زائدة، و **(إن)** بمعنى (نعم)[2].

والآخر: الرفع على اعتبار أن **(ما) موصولة** يقول العكبري– رحمه الله– مفصلا لهذه المسألة.

وأما الرفع: فجائز جوازا حسنا. وفيه عده أوجه: أحدها: أن تكون (ما) ، بمعنى الذي، والعائد إليها محذوف، و (الرحماء) خبر إن والتقدير: إن الفريق الذي يرحمه الله من عباده الرحماء[3].

ومثله دخول ما على (كأن) حيث يرى العكبري– رحمه الله– أن (ما) قد تأتي زائدة غير كافة، أو تأتي كافة تكف كأنّ عن العمل ، ومثل ذلك ما ذكره و تأوله في حديث أسامة بن شريك العامري– رضي الله عنه– قوله: **(أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَصْحَابُهُ عِنْدَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤوسِهِمْ الطَّيْرُ)**[4].

قال العكبري– رحمه الله–: "يجوز أن تجعل **(ما) كافة،** فترفع الطير بالابتداء، و (على رؤوسهم) الخبر، وبطل عمل كأن بالكف. ويجوز أن تجعل (ما) زائدة وتنصب الطير بكأن، وعلى رؤوسهم خبرها"[5].

أما الوجه الأول: **اعتبار أن (ما) كافة،** وما بعدها جملة اسمية مكونة من المبتدأ (الطير)، مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و (على رؤوسهم) على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و رؤوس: اسم مجرور بحرف الجر على وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة من الجار والمجرور متعلق بخبر مقدم .

أما الوجه الثاني: على اعتبار أن **(ما) زائدة غير كافة،** فتكون قد عملت (إن) فنصبت المبتدأ اسماً لها، ورفعت الخبر خبراً لها، وتعرب: (الطير) اسم كأن مؤخر منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و

---

(1) سورة البقرة من الآية:173.

(2) ينظر ذيل طبقات الحنابلة: 243/3.

(3) ينظر لباقي الأوجه: ذيل طبقات الحنابلة: 244/3.

(4) مسند أحمد: 394/30، جامع المسانيد والسنن: 246/1.

(5) إعراب الحديث النبوي: 111.

(على رؤوسهم) هي جار ومجرور متعلقة بمحذوف خبر كأن مقدم؛ أي أن شبه الجملة في محل رفع خبر كأن مقدم.

- **فتح همزة أنّ وكسرها**

يجوز فتح همزة إن، وكسرها في مواضع معينة فصل فيها النحاة، وسأتحدث عن أثر المعنى في كل منها، وفق ما ذكره العكبري في كتابه:

أولاً: فتح همزة أنّ:

تفتح همزة "أن" في مواضع معينة وجوبا[1]، ويجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع، أو منصوب، أو مجرور.

أما الذي يؤول ما بعدها بمصدر منصوب في ثلاثة مواضع[2] منها: أن تكون هي وما بعدها في موضع المفعول به، نحو: (علمت أنك مجتهد)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ [3] ومن ذلك أن تقع بعد القول المتضمن معنى الظنّ"[4]

ومثله ما وقع توجيه حديث عبد الله بن مسعود– رضي الله عنه– قوله: **(حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: أَنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)**[5].

حيث يقول العكبري– رحمه الله–: "لا يجوز في **(أن) ها هنا إلا الفتح**، لأنه قبله حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الصادق، فأن وما عملت فيه معمول (حدثنا).

ولو كسرت لصار مستأنفاً منقطعاً عن حدثنا. فإن قلت اكسر واحمل قوله حدثنا على قال، قيل هذا خلاف الظاهر. ولا يترك الظاهر إلى غيره إلا لدليل مانع من الظاهر، ولو جاز مثل هذا لجاز

---

(1) ينظر همع الهوامع: 440/1.

(2) ينظر همع الهوامع: 440/1 الموضع التاسع، جامع الدروس العربية: 317/2.

(3) سورة الأنعام: من الآية 81.

(4) جامع الدروس العربية: 317/2.

(5) وردت (أن) في صحيح البخاري: 135/9، و (إن) في صحيح مسلم: 2036/4.

في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [1] الكسر، لأن يعدكم بمعنى يقول لكم"[2].

من المعلوم أن حدثنا تأخذ مفعولاً به، وهو المصدر المؤول الذي تأوله العكبري– رحمه الله– ولكن وجدنا تأويلاً آخر فيه رد على العكبري حيث يقول بدر الدين الدماميني: " قال أبو البقاء: لا يجوز في (أن) إلا الفتح؛ لأن ما قبله(حدثنا) قلت: بل يجوز الأمران الفتح والكسر؛ أما الفتح، فلما قال. وأما الكسر، فإن بنينا على مذهب الكوفيين في جواز الحكاية بما فيه معنى القول دون حروفه، فواضح، وإن بنينا على مذهب البصريين، وهو المنع، فلا مانع أن نقدر قولا محذوفاً يكون ما بعده محكيا به، فتكسر همزة (إن) حينئذ بالإجماع، والتقدير حدثنا، فقال: إن خلق أحدكم[3].

ثانياً كسر همزة إن:

تكسر همزة (إن) وجوباً[4] حيث لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر وذلك في مواضع[5] منها أن تقع صدر جملة استئنافية، نحو (يزعم فلان أني أسأت إليه، إنه لكاذب)[6].

ومثله ما ورد عند العكبري– رحمه الله – في حديث طويل عن عمران بن حصين– رضي الله عنه– قوله: **(يُغِيرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ المُشْرِكِينَ، وَلاَ يُصِيبُونَ الصِّرْمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ، فَقَالَتْ: يَوْمًا لِقَوْمِهَا مَا أُدري إِنَّ هَؤُلاَءِ القَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا، فَهَلْ لَكُمْ فِي الإِسْلاَمِ؟ فَأَطَاعُوهَا، فَدَخَلُوا فِي الإِسْلاَمِ)**.

قال العكبري– رحمه الله–: "**الجيد أن تكون (إن هؤلاء) بالكسر على الاستئناف**، ولا تفتح على إعمال (أدري) فيه، لأنها قد عملت بطريق الظاهر، والمعنى أن المسلمين تركوا الإغارة، على صرمها مع القدرة على ذلك، فلهذا رغبتهم في الإسلام، أي قد تركوا الإغارة رعاية لكم. ويكون مفعول (ما أدري) محذوفا أي لا أدري لماذا تمتنعون من الإسلام أو نحو ذلك"[7].

همزة (إن) تكسر إن جاءت الجملة استئنافية، ولكنّ الدماميني يعلق على تأويل العكبري فيقول: " وقال أبو البقاء :الجيد أن يكون: إن هؤلاء –بالكسر– على الإهمال، ولا تفتح على إعمال أدري فيه،

---

(1) سورة المؤمنون: الآية 35.
(2) إعراب الحديث النبوي: 240.
(3) مصابيح الجامع، للدماميني : 226/11.
(4) ينظر: أوضح المسالك:334/1.
(5) ينظر: جامع الدروس العربية: 315/2.
(6) جامع الدروس العربية: 315/2.
(7) إعراب الحديث النبوي: 286.

والمعنى :ما أدري ماذا يمتنعون من الإسلام، إن المسلمين تركوا الإغارة عليكم عمدا مع القدرة. وقال ابن مالك :وقع في بعض نسخ البخاري" :ما أدري"، وفي بعضها" :ما أرى"، وكلاهما صحيح، وأرى- بفتح الهمزة-، و(ما) بمعنى الذي، وأن -بفتح الهمزة-، معناه الذي أعلم أن هؤلاء يدعونكم عمداً لا جهلاً"[1].

وعلى كل حال فإن فتح همزة إن أو كسرها في الأحاديث النبوية الشريفة تعتمد على التأويل والفهم السليم لمضمون الحديث ومناسبته، وأن اجتهاد العلماء في أبسط الأمور دلالة على حرصهم للوصول إلى المعاني الدقيقة لكل حرف من حروف الحديث.

(1) مصابيح الجامع: 59/3.

الفصل الثاني

أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الفعلية

- الفعل الماضي
- الفعل المضارع
- الأدوات المختصة بنواصب الفعل وجوازمه.
- الفاعل
- المفعول به
- المفعول المطلق
- نائب المفعول المطلق
- المفعول معه
- المفعول له
- المفعول فيه

أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الفعلية

ويتناول هذا الفصل أثر المعنى في تعدد أوجه الإعراب في الجملة الفعلية، فيدرس الجملة الفعلية، وأركانها، والفاعل وحذف عامله، والفعل المضارع والقضايا المشكلة فيه، ودخول الأدوات الناصبة والجازمة عليه، ثم يدرس المفعول به وحذف عامله جوازاً و وجوباً، والمفعول المطلق وحذف عامله، ويدرس –أيضاً– نائب المفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله وحذف عامله، والمفعول فيه، وبعض قضاياه، فيتحدث هذا الفصل عن القضايا المشكلة في كل باب من هذه الأبواب موضحاً أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الجملة الفعلية في الأحاديث النبوية الشريفة.

الجملة الفعلية:

يطلق مصطلح الجملة الفعلية على الجمل التي صدرُها فِعْل مسند إلى فاعلهُ[1]، والجملة الفعلية تتكون من المسند والمسند إليه وهو الفعل والفاعل أو الفعل ونائبه[2]

- **الفعل من حيث الزمن:**

أما الفعل فينقسم باعتبار زمانه إلى: ماضٍ ومضارع وأمر[3]. وهي ثلاثة عند جمهور النحاة،: أما حكمها من حيث الإعراب ف (الماضي، والأمر) مبنيان دائماً، و (المضارع) معرب[4]، إلا إذا اتصلت به (نون التوكيد) اتصالاً مباشراً ؛ فيبنى على الفتح، أو اتصلت به (نون النسوة) فيبنى على السكون. وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً"[5].

الفعل الماضي:

ما دلّ على معنًى في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي كجاءَ واجتهدَ وتعلمَ"[6]. ويبنى على الفتح الظاهر أو المقدر، فإن اتصل به ضمير رفع متحرك (التاء المتحركة أو نون النسوة أو ناء الفاعلين)

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، 492، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي 13.

(2) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 13.

(3) جامع الدروس العربية:30/2، المرجع السهل في قواعد النحو العربي:25، النحو الوافي 277/4، همع الهوامع30/1.

(4) النحو الوافي:277/4، المرجع السهل: 25.

(5) ينظر النحو الوافي: 277/4، النحو والصرف، عاصم بيطار: 24.

(6) جامع الدروس العربية: 162/2، همع الهوامع:30/2 ، المرجع السهل:25.

سكن آخره (أجازوا القول: مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك) أو إن اتصلت به واو الجماعة بني على الضم[1].

أما من القضايا التي خالف بها العكبري- رحمه الله- جمهور النحاة البصريين مجيء **(لو المصدرية)** بمعنى أن الناصبة بعد ودّ

<u>من معاني (لو):</u>

أن "تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد ودَّ أو يودُّ، وقد تقع بدونهما، وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية، والذي اثبته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك[2]. وشواهدها ما ذكره العكبري في إعراب الحديث، مستدلاً عليه بوروده في القرآن الكريم.

ففي حديث أُبي بن كعب الأنصاري- رضي الله عنه- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا)**[3].

يقول العكبري- رحمه الله-: "(لو) ها هنا بمعنى (أن) الناصبة للفعل كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾(4) و ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ (5)، وقد وجاء بأن في قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ (6) و (صبر) بمعنى يصبر؛ أي وددنا أن يصبر"[7].

فجاءت **(لو)** مصدرية بعد **(ودّ)** وجاءت بمعنى **(أن)** الناصبة، وأصبح الفعل الماضي بالمعنى بمنزلة المضارع. و(لو) والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب بالفعل (ودّ) مفعولاً به، وهو ما تفرد به العكبري وبعض النحاة.

---

(1) النحو والصرف، عاصم بيطار: 24، ينظر جامع الدروس العربية:162/2.

(2) ينظر للمسألة بالتفصيل في مغني اللبيب:349/1.

(3) صحيح البخاري: 35/1.

(4) سورة القلم: الآية 9.

(5) سورة النساء: الآية 89.

(6) سورة البقرة : الآية 266.

(7) إعراب الحديث النبوي: 98.

الفعل المضارع:

الفعل المضارع ما دلَّ على حدث في زمن الحال، أو الاستقبال مثل: يلعبُ، لن يعود وعلامته أن يقبل السين أو سوف[1] أو أدوات النصب أو الجزم[2].

ويميز المضارع افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والتاء، والياء[3]. وينقسم الفعل المضارع المعرب إلى: مرفوع، و منصوب، و مجزوم.

أولا: رفع الفعل المضارع:

يرفع الفعل المضارع إذا لم يسبقه عامل النصب أو الجزم[4]، واختلف في عامله، "فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، ف(يضربُ) في قولك: (زيد يضرب) واقع موقع (ضارب) فارتفع لذلك، وقيل: ارتفع لتجرده من الناصب والجازم"[5] وهو الراجح. وأما علامة إعرابه: يرفع بعلامتين إعرابيتين:

أحدهما: أصلية، وهي الضمة الظاهرة، أو المقدرة.

والثاني: فرعية، وهي ثبوت النون، إن كان من الأفعال الخمسة.

ومثله ما جاء في إعراب العكبري- رحمه الله- و في حديث الأشعث بن قيس الكِندي- رضي الله عنه- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(لَا يَشْكُرُ اللَّهَ – عزّ وجلّ- مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ)**[6].

قال العكبري-رحمه الله-: الرفع في **(يشكر)** في الموضعين لا يجوز غيره لأنه خبر، وليس بنهي ولا شرط، و**(من)** بمعنى الذي[7].

---

(1) يقول صاحب الهمع:30/1: المضارع، ويميزه افتتاحه بأحد الاحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والتاء ، والياء. والتمييز بها أحسن من التمييز بـ(سوف) وأخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه لأنها لا تدخل على (أهاء) و (أهلم)، أما (هاء) فكلمة تستعمل عند المناولة، تقول: هاء يا رجل، وإذا قيل لك: هاءَ بالفتح، قلت: ما أهاء، أي ما أخذ، وما أدري ما أهاء، أي ما أعطي، وما أهاء، على ما لم يسم فاعله، أي ما أُعطى .. يرجع لهلم في الحاشية: 30/2.

(2) ينظر: المرجع السهل في النحو العربي: 25، همع الهوامع:31/4، جامع الدروس العربية: 33/1.

(3) همع الهوامع:30/1.

(4) ينظر: همع الهوامع31/1، جامع الدروس العربية:165/2، شرح ابن عقيل:3/4، النحو الوافي: 277/4، المرجع السهل في النحو العربي:26، شرح التسهيل:5/4.

(5) شرح ابن عقيل:3/4، ينظر شرح التسهيل:5/4.

(6) مسند أحمد: 166/36، جامع المسانيد والسنن: 258/1.

(7) إعراب الحديث النبوي: 114

حيث يرفع الفعل المضارع إن سبق بـ(لا النافية) بعكس (لا الناهية) فإنها عامل جزم للفعل المضارع.

أما القضايا التي طرحها العكبري– رحمه الله– فهي قضايا متعلقة بالمعنى في فهم السياق وخاصة ما طرحه في مجموع من الأحاديث عن معنى (مَنْ).

(مَنْ) الموصولة يجوز الابتداء بها لأنها من المعارف، والجملة التي تليها تسمى جملة صلة الموصول، وهي جملة عند النحاة لا محل لها من الإعراب. ويجوز أن يليها فعلٌ مضارع، فإن تلاها الفعل المضارع وجب رفعه لأن (مَنْ) الموصولة ليست من عوامل النصب والجزم.

وسأستعرض الأحاديث المشكلة التي عرضها العكبري– رحمه الله– في فهم الأحاديث وكيف يفرق بين (من الموصولة) و (من الشرطية) فقد جاء في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم **(مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعْصِينِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، ومن يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي)**.

قال العكبري–رحمه الله–: فيه وجهان: أحدهما: أن تجعل **(من)** بمعنى الذي، فلا تجزم، أي الذي يطيعني يطيع الله تعالى، فالماضي بمعنى المستقبل.

والوجه الثاني: أن تكون شرطية، ولكنه أثبت الياء في يعصيني إمّا للإشباع، و أمّا قدر الحركة على الياء وحذفها بالجازم فبقيت الياء لا حركة عليها مقدرة.

و أما (من) التي في باقي الحديث فشرطية، وهي قوله: **(ومن يَعْصِ الْأَمِيرَ)**[1]. وسيأتي في موقعه.

هذان الوجهان اللذان طرحهما العكبري لـ(**مَنْ**) سواء كانت شرطية أم موصولة، والفارق بينهما للتعرف عليهما الحركة الإعرابية، فكما نعرف أن الإعراب فرع المعنى، فقد جاء بعد (من) أطاع وهو فعل ماضٍ، والأصل أن (من الشرطية) إن دخلت على المضارع فإنها تجزم فعل الشرط وجوابه، ولكن مجيء الفعل الماضي(أطاع) جعلنا في حيرة هل هي شرطية أم موصولة، فإن كانت شرطية يعرب الفعل الماضي: فعل شرط في محل جزم، وإن كانت موصولة يعرب الفعل الماضي من خلال الجملة لا محل له من الإعراب، ثم عطف (يعصيني) والأصل إن كانت مجزومة أن يقول (يعصني) مجزوم بحذف حرف العلة ولكن اثباتها يجعلنا نرجح أن المعنى النحوي ل (من) هي الموصولة وهو الأرجح لي إن كانت الرواية هكذا.

(1) إعراب الحديث النبوي: 255–256.

أما من خلال بحثي في سند هذا الحديث فوجدته بحذف الياء[1] وبإثباتها فإن كانت هكذا فهي أقرب للشرطية من الموصولة. وتجوز أن تكون (من) كما عرضه العكبري في إعرابه للحديث.

ومثله في حديث أبي سعيد الخدري– رضي الله عنه– قوله: **(مَنْ لا يرحمُ الناسَ لا يرحمُه الله عز وجل)**.

قال العكبري–رحمه الله–: "الجيد أن يكون **(من)** بمعنى الذي فيرتفع الفعلان، وإن جُعلت شرطاً فجزم الفعلان جاز"[2].

فالرفع على أن (من) موصولة يرحم: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة وجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وقد تكون شرطية كما وردت في بعض الأحاديث: **(مَنْ لاَ يَرْحَمِ النَّاسَ، لاَ يَرْحَمْهُ اللَّهُ)**[3] فإن كانت شرطية فالفعل المضارع فعل شرط مجزوم بالسكون وحرك بالكسر في لا يرحم لالتقاء الساكنين.

ومثله في حديث الأشعث بن قيس الكِندي– رضي الله عنه– أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(لا يشكرُ اللهَ عز وجل مَنْ لا يشكرُ الناسَ)**.

قال العكبري–رحمه الله–: الرفع في **(يشكر)** في الموضعين لا يجوز غيره لأنه خبر، وليس بنهي ولا شرط. و**(من)** بمعنى الذي[4].

فـ (يشكر) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ لأن (من) موصولة، والملاحظ في هذه الأحاديث وغيرها أنها تأتي بأكثر من رواية فـ (مَن) الموصولة ترفع الفعل الذي يأتي بعدها وهو من المسلمات عند النحويين.

<u>فاء الجزاء، أو العاطفة:</u>

أما مجيء الفعل المضارع مرفوعاً بعد فاء الجزاء أو العاطفة على منصوب أو مجزوم فهو على تقدير مبتدأ محذوف يفهم من خلال السياق، وهو ما وجهه العكبري– رحمه الله– في مسند أسامة بن زيد قوله صلى الله عليه وسلم : **(ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة أن يُتوّجوه فَيَعْصِبُونه بالعِصابة)**.

---

(1) ينظر: صحيح مسلم، تحقيق محمد عبدالباقي: 1466/3، زهرة التفاسير:1778/4، المسند الجامع: 81/18، 84، شرح السنة للبغوي: 41/10، تفسير القرطبي:288/5.

(2) إعراب الحديث النبوي: 206.

(3) الجواهر الحسان، تفسير الثعالبي: 262/5، مسند أحمد، طبعة الرسالة : 456/17.

(4) إعراب الحديث النبوي: 114

قال العكبري–رحمه الله– " الوجه في رفع **(يعصبونه)** أن يكون في الكلام مبتدأ محذوف تقديره فهم يعصبونه، أو فإذا هم يعصبونه.

ولو روى فيعصبوه بحذف النون لكان معطوفاً على يتوجوه وهو صحيح في المعنى"[1].

حيث جاءت الفاء في (**فيعصبونه)** عاطفة فلم تسبق بشرط لتكون جزاؤه، وقد ذكر في روايات في كتب التفاسير والأحاديث محذوف النون[2](يعصبوه).

فإن كانت بثبوت النون فالراجح قول العكبري– رحمه الله– أن هناك حذف يفهم من خلال السياق.

ومثله ما وجه العكبري في الحديث القدسي (**فأغفر له)**، ففي حديث رِفاعة بن عَرَابةَ الجهنيّ– رضي الله عنه– قوله في نزول الحق عز وجل إلى سماءِ الدّنيا: **(فيقول: مَنْ ذَا يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنِ الَّذِي يَدْعُونِي فأَستَجِيبُ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ)**[3].

والمقصود المضارع الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الطلب بالاستفهام، وهي نوع من فاء الجزاء واقعة في جواب شرط مقدر، يفهم من معنى الاستفهام.

قال العكبري–رحمه الله–: "في **(أغفر)** وجهان: الرفع على تقدير: فأنا أغفرُ له، والنصب على جواب الاستفهام. ونظيره قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾(4)ثم قال: ﴿ فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾(5) قرئ بالرفع والنصب. وقوله: **(فأستجيب وأعطي)** مثله"[6].

فالرفع على تقدير: أنا أغفر فحذف المبتدأ جوازاً لأنه جاء بعد فاء الجزاء الواقعة في جواب الطلب، أو جواب شرط مقدر والجملة الفعلية بفعلها المضارع المرفوع (أغفر) خبر للمبتدأ المحذوف جوازاً.

وبالرجوع إلى كتب التفاسير والأحاديث وجدت للحديث روايتين بالضمة والفتحة[7]، وعلى ذلك نرى صحة التأويلين اللذين ذكرهما العكبري.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 105.

(2) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة:102/36، تفسير الشعراوي:1933/3، مسند أحمد مخرجاً:101/36، صحيح البخاري، تحقيق محمد الناصر:39/6.

(3) مسند أحمد: 152/26، جامع المسانيد والسنن: 760/2.

(4) سورة الحديد: الآية 11.

(5) سورة الحديد: الآية 11.

(6) إعراب الحديث النبوي: 179.

(7) مسند أحمد مخرجاً:13/12،15/478،16/203،26/256،320–157، صحيح مسلم: 522/1، السنن الكبرى للنسائي: 180/9.

ومثله ما ورد عند العكبري– رحمه الله– في حديث معاذ بن جبل– رضي الله عنه– في علامات الساعة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(سِتٌّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مَوْتِي، وَفَتْحُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَمَوْتٌ يَأْخُذُ فِي النَّاسِ كَقُعَاصِ الْغَنَمِ، وَفِتْنَةٌ يَدْخُلُ حَرْبُهَا بَيْتَ كُلِّ مُسْلِمٍ، وَأَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ أَلْفَ دِينَارٍ فَيَتَسَخَّطَهَا، وَأَنْ تَغْدِرَ الرُّومُ فَيَسِيرُونَ فِي ثَمَانِينَ بَنْدًا، تَحْتَ كُلِّ بَنْدٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: الجيد نصب (**فيتسخطها**) عطفاً على يُعطى، ويجوز الرفع على تقدير فهو يتسخطها[2].

فقد جاءت الفاء في (يتسخطها) عاطفة على ما قبلها (أن يعطى) وهي دالة على الترتيب والتعقيب، وهي منصوبة بأن وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

ومثله في مسند أسامة بن زيد– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم :**(لَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ أن يُتوّجوه فَيَعْصِبُونه بالعِصابةِ)**[3].

فبعد التحقق من الأحاديث في بعض المسانيد وجدت رواية بحذف النون في **(فيعصبوه)** [4] فحذفت النون؛

لأن الفعل المضارع منصوب بـ (أن) المضمرة بعد فاء السببية وهو ما ذكره العكبري– رحمه الله– حيث يقـول العكبري– رحمه الله–: "ولو روى (فيعصبوه) بحذف النون لكان معطوفاً على يتوجوه وهو صحيح في المعنى"[5].

<u>الأدوات التي تنصب الفعل المضارع</u>

ينصب الفعل المضارع وجوباً إذا سبقه حرف من حروف النصب[6] وهي على قسمين فمنها ما تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر: (أن، لن، كي، إذن) أما بقية الأحرف فلا تنصبه بنفسها، وإنما الذي ينصبه هو: (أنْ) المضمرة وجوباً بين كل حرف من تلك الأحرف ، وهي: (لام

---

(1) مسند أحمد: 318/36.

(2) إعراب الحديث النبوي: 302–303.

(3) جامع المسانيد والسنن: 219/1.

(4) ينظر: مسند أحمد ط الرسالة:102/36، تفسير الشعراوي:1933/3، مسند أحمد مخرجاً:101/36، صحيح البخاري، تحقيق محمد الناصر :39/6.

(5) إعراب الحديث النبوي: 105.

(6) ينظر النحو الوافي: 278/4، المرجع السهل في النحو العربي: 27، شرح ابن عقيل:3/4، شرح التسهيل:6/4.

الجحود – أو – حتى – فاء السببية– واو المعية) وزاد بعض النحاة حرفين: هما: (لام التعليل و ثمَّ الملحقة بواو المعية)[1].

أما علامة إعرابه فلنصبه علامتان،

إحداها: أصلية، الفتحة الظاهرة على آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر، والفتحة المقدرة على آخر الفعل المعتل بالألف.

والثاني: فرعية، حذف النون إن كان من الأفعال الخمسة.

وسأتحدث عن العوامل الناصبة وأثرها في المعنى في تأويل العكبري في مشكل الحديث النبوي الشريف:

أولاً: أن المصدرية المحضة:

حرف مصدري ناصب يدخل على الفعل المضارع ويمكن أن يؤول هو ومضارعه بمصدر: مثل أريد أن تحضرَ؛ أي أريد حضورك[2].

أما علامة أن المصدرية المحضة الناصبة للمضارع اجتماع أمرين معا:

أحدهما : أن تقع في كلام يدل على الشك أو على الرجاء والطمع.

والثاني: أن يقع بعدها فعل، فهي لا تقع في كلام يدل على اليقين والتحقق، ولا كلام يدل على الرجحان.. ولا تدخل على غير فعل"[3].

ومثلها ما تأوله العكبري في حديث عبدالله بن عمر – رضي الله عنه– قوله: **(لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الْمُعَذَّبِينَ أَصْحَابِ الْحِجْرِ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، أَنْ يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: **(أن يصيبكم)** "(أن) ها هنا مفتوحة، وهي ناصبة للفعل المضارع، وموضعها نصب على المفعول له، أي مخافة أن يصيبكم. وقال قوم تقدير لئلا يصيبكم [5].

---

(1) ينظر النحو الوافي: 278/4، ينظر في المرجع السهل: 27–28.

(2) المرجع السهل:28.

(3) النحو الوافي:281/4–282، ينظر لأنواع أن غير المصدرية كأن المخففة من الثقيلة والتي تدخل على الفعل المضارع.

(4) مسند أحمد: 184/9.

(5) إعراب الحديث النبوي: 230–231

فهنا جاءت أن المصدرية المحضة تشكل مع الفعل (يصيبكم) مصدراً مؤولاً منصوباً مفعولاً لأجله، وجاء الفعل بعد (أنّ) وجاء بعده كلام يدل على الرجاء، أي مخافة أن يصيبكم.

ثانياً: أن المخففة من الثقيلة:

وهي التي تدخل على الفعل المضارع فلا تنصبه، أما علامة أن المخففة هي اجتماع أمرين معا:

أحدهما : أن تقع في كلام يدل على اليقين.

والثاني: أن يقع بعدها فعل، فهي لا تقع في كلام يدل على الشك أو على الرجاء والطمع كأن المصدرية المحضة"[1].

مثلها ما ذكره العكبري– رحمه الله – في تأويل حديثه حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– حديث الفتنة: **(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْهُدْنَةُ عَلَى دَخَنٍ، مَا هِيَ؟ قَالَ: أَلَا تَرْجِعُ قُلُوبُ قَوْمٍ عَلَى الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ)**.

قال العكبري–رحمه الله–: **(ترجع)** هنا مرفوع، وفيه وجهان:

أحدهما: هو مستأنف، لا موضع للجملة، وهو تفسير للدخَن على المعنى.

والثاني: هو في موضع رفع أي هي أنْ لا ترجعْ فأن هاهنا مخففة من الثقيلة ونظيره ذلك قوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[2]

يقول الدكتور حسن الشاعر: "ينظر ما نوع أن في (ألا ترجع) على هذا الوجه، هل هي مفسرة؟ وهو مرفوض لأنها ليست مسبوقة بجملة فيها معنى القول. وهل هي زائدة؟. وليس هذا من مواطن زيادتها فيتعين أن تكون مخففة من الثقيلة، وعلى ذلك تكون في تأويل المفرد، وهو الوجه الثاني، فالوجه الأول مرفوض"[3].

أما الباحث فيميل إلى أنها المخففة من الثقيلة التي يرتفع الفعل المضارع بعدها؛ لأن من أهم أحكامها" أنها تتصل بالفعل الذي تدخل عليه مباشراً؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير (لا) النافية، أو الزائدة نحو: ما أعجب ألاّ يرتدع الظالم بمصير من سبقوه[4]. أيضا أن كلام النبي صلى الله عليه وسلم كان رداً على سؤال طرحه عليه الصحابة، فكانت إجابته تدل على اليقين.

---

(1) النحو الوافي:281/4.

(2) إعراب الحديث النبوي: 180–181.

(3) ينظر في المصدر نفسه: 181.

(4) ينظر: النحو الوافي: 283.

أما في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ – رضي الله عنه–: **(مر رجل بِجِذْلِ شوْكٍ في الطريق، فقال: لأُمِيطنَّ هذا ألاّ يعْقِر).**

قال العكبري–رحمه الله–: **التقدير لئلا يعقر،** (فأن) هذه هي الناصبة للفعل، والمعنى كي لا يعقر[1].

أما ما تأوله العكبري–رحمه الله– فتأويل سليم حيث **(ألاّ يعقر)** يدل على الرجحان، أي: الظن الغالب، فتصلح للنوعين، فيصح أن تكون مصدرية ناصبة المضارع، كما يصح أن تكون مخففة من الثقيلة "نحو: من غرّه شبابه، أو ماله، أو جاهه، وظن ألا يسالمه الدهر فقد عرض نفسه للمهالك"[2].

ثالثاً: حتى الناصبة:

هي حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: "يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وزاد الكوفيون قسماً رابعاً، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع. وزاد بعض النحويين قسماً خامساً، وهو أن يكون بمعنى الفاء[3]". وأما القسم الرابع فهو رأي أثبته الكوفيون: "أن (حتى) عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها، وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا، ومذهب البصريين أنها هي الجارة، والناصب أن مضمرة بعدها"[4].

والمشهور أن لها معنيين :

أحدهما: "**الغاية،** نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(5).

والثاني: التعليل، نحو :لأسيرن حتى أدخل المدينة، وعلامة كونها للغاية أن يحسن في موضعها إلى أن وعلامة كونها للتعليل أن يحسن في موضعها كي" [6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 266.

(2) ينظر في المسألة في النحو الوافي:281.

(3) الجنى الداني: 542.

(4) الجنى الداني: 554.

(5) سورة طه: الآية 91.

(6) ينظر في الجنى الداني: 554–555.

وزاد ابن مالك في التسهيل[1] معنى ثالثاً[2]، وهو أن تكون بمعنى إلا أن، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع. كقول الشاعر[3]:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود، وما لديك قليل.

"بناء على أنك لو جعلت (إلا أن) مكان حتى فقلت: ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود وما لديك قليل كان المعنى صحيحاً، وأرى أنك لو جعلت (إلى أن) مكان حتى لم يكن المعنى فاسدا"[4].

وقد اعترض على ذلك المراديّ حيث قال: "وهو معنى غريب"[5] ، وقال صاحب المغني اللبيب أن القسم الثالث قلّ من يذكره حيث يقول:" هي حرف يأتي لأحد ثلاثة معان انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى إلا في الاستثناء وهذا أقلها وقل من يذكره"[6].

أما العكبري– رحمه الله– فلم يخرج عن هذه المعاني فقد جاء في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه– حديث مانع الزكاة مفسراً قوله: **(فَإِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغَذِّ ما كانت وأسْمَنِه وأكثَرِه حتى يُبْطَحَ لها)**.

يقول العكبري –رحمه الله–: **(حتى يبطح)** لها هو بالنصب لا غير، لأن معناه إلى أن يبطح[7].

فقد نصب الفعل(يبطح) بأن المضمرة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها والمصدر المؤول من (أن يبطح) في محل جر بحرف الجر.

ومن الأحاديث المشكلة التي وردت عند العكبري وتناول تأويل إعرابها، حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه–، حديث الغار، قوله: **(أَنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ، فَكُنْتُ أَحْلِبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَآتِيهُمَا، فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رؤُوسِهِمَا كَرَاهِيَةَ أَنْ أَرُدَّ سِنَتَهُمَا فِي رُؤوسِهِمَا، حَتَّى يَسْتَيْقِظَان مَتَى اسْتَيْقَظَا)**.

---

(1) ينظر في التسهيل: 24/4.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 165/1.

(3) ينظر في شرح التسهيل: 24/4، حيث البيت من الكامل، للمقنع الكندي، ينظر الجنى الداني:555.

(4) شرح التسهيل:24/4.

(5) الجنى الداني: 555.

(6) مغني اللبيب: 166.

(7) إعراب الحديث النبوي: 249.

قال العكبري–رحمه الله–: "هكذا وقع في هذه الرواية. **(حتى يستيقظان)** بالنون، وفيه عدة أوجه:

أحدهما: أن يكون ذلك سهوا من الرواة. وقد وقع ذلك منهم كثيرا، والوجه حذفها بحتى؛ لأن معناها إلى أن، وتتعلق بقمت.

والوجه الثاني: أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر، قال الشاعر:

يـا صـاحبيَّ فـدت نفسـي نفوسَكُما وحيثمـــا كنـــتم لُقّيتُمـــا رَشَـــدا.
أن تَحمـلا حاجـة لـي خفَّ محملُهـا وتصـنعا نعمــة عنـدي بهـا وَيَـدا
أن تقـرآن علـــى أســماءَ ويحكمـــا منـــي الســـلامَ وأن لا تُخْبـرا أحـدا

فأثبت النون في موضع النصب، وكذلك هو في هذا الحديث. لأن المعنى إلى أن يستيقظا والوجه الثالث أن يكون: على حذف مبتدأ، أي حتى هما يستيقظان[1].

هذا ما تأوله العكبري ليتماشى مع قواعد النحو العربي، ولعلي أسوق رأي صاحب كتاب مغني اللبيب في ارتفاع الفعل بعد (حتى) فيقول: "واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط أحدها أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال: نحو: قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (2) بالرفع على قراءة نافع والتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون: كذا وكذا ، والثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز: سرت حتى تطلع الشمس، ولا ما سرت حتى أدخلها، وهل سرت حتى تدخلها، أما الأول: فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني: فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث: فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان[3].

وبالرجوع إلى كتب الأحاديث وتخريجها وجدت أن الحديث باللفظ (حتى يستيقظا) [4] وهي بمعنى (إلى أن) وهي متفقة مع القاعدة ولا تحتاج إلى توجيه.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 120.

(2) سورة البقرة: الآية 214.

(3) مغني اللبيب: 170–171.

(4) مسند أحمد، ط الرسالة: 428/19، مسند أبي يعلى الموصلي: 313/5، المسند الجامع:236/2، غاية المقصد في زوائد المسند: 88/3، الدعاء للطبراني: 87/1، مسند أبي داود الطيالسي: 504/3، الدر المنثور في التفسير بالمأثور: 364/5.

ومثله في حديث أخر فقد جاء في حديث حذيفة بن أَسِيد– رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَرَوْنَ عَشْرَ آيَاتٍ: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدُّخَانُ، وَالدَّابَّةُ، وَخُرُوجُ يَأْجُوجَ، وَمَأْجُوجَ، وَخُرُوجُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالدَّجَّالِ، وَثَلَاثُ[1] خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنٍ تَسُوقُ – أَوْ تَحْشُرُ النَّاسَ، تَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: **(حتى ترون)** بالنون، ولا وجه له، لأن (حتى) بمعنى إلى أن[3].

ومن خلال البحث عن تخريج الحديث فوجدته بالرفع على ثبوت النون وبالنصب على حذف النون[4]، وأعتقد أن المعنى واضح فـ(حتى) هنا بمعنى إلى أن وحقها النصب وحذف نونها.

رابعاً: فاء السببية:

وسميت بذلك؛ لأن ما بعدها يترتب على ما قبلها، أو بعبارة أقرب يتسبب عما قبلها[5]، وهذه الفاء يأتي المضارع بعدها منصوباً –على الرأي الشائع– بأن مضمرة وجوبا، وإنما يكون ذلك إذا سبقها ما يلي: **أحدهما:** الطلب بأنواعه المختلفة "الأمر، النهي، الدعاء، الاستفهام، العرض، التحضيض، التمني، الرجاء" **والآخر:** النفي"[6].

ومثله في القرآن الكريم:

- قول الله عز وجل عن أهل النار: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾(7) .
- قول الله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾(8) .

ومثله ما وجه العكبري– رحمه الله– في الحديث القدسي في رواية نصب **(فأغفر له)** على أن الفاء سببية واقعة في جواب الطلب بالاستفهام ب (مَنْ)، ففي حديث رِفاعة بن عَرَابةَ الجهنيّ–رضي

---

(1) ينظر: تفسير ابن كثير: ثلاثة وليس ثلاث.

(2) مسند أحمد مخرجاً: 76/26، تفسير ابن كثير:464/2.

(3) إعراب الحديث النبوي: 179.

(4) تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن: 378، تفسير ابن كثير، الطبعة العلمية: 403/2– 413/3– 190/6–227/7، مسند أحمد بن حنبل، ط الرسالة: 63/26.

(5) جامع الدروس العربية: 177/2

(6) ينظر النحو المصفى:369/1.

(7) سورة فاطر: الآية 36.

(8) سورة النساء: الآية 73.

الله عنه–: **في نزول الحق عز وجل إلى سماءِ الدّنيا: (مَنْ ذَا يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنِ الَّذِي يَدْعُونِي فأَستَجِيبُ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: (**أغفر**) بالنصب على جواب الاستفهام. ونظيره قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ (2) ثم قال: ﴿ فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾(3) قرئ بالرفع والنصب. وقوله: (فأستجيب وأعطي) مثله"[4].

الروايات كثيرة بالفتح[5]، وعلى ذلك فإن الفاء هنا سببية دخلت على الفعل المضارع فنُصبت بأن المضمرة، ففاء السببية عاطفة وليست جارّة، وهي تعطف المصدر المؤول على المصدر المتخيل من الفعل السابق أو ما إلى ذلك.

- **الأدوات التي تجزم الفعل المضارع**

يجزم الفعل المضارع في ثلاث حالات[6]:

<u>أحدهما:</u> ما يجزم فعلاً واحداً "لَمْ، لَمَّا، لام الأمر، لا الناهية".

<u>الثاني:</u> ما يجزم فعلين وهي أدوات الشرط الجازمة وهي نوعان: حرفية (إنْ و إذْ مَا)، واسمية: (مَنْ، مَا، مَهْمَا، مَتَى، أيَّانَ، أيْنَ، أنَّى، حَيْثُمَا).

<u>الثالث:</u> جواب الطلب.

أما إعرابه: فلجزم الفعل المضارع ثلاث علامات:

أحدهما: أصلية وهي السكون، إذا كان آخر الفعل حرفاً صحيحاً.

الثاني: فرعية وهي حذف حرف العلة، إذا كان آخر الفعل المضارع حرف علة.

الثالث: أيضا فرعية: حذف النون من آخر الأفعال الخمسة.

---

(1) مسند أحمد: 152/26، جامع المسانيد والسنن: 760/2.

(2) سورة الحديد: الآية 11.

(3) سورة الحديد: الآية 11.

(4) إعراب الحديث النبوي: 179.

(5) مسند أحمد مخرجاً:13/12،15/478،16/203،32/256، صحيح مسلم: 522/1، السنن الكبرى للنسائي: 180/9.

(6) شرح ابن عقيل: 24/4–32، النحو الوافي: 405/4 ،جامع الدروس العربية:2/ 183، النحو المصفى:1/357،الأصول في النحو:157/2. ملاحظة: هناك من قسمها إلى قسمين حيث أخذت رأي من قال: بثلاثة أقسام .

وسأتحدث عن تأويل العكبري في مشكل إعراب الحديث النبوي الشريف في الأفعال المجزومة وعواملها.

أولا: لا الناهية:

وتسمى الطلبية، وأن تكون موضوعة لطلب التركِ، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطباً أو غائباً [1].

أما القضية التي أريد أن التحدث عنها رفع المضارع بعد حرف النهي (لا)، فنحن نعلم أن لا الناهية تجزم الفعل المضارع، ولكن ورد في أحاديث صحيحة بعض الألفاظ التي رفع فيها الفعل المضارع وحقها الجزم عند الجمهور، وقد وجدت تأويلات لذلك، فقد وجدت حديثين في كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري حيث وجههما – رحمه الله– على النحو التالي:

فقد جاء في حديث سَمُرَةَ بن جُنْدَب– رضي الله عنه–: **(لَا يَتَعَاطَى أَحَدُكُمْ أَسِيرَ أَخِيهِ، فَيَقْتُلَهُ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: الصواب **(لا يتعاط)** بغير ألف؛ لأنه نهي وقوله (فيقتله) منصوب على جواب النهي، ويجوز رفعه على معنى فهو يقتله. وقد وقع في هذه الرواية (يتعاطى) بألف، والأشبه أنه سهو، فإن وجد في كل الطرق هكذا. فيؤول على وجهين:

أحدهما: أن يكون نفياً في اللفظ وهو نهي في المعنى. كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾(3).

والثاني: أن يكون أشبع فتحة الطاء. فنشأت منها الألف كما قال الشاعر:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ [4]

يقول ابن هشام الأنصاري: زعم جماعة أن الفعل المضارع يرفع وينصب بعد (لم) وذكروا شواهد عليه، واختلفوا في صحة هذه الشواهد فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة، وزعم اللحياني: أن بعض العرب تنصب بها كقراءة بعضهم[5]

وذكر ابن الانباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بعض القضايا المتعلقة برفع المضارع ونصبه بعد أدوات الجزم وذكر شواهد على ذلك منها:

---

(1) مغني اللبيب: 323/1–324.

(2) مسند أحمد: 364/33.

(3) سورة البقرة: 84.

(4) إعراب الحديث النبوي: 211.

(5) مغني اللبيب: 364/1

هجَوْتَ زَبَّان ثمَّ جِئْتَ معتذرا من هَجْوِ زِبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

حيث يقول: **(لم تهجو)** فإن حق العربية عليه أن يقول: (لم تهج) بحذف الواو التي هي لام الفعل، لأن الفعل المضارع المعتل اللام يجزم بحذف لامه، وللعلماء في تخريج مثل ذلك رأيان:

أولهما: أن هذه الواو هي لام الفعل التي يحذفها جمهرة العرب من المضارع في حالة الجزم، ولم يحذفها هذا الشاعر اكتفاء بحذف الحركة كما يصنع في الفعل الصحيح الآخر.

والرأي الثاني: هو الذي ذكره المؤلف هنا، وتلخيصه من الواو التي هي لام الكلمة قد حذفت، وأما هذه الواو فإنها واو أخرى نشأت عن إشباع ضمة الجيم"[1].

أما الشاهد الثاني وهو الشاهد الذي جاء به العكبري –رحمه الله– وشرحه ابن الانباري رحمه الله فهو رفع الفعل المضارع بعد (لا الناهية) واستدل به في الشاهد السابق حيث يقول:

"وقوله (لا ترضاها) معناه لا تطلب رضاها، وقوله (لا تملق) أصله لا تتملق، فحذف إحدى التاءين، ومعناه لا تتكلف الملق بها، والاستشهاد به في قوله "ولا ترضاها" فقد كان من حق العربية عليه أن يقول "ولا ترضها" فيكون الفعل المضارع مجزومًا بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف، وللعلماء في هذه الألف قولان:

أحدهما: أن هذه الألف هي لام الكلمة التي كان يجب عليه حذفها للجازم، لكنه اكتفي بحذف الحركة كما يكتفي بحذف الحركة في الفعل الصحيح الآخر.

والقول الثاني: أن لام الفعل قد حذفت كما هو مقتضى الجزم، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد، فالفعل مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها" [2].

وقد ذكر عند ابن جني في كتابيه: سر صناعة الإعراب والخصائص حيث يقول: وأنشدنا أبو علي قال أيضا: أنشد أبو زيد بلفظ **(ولا تَرَضَّاهَا ولا تَملَّقِ)** فثبت الألف أيضا في موضع الجزم، تشبيها بالياء، في يأتيك، على أن بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف: "ولا ترضها ولا تملق" [3]

هذه بعض آراء النحاة في رفع الفعل المضارع وهي متشابهة لرأي العكبري–رحمه الله–.

---

(1) الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثانية:22/1.

(2) المصدر نفسه.

(3) سر صناعة الإعراب: 93/1، ينظر في الخصائص لابن جني308/1.

*بعد **(إن) الشرطية:**

ومثله في رواية حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ – رضي الله عنه– وفيه: **(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ)**[1].

حيث قال العكبري–رحمه الله–: "كذا وقع في هذه الرواية **(تراه)** بألف، والوجه حذفها لأن **(أنْ)**لا تحتمل هنا من وجوه: أن المكسورة (إلاّ) الشرطية وهي جازمة، وعلى هذا يمكن تأويل هذه الرواية على أنه أشبع فتحة الراء فنشأت الألف، وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدرة، فلما دخل الجازم حذف تلك الحركة فبقيت الألف ساذجة من الحركة، كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم.

وعلى هذين الوجهين حمل قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[2] بإثبات الياء على قراءة ابن كثير، وكذلك قول الشاعر:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

فأثبت الألف في ترضاها"[3] .

أما في هذا الحديث فيمكن أن تأول القضية بأن هذه **(لا النافية)**، فقد وضع بعض النحاة شروطاً لعمل **(لا الناهية)** حيث يقول الدكتور عباس حسن: وأشهر أحكامها: أن تجزم المضارع بشرطين أولهما: ألا يفصل بينهما فاصل، إلا عند الضرورة الشعرية. والآخر: ألا تسبقها (إن الشرطية) أو غيرها من أدوات الشرط، فإن سبقت بإحداها صارت نافية لا تجزم[4] .

وهكذا نكون قد فصلنا آراء العلماء في هاتين المسألتين، ولكني أعتقد أن كلام الدكتور عباس حسن هو الصواب حيث يقول: إن بعض العرب قد ينصب بها، وبعضا آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم، وإنما تتجرد للنفي المحض، ومن المستحسن الآن الانصراف عن هذين الرأيين، وعدم محاكاة واحدة منهما؛ منعاً للفوضى البيانية الضارة[5].

---

(1) مسند أحمد: 304/15.

(2) سورة يوسف: الآية 90.

(3) إعراب الحديث النبوي: 252.

(4) النحو الوافي: 409/4.

(5) النحو الوافي: 417/4.

لم النافية:

تسمى حرف نفي وجزم وقلب؛ "لأنها تنفي المضارع، وتجزمه، وتقلب زمانه من الحال والاستقبال إلى المضيّ، فإن قلت: (لم أكتبْ)، كان المعنى أنك ما كتبت فيما مضى"[1] .

أما العكبري– رحمه الله– فقد شرح معنى دخول (لم) على الفعل المضارع في لفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم **(لم تُرَعْ)** ومعلوم أنه ارتاع.

حيث جاء في حديث جَعْدَةَ بن خالد الجُشَمِيّ– رضي الله عنه– أن النبي صلى الله عليه وسلم أُتيَ برجل، فقالوا: **(أَرَادَ أَنْ يَقْتُلَكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمْ تُرَعْ، لَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَمْ يُسَلِّطْكَ اللَّهُ عَلَى قَتْلِي)**

قال العكبري–رحمه الله–: حقيقة **(لم)** أنها تدخل على لفظ المستقبل فترد معناه إلى المُضيّ، فقولك: لم يقم زيد، معناه ما قام فعلى هذا قوله (لم ترع) أي ما رُوِعَت ومعلوم أنه قد ارتاع قبل ذلك، وإنما ذكر الماضي والمراد به المستقبل، كما قال تعالى:﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾(2)؛ أي فيفزع وكذلك تقول: إن قُمتَ قُمتُ أي إن تَقُمْ. ويجوز أن يكون الكلام على حقيقته، ويكون المعنى أنك لم تَفْزَع فزعا يتعقبه ضرر بك من جهتي، لأني أعفو عنك، واعلم أنك لا تقدر على إنفاذ ما أردت[3].

حيث جاءت **(لم ترع)**، بمعنى لم تخفْ، فعل مضارع تقلبه (لم) الجازمة بحذف حرف العلة إلى الزمن الماضي. وقد ذُكر في كتب النحو هذا المعنى فأكدوا لنا من خلال مصنفاتهم أن(لم) هو حرف جزم ونفي وقلب، أي يقلب المستقبل إلى الماضي[4].

ومثله في حديث عبدالله بن عباس– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(أَلَمْ أَلْقَاكُمْ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ)**.

قال العكبري–رحمه الله–: بالألف في هذه الرواية، والصواب ألم ألقكم بغير ألف، مجزوما بلم[5].

---

(1) جامع الدروس العربية: 184/2، ينظر: مغني اللبيب: 365/1، شرح ابن عقيل:26/4، النحو الوافي: 413/4، الأصول في النحو:157/2

(2) سورة النمل: الآية 87.

(3) إعراب الحديث النبوي: 157–158.

(4) ينظر: جامع الدروس العربية: 184/2، مغني اللبيب: 365/1، شرح ابن عقيل:26/4، النحو الوافي: 413/4، الأصول في النحو:157/2.

(5) إعراب الحديث النبوي: 226.

وقد ورد في روايات بلفظ (**ألقكم**) على أنه جزم بحذف حرف العلة[1]، وبذلك لا يحتاج إلى تأويل.

- **عوامل الشرط الجازمة**

أما القضايا التي طرحها العكبري– رحمه الله– فهي قضايا متعلقة بالمعنى في فهم السياق وخاصة ما طرحه في مجموع من الأحاديث عن **معنى (مَنْ)** وبالرجوع إلى سند هذه الاحاديث وجدنا أن أغلب الروايات ورد بصيغة أسلوب الشرط

*** (مَنْ) الشرطية** وهي التي تدخل على الفعل المضارع فتربط فعل الشرط بجوابه وتجزمهما فإن جاء فعل الشرط وجوابه فعلاً ماضياً فإن الفعل الماضي مبني في محل جزم.

فمن الأحاديث المشكلة التي عرضها العكبري– رحمه الله– في فهم الأحاديث وثبت شرطيتها عند النحاة ما يلي:

فقد جاء في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم **(مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعْصِينِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، ومن يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي)**.

حيث جوز العكبري–رحمه الله– أن تكون (**مَن**) شرطية، ولكنه أثبت الياء في يعصيني إما للإشباع، أما قدر الحركة على الياء وحذفها بالجازم فبقيت الياء لا حركة عليها مقدرة[2].

وبذلك تعرب (**يعصيني**) على أنها فعل الشرط، فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والياء حرف للإشباع.

و أما (من) التي في باقي الحديث فهي شرطية، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: **(ومن يَعْصِ الْأَمِيرَ)**[3].

فقد ثبت في كتب الحديث والتفاسير حذف الياء[4]، على أنها شرطية.

---

(1) مسند أحمد مخرجا: 227/4، مسند أحمد ط الرسالة:228/4، مختصر شرح ابن كثير:181/2، المستدرك على الصحيحين للحاكم:493/4، غاية المقصد في زوائد المسند: 292/3، اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: 357/6، 53/7، المسند الجامع: 473/9.

(2) إعراب الحديث النبوي: 255–256.

(3) المصدر نفسه: 255–256.

(4) ينظر: صحيح مسلم، تحقيق محمد عبدالباقي: 1466/3، زهرة التفاسير:1778/4، المسند الجامع: 81/18، 84، شرح السنة للبغوي: 41/10، تفسير القرطبي:288/5.

وبذلك يكون فعل الشرط (**يعص)** فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو ما تأوله العكبري– رحمه الله–.

ومثله في حديث أبي سعيد الخدري–رضي الله عنه– قوله: **(مَنْ لا يرحمُ الناسَ لا يرحمُه الله عز وجل)**.

قال العكبري–رحمه الله–: "الجيد أن يكون **(من)** بمعنى الذي فيرتفع الفعلان، وإن جُعلت شرطاً فجزم الفعلان جاز"[1].

ورد كما وضحنا سابقاً في كتب الأحاديث وسندها جزم فعل الشرط، وجوابه.

وبذلك تكون هنا من الشرطية ولفظ الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ لاَ يَرْحَمِ النَّاسَ، لاَ يَرْحَمْهُ اللَّهُ)**[2] الفعل المضارع **(فعل شرط)** مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر في لا يرحم لالتقاء السكانين. وجوابه أيضاً مجزوم وعلامة جزمه السكون.

- **جزم جواب الطلب**

يجزم المضارع إذا "كان جواباً وجزاء لطلب متقدم، سواء أكان الطلب باللفظ والمعنى، ويكون في أمرٍ ونهي واستفهامِ عرض وحضّ وتمنٍ وترج"[3].

ويشترط في جواب الطلب أن تتحقق له الصفات التالية:

أ– "أن يتقدم الطلب قبل الفعل المجزوم، فإن كان الكلام مثبتًا أو منفيًّا لا يجزم المضارع، بل يرفع.

ب–أن يكون المضارع المجزوم مترتبا على الطلب السابق، بأن يكون مسببا عنه في العادة والعرف، فإن لم يكن كذلك رفع المضارع.

ج– أن يكون النهي –وهو واحد من صور الطلب– في الجملة مما يمكن رفعه من الكلام ويوضع موضعه– أداة شرط + لا النافية + فعل شرط– ويصح المعنى وحينئذٍ يجزم المضارع، فإذا لم تصلح تلك التجربة رفع الفعل المضارع، ولم يجزم"[4].

فقد ورد في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– وفيه: **(جَاءَتْ المَلاَئِكَةُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ نَائِمٌ، .... فَقَالُوا: مَثَّلُهُ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا، وَجَعَلَ فِيهَا مَأْدُبَةً وَبَعَثَ**

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 206.

(2) تفسير الثعالبي، الجواهر الحسان: 262/5، مسند أحمد طبعة الرسالة : 456/17.

(3) الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الافغاني: 90.

(4) النحو المصفى: 376/1.

دَاعِيًا، فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ دَخَلَ الدَّارَ وَأَكَلَ مِنَ المَأْدُبَةِ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّاعِيَ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنَ المَأْدُبَةِ، فَقَالُوا: أَوِّلُوهَا لَهُ يَفْقَهْهَا)[1].

يقول العكبري –رحمه الله–: **(يفقه) مجزومة** على جواب الأمر، فتدغم الهاء في الهاء[2]

فقد سبقت جملة جواب الطلب بأسلوب الأمر (أوّلوها)، وأصلها أوّلونها، وحذفت النون؛ لأن الأمر يبنى على حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة وجزم فعل الطلب (يفقه) بالسكون والهاء المتصلة بها في محل نصب مفعول به.

ومثله في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(أَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارُكُمْ، دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارُكُمْ)**[3].

قال العكبري– رحمه الله–: نصب **(دياركم)** على تقدير: عليكم دياركم، أو اسكنوا دياركم. و(تكتب) مجزوم على الجواب[4].

وقد سبقت جملة جواب الطلب، أسلوب الإغراء وهو أسلوب طلبي حذف فعله الأمر وجوباً، أو كما قدره العكبري **(عليكم)** على الإغراء أو باعتبار محذوفه (**عليكم)** اسم فعل عند النحاة، فإذا سبق جملة الطلب اسم الفعل يجزم فعل جملة الطلب، حيث يقول ابن مالك– رحمه الله– في شرح التسهيل: " قد يلحق الأمر الذي بفلظ الخبر واسم الفعل بفعل الأمر، فيكون لهما جواب مجزوم، كقولهم: حسبك ينم الناس، واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثبْ عليه أيضا لأنه بمعنى اكتف، وليتق"[5].

ومنه ما ذكره العكبري– رحمه الله– فتجزم **(تكتبْ آثارُكم)** على السكون؛ لأنها واقعة في جواب الطلب.

---

(1) صحيح البخاري: 93/9.

(2) إعراب الحديث النبوي: 143

(3) مسند أحمد: 462/1، صحيح مسلم: 462/1، صحيح ابن حبان: 390/5.

(4) إعراب الحديث النبوي: 146.

(5) شرح التسهيل: 41/4.

الفاعل:

هو اسم صريح، أو مؤول بالصريح، أسند إليه فعل تام، مبني للمعلوم، متصرف، أو جامد، أو ما يشبهه وهو يدل على من فعل الفعل أو اتصف به[1] نحو: قام زيدٌ، فاز المجاهد، ضَرَبَ زيدٌ، مات المريض، ونحو: يعجبني أن تقومَ، أي قيامك[2]، حكمه الرفع[3].

ومثله ما جاء عن نُعَيْم بن قَعْنَب– رضي الله عنه–وفيه: **(أَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ.....، فَقُلْتُ: أَلَمْ تُخْبِرْنِي أَنَّكَ صَائِمٌ، ثُمَّ أَرَاكَ تَأْكُلُ؟ قَالَ: بَلَى، إِنِّي صُمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ هَذَا الشَّهْرِ، فَوَجَبَ لِي أَجْرُهُ، وَحَلَّ لِي الطَّعَامُ مَعَكَ)**[4].

قال العكبري –رحمه الله–: **(أجره)** فاعل وجب، والمعنى: إن صوم ثلاثة أيام يضاعف ثوابه حتى كأني صمته كله[5] .

ومثله ما ذكر ما في الصحيحين: روى أُبي بن كعب الأنصاري– رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم: **قوله: (يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ)**[6]

قال العكبري – رحمه الله –: **(ما)** بمعنى الذي، **وفاعل(مس) مضمر فيه يعود على الذي،** والذي وصلتها (يغسل)، (المرأة) مفعول (مس). ولا يجوز أن ترفع المرأة بمس على معنى ما مست المرأة لوجهين:

أحدهما: أن تأنيث المرأة حقيقي ولم يفصل بينها وبين الفعل، فلا وجه لحذف التاء.

الثاني: أن إضافة اللمس إلى الرجل وإلى أبعاضه حقيقة. ولذلك قال تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾[7] وإضافة المس إليها في الجماع تجوز[8].

---

(1) ينظر شرح ابن عقيل: 74/2، ، همع الهوامع:510/1، النحو والصرف: عاصم بيطار: 36، الجملة الفعلية والمفاعيل، عبدالله إسماعيل:2، التطبيق النحوي: 173، المرجع السهل في قواعد النحو العربي، هشام عليان و سميح أبو مغلي: 42.

(2) ينظر شرح ابن عقيل: 74/2، ، همع الهوامع:510/1، النحو والصرف، عاصم بيطار: 36، الجملة الفعلية والمفاعيل، عبدالله إسماعيل:2، التطبيق النحوي: 173 المرجع السهل في قواعد النحو العربي: 42.

(3) همع الهوامع:510/1، النحو والصرف: عاصم بيطار: 37، التطبيق النحوي: 173 .

(4) مسند أحمد: 266/35–267، جامع المسانيد والسنن: 465/9.

(5) إعراب الحديث النبوي: 164.

(6) مسند أحمد:13/35.

(7) سورة النساء: من الآية 43.

(8) إعراب الحديث النبوي:96.

وقد ذكر الحديث بنص آخر عند الإمام مسلم– رضي الله عنه– أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: **(فِي الرَّجُلِ يَأْتِي أَهْلَهُ ثُمَّ لَا يُنْزِلُ قَالَ: يَغْسِلُ ذَكَرَهُ، وَيَتَوَضَّأُ)**[1] وقد نسخ هذا الحديث[2].

وبذلك يتضح أثر المعنى من خلال الحديث الثاني، وأن المقصود بالحديث أن يغسل الرجلُ ذكره، فالفاعل ضمير مستتر، و (ما) الموصولة في محل نصب مفعول به، وجملة صلة الموصول مفسرة لها، ويقصد فيها عضو الرجل الملامس.

ومثله ما ورد عند العكبري– رحمه الله– من الأحاديث المشكلة التي فسرها حسب المعنى حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ – رضي الله عنه– قوله: **(لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُصْرَى)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: **(أعناق)** بالنصب وتضئ هنا متعد، والفاعل النار، أي تجعل على أعناق الإبل ضوءاً، ولو روي بالرفع لكان له وجه، أي تضئ أعناق الإبل به، كما جاء في الحديث الآخر **(أضاءت منه قصورُ الشام)**[4].

فالإشكالية هل التي تضيء بُصرى أعناق الإبل، أم النار؟ الفاعل كما عرفناه هو الذي أسند إليه فعل الفاعل أو هو ما اتصف به الفعل والشروحات دلّت عليه.

فقد حدث الفعل حقيقة وهو ما ذكره الإمام النووي– رحمه الله– حيث يقول:

" وقد خرجت في زماننا نار بالمدينة سنة أربع وخمسين وستمائة وكانت ناراً عظيمة جداً من جنب المدينة الشرقي وراء الحرة، تواتر العلم بها عند جميع الشام، وسائر البلدان، وأخبرني من حضرها من أهل المدينة"[5].

فالنار حقيقة هي الفاعل، يقول الدكتور محمد فؤاد عبد الباقي شارح صحيح مسلم: **(تخرج نار من أرض الحجاز تضئ أعناق الإبل ببصرى)** "هكذا الرواية تضئ أعناق بنصب أعناق وهو مفعول تضئ يقال أضاءت النار، وأضاءت غيرها[6].

---

(1) صحيح مسلم: 270/1.

(2) ينظر: جامع الأصول 206/7، فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار:141/1.

(3) صحيح مسلم: 2227/4.

(4) إعراب الحديث النبوي: 261–262.

(5) شرح النووي على مسلم 28/18.

(6) صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي: 2227/4.

أولاً حذف عامل الفاعل جوازاً:

اختلف علماء النحو في عامل الفاعل، وما عليه الجمهور: "أنه العامل المسند إليه من فعل، أو ما ضمّن معناه"[1].

حيث يجوز حذف عامل الفاعل جوازاً، إن دلّ على فعله دليل مع إبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: (من قرأ ؟) فتقول: (زيدٌ) التقدير: (قرأ زيد)[2].

وقد ورد عند العكبري– رحمه الله– **في جواب السؤال:**

حيث جاء في حديث عقبة بن عامر الجهني– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكُمْ؟ قَالُوا: صُحْبَتُكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَحْبَبْنَا أَنْ نَسِيرَ مَعَكَ وَنُسَلِّمَ عَلَيْكَ).**

قال العكبري–رحمه الله–: **(صُحْبَتُك)** فاعل فعل محذوف، أي جاء بنا صحبتك. ورسول الله منصوب بصحبتك، لأن المصدر يعمل عمل اسم الفعل. ويجوز أن يكون على النداء و (أحببنا) مستأنف، ويجوز أن يكون (صحبتك) مبتدأ و (أحببنا) الخبر، والعائد محذوف أي أحببنا من أجلها[3].

جاءت كلمة **(صحبتك)** مرفوعة في الجواب، وصيغة السؤال متضمنة لفعل لازم (جاء) والفعل اللازم هو الذي يكتفي بالفاعل، فلم يتعد هذا الفعل، بل اكتفى بمرفوعه فحذف عامله جوازاً وكان التقدير كما تأوله العكبري– رحمه الله–: جاء بنا صحبتك.

ثانياً: حذف عامل الفاعل وجوباً:

يحذف الفعل وجوباً مع بقاء فاعله في عدة مواضع منها ما وضحه الإمام السيوطي– رحمه الله– في حذف العامل حيث يقول في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(4) ف

(1) ينظر في همع الهوامع: 511/1، حيث فصل الإمام السيوطي– رحمه الله– الخلاف في عامل الفاعل حيث رجح رأي الجمهور.

(2) شرح ابن عقيل:86/2، ينظر النحو والصرف، عاصم بيطار: 40.

(3) إعراب الحديث النبوي: 272

(4) سورة التوبة: الآية 6.

(أحدٌ) فاعل بفعل محذوف وجوباً، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (1) ف (السماء) فاعل بفعل محذوف، والتقدير: (إذا انشقت السماء انشقت) وهذا مذهب جمهور النحاة[2].

أما بعض الأحاديث التي ذكرها العكبري– رحمه الله – في حذف عامل الفاعل وجوبا وقوعه :

- **بعد إنْ الشرطية:**

إن الشرطية وهي حرف شرط جازم يربط جملة الشرط بجوابها، وهذه الأدوات لها أحكام حيث يوضحها العلماء كالتالي:

"أدوات الشرط الجازمة لا تدخل على الأسماء، وإنما تحتاج إلى مضارعين، أو إلى ما يحل محلهما، أو محل أحدهما. فإذا وقع بعدها اسم، والغالب أن تكون الأداة هي:(إن، أو إذا) وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما، بحيث تكون الأداة داخلة على الفعل المقدر، لا على الاسم الظاهر نحو: **إن جائع عاجز وُجد فمن حوله آثمون إن لم يطعموه،** والتقدير: وإن وجد جائع عاجز وجد... والأصل في هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحدة بعد أداة الشرط وبقي فاعله، فإن كان الفاعل اسما ظاهرا قدر قبله فعل مناسب له"[3].

فقد جاء في حديث عبدالله بن مسعود– رضي الله عنه– في حديث اللعان:

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَحَدُنَا رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَقَتَلَهُ قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ تَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، اللَّهُمَّ احْكُمْ. قَالَ: «فَأُنْزِلَتْ آيَةُ اللِّعَانِ)[4].

قال العكبري–رحمه الله–:**(أحدنا)** مرفوع بفعل محذوف تفسيره رأى، ولا يكون مبتدأ؛ لأن (إن الشرطية) لا معنى لها إلا في الفعل.

ومنه قوله تعالى[5]: ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ (6) و ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ (7) و ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (8) .

---

(1) سورة الانشقاق: الآية 1.

(2) شرح ابن عقيل:86/2، ينظر النحو والصرف، عاصم بيطار: 40.

(3) النحو الوافي: 425/4.

(4) مسند أحمد: 105/7.

(5) إعراب الحديث النبوي: 242.

(6) سورة النساء من الآية: 128

(7) سورة النساء من الآية: 176.

(8) سورة التوبة من الآية: 6

والتقدير: إن خافت امرأة خافت، وإن هلك امرؤ هلك، وإن استجارك أحد استجارك، فحذف عامل الفاعل وجوباً وما بعد إن يعرب فاعلاً عند جمهور النحاة.

- **بعد لو الشرطية:**

لو حرف شرط غير جازم يدخل على الاسم والفعل، والاسم الذي بعده معمول لفعل محذوف وجوباً يفهم من خلال السياق ويجب أن يدل عليه دليل، نحو: لو مطرٌ نزل لاعتدل الجو، والأصل لو نزل مطر نزل[1].

وقد تدخل على مصدر مؤول حيث يقول ابن عقيل:

(لو) الشرطية "تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم، كما **أنّ (إنْ)** الشرطية كذلك، لكن تدخل (لو) على (أنّ) واسمها وخبرها، نحو: لو أن زيداً قائمٌ لقمتُ.

واختلف فيها، والحالة هذه، فقيل: هي باقية على اختصاصها، و(أن) وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير (لو ثبت أن زيداً قائم لقمت) أي: لو ثبت قيام زيد.

وقيل زالت عن الاختصاص، و(أن) وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: (لو أن زيداً قائم ثابتٌ لقمتُ) أي: لو قيامُ زيدٍ ثابت وهذا مذهب سيبويه"[2].

ومثله ما جاء في تفسير العكبري في حذف الفعل بعد (لو) ففي حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم:

(بَلْ تَنْقَادُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَادُوكَ، وَتَنْسَاقُ مَعَهُمْ حَيْثُ سَاقُوكَ، وَلَوْ عَبْدٌ أَسْوَدَ).

يقول العكبري –رحمه الله: **(عبدٌ)** "هو فاعل لفعل محذوف تقديره: ولو قادك عبد أسود وقد تقدم قبله ما يدل عليه"[3].

فقد جاء بعد لو **(عبدٌ)** فحذف عامله وجوباً، وأعرب الاسم الذي بعد (لو) فاعلاً، لأنه لا يمكن فهم سياق الكلام إلا من خلال البحث عن هذا الفعل.

---

(1) النحو الوافي: 500/4.

(2) شرح ابن عقيل: 49/4.

(3) إعراب الحديث النبوي: 159.

المفعول به:

حدَّه عند النحاة أنه: "ما وقع عليه فعل الفاعل"[1]، وهذا رأي جمهور النحويين[2]. وهو الفارق[3] بين الفعل اللازم والمتعدي، إذ يتعدى فعله إليه[4]، ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة، ويجيء منصوباً بعامل مضمر مستعمَل إظهاره، أو لازم إضماره نحو: ضرب زيدٌ عمراً، بلغتُ البلدَ[5].

فهو فضلة الكلام[6]، تمييزاً له من العمدة ، وحدَّهُ ابن عصفور: "المفعول به هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال: بأيّ شيء وقع الفعل؟ ، أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه"[7] .

وقال فيه الرضي: "والأقرب في رسم المفعول به ما يصلح أن يعَّبر عنه باسم مفعول، غير مقيَّد مصوغ من عامله المثبت، أو المجعول مثبتاً، فبقولنا: اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله، يخرج عنه جميع المعمولات، أما المفعول المطلق، فلأن الضرب في قولك ضربت ضرباً، أو أحدثت ضرباً، وإن كان مفعولاً للمتكلم في المثالين، إلا أنه لا يقال في الأول: أن ضرباً مضروب، ويقال في الثاني إنه محدث"[8].

أما حكمه: النصب[9]، و "قد اختلف في ناصب المفعول به: فالبصريون على أنه عامل الفاعل: الفعل أو شبهه. وقال هشام من الكوفيين: هو الفاعل.

---

(1) شرح الكافية للرضي: 127/1، وينظر: شرح المفصل: 308/1، وشرح جمل الزجاجي: 161/1، همع الهوامع:5/2، النحو والصرف: عاصم بيطار: 119، الجملة الفعلية والمفاعيل، عبدالله إسماعيل:98، المرجع السهل في قواعد النحو العربي، هشام عليان و سميح أبو مغلي: 57، معاني النحو:84/2.

(2) ينظر المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم، شرف الدين الراجحي : 9.

(3) ينظر شرح المفصل:308/1 قوله: الفارق بين المتعدي وغير المتعدي، يعني أن اعتبار المتعدي إنما هو بالمفعول به، لأن جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، وأما المفعول به فلا يصل إليه إلا ما كان متعدياً.

(4) الكتاب: 34/1.

(5) شرح المفصل: 308/1.

(6) همع الهوامع: 5/2، المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري: 113.

(7) المقرب لابن عصفور: 113/1.

(8) شرح الكافية للرضي: 334/1.

(9) ينظر همع الهوامع: 5/2.

وقال الفرّاء: هو الفعل والفاعل معاً. وقال خلف: معنى المفعولية، أي كونه مفعولاً كما قال في الفاعل: إن عامله كونه فاعلاً"[1]، وأرجح مذهب جمهور البصريين بأن العامل هو الفعل التام المتعدي أو ما يشبهه[2].

أما العكبري فنجد أثر المعنى في تأويلاته لمشكل الحديث النبوي وذلك من خلال فهمه للقواعد النحوية لفظاً ومعنى، مفسراً لها ومعللاً لما فهمه من علماء اللغة، وسأستعرض بعض الأحاديث المشكلة التي وردت بشكل مختلف عند علماء الحديث في المفعول به ونرى كيف تأول عالمنا الفذ– رحمه الله– لهذه الأحاديث .

ففي حديث عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها–قولها: **(فَلَمَّا أَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُخِذَ اللَّحْمُ)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: "يجوز نصب **(اللحم)** على أنه مفعول أخذ وأن ترفع على معنى أخذ اللحم منه مأخذه"[4].

فأثر المعنى واضح في التفريق بين الفاعل والمفعول به.

فالفاعل: هو ما اتصف به الفعل، وذلك كما فسره العكبري –رحمه الله– على معنى: "أخذ اللحم منه مأخذه".

أما تأوله للمفعولية فيتضح من خلال فهمه عطف الفعل على الفعل، وتأوله على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخذ اللحم فهو الذي وقع عليه فعل الفاعل.

ومثله في توجيه الحديث الشريف حيث حذفت فيه الياء المنقوصة في حالة النصب بحال ولكن العكبري وجد تبريراً لها مفسراً معناها بشكل واضح ففي حديث أم كلثوم بنت أبي سلمة عبدالله بن عبد الأسد القرشي– رضي الله عنها– قولها:

(قالَ لهَا النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ إِلَى النَّجَاشِيِّ حُلَّةً وَأَوَاقٍ مِنْ مِسْكٍ)[5].

---

(1) همع الهوامع:5/2.

(2) ينظر: الجملة الفعلية، عبدالله إسماعيل: 107. وفيه رأي استاذي الدكتور: عبدالله إسماعيل وغيره من العلماء.

(3) وردت (اللحم) برفع الميم في مسند أحمد: 315/40 وصحيح ابن حبان: 361/6، وبنصبها في السنن الكبرى للنسائي: 244/1 وفي سنن النسائي: 199/3.

(4) إعراب الحديث النبوي: 344.

(5) وردت (أَوَاقِيَّ) في مسند أحمد: 246/45.

قال العكبري–رحمه الله–: "الوجه **(أواقيَّ)** بفتح الياء وتشديدها، لأن الواحدة أوقية بالتشديد، وقد سمع تخفيف الياء، قالوا أوقية وأواقي. وعلى كلا الوجهين ينبغي أن تكتب بالياء، وتفتح في الوصل، لأنه منصوب معطوف على حلة فلا وجه لحذف الياء بحال"[1].

وبالرجوع إلى مجموعة من كتب الحديث وشروحاتها[2] وجدت أن الحديث باللفظين **(أواق، وأواقي)** وربما ذهب

الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى أن **(أواق)** خطأ في المخطوطة[3]، وهو ما ذهب إليه العكبري– رحمه الله– ليستقيم المعنى النحوي عندهما.

ومثله في تصحيح رواية ترك علي جوار عن عبدالله بن جابر الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(فقُلْتُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ، وَتَرَكَ عَلَيَّ جَوَارِيَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَضُمَّ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ)**.

يقول العكبري–رحمه الله–: "يقع في الراوية **(جوار)** بالكسر والتنوين، والصحيح **(جواريَ)** بفتح الياء من غير تنوين.

كقوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾(4) والمنقوص في النصب تفتح ياؤه، وتسكينها من ضرورة الشعر"[5].

فالاسم المنقوص النكرة كما هو ثابت في كتب الصرف تحذف ياؤه في حالتي الرفع والجر وتثبت في النصب، وقد وجدت في مسند الإمام أحمد بن حنبل– رضي الله عنه، الحديث بلفظ (جواري) [6]، فمن اثبتها على المفعولية والله أعلم.

ومثله في توجيه حديث عبد الله بن مُغَفَّل– رضي الله عنه–قولُه:

(وأَيُّمَا قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ حرْثٍ، أو صَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ نُقِصوا مِنْ أُجُورِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ).

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 349،

(2) ينظر: فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار:1318، مجموعة الحديث على أبواب الفقه، محمد بن عبد الوهاب 78/4، إمتاع الأسماع، تقي الدين المقريزي:371/13، المسند الجامع: 773/20، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد ابن يوسف الصالحي الشامي: 34/9.

(3) مجموعة الحديث على أبواب الفقه: محمد بن عبد الوهاب 78/4.

(4) سورة النساء: الآية 33.

(5) إعراب الحديث النبوي: 137.

(6) مسند الإمام أحمد: 273/22.

قال العكبري–رحمه الله–: هكذا وقع في هذه الرواية **(قيراط)** بالرفع.

والصواب **(قيراطا)** بالنصب لأن **(نقصوا)** قد تضمن ضميراً يقوم مقام الفاعل وهو الواو، فقيراطا هو المفعول الثاني.[1].

وعند الرجوع إلى التحقيق في هذا الحديث وجد أيضاً باللفظين (**قيراطاً** ، **قيراط)**[2].

فبالنصب كما أعربه العكبري –رحمه الله– على أنه مفعول به منصوب، وبذلك يتضح لنا أن تأويلات العكبري وربما تصحيحه لهذه الروايات يرجع إلى مدى اطلاعه على كتب الأحاديث ونصوصها، وكأنه يقول لنا: أن هناك روايات أخرى ذكرت فيها هذه الأحاديث بشكل آخر، وبالرغم من ذلك نجده يبرر ويؤول لهؤلاء العلماء ليستقيم المعنى حسب الكلمات المشكولة التي يذكرونها لنا.

- **حذف العامل في المفعول به جوازاً:**

الأصل في العامل أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً[3]. أما حذفه جوازاً إن كان في الكلام ما يدل عليه وانتفى الموجب للحذف أو المانع منه كقولك: **(زيداً)** في جواب من سألك: **(من أُكْرِم؟)**[4]، ومثله وفي مسند يعلى بن مُرة أبي المرازم الثقفي– رضي الله عنه– وفيه: **(وفيه استوص به معروفا)**.

قال العكبري–رحمه الله–: هو مفعول به تقديره افعل به معروفا. كما وصيت، ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف أي استيصاء معروفا. ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم: **(استوصوا بالنساء خيرا)**[5].

فقد تأول العكبري حذف عامل (**معروفاً)** جوازاً وهو الفعل المقدر(افعل)، والتقدير: افعل معروفاً، فـ(معروفًا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة لفعل محذوف جوازاً تقديره (افعل).

ومثله ما ورد في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد تأولها العكبري لفهمه لسياق الأحاديث النبوية، فقد جاءت **مواضع حذف العامل جوازاً على النحو التالي**[6]:

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 246–247.

(2) جامع المسانيد والسنن: 405/5، مسند أحمد: 181/34، 343/37، أرشيف ملتقى أهل الحديث:14/25.

(3) النحو والصرف، عاصم بيطار: 124، المرجع السهل في النحو العربي: 61.

(4) النحو والصرف، عاصم بيطار: 124.

(5) إعراب الحديث النبوي: 317.

(6) استفدت وقسمت مواضع حذف عامل المفعول به جوازاً حسب التقسيم الذي قسمته الباحثة: عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي في رسالتها العلمية: التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي: حيث قسمت حذف العامل جوازاً حسب ورودها في كتب الأحاديث في المواضع الآتية: بعد فاء الجزاء، في جواب النداء، في البدل المقطوع وقسمته إلى: القطع في بدل الواحد إلى الاستئناف، القطع في البدل التفصيلي إلى الاستئناف. أما تقسيمتي فستختلف شيئا بسيطاً عن تقسيمها ينظر التأويل النحوي: 143– 149.

أولاً: بعد فاء الجزاء:

حيث يحذف عامل المفعول به جوازاً إذا وقع بعد فاء الجزاء، وهي الفاء الواقعة في جواب جملة الشرط ومثله ما ورد عند أبي البقاء– رحمه الله– في مجموعة من الأحاديث ومنها إعرابه لـ(رحلين، وبعيرين) بالنصب على تقدير فعل محذوف جوازاً.

ففي حديث أبي ذر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه–قوله: **(مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُنْفِقُ مِنْ كُلِّ مَالٍ لَهُ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا اسْتَقْبَلَتْهُ حَجَبَةُ الْجَنَّةِ كُلُّهُمْ يَدْعُوهُ إِلَى مَا عِنْدَهُ قُلْتُ: وَكَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: إِنْ كَانَتْ رِحَالًا فَرَحْلَيْنِ[1]، وَإِنْ كَانَتْ إِبِلًا فَبَعِيرَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ بَقَرًا فَبَقَرَتَيْنِ).**

قال العكبري–رحمه الله–: والتقدير إن كانت أمواله التي ينفق منها رحالاً أو إبلاً، وقد دلّ على هذا المضمر

قوله: **(من كل مال له)، و(رحلين وبعيرين)** منصوب على تقدير فينفق رحلين[2]. فالفاء واقعة في جواب الشرط وبذلك يحذف الفعل جوازاً، ومن سياق الحديث يفهم الفعل المحذوف ينفق رحلين أو بعيرين. فهما منصوبان وعلامة نصبهما الياء؛ لأنهما مثنى .

ومثله ما ورد في حديث عن أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِشْرِينَ حَسَنَةً، أَوْ حَطَّ عَنْهُ عِشْرِينَ سَيِّئَةً، وَمَنْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَمِثْلُ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمِثْلُ ذَلِكَ)[3].**

قال العكبري–رحمه الله–: **(مثل)** يجوز نصبها على تقدير فيعطي مثل ذلك[4]. فالفاء هنا واقعة في جواب الشرط، وجاء بعدها اسم منصوب وقد فُهِم من السياق عامله المحذوف والذي قدره العكبري–رحمه الله–:(فيعطى مثل ذلك) فحذف العامل جوازاً .

ومثله في حديثه عن مُعَيْقيب –رضي الله عنه– قوله : **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ: إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً)[5].**

قال العكبري–رحمه الله–: يجوز النصب على تقدير فافعل واحدة [6].

---

(1) ورد في مسند أحمد:270/35 :(إن كانت رجالاً فرجلين)

(2) إعراب الحديث النبوي: 166

(3) مسند أحمد: 387/13.

(4) ينظر إعراب الحديث النبوي: 266.

(5) مسند أحمد: 24/39.

(6) إعراب الحديث النبوي: 308.

في الحديث الشريف وقعت (**واحدة**) في جواب الشرط، وحذف عاملها، حيث تعرب(واحدة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة لفعل محذوف جوازاً تقديره (افعل).

ثانياً: بعد الإجابة عن سؤال[1]:

يحذف عامل المفعول به جوازاً في جواب الاستفهام إن كان اسماً منصوباً على المفعولية. فقد جاء في حديث رافع بن خَديج– رضي الله عنه– وفيه: **(إِنَّ جِبْرِيل أو ملك جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فِيكُمْ؟ قَالُوا :خِيَارَنَا)**.

قال العكبري–رحمه الله–: (ما) هاهنا استفهام، والتقدير: أي قوم تعدّون أهل بدر فيكم؟ و**(خيارنا)** نصب لأنه جواب منصوب، والتقدير نعدّهم خيارنا. وإنما استفهم هنا ب(ما)؛ لأنه أراد صفة من يعقل[2]. فقد حذف العامل (نعدّهم) جوازاً، وهو ما فهم من سياق الحديث.

ومثله ما ورد في حديث أبي أمامة صُديّ بن عجلان الباهليّ– رضي الله عنه– قوله: **(مَا مِنْ أُمَّتِي أَحَدٌ إِلَّا وَأَنَا أَعْرِفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ رَأَيْتَ وَمَنْ لَمْ تَرَ؟ " قَالَ: مَنْ رَأَيْتُ وَمَنْ لَمْ أَرَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الطُّهُورِ)**[3].

قال العكبري –رحمه الله– في قوله **(غراً محجلين)**: النصب على تقدير أراهم غراً محجلين، أو يأتون غراً محجلين[4].

فقد جاءت الإجابة عن سؤال من رأيت ومن لم ترَ؟ فجاءت إجابة النبي صلى الله عليه وسلم بـ(غراً محجلين).

و"الغرة والتحجيل: هو البياض الذي يوجد في قوائم وجبين الفرس، إذا الغرة في الجبين، والتحجيل في القوائم.وهذا الوصف الذي ورد المراد به من أسبغ وضوءه، أي: دائما يتوضأ ثلاثا، وأيضا يكثر من الوضوء، فالذي يكثر من الوضوء يعظم نوره ويعظم أثر وضوئه، ويكون محمولا على هذا الفضل"[5].

وفي حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– أنه قال: **(يَا أَبَا ذَرٍّ، كَيْفَ تَصْنَعُ إِنْ أُخْرِجْتَ مِنَ الْمَدِينَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: السَّعَةَ وَالدَّعَةَ)**.

---

(1) ينظر: المرجع السهل في النحو العربي: 61، الجملة الفعلية والمفاعيل: 110.

(2) إعراب الحديث النبوي: 194.

(3) مسند أحمد: 592/36.

(4) إعراب الحديث النبوي: 216

(5) شرح زاد المستقنع للشنقيطي: باب فروض الوضوء وصفته:18/1.

قال العكبري– رحمه الله–: الجيد النصب على تقدير **آتي السعة والدعة**، لأنه جواب قوله: **(**كيف تصنع؟**)** فكأنه قال أصنع السعة والدعة، ويدل عليه قوله في تمام الحديث حين قال له: كيف تصنع؟ فقال: **(**إلى السعة والدعة**)**، فكأنه قال أذهب إلى السعة. وهذا إعمال الفعل أيضا إلا أنه عداه بحرف الجر[1]. فقد جاءت السعة والدعة اسمين منصوبين، وقد حذف الفعل فيهما جوازاً وقد ورد الحديث في رواية أخرى مضافاً له (أنطلق) حيث يقول صلى الله عليه وسلم **(كيف تصنع إن أخرجت من المدينة؟ قلت :إلى السعة والدعة أنطلق، حين أكون حمامة من حمام مكة)**[2]. وبالربط بين الحديثين وألفاظهما أرى أن استقامة المعنى في الفعل المحذوف جوازاً هو (انطلق) وهو ما ذكر في نص الحديث الثاني والله أعلم .

ومثله في مسند أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– حديثه قال**(كُنْتُ مُخَاصِرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا إِلَى مَنْزِلِهِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِي مِنَ الدَّجَّالِ، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَدْخُلَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ شَيْءٍ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِكَ مِنَ الدَّجَّالِ؟ قَالَ: الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله–: "وقوله: **(الأئمةَ المضلين)** كذا وقع في هذا الرواية بالنصب، والوجه فيه أن يكون التقدير: من تعني بغير الدجال، فقال أعني الأئمة. وإن جاء بالرفع كان تقديره: الأئمة المضلون أخوف من الدجال، أو غيرُ الدجال الأئمة المضلون"[4].

وهو واقع في جواب السؤال، وحذف عاملة جوازاً، أي أقصد الائمة المضلين.

ومثله حديث جابر بن عبد الله الأنصاري– رضي الله عنه– أنه قال: **(قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَزَوَّجْتَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟ فَقُلْتُ: لَا بَلْ ثَيِّبًا)**[5].

قال العكبري–رحمه الله–: تقديره: أتزوجت بكراً أم ثيباً. وقول جابر في الجواب: (بل ثيب) يروونه بالرفع، ووجهه بل هي ثيب، أو بل زوجتي ثيب ولو نصب لجاز وكان أحسن[6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 159.

(2) مجموع رسائل ابن رجب: 183/3.

(3) مسند أحمد: 222/35.

(4) إعراب الحديث النبوي: 161

(5) مسند أحمد: 36/22.

(6) إعراب الحديث النبوي: 136.

وردت (**ثيب**) في المسانيد بالرفع[1] والنصب[2]، أما النصب على أن الفعل حذف جوازاً بعد بل، والتقدير: بل تزوجت ثيباً، لأنه واقع في جواب السؤال.

ومثله ما جاء في حديث كعب بن مالك- رضي الله عنه-: **(قالوا: فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ نَحْنُ فَعَلْنَا ذَلِكَ، ثُمَّ أَظْهَرَكَ اللَّهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى قَوْمِكَ، وَتَدَعَنَا؟ قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَلِ الدَّمَ الدَّمَ، وَالْهَدْمَ)**[3].

قال العكبري-رحمه الله-: يجوز أن يروى بالنصب على تقدير: احفظوا **الدم والهدمَ** وكرر ذلك توكيدا.

والمعنى أصاحبكم وأحفظكم كما أحفظ دمي وأصاحبه[4]، وقد ذكر بفتح الدال "بل الدم الدم والهدم الهدم، وقال ابن هشام:الهدم بفتح الدال"[5].

فقد فهم من سياق الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يؤكد لهم أنه جزء منهم فدمه دمهم وهو يحفظهم فيقول لهم احفظ الدم فحذف العامل لفهمه من خلال السياق.

و مثله ما ورد في حديث عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- قولها: **(فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا)**[6].

قال العكبري-رحمه الله-: (**أقربهما**) بالجر على تقدير: إلى أقربهما ليكون الجواب كالسؤال، ويجوز الرفع على تقدير هو أقربهما والنصب على تقدير صلى أقربهما، (وبابا) تمييز[7].

ولو قدر أهدي أقربهما منك باباً لجاز على أنها تريد أن ترسل الهدية إلى الأقرب.

<u>ثالثاً: بعد القول:</u>

يحذف عامل المفعول به جوازاً بعد القول إن دل عليه دليل وكان مستأنفاً بمنصوب، فقد ورد عند العكبري- رحمه الله – في عدة مواضع منها ما جاء في حديث حُذيفة بن اليمان –

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة: 539/5، صحيح مسلم: 1087/2-1089، السنن الكبرى للنسائي: 153/5.

(2) مصنف ابن أبي شيبة:52/4، مسند أحمد: 52/4، ط الرسالة: 36/22، صحيح البخاري: 62/3، مسند أبي يعلى الموصلي: 466/3.

(3) مسند أحمد مخرجاً: 89/25.

(4) إعراب الحديث النبوي: 298.

(5)الروض الأنف في شرح السيرة النبوية 121/4.

(6) مسند أحمد: 151/43.

(7) إعراب الحديث النبوي: 328-329.

رضي الله عنه– قوله: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ)**[1].

يقول العكبري– رحمه الله– في لفظ **(البقرة)**: "يجوز فيه الرفع على معنى: فقال: البقرة عن سبعة، والنصب على تقدير جعل البقرة عن سبعة"[2].

أما النصب على أنه جعل البقرة موزعة على سبع، فحذف عامل المفعول به جوازا بتقدير **(جعل)**.

ومثله عن أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله: **(فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ، فَنَاوَلَ الْأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ)**[3] .

قال العكبري –رحمه الله –: هو منصوب بفعل محذوف تقديره : قدّموا الأيمن فالأيمن[4] .

فكلمة **(الأيمن)**، جاءت منصوبة بعد القول وجاءت الجملة مستأنفة وفهم من سياق الحديث أن الرسول قال: قدموا الأيمن فالأيمن.

ومثله في حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله: **سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا، لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا)**[5].

يقول العكبري– رحمه الله– **(عمرة وحجاً)**: النصب بفعل محذوف تقديره: أريد عمرة وحجا، أو نويت عمرة وحجاً[6].

فحذف العامل جوازاً على تقدير (أريد)، (أنوي)، وقد جاءت الكلمتان منصوبتان بعد القول.

ومثله ما جاء في حديث أميةَ بنِ مخشِيٍّ الخُزاعيّ– رضي الله عنه– قوله في أكل الطعام : **(إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ، فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى كَانَ فِي آخِرِ طَعَامِهِ لُقْمَةٌ، فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ)**[7]

قال العكبري–رحمه الله– **(أوله وآخره)**: الجيد النصب فيهما، والتقدير عند أوله وعند آخره. فحذف عند وأقام المضاف إليه مقامه. ويجوز أن يكون التقدير ألاقي بالتسمية أوله وآخره.

---

(1) مسند أحمد: 437/38.

(2) إعراب الحديث النبوي: 186.

(3) مسند أحمد:132/19، 104/21، صحيح مسلم:1603/3، صحيح البخاري: 110/3.

(4) إعراب الحديث النبوي: 126.

(5) مسند أحمد: 22/19.

(6) إعراب الحديث النبوي: 123.

(7) مسند أحمد: 296/31.

ويجوز الجر على تقدير في أي في أوله وآخره[1]. ففي النصب على تقدير(ألاقي أوله وآخره) فحذف العامل جوازاً وجاء في سياق القول.

و مثله في مسند الأشعث بن قيس الكِندي- رضي الله عنه- من حديثه أنه خاصم رجلا في بئر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(بَيِّنَتُكَ أَنَّهَا بِئْرُكَ وَإِلَّا فَيَمِينُهُ)**[2].

قال العكبري-رحمه الله-: الوجه **(بيّنَتَك) بالنصب على تقدير هاتِ بيّنَتَك**، أو أحضر"[3].

فقد جاءت **(بينتك)** في بداية الجملة منصوبة بعد القول وقد قدر العكبري المعنى بـ (هات) أو (أحضر) فحذف العامل هنا جوازاً.

ومثله في رواية عبد الله في حديث أبي بن كعب الأنصاري- رضي الله عنه- أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سورة وعده أن يعلمه إياها، فقال أبي: **(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، السُّورَةَ الَّتِي قُلْتَ لِي؟)**[4].

قال العكبري – رحمه الله **–(السورة):** الوجه: النصب على تقدير اذكر لي السورة، أو علمني السورة. والرفع غير جائز إذ لا معنى للابتداء هنا [5].

وقد جاءت **(السورة)** منصوبة بعد قول وتقديره اذكر السورة، أو علمني السورة ، فحذف عامل المفعول به جوازا وقدر حسب المعنى.

<u>رابعاً : بعد جواب النداء:</u>

يحذف عامل المفعول به جوازاً في جواب النداء، وقد تكررت مواضعه في إعراب العكبري – رحمه الله- فقد جاء في حديث أنس بن مالك- رضي الله عنه- وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(يُؤْتَى بِالرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ: يَا ابْنَ آدَمَ، كَيْفَ وَجَدْتَ مَنْزِلَكَ؟ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ ، خَيْرَ مَنْزِلٍ)**[6].

يقول العكبري- رحمه الله-: "النصب هو الوجه، أي وجدته خير منزل"[7] .

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 116.

(2) مسند أحمد: 167/36، صحيح البخاري: 137/8، صحيح مسلم: 124/1، جامع المسانيد والسنن: 301/1.

(3) إعراب الحديث النبوي: 115.

(4) مسند أحمد: 20/35.

(5) إعراب الحديث النبوي: 99.

(6) مسند أحمد: 156/21.

(7) إعراب الحديث النبوي: 129

فقد جاءت (**خير**) بعد أسلوب النداء (**أي ربّ**)، وجاءت خير منصوبة في جواب النداء وعاملها محذوف جوازاً تقديره (وجدته) والمعلوم أن وجد تأخذ مفعولين و(خير) هو المفعول الثاني.

ومثله في حديث أم المؤمنين عائشة –رضى الله عنها–: **(فَنَادَانِي مَلَكُ الجِبَالِ فَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ، ذَلِكَ فِيمَا شِئْتَ)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: ينبغي أن يكون **(ذلك)** في موضع نصب على تقدير أفعل ذلك، لأن الملك كان مأموراً أن يفعل ما شاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجوز أن يكون في موضع رفع على تقدير لك ذلك[2].

فالنصب على أن عامل المفعول به محذوف جوازاً تقديره (افعل).

ومثله ما جاء في الصحيحين من حديث أسامة– رضي الله عنه– أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ في الشِّعْب فَقُلْتُ لَهُ : **(يا رَسُولَ اللهِ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ)**[3].

قال العكبري –رحمه الله– : الوجه النصب على تقدير **أتريد الصلاة أو أتصلى الصلاة** .فقال له ما معناه: الآن لا، بل نؤخرها إلى أن نأتي بها مع العشاء الأخيرة بالمزدلفة[4]. حيث حذف الفعل جوازاً مع بقاء المفعول منصوباً به؛ لأنه واقع في جواب النداء.

<u>خامساً النعت المقطوع</u>:

يحذف عامل المفعول به في النعت المقطوع جوازاً، فـ"إذا قُطِع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعل، نحو: (مررت بزيدٍ الكريمُ، أو الكريمَ) أي: هو الكريم، أو أعني الكريمَ[5].

لذلك سأقسم النعت المقطوع في حالة النصب إلى قسمين: النعت المقطوع المفرد، والنعت المقطوع التفصيلي[6].

---

(1) صحيح البخاري: 115/4، صحيح مسلم: 1420/3.

(2) إعراب الحديث النبوي: 329.

(3) مسند أحمد: 142/36.

(4) إعراب الحديث النبوي: 106.

(5) شرح ابن عقيل: 204/3.

(6) الباحثة: عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي في رسالتها العلمية: التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي: قسمت النعت المنقطع إلى قسمين: القطع في بدل الواحد إلى الاستئناف، القطع في البدل التفصيلي إلى الاستئناف. أما تقسيمتي فستختلف شيئا بسيطاً عن تقسيمها ينظر التأويل النحوي: 143– 149.

أ. **النعت المقطوع المفرد:**

حيث يقطع نعت الواحد إلى الاسم المنصوب استئنافاً فيحذف فيه العامل جوازاً على تقدير: أعني[1].

ومثله في حديث أسامة بن شريك العامري– رضي الله عنه– قوله عليه السلام: **(فقالوا: يا رسول الله نتداوى؟ قال: نعم تداوَوا فإن الله لم يَضَع داءً إلا وضعَ له دواءً، غير داءٍ واحدٍ: الهَرَمِ)**[2].

قال العكبري– رحمه الله–: "لا يجوز في **(غير)** هنا إلا النصب على الاستثناء من داء.

وأما (الهرم) فيجوز فيه الرفع على تقدير هو الهرم، والجر على البدل من داء المجرور بغير، والنصب على إضمار أعني"[3].

ومثله في حديث أنس بن مالك –رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(ائْتُوا مُحَمَّدًا عَبدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ)**[4].

يقول العكبري– رحمه الله– : في **(عبد)** فنصب هاهنا على البدل، أو على الحال، أو على إضمار أعنى. ولو رفع كما رفع (عبد كلمه الله) لجاز[5].

ومثله في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة – رضي الله عنه– قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)**[6].

قال العكبري–رحمه الله–: " يحتمل موضع **(لا حول)** الجر بدلا من كنز، والنصب على تقدير أعني، والرفع

على تقدير هو"[7].

ومثله في حديث سَلَمة بن الأكْوَع– رضي الله عنه– قوله: **(عُدْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مَوْعُوكًا، قَالَ: فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: وَاللهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا أَشَدَّ حَرًّا، فَقَالَ نَبِيُّ**

---

(1) شرح ابن عقيل: 204/3.

(2) جامع المسانيد والسنن: 247/1.

(3) ينظر إعراب الحديث النبوي: 111.

(4) المسند الجامع: 46/3.

(5) إعراب الحديث النبوي: 118.

(6) مسند أحمد: 464/16.

(7) إعراب الحديث النبوي: 161.

اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدَّ حَرًّا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ هَذَيْنِكَ الرَّجُلَيْنِ الرَّاكِبَيْنِ الْمُقَفِّيَيْنِ)[1].

قال العكبري–رحمه الله–: "أما قوله **(هذينك)** فيه وجهان أحدهما: أنه بدل من قوله بأشد.

والثاني: أن يكون منصوباً بإضمار أعني، وأما الكاف في (ذينك) فحرف للخطاب كالتي في قوله تعالى[2]": ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾(3).

ومثله ما جاء في حديث أبي بَصْرَةَ الغِفَارِيّ واسمه حُمَيْل بن بصرة– رضي الله عنه–: **(إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ زَادَكُمْ صَلَاةً فَصَلُّوهَا فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ الْوَتْرُ الْوَتْرُ)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: "فيه وجهان: النصب على تقدير: **صلوا الوتر**، فكرر فاستغنى عن الفعل.

ويجوز أن يكون التقدير: عليكم الوتر وكرر توكيدا، ويجوز أن يكون التقدير زادكم الوتر أو أعني الوتر. والثاني: الرفع على تقدير **هي الوتر**، وكرر توكيداً"[5].

ومثله في حديث عمران بن حصين– رضي الله عنه– قوله: **(قِيلَ لرَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ فُلَانًا لَا يُفْطِرُ نَهَارًا الدَّهْرَ فَقَالَ: لَا أَفْطَرَ وَلَا صَامَ)**[6].

قال العكبري–رحمه الله–: **(الدهر)** "منصوب، وفيه وجهان: أحدهما: هو بدل من **(نهار)** فكأنه قال: لا يفطر الدهر، وذكر النهار ها هنا لفائدة وهو أنه لو قال لا يفطر الدهر لدخل فيه الليل بمقتضى الظاهر، فلما قال (نهارا) بان أنه أراد نهار الدهر. والثاني: ينتصب بفعل محذوف تقديره يصوم الدهر، وهو شارح لمعنى لا يفطر نهاراً"[7].

ومثله في حديث رافع بن خَديج– رضي الله عنه– قوله:**(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ)**[8].

---

(1) صحيح مسلم: 2146/4.

(2) إعراب الحديث النبوي: 209 .

(3) سورة القصص: 32.

(4) مسند أحمد: 204/25، 205، جامع المسانيد والسنن: 148/9.

(5) إعراب الحديث النبوي: 189.

(6) مسند أحمد: 59/33.

(7) إعراب الحديث النبوي: 283

(8) مسند أحمد: 499/28.

قال العكبري–رحمه الله– (**الثمر**): "يجوز فيه الجر على البدل، والنصب على إضمار أعني، والرفع على إضمار هي بيع الثمر بالتمر)[1].

ومثله ما جاء في حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى الْجَمْرَةَ، ثُمَّ نَحَرَ الْبُدْنَ وَالْحَجَّامُ جَالِسٌ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَجَّامِ – وَوَصَفَ هِشَامٌ ذَلِكَ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذُؤَابَتِهِ، فَحَلَقَ أَحَدَ شِقَّيْهِ الْأَيْمَنَ، وَقَسَمَهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَلَقَ الْآخَرَ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ)**[2].

قال العكبري – رحمه الله–: "(**الأيمن**) بالنصب بدل من أحد، أو على إضمار أعني، والرفع جائز على تقدير هو الأيمن"[3].

فجميع الأحاديث التي وردت في النعت المقطوع المفرد كان تقدير عاملها (أعني) فحذف العامل جوازاً.

ب. <u>النعت المقطوع التفصيلي:</u>

حيث يقطع نعت الواحد إلى الاسم المنصوب استئنافاً ويكون ما بعده معطوفاً عليه. فيحذف فيه العامل جوازاً على تقدير: أعني[4].

ومثله ما ورد في حديث جرير بن عبد الله البَجَلِيّ– رضي الله عنه– أنه قال: **(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ)**[5].

قال العكبري–رحمه الله–: يجوز(**شهادة**) بالجر وكذلك ما بعده على البدل من خمس، وبالرفع على تقدير هي، والنصب على إضمار أعني[6].

مثله ما جاء في حديث زياد بن نُعَيم الحضرميّ– رضي الله عنه–:

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 192.
(2) مسند أحمد: 403/20–404.
(3) إعراب الحديث النبوي: 132.
(4) شرح ابن عقيل: 204/3.
(5) مسند أحمد: 550/31.
(6) إعراب الحديث النبوي: 157.

(أَرْبَعٌ فَرَضَهُنَّ اللَّهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَمَنْ جَاءَ بِثَلَاثٍ، لَمْ يُغْنِينَ عَنْهُ شَيْئًا، حَتَّى يَأْتِيَ بِهِنَّ جَمِيعًا الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ)[1].

قال العكبري–رحمه الله–: "الجيد في **الصلاة وما بعدها الرفع**، أي هن الصلاة، ولو نصب على إضمار أعني جاز، ولو جر على البدل من الضمير في بهن جاز"[2].

ومثله في حديث شداد بن أسامة بن الهاد– رضي الله عنه–قوله: **(خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعَشِيِّ، الظُّهْرِ أَوِ الْعَصْرِ)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: بالجر على البدل من إحدى، ويجوز الرفع على تقدير **هي صلاة الظهر**. ويجوز النصب على إضمار أعنى"[4] .

ومثله ما وجهه في حديث علي بن أبي طالب– كرم الله وجهه–: **(لَا يَحِلُّ لِلْخَلِيفَةِ مِنْ مَالِ اللَّهِ إِلا قَصْعَتَانِ: قَصْعَةٌ يَأْكُلُهَا هُوَ وَأَهْلُهُ، وَقَصْعَةٌ يَضَعُهَا بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ)**[5].

قال العكبري–رحمه الله–: **(قصعة)** مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي إحداهما قصعة ويجوز نصبه على بعد ويكون تقديره أعني قصعة[6].

وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص– رضي الله عنه– قوله: **(قَالُوا، وَاللهِ يا رسول الله مَا نَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، لَا نَفَقَةٍ، وَلَا دَابَّةٍ، وَلَا مَتَاعٍ)**.

قال العكبري–رحمه الله–: **(نفقة ودابة ومتاع)** بالجر بدلا من شيء، ولو جاء منصوبا جاز على تقدير: لا نجد[7]. ولو قدر على أعني لا نفقة ولا دابة ولا متاع لجاز.

ومثله ما ورد في حديث أميةَ بنِ مخشِيٍّ الخُزاعيّ –رضي الله عنه– قوله في أكل الطعام: **(إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْظُرُ، فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى كَانَ فِي آخِرِ طَعَامِهِ لُقْمَةٌ، فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ)**[8]

---

(1) مسند أحمد: 328/29، جامع المسانيد والسنن: 51/3.

(2) إعراب الحديث النبوي: 199.

(3) مسند أحمد: 419/25، جامع المسانيد والسنن: 217/4.

(4) إعراب الحديث النبوي: 214.

(5) مسند أحمد: 19/2.

(6) إعراب الحديث النبوي: 276– 277.

(7) إعراب الحديث النبوي: 235.

(8) مسند أحمد: 296/31.

قال العكبري–رحمه الله–: **(أوله وآخره)**، "الجيد النصب فيهما، والتقدير عند أوله وعند آخره. فحذف عند وأقام المضاف إليه مقامه. ويجوز أن يكون التقدير ألاقي بالتسمية أوله وآخره، ويجوز الجر على تقدير في أي في أوله وآخره"[1].

- **حذف العامل في المفعول به وجوباً**

يحذف عامل النصب في المفعول به وجوباً في المواضع التالية: الإغراء، والتحذير، والاختصاص، والاشتغال، والنداء، والاستغاثة، والندبة[2]، وسأتحدث عن المواضع التي ذكرها العكبري –رحمه الله– في كتابه إعراب الحديث النبوي.

أولاً الإغراء:

يحذف عامل المفعول به وجوباً في الإغراء[3]، ويقصد بالإغراء: هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله[4]، نحو: الجهادَ الجهادَ، أو المروءةَ والنجدةَ[5]، أخاك أخاك، ومثله قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾(6)، أي الزموا واتبعوا دين الله[7]، أو "الزموا فطرة الله أو عليكم فطرة الله"[8] . ومن صور الإغرا أن يكون منفرداً أومكرراً أو معطوفاً.

ومثله ما تأوله العكبري في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– قوله : **(فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ)**[9].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 116.

(2) ينظر في النحو والصرف، عاصم بيطار : 124، الجملة الفعلية والمفاعيل: 112– 115، المرجع السهل في قواعد النحو العربي:61–62.

(3) النحو والصرف، عاصم بيطار : 124، الجملة الفعلية والمفاعيل: 114، المرجع السهل في قواعد النحو العربي:62.

(4) أوضح المسالك: 79/4، وشرح كتاب الحدود في النحو:206، معاني النحو:115/2، النحو الوافي: 136/4، أوضح المسالك: 175/4، وشرح ابن عقيل : 301/3، همع الهوامع: 20/2، وشرح كتاب الحدود في النحو: 206، المرجع السهل في قواعد النحو العربي:160.

(5) النحو والصرف، عاصم بيطار : 124

(6) سورة الروم الآية: 30.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 1040.

(8) تفسير الكشاف: 830.

(9) ينظر المصدر نفسه: 168.

قال العكبري–رحمه الله–: "**(إخوانكم إخوانكم)** بالنصب أي احفظوا إخوانكم، ويجوز الرفع على معنى هم إخوانكم، والنصب أجود"[1].

فقد جاءت **(إخوانكم)** الأولى بالنصب، وقد حذف عاملها وجوباً وتعرب على أنها مفعولاً به منصوباً وعلامة نصبه الفتحة لفعل محذوف وجوباً تقديره: الزموا إخوانكم، وجاءت الكلمة الثانية مكررة على أنها توكيد لفظي.

ومثله في حديث دُكَين بن سعيدٍ الخَثْعَمي– رضي الله عنه– قوله: **(قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمْعٌ وَطَاعَةٌ فَقَامَ عُمَرُ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَصَعِدَ بِنَا إِلَى غُرْفَةٍ لَهُ، فَأَخْرَجَ الْمِفْتَاحَ مِنْ حُجْزَتِهِ، فَفَتَحَ الْبَابَ قَالَ دُكَيْنٌ: فَإِذَا فِي الْغُرْفَةِ مِنَ التَّمْرِ شَبِيهٌ بِالْفَصِيلِ الرَّابِضِ، قَالَ: شَأْنَكُمْ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: **(شأنكم)**: بالنصب على الإغراء، افعلوا شأنكم[3]. وربما يقدر المعنى عليكم شأنكم، أو احفظوا شأنكم.

ومثله ذكر في مسند أحمد عن أسامة بن زيد– رضي الله عنه– قوله : **(فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم حَطْمةَ الناس خلْفَه قال: رُوَيْدًا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةَ)**.

قال العكبري– رحمه الله– : الوجه أن تنصب **(السكينة)** على الإغراء، أي الزموا السكينة. كقوله (عليكم أنفسكم) ولا يجوز الرفع، لأنه يصير خبرا، وعند ذلك لا يحسن أن تقول:(رويدا أيها الناس)؛ لأنه لا فائدة فيه أيضا[4]. و(عليكم) من الحروف التي تستخدم للإغراء[5] .

قال الدكتور حسن الشاعر: " لو نصب السكينة على أنها مفعول اسم الفعل لكونه يعمل عمل الأفعال كسائر الصفات لكان أولى، إذ لا يظهر هنا للإغراء وجه، ولا يصح عليه المعنى.

وما ذكره هذا القائل من أن نصب السكينة بعليكم لأنها اسم فعل هو الراجح ويتفق مع إعراب العكبري للآيات التي ذكرها[6]. و بالعودة إلى تحقيق الدكتور الهنداوي وجدناه قد ذكر الحديث بنص آخر.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 168.

(2) شأنكم، بنصب النون وردت في مسند أحمد: 117/29، جامع المسانيد والسنن: 663/2.

(3) إعراب الحديث النبوي: 191.

(4) المصدر نفسه: 106.

(5) مجمع الأمثال: 38/2.

(6) إعراب الحديث النبوي: 106.

ففي مسند أحمد –رحمه الله– قوله: **(فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم جلبة الناس خلفه قال: السكينة رويداً أيها الناس)**[1].

فالسكينة بالنصب على الإغراء و تقديره **(الزموا السكينة)** وبذلك نكون خرجنا بلفظ آخر لنفس الحديث وبرواية أخرى.

ومثله ما ورد في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه–:**(عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: "**(السمع والطاعة)** بالرفع، وإن جاء في بعض الروايات منصوباً فهو على الإغراء"[3]. كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(4)، ومثلها ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾(5)، حيث فسرها "الزموا فطرة الله أو عليكم فطرة الله"[6].

ومثله في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(أَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارُكُمْ، دِيَارَكُمْ تُكْتَبْ آثَارُكُمْ)**[7].

قال العكبري– رحمه الله–: نصب **(دياركم)** على تقدير: عليكم دياركم، أو اسكنوا دياركم. و(تكتب) مجزوم على الجواب[8].

حيث حث النبي صلى الله عليه وسلم على لزوم الديار، فيقول :"الزموا دياركم تكتب آثاركم، فنهاهم أن يقربوا من المسجد وأمرهم أن يبقوا في أماكنهم، وبين لهم أن أثر مجيء الإنسان من بيته إلى بيت الله عز وجل يكتب فيه بكل خطوة يخطوها المرء حسنة"[9].

---

(1) إعراب ما يشكل من الحديث، تحقيق: الهنداوي: 22.

(2) صحيح مسلم: 1467/3، مسند أحمد: 514/14.

(3) إعراب الحديث النبوي: 269

(4) سورة المائدة: 105.

(5) سورة الروم الآية: 30.

(6) تفسير الكشاف: 830.

(7) مسند أحمد: 462/1، صحيح مسلم: 462/1، صحيح ابن حبان: 390/5.

(8) إعراب الحديث النبوي: 146.

(9) تفسير الشيخ أحمد حطيبة من سورة يس:3، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية .http://www.islamweb.net

ثانياً التحذير:

يحذف عامل المفعول به وجوباً في التحذير[1]،ويقصد بالتحذير "تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه"[2]، نحو: إيّاك والأسدَ، و أَهْلَكَ والليلَ، كأَنّه قال : بادِرْ أهلَك قبل الليل، وإنَّما المعنى أن يحذِّره أن يُدرِكه الليلُ. والليلُ محذَّرٌ منه، كما كان الأسدُ محتفَظا منه و مثله رأسَك والحائطَ أي، اتقِ رأسَك والحائطَ [3]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾(4)، أي احذروا ناقة الله، وسقياها. قال الزمخشري: (ناقة الله)

نصب على التحذير كقولك: الأسدَ الأسدَ والصبيَ الصبيَ بإضمار ذروا أو احذروا عقرها"[5]، ويشترط في إضمار ناصبه أن يكون مكرراً أو معطوفاً كالإغراء أو بعد إياك وصورها [6].

أما العكبري فقد أورد في كتابه إعراب الحديث النبوي حديث عبدالله بن مسعود– رضي الله عنه– قوله: **(إِيَّاكُمْ وَهَاتَانِ الْكَعْبَتَانِ الْمَوْسُومَتَانِ اللَّتَانِ تُزْجَرَانِ زَجْرًا، فَإِنَّهُمَا مَيْسِرُ الْعَجَمِ)**[7].

قال العكبري–رحمه الله–: وقع في هذه الرواية **(هاتان)** وما بعده بالرفع، والقياس أن ينصب الجميع عطفاً على (إياكم). كما تقول: إياك والشر، أي جنب نفسك الشر؛ والمعنى تجنبوا هاتين[8]..... وقد ورد في سند آخر بالنصب "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ **قَالَ : (إِيَّاكُمْ وَهَاتَيْنِ الْكَعْبَتَيْنِ الْمَوْسُومَتَيْنِ؛ اللَّتَيْنِ يُزْجَرَانِ زَجْرًا؛ فَإِنَّهُمَا مِنَ الميسر)**[9]. أما ما وصل إلى الإمام العكبري– رحمه الله– فهو بالرفع وبذلك تأوله على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معطوفاً على الضمير في إياكم، إي إياكم أنتم وهاتان.

والثاني: أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف تقديره: لتجتنب هاتان.

---

(1) النحو والصرف، عاصم بيطار : 124، الجملة الفعلية والمفاعيل: 114، المرجع السهل في قواعد النحو العربي:62.

(2) أوضح المسالك: 175/4، وشرح ابن عقيل : 300/3، همع الهوامع: 17/2، وشرح كتاب الحدود في النحو: 206، معاني النحو 102/2، المرجع السهل في قواعد النحو العربي:160، النحو الوافي: 126/4.

(3) الكتاب: 273–274.

(4) سورة الشمس: 13.

(5) تفسير الكشاف: 1206.

(6) ينظر شرح بن عقيل: 301/3.

(7) مسند أحمد: 8/ ٢٩٨.

(8) ينظر إعراب الحديث النبوي: 240.

(9) صحيح الأدب المفرد: 448.

والثالث: أن يكون الألف في (هاتان) وما بعده غير دليل الرفع، بل على لغة بلحارث في جعل التثنية بالألف في كل حال"[1].

وعلى ذلك نجد العكبري في تفسيره وتأويله يذهب إلى حذف العامل بعد إياك، ليكون مفعولاً به منصوباً لفعل محذوف تقديره " احذر" أو "تجنب"[2] ليستقيم المعنى النحوي في هذا الحديث، مع احساسه ربما بوقوع خطأ في النقل، وهذا ما وجدناه في سند آخر، والله أعلم.

ثالثاً الإختصاص:

يحذف عامل المفعول به وجوباً[3] في أسلوب الاختصاص، وقد عرف علماء النحو أسلوب الاختصاص: اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله[4]. نحو: نحن – العربَ– أوفى الناس ذمةً وأكرمهم نفساً[5]".

ويستخدم هذا الأسلوب في حياتنا اليومية وفي كتاباتنا حيث نقول: نحن– الموقعين أدناه– شعارنا الجد. ويشترط في الاسم المختص أن يكون اسماً منصوبا محلاً بأل نحو: نحن– الطلاب– شعارنا الأمانة، أو معرفاً بالإضافة نحو: نحن– أبناء جامعة الأزهر– ملزمون بالتفوق، أو علماً نحو: أنا– سامي– أربي النشء[6].

وقد ورد أسلوب الاختصاص عند العكبري– رحمه الله – ففي حديث عقبة بن عامر الجهني– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ، عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهُنَّ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ)**[7].

قال العكبري–رحمه الله– في تأويل **(أهل)** ويجوز فيها "النصب على إضمار أعني، أو أخص"[8].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 240–241.

(2) ينظر إعراب الحديث النبوي: 240

(3) النحو والصرف، عاصم بيطار : 124، الجملة الفعلية والمفاعيل: 115، المرجع السهل في قواعد النحو العربي:62.

(4) شذور الذهب: 282.

(5) النحو والصرف، عاصم بيطار: 124.

(6) ينظر في النحو والصرف، عاصم بيطار: 134–135، التطبيق النحوي: 207–208.

(7) مسند أحمد: 605/28.

(8) إعراب الحديث النبوي: 273.

فحذف العامل وقد جاء الاسم المختص معرفاً بالإضافة مسبوقاً بالضمير المتصل في **(عيدنا)**، أي نحن أهل الإسلام...، ومثله ما ذكره العكبري حيث يقول ومثله كقوله صلى الله عليه وسلم: **(نحن -معاشرَ الأنبياء- لا نورث)**[1].

أي أقصد وأخص معاشر الأنبياء والاسم المختص هنا معرفاً بالإضافة وحذف عامله وجوباً بتقدير: أخص أو أعني أو أقصد.

ومثله ما وقع في حديث أبي رافع- رضي الله عنه- مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه أسلم قوله صلى الله عليه وسلم: **(إِنَّا -آلَ مُحَمَّدٍ- لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ)**[2].

قال العكبري-رحمه الله-: "**(آل)** منصوب بإضمار أعني أو أخص وليس بمرفوع على أنه خبر إن؛ لأن ذلك معلوم لا يحتاج إلى ذكره، وخبر إن (لا تحل لنا الصدقة)" أي أقصد وأخص آل محمد. ومثله ما ذكره العكبري قول الشاعر[3] :

نحن - بني ضبة - أصحاب الجمل". [4]

أي أخص أو أعني بني ضبة فحذف عامله وجوباً، ويلجأ الكثيرون إلى هذا الأسلوب من باب التخصيص والقصر[5] .

رابعاً الاشتغال:

يحذف عامل النصب في المفعول به وجوبا في درس الاشتغال[6]؛ "لأن العامل في نصب الاسم المتقدم فعل محذوف وجوباً، يفسره الفعل المذكور بعده[7]" نحو: "زيداً أكرمته فالفعل المذكور عوض عن المحذوف والعوض والمعوض عنه لا يجتمعان "[8].

---

(1) المصدر نفسه: 273.

(2) مسند أحمد:478/24، صحيح مسلم: 751/2.

(3) شذور الذهب: ٢٨٥، همع الهوامع: 23/2، إعراب الحديث النبوي: 113.

(4) إعراب الحديث النبوي: 113.

(5) انظر النحو الوافي:120/4.

(6) النحو والصرف، عاصم بيطار : 124، الجملة الفعلية والمفاعيل: 112، المرجع السهل في قواعد النحو العربي:62.

(7) الجملة الفعلية والمفاعيل: 112.

(8) النحو والصرف، عاصم بيطار: 124.

"ومثله في القرآن الكريم: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾(1)، (السماءَ) مفعول به على الاشتغال منصوب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المحذوف"(2) .

ومثله ما جاء في حديث زياد بن نُعَيم الحضرميّ– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(أَرْبَعًا فَرَضَهُنَّ اللَّهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَمَنْ جَاءَ بِثَلَاثٍ، لَمْ يُغْنِينَ عَنْهُ شَيْئًا، حَتَّى يَأْتِيَ بِهِنَّ جَمِيعًا الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ)**(3)

قال العكبري–رحمه الله–: وقع في هذه الرواية **(أربعاً)** بالنصب.

والتقدير: فرض الله أربعاً، فأضمر الفعل الأول لدلالة الفعل الثاني عليه، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾(4) على قراءة من نصب، وكذا قوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾(5) .

ولو رفع بالابتداء جاز على ضعف؛ لأنه نكرة وليس في الكلام ما يصح أن يقدر مبتدأ ليكون (أربع) خبراً عنه"(6).

حيث يعرب **(أربعاً)** مفعول به على الاشتغال للفعل (فرض) المحذوف وجوباً؛ لأن الفعل الذي بعده فسره وهو عوض عنه.

المفعول المطلق:

المفاعيل خمسة، أولها(7)، وأصلها المفعول المطلق، فهو عند النحاة المفعول الحقيقي الذي وقع عليه فعل الفاعل، وقد سمي مطلقاً؛ لأنه ليس مقيداً بحرف جر أو نحوه، في حين أن سائر المفاعيل مقيدة، فنقول: المفعول به، المفعول لأجله، المفعول فيه، المفعول معه، وقد تقيد كل قسم من هذه المفاعيل بما يليه من جار ومجرور ونحوه، أما المفعول المطلق فليس مقيداً(8).

---

(1) سورة الرحمن: 7.

(2) ينظر في الجملة الفعلية والمفاعيل: 112.

(3) وردت (أربعٌ) في مسند أحمد: 328/29، جامع المسانيد والسنن: 51/3.

(4) سورة يس: 39.

(5) سورة الإسراء: 13.

(6) إعراب الحديث النبوي: 199.

(7) لم أقدم المفعول المطلق في البحث سيراً على نهج النحويين في تقديم المفعول به على المفاعيل الأخرى.

(8) الجملة الفعلية والمفاعيل، عبد الله اسماعيل: 119، ينظر همع الهوامع:72/2.

تعريفه: هو مصدر أو ما ناب عنه، ينتصب توكيداً لعامله نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾(1)، أو بياناً لنوعه: نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾(2)، أو عدده: نحو: وقفت وقفتين[3].

وسأتحدث الآن عن الأحاديث المشكلة التي وردت عند العكبري- رحمه الله- في باب المفعول المطلق وما ينوب عنه وكيف وجه هذه الأحاديث وتأولها وأبين أثر المعنى في تأويل مشكل إعراب هذه الأحاديث الشريفة.

ففي حديث عبدالله بن عمر- رضي الله عنهما- قول النبي صلى الله عليه وسلم:
(إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ، جِيءَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُوقَفَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُذْبَحُ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، خُلُودٌ لَا مَوْتَ، يَا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ لَا مَوْتَ)[4].

قال العكبري-رحمه الله-: في هذه الرواية **(خلود)** بالرفع، وقد جاء في موضع آخر بالنصب، فالنصب على تقدير: فاخلدوا خلوداً والرفع على تقدير لكم خلود، أو هذا خلود[5].

فقد تأول العكبري **(خلود)** بالنصب على حذف العامل (اخلدوا)، وبالتالي تعرب خلودا على أنها مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولكن بالبحث والاستقصاء في كتب الأحاديث وجدت أن أكثر الروايات بالرفع لا النصب، أما التي في النصب فهي قليلة [6] مقارنة بالرفع وأرى أن الرفع أجود من النصب.

- **حذف العامل:**

يجوز حذف العامل في نصب المفعول المطلق المبين للنوع أو العدد إذا دل على المحذوف دليل، أما المصدر المؤكد لعامله فالأصل عدم حذف عامله؛ لأن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله في

---

(1) سورة النساء: 164.

(2) سورة الأحزاب: 11.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 169/2، همع الهوامع: 2/ 72، الجملة الفعلية والمفاعيل:119-120، النحو الوافي: 209/2، المرجع السهل في قواعد النحو العربي: 63، جامع الدروس العربية: 32/2، النحو والصرف، عاصم بيطار: 141، التطبيق النحوي، عبده الراجحي: 217.

(4) مسند أحمد: 198/10.

(5) إعراب الحديث النبوي: 231-232.

(6) ينظر للمقارنة في المكتبة الشاملة، حيث لم أجد إلا القليل من الروايات التي ظهرت في الكتب وهذه الكتب هي: لطائف الإشارات، تفسير القشيري:525/2، معاني القرآن للنحاس: 333/4، الشفاعة: 180/1.

النفس، وتقويته، ولتقرير المراد منه، أي: لإزالة الشك عنه، ولبيان أن معناه حقيقي لا مجازي[1] ويكون الحذف جوازاً ووجوباً على النحو التالي:

- **أولاً: حذف عامل المفعول المطلق جوازاً:**

****في الجوب عن السؤال:**

يحذف عامل المفعول المطلق جوازاً، نحو قولك: (سعادةً غامرةً)، جواباً على من سألك: هل سعدت بلقاء أخيك العائد؟، أو (ضربتين)، جواباً على من سألك: كم ضربت زيداً[2].

ومثله في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة- رضي الله عنه- قوله:

(قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى؟ فَقَالَ: وَاحِدَةً أَوْ دَعْ)[3]

الجيد أن يكون **(واحدة)** منصوبا، أي امسح مسحة واحدة، أو افعل ذلك مرة واحدة، ولو رفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي الجائز مرة واحدة لكان وجهاً"[4].

فقد جاءت **(واحدة)** جواباً عن سؤال، فحذف عامله جوازاً، وقد فهم من السياق، والتقدير كما ورد عند العكبري- رحمه الله- امسح مسحة واحدة فهو مفعول مطلق مبين للعدد منصوب وعلامة نصبة الفتحة، وقد اتفق العلماء أن عامل المفعول المطلق المبين للعدد، يجوز حذفه جوازاً؛ إذا دل عليه دليل.

- **ثانياً حذف عامل المفعول المطلق وجوباً:**

حيث يحذف عامل المصدر وجوباً في مواضع منها[5]:

أولاً: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله:

وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: (قياماً لا قعوداً) أي قم (قياماً)، ولا تقعد (قعوداً)، والدعاء، نحو: (سَقْياً لَكَ) أي: سقاك الله[6].

---

(1) ينظر في الجملة الفعلية والمفاعيل، عبدالله اسماعيل: 128، النحو الوافي: 219/2، شرح ابن عقيل:175/2، النحو والصرف، عاصم بيطار: 144، همع الهوامع: 79/2.

(2) ينظر شرح ابن عقيل: 175/2، الجملة الفعلية والمفاعيل: 128، النحو والصرف، عاصم بيطار: 144.

(3) مسند أحمد: 351/35.

(4) إعراب الحديث النبوي: 163.

(5) ينظر: الجملة الفعلية والمفاعيل: 129، شرح ابن عقيل:177/2، النحو والصرف: 144، شرح الأشموني على حاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني: 171/2، أوضح المسالك:216/2.

(6) ينظر : شرح ابن عقيل: 177/2، الجملة الفعلية والمفاعيل: 129، شرح الأشموني على حاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني: 172/2-173.

ومثله في الدعاء حديث رفاعة بن رافع الزُّرَقيّ- رضي الله عنه- قولُه صلى الله عليه وسلم للأعرابي: **(رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ)**[1].

قال العكبري-رحمه الله-: "في انتصاب **(حَمْداً)** وجهان أحدهما: هو حال موطئة، أي لك الحمد طيباً والعامل في الحال الاستقرار في لك، ونظيره قوله تعالى: ﴿**قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾(2) .

والثاني: أن ينتصب على المصدر، أي نحمدك حمداً، و(لك الحمد) دال على الفعل المقدر"[3].

فالمقام يدل على الدعاء، وقد فهم من سياق الكلام، عندما يناجي ويدعي الإنسان ربه يقول: (ربنا لك الحمد) ثم ينقطع الكلام، فيوصله بـ(**حمداً**)، أي أحمدك حمداً كثيراً، فحذف عامل المصدر وجوباً وقدر من خلال السياق بـ(أَحمدُ).

ومثله في الأمر حديث فضالة بن عبيد الأنصاري- رضي الله عنه- قال: **(أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ تُبَاعُ وَهِيَ مِنَ الْغَنَائِمِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَنُزِعَ وَحْدَهُ، ثُمَّ قَالَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا بِوَزْنٍ)**[4].

قال العكبري-رحمه الله-: **(وزناً)** "ويجوز أن يكون التقدير: الذهب يوزن بالذهب وزناً، فيكون مصدراً مؤكداً دالاً على الفعل المحذوف، كما قالوا: فلان شُرْبَ الإبلِ، أي يشرب شرب الإبل[5].

أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يعلمنا حكماً شرعياً جديداً بعد غزوة خيبر، حيث أمرنا بأن نوزن الذهب ذهباً، فكلامه قد جاء حكماً شرعياً بطريقة الأمر، والأمر للوجوب لما نصت عليه آية تحريم الربا، فالله عز وجل أحل البيع وحرم الربا. وقد جاءت صيغة الكلام الواردة قبل :(الذهب بالذهب) دلالة أخرى على أن الكلام كان بصيغة الأمر لقوله: (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم).

أما (**وزناً**) فهي مصدر منصوب وعلامة نصبه الفتحة لفعل محذوف تقديره (اوزن الذهب بالذهب وزناً).

ومثله في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ- رضي الله عنه- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبًا)**[6].

---

(1) مسند أحمد: 332/31.

(2) سورة يوسف: 2، وسور أخرى.

(3) إعراب الحديث النبوي: 196.

(4) مسند أحمد: 364/39.

(5) إعراب الحديث النبوي: 293.

(6) صحيح مسلم: 1212/3.

قال العكبري–رحمه الله–: "انتصاب (**وزنا**) على أن يكون مصدراً، أي توزن وزناً، وكذلك الحكم في قوله:(مثلاً بمثل)"[1].

فقد حذف العامل وجوباً، حيث جاء المصدر بدلاً من فعله، لتكون (وزناً) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف.

- **ثانياً: إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ:**

نحو: أتخاذلاً وقد شمر زملاؤك عن سواعدهم؟[2]، أي أتخذلهم تخاذلاً وقد شمروا عن سواعدهم فقد جاء المصدر للدلالة على التوبيخ.

ومثله في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(اقْتَتَلَ غُلَامَانِ، غُلَامٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَغُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لَلْأَنْصَارِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؟، فَقَالُوا: لَا وَاللَّهِ، إِلَّا أَنَّ غُلَامَيْنِ كَسَعَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، لِيَنْصُرِ الرَّجُلُ أَخَاهُ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، فَإِنْ كَانَ ظَالِمًا فَلْيَنْهَهُ، فَإِنَّهُ لَهُ نُصْرَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَلْيَنْصُرْهُ)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله–: "قوله صلى الله عليه وسلم: (**دعوى الجاهلية**) هو مصدر لفعل محذوف تقديره: أتدعون دعوى الجاهلية، على جهة الاستفهام والتوبيخ، ولذلك قالوا في الجواب (لا). ولا يحسن أن يكون التقدير هذه دعوى الجاهلية، لأنه لو كان كذلك لم يقولوا لا"[4].

لقد رفض النبي صلى الله عليه وسلم ما قام به هذا الغلامان، وأراد أن يوبخهم ويلومهم على تصرفهم الجاهلي وعودتهم إلى العصبية الجاهلية، فالمسلمون إخوة ولا فرق بين المهاجرين والأنصار.

حيث جاء الحديث الشريف في صيغة الاستفهام، (**أدعوى الجاهلية**) فحذف العامل (الفعل) وجوباً، لدلالة التوبيخ، وبقي مصدره.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 265.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 177/2، الجملة الفعلية والمفاعيل: 131، جامع الدروس العربية: 40/3، همع الهوامع: 90/2، النحو الوافي: 222/2–232، شرح الأشموني على حاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني: 172/2–173، أوضح المسالك:221/2.

(3) مسند أحمد: 357/22.

(4) إعراب الحديث النبوي: 141.

- **ثالثاً: إذا وقع المصدر بدلاً من الفعل المقصود به الخبر:**

نحو: حباً وكرامةً، سمعاً وطاعةً، سلاماً، وداعاً، فكل كلمة سبقت تعرب مفعولاً مطلقاً بفعل محذوف وجوباً، لأن المصدر وقع بدلاً منه، وأفاد إخباره[1].

فقد ورد في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة- رضي الله عنه- ، بعد كلام ذكره قال:(**فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِي، فَقَالَ: غَفْرًا يَا أَبَا ذَرٍّ**)[2].

قال العكبري-رحمه الله-: (**غفرا**) مصدر غفر، والتقدير غفر الله لك يا أبا ذر غفرا[3].

حيث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أبا ذر الغفاري- رحمه الله- بأن الله قد غفر له، فخذف عامل المفعول المطلق وجوباً، (غفر) وأتى بالمصدر (غفراً) بدلاً منه، حيث تعرب: مفعولاً مطلقاً منصوباً وعلامة نصبه الفتحة لفعل محذوف تقديره (غفر).

- **رابعاً: المصدر المؤكد لنفسه:**

وهو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره كقول النحاة: له على الف اعترافاً. فكلمة اعترافاً تعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: اعترف اعترافاً، وجملة (له علي ألف) نص في الاعتراف. والمصدر (اعترافاً) مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة السابقة عليه[4].

وقد جاء في حديث عائشة -رضي الله عنها- قوله صلى الله عليه وسلم: (**اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ رَهْنًا**)[5]

قال العكبري-رحمه الله-: (**رهنا**) مصدر منصوب في موضع الحال، أي أعطاه إياها راهنا، ويجوز أن يكون نعتا لدرع، وأن يكون نصبا على المصدر، أي رهنها رهناً. وأن يكون مفعولا له. و أن يكون تمييزاً[6].

فقد تعددت أوجه الإعراب لـ (**رهناً**)، ومنها ما ذكره العكبري، أنه مفعول مطلق، تقديره: أي رهنها رهناً.

---

(1) شرح ابن عقيل:177/2، الجملة الفعلية والمفاعيل: 132.

(2) مسند أحمد: 217/35.

(3) إعراب الحديث النبوي: 158.

(4) الجملة الفعلية والمفاعيل: 134، .

(5) ينظر: مسند أحمد: 176/40، صحيح مسلم: 1226/3.

(6) إعراب الحديث النبوي: 330

فقد جاءت رهنا في دلالة المصدر المؤكد لنفسه فقد اعترف النبي صلى الله عليه وسلم أن لليهوي رهناً مقابل شراء الطعام منه، وبذلك يكون عامل رهناً محذوف وجوباً تقديره (رهنه).

- **النائب عن المفعول المطلق:**

النائب عن المصدر أو ما نسميه النائب عن المفعول المطلق، قد ينوب عن المصدر، فيعطى حكمه في كونه منصوباً على أنه مفعولٌ مطلق وذلك في مواضع عديدة، [1] منها ما ذُكر عند العكبري– رحمه الله– في هذا الباب، وسنفصل الحديث في ذلك.

فقد ورد عند العكبري– رحمه الله– حديثًا وجهه توجيهًا سليمًا، ولكنه لم يوفق في إعرابه، حيث جاء في حديث عبدالله بن عباس– رضي الله عنه– قوله: **(صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِذِي قَرَدٍ، صَفًّا خَلْفَهُ، وَصَفًّا مُوَازِيَ الْعَدُوِّ، وَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ ذَهَبَ هَؤُلَاءِ إِلَى مَصَافِّ هَؤُلَاءِ، وَجَاءَ هَؤُلَاءِ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: **(صفا)** بالنصب على تقدير جعل صفا، فيكون مفعولا به، ويجوز أن يكون حالا، ويكون التقدير: صفهم صفا خلفه[3].

فالإشكالية هنا في إعراب (صفاً)، فلو أعربنا هذه الجملة التي قدرها العكبري– رحمه الله– بطريقة بسيطة سنجد أن صف: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وصفاً: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة. فهنا بين النبي صلى الله عليه وسلم هيئة الصلاة وهو المتعارف عليه أن المصلين يقفون مصطفين في صفوف، وبذلك أذهب إلى تقدير: صلوا صفاً خلفه، فيكون نائباً عن المفعول المطلق.

حيث يقول الدكتور حسن الشاعر: على هذا التقدير لا يكون (صفا) حالاً، وإنما يكون مصدرا مفعولا مطلقا لفعل محذوف، وجملة الفعل المحذوف حالا[4].

أما ما ينوب عن المصدر وقد ورد في إعراب العكبري لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يلي:

---

(1) للتفصيل: ينظر جامع الدروس العربية: 34/3، النحو الوافي: 203/2، الجملة الفعلية والمفاعيل:121.

(2) مسند أحمد: 363/5.

(3) إعراب الحديث النبوي: 226.

(4) المصدر نفسه.

أولا: مرادف المصدر[1]:

مثل: قعد المستيقظ من نومه جلوسا، وفرح جذلاً، وسعد طرباً، فهذه الكلمات تعرب مفعولا مطلقاً؛ لأنها توافق عاملها في المعنى[2].

و مثله ما جاء في حديث أبي معاوية قُرة بن إياس المُزَني– رضي الله عنه– حديث النهي عن أكل الثوم: **(إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ آكِلِيهِمَا فَأَمِيتُمُوهُمَا طَبْخًا)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: "**(طبخاً)** إن شئت جعلته مصدراً في موضع الحال، أي أميتوهما مطبوخين، وإن شئت جعلت أميتوهما بمعنى اطبخوهما طبخا، فيكون مصدرا مؤكدا"[4].

وخرّج الطبراني معناه من حديث أنس – رضي الله عنه– عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وقال فيه: **(فإن كنتم لابد آكلوهما فاقتلوهما بالنار قتلاً)** [5]، وقالوا: **(فَأَمِيتُوهُمَا طَبْخًا)** أَيْ أَزِيلُوا رَائِحَتَهُمَا بِالطَّبْخِ[6]. فتكون طبخاً نائباً عن المفعول المطلق لأنها جاءت معنى للمصدر.

ومثله في حديث كعب بن مالك – رضي الله عنه– وتوبته، قوله : **(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَى رَسُولِهِ)**[7].

قال العكبري–رحمه الله–: **(صدقة)** مصدر فيجوز أن يكون منصوبا (بأنخلع) لأن معنى أنخلع أتصدق، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي متصدقاً[8].

حيث إن ظاهر الحديث أن كعب بن مالك– رضي الله عنه– عندما أسلم، طلب من البني صلى الله عليه وسلم أن يتصدق بكل ماله، فطلب منه النبي صلى الله أن يمسك ببعض ماله حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم: "أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك"[9]. وبذلك يكون تفسير **(أنخلع)**

---

(1) الجملة الفعلية والمفاعيل: 124.

(2) المصدر نفسه.

(3) مسند أحمد: 180/26

(4) إعراب الحديث النبوي: 295.

(5) فتح الباري لابن رجب: 7/8

(6) عون المعبود وحاشية ابن القيم: 218/10.

(7) مسند أحمد: 66/25.

(8) إعراب الحديث النبوي: 296–297.

(9) في ظلال القرآن:1730/3، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 251/5، تفسير المنار، محمد رشيد بن علي الحسيني: 57/11، الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور: 493/2، مختصر تفسير ابن كثير:98/2، تفسير الألوسي روح المعاني:42/6، شرح النووي على مسلم: 101/17، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 204/23، نيل الأوطار: 287/8، جامع المسانيد والسنن: 218/7، المغني لابن قدامة: 9/10، المحلى بالآثار: 258/6، الترغيب والترهيب للمنذري:363/3.

كما فسرها العكبري–رحمه الله– (أتصدق) وقد جاء المصدر **(صدقة)** بمعنى العامل، ويكون حقه أن ينوب عن المفعول المطلق.

ومثله في مسند حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– قوله: **(مَنْ سَنَّ خَيْرًا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ وَمِنْ أُجُورِ مَنْ يَتَّبِعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ شَرًّا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهُ وَمِنْ أَوْزَارِ مَنْ يَتَّبِعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: **(شيئا)**: منصوب، وفيه وجهان [2]: أحدهما: هو واقع موقع المصدر، كقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾(3).

فقد جاءت (شيئاً) هنا، مفعولا مطلقاً، أي شيئا من الضرر[4]، ويقول العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن: أي ضَيْراً[5] أما الألوسي في كتابه روح المعاني يقول: شَيْئاً نصب على المصدر أي لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً من الضرر لا كثيرا ولا قليلا ببركة الصبر والتقوى[6].

وعلى ذلك تكون شيئاً في قوله: **(غير منتقص من أجورهم شيئاً)**، نائباً عن المفعول المطلق لأنه جاء بمعنى المصدر.

ومثله أيضاً في حديث عبادة بن الصامت–رضي الله عنه– قوله: **(فَيَقُولُ لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ– عزّ و جلّ– حَتَّى لَوْ أَنِّي أَطْعَمْتُ أَهْلَ الْجَنَّةِ مَا نَقَصَ مَا عِنْدِي شَيْئًا)**[7].

قال العكبري–رحمه الله–: انتصاب (**شيئًا**) على المصدر كقوله: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾(8)، وهو كثير، وهو من وضع العام موضع الخاص[9].

---

(1) مسند أحمد: 325/38.

(2) إعراب الحديث النبوي: 182–183.

(3) سورة آل عمران: 120.

(4) إعراب القرآن الكريم، محيي الدين درويش، 42/2، التبيان في إعراب القرآن:289/1، الجملة الفعلية والمفاعيل، عبدالله اسماعيل: 140.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 145/1.

(6) تفسير الألوسي روح المعاني:256/2.

(7) ينظر مسند أحمد: 385/39.

(8) سورة آل عمران: 120.

(9) إعراب الحديث النبوي: 222.

أي التقدير، ما نقص نقصاناً، حيث إن (**شيئا**) مفعول مطلق على المعنى[1]، كما في الآية الكريمة، ويكون إعرابها نائباً عن المفعول المطلق، وقد فصلنا الحديث في ذلك في الحديث السابق.

ثانياً: عدد المصدر[2]:

نحو: دارت سفينة الفضاء حول الأرض سبعَ دوراتٍ (**سبع**): مفعول مطلق بسبب الإضافة إلى مصدر الفعل.

وفي حديث جابر بن عبد الله الأنصاري- رضي الله عنه-: **(فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ)**[3].

قال العكبري-رحمه الله-: (**أربع**) منصوب نصب المصادر، وأصله مرات أربعا ثم أضيف العدد إلى المعدود[4].

فقد جاءت (أربع) مبينة للعدد، وقد ناب العدد فيها عن المصدر ليكون نائباً عن المفعول المطلق.

ومثله أيضا ما ورد في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة- رضي الله عنه- قوله: **(بايعني رسول الله صلى الله عليه وسلم خَمْسَاً وأوثقني سبعاً، وأشْهَدَ عَلَيَّ الله تسعاً)**.

قال العكبري-رحمه الله-: **(خمساً وسبعاً وتسعاً)** كلها منصوبة على المصدر، أي خمس بيعات أو مرات[5]

فـ(خمساً) هي نائب عن المفعول المطلق، والتقدير بايعني خمس بيعات، ومثلها (سبعاً وتسعاً)، فكلها جاءت أعداداً للمصادر.

- **حذف المفعول المطلق**

يجوز حذف المفعول المطلق على أن تحل صفته محله، أو يحل المتعلق بصفته المحذوفة معه[6]. كقوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (7)، أي وما قتلوه قتلاً يقيناً.

إذ يقول الدكتور عباس حسن في كتابه النحو الوافي: "ويذكر في إعرابه: أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف، أو: منصوب لأنه مصدر؛ ذلك لأنه ليس مصدراً للعامل المذكور؛ إذ مصدر

---

(1) الجملة الفعلية والمفاعيل، عبدالله اسماعيل: 140.

(2) جامع الدروس العربية: 35/3، الجملة الفعلية والمفاعيل: 122.

(3) مسند أحمد: 353/22.

(4) إعراب الحديث النبوي: 149.

(5) ينظر إعراب الحديث النبوي: 169

(6) الجملة الفعلية والمفاعيل: 137، النحو الوافي: 213/2.

(7) سورة النساء: 157.

العامل المذكور قد حذف، وهذا نائب عنه...، فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها"[1].

ومثله ما جاء في توجيه حديث معاذ بن جبل –رضي الله عنه– قول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا يُصَلِّي الْخَمْسَ، وَيَصُومُ رَمَضَانَ غُفِرَ لَهُ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: (**شيئا**) مفعول (**يشرك**) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾(3)، ويجوز أن يكون (شيئا) في موضع المصدر تقديره: لا يشرك به إشراكاً كقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾(4)، أي ضرراً[5]. والتقدير: لا يشرك إشراكاً شيئاً فقد حذف المفعول المطلق وناب صفته عنه.

ومثله في حديث البراء بن عازب– رضي الله عنه– قول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَرِحُوا بِشَيْءٍ قَطُّ فَرَحَهُمْ بِهِ)**[6].

يقول العكبري– رحمه الله–(**فرحهم**): "هو منصوب لا غير، والتقدير: فرحوا فرحاً مثل فرحهم، فحذف المصدر وصفته وأقيم المضاف إليه مقامه"[7] .

ف(**فرحَهم**) بالنصب على ما وجدنا في كتب الحديث وشروحاتها ومصنفاتها مضبوطة بالفتح[8].

حيث إن المصدر قد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، ليكون التقدير كما عند العكبري رحمه الله– فرحوا فرحاً مثل فرحهم.

---

(1) النحو الوافي: 213/2.

(2) مسند أحمد: 36/ 358.

(3) سورة الكهف: 110.

(4) سورة آل عمران: 120.

(5) إعراب الحديث النبوي: 303.

(6) مسند أحمد: 30/ 473.

(7) إعراب الحديث النبوي: 135.

(8) صحيح البخاري: 168/6، تفسير ابن كثير ط العلمية: 370/8، جامع الأصول: 602/11، شرح النووي للبغوي:371/13، الاتقان في علوم القرآن:52/1، مختصر تفسير ابن كثير: 629/2، فتح القدير: 513/5.

ومثله في حديث سَلَمة بن الأكوْع –رضي الله عنه– قوله: **(ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِالْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ، فَبَايَعتُهُ أَوَّل النَّاسِ)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: **(أولَ)** أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره مبايعة أولَ مبايعةَ الناس[2].

فقد حذف المصدر وأنابت صفته محله، والتقدير كما قال العكبري– رحمه الله–: بايعته مبايعة أول الناس.

ومثله ما جاء في حديث عمرو بن عَبْسة السُلمي – رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فُوَاقَ نَاقَةٍ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ النَّارَ)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: أن يكون جارياً مجرى المصدر، أي قتالاً مقدراً بفواق[4].

فحذف المفعول المطلق وأنابت صفته محله، ليكون نائباً عن المفعول المطلق، والتقدير قتالاً مقدراً كما وضحه العكبري.

ومثله ما جاء في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(إِذَا اكْتَحَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْتَحِلْ وِتْرًا، وَإِذَا اسْتَجْمَرَ فَلْيَسْتَجْمِرْ وِتْرًا)**[5].

قال العكبري–رحمه الله–: **(وترًا)** في انتصابه وجهان منها: أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي اكتحالاً وتراً[6].

فحذف المصدر وجاء بصفة تدخل عليه وبذلك تكون **(وتراً)** نائباً عن المصدر أو نائباً عن المفعول المطلق.

---

(1) مسند أحمد: 46/28.

(2) إعراب الحديث النبوي: 207.

(3) مسند أحمد: 189/32.

(4) إعراب الحديث النبوي: 290، ينظر لسان العرب: مادة (فوق)، والفُوَاق والفَوَاق لغتان: ما بين الحلبتين من الوقت لأنها تحلب ثم تُتْرَك سُوَيعةً يُرضعها الفَصيل لتَدِرّ ثم تحلب. يقال: ما أقام عنده إلا فُوَاقاً.

وفي حديث علي: قال له الأسير يوم صفِّين: أَنْظِرْني فُوَاق ناقة أي أخِّرني قدر ما بين الحلبتين..

(5) مسند أحمد:308/14، جامع المسانيد والسنن: 205/6.

(6) إعراب الحديث النبوي: 266.

- **المفعول معه:**

اسم مفرد[1]، فضلة، قبله واو بمعنى: (مع)، مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل[2]، "وتلك الواو تدل نصاً على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث، أو عدم مشاركته"[3] . مثل: سرت والنيل، سيري والطريق مسرعة.

ونحوه ما جاء عن أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِالْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةِ)**.

يقول العكبري– رحمه الله–: في تأويل(**الساعة)**: "لا يجوز فيه إلا النصب، والواو فيه بمعنى مع.

والمراد به المقاربة ولو رفع لفسد المعنى، لأنه كان يكون تقديره: بعثت أنا وبعثت الساعة وهذا فاسد في المعنى، إذ لا يقال بعثت الساعة، ولا في الوقوع لأنها لم توجد بعد[4].

فقد سبقها الفعل والفاعل(بعثت)، وجاء بعدها حرف الواو ويفيد المصاحبة ثم الاسم الفضلة المنصوب المشترك في حكم ما قبل الواو، فانطبقت على الجملة الشرط فجاءت الساعة مفعولا معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

العامل في المفعول معه:

العامل في المفعول معه هو الفعل أو ما يشبهه، كاسم الفاعل: نحو: القافلة سائرة وضوءَ القمر، واسم المفعول: نحو: الظالم متروك والدهرَ، والمصدر: نحو: سَرَّ الناسَ صبرُكَ والشدائد[5].

- **حذف العامل سماعاً:**

عرفنا سابقاً أن العامل في المفعول معه هو الفعل أو ما يشبهه وهو المشهور الشائع في كلام العرب، وقد سمع من بعض العرب نصبه بعد (ما ، وكيف) حيث يقول ابن مالك:

وبَعْدَ (ما) استفهامٍ، أو(كيفَ) نصب بفعلِ كوْنٍ مضمرٍ بعضُ العرب[6]

---

(1) أي ليس جملة أو شبه جملة.

(2) ينظر: جامع الدروس العربية: 72/3، النحو الوافي: 305/2، شرح ابن عقيل:202/2، الجملة الفعلية والمفاعيل:170، المرجع السهل في النحو العربي:76، الموجز في قواعد اللغة العربية: 282.

(3) النحو الوافي: 305/2

(4) إعراب الحديث النبوي: 126–127.

(5) الجملة الفعلية والمفاعيل، عبدالله اسماعيل: 171، ينظر شرح ابن عقيل:202/2، المرجع السهل:76.

(6) ينظر شرح ابن عقيل: 204/2، الجملة الفعلية والمفاعيل:171–172.

فقد سمع من بعض العرب نصبه بعد (ما وكيف) من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه. ومثله ما ورد في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة- رضي الله عنه- حيث وجهه العكبري- رحمه الله- هذا الحديث، وذكر أنه قد يعرب مفعولاً معه، قال عليه السلام: **(كَيْفَ أَنْتَ وَأَئِمَّةً مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْثِرُونَ بِهَذَا الْفَيْءِ)**[1].

قال العكبري-رحمه الله-: "يجوز رفع **(أئمة)** على أنه مبتدأ، و (من بعدي) صفة له، و(يستأثرون) الخبر. وكان الرفع أجود لأنه ليس قبله فعل، فتكون الواو بمعنى مع، فتقوي الفعل فتنصب.

ويجوز النصب على تقدير: كيف تصنع أنت مع أئمة هذه صفتهم، فيكون مفعولا معه"[2].

فقد تأول العكبري (أئمة) مفعول معه، وقد جاء قبلها (كيف) وهي مما سُمع عن العرب نصب الاسم بعدها على المعية فقد حذف العامل سماعاً.

"وقد خرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكَوْن، نحو ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وقصعة من ثريدٍ؟ والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من ثريدٍ: منصوبان ب(تكون) المضمرة"[3] . يقول الدكتور عبدالله إسماعيل: غير أن هذه الأمثلة قليلة لا يقاس عليها، ثم إن نظائرها قد وردت مرفوعة، معطوفة على ما قبلها"[4] وهو ما حكى به العكبري.

المفعول له:

أو ما يسمى المفعول لأجله مصدر قلبي، معلل للفعل، يشارك عامله في الوقت والفاعل، ويجوز فيه أن يجرّ بحرف التعليل، ويجب في معلل، فقد اشترطا أن يُجر باللام أو نائبها[5]، و"يقصد بالمصدر القلبي أي الدال على شيء معنوي، لا حسي، وبعبارة أوضح هو ما كان من أفعال النفس الباطنة كالرغبة، والأمل، والحب، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والركل والمشي والقراءة والفهم والنوم والجلوس والسباحة"[6]. نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ

(1) مسند أحمد: 442/35.

(2) إعراب الحديث النبوي: 160

(3) شرح ابن عقيل: 205/2، ينظر الجملة الفعلية والمفاعيل: 172

(4) الجملة الفعلية والمفاعيل: 172.

(5) الجملة الفعلية والمفاعيل: 146، جامع الدروس العربية:43/3، شرح المفصل للزمخشري:449/1، النحو الوافي:237/2، شرح ابن عقيل: 186/2، شرح شذور الذهب: 253، النحو والصرف، عاصم بيطار:136، الموجز في اللغة العربية: 279، شرح التسهيل: 196/2.

(6) الجملة الفعلية والمفاعيل: 146، جامع الدروس العربية: 43/3

﴿وَإِيَّاكُمْ﴾(1)، " كلمة خشية مصدر قلبي، غرضه التعليل، إذ المعنى ولا تقتلوا أولادكم بسبب خشية الإملاق، وكلمة (خشية)، تشارك عاملها (تقتلوا) في الوقت والفاعل، لأن زمن القتل هو زمن الخشية، وفاعل القتل هو فاعل الخشية"(2)، وبهذه الشروط تعرب مفعولاً لأجله.

ومثله ما تأوله العكبري في إعراب الأحاديث الشريفة في باب المفعول له، حيث تأول هذه الأحاديث تأويلاً مناسباً، مبيناً في ذلك أثر المعنى. حيث نرى في حديث كلثوم بن الحُصَين أبي رُهْم الغفاري– رضي الله عنه– وفيه: **(وَقَدْ دَنَتْ رَاحِلَتِي مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَيُفْزِعُنِي دُنُوُّهَا خَشْيَةَ أَنْ أُصِيبَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ، فَأُؤَخِّرُ رَاحِلَتِي حَتَّى غَلَبَتْنِي عَيْنِي نِصْفَ اللَّيْلِ، فَرَكِبَتْ رَاحِلَتِي رَاحِلَتَهُ، وَرِجْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَرْزِ، فَأَصَابَتْ رِجْلَهُ)**(3).

قال العكبري–رحمه الله–: رجله، يعني ناقته،**(خشية)** مفعول له، أي أتجنب ذلك خشية(4). وهو في اللفظ والمعنى كالآية الكريمة، حيث إن (خشية) مصدر قلبي شاركت عاملها (يفزع) في الوقت والفاعل، فالأمر الذي كان فازعاً منه، ويخشاه حدث فعلاً، بسبب إصابة الراحلتين بعضهما ببعض في الغرز وإصابة الناقة، فالخشية كانت خوفاً قلبياً وشاركته في الوقت والفاعل وبذلك تكون مفعولاً مطلقاً.

و مثله في حديث معاذ بن جبل –رضى الله عنه– قوله: **(مَنْ غَزَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَسُمْعَةً، وَعَصَى الْإِمَامَ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكَفَافِ)**(5).

قال العكبري–رحمه الله– **(فَخْرًا وَرِيَاءً وَسُمْعَةً)**: يجوز أن يكون مفعولاً لأجله(6) هذا الإعراب الذي تأوله العكبري هو وجه من الوجوه الإعرابية، والوجه الثاني هو:" وأن يكون مصدرا في موضع الحال"(7).

"**(فالفخر والرياء والسمعة)** كلها أمور تراود نفس الإنسان، وهي أمور تتعلق في القلب، فإن كان القصد فيها أن من غزا من أجل الفخر والرياء والسمعة، فهي مفعول لأجله، لأن جميع هذه الألفاظ معللة للفعل، وتشارك عاملها (غزا) في الوقت والفاعل، وبذلك تعرب فخراً حسب هذا المعنى على أنها: مفعول لأجله وما بعدها معطوف عليها .

---

(1) سورة الإسراء: 31.

(2) الجملة الفعلية والمفاعيل: 146.

(3) مسند أحمد: 422/31.

(4) إعراب الحديث النبوي: 298.

(5) مسند أحمد: 368/36، جامع المسانيد والسنن: 490/7.

(6) إعراب الحديث النبوي: 298.

(7) المصدر نفسه: 304–305.

ومثله في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ بن جبل- رضي الله عنه-: **(أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ قَالَ: لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا وَإِنْ قُتِلْتَ وَحُرِّقْتَ، وَلَا تَعُقَّنَّ وَالِدَيْكَ، وَإِنْ أَمَرَاكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ، وَلَا تَتْرُكَنَّ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا؛ فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ،..... وَلَا تَرْفَعْ عَنْهُمْ عَصَاكَ أَدَبًا وَأَخِفْهُمْ فِي اللَّهِ)**[1].

قال العكبري-رحمه الله-: **(أدباً)** هو مفعول له تقديره: اضربهم تأديبا؛ أي للتأديب[2].

فقد طلب النبي صلى الله عليه وسلم من معاذ بن جبل أن يلتزم بهذه الوصايا ومنها عدم التخلي عن العصا من أجل التأديب، وهو ما ذهب إليه العكبري- رحمه الله- أن الضرب للتأديب، فالعلة واضحة لم يأمره بالضرب في كل الأحوال، ولكن في حالة معينة تستوجب الضرب.

فعندما يضرب الأب منا ابنه لا يضربه حباً في الضرب، لكن نجده بعد الانتهاء من هذا العقاب يتألم وقد يظهر عليه آثار الألم، وعندما يُسأل عن السبب يقول: ضربته تأديباً، فالمعنى واضح حيث إن (أدباً) توفرت في شروط المفعول لأجله وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وفي حديث معاوية بن أبي سفيان- رضي الله عنهما-: **(إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَى حَلْقَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: مَا أَجْلَسَكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَحْمَدُهُ عَلَى مَا هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ وَمَنَّ عَلَيْنَا بِكَ، قَالَ: آللَّهِ مَا أَجْلَسَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ؟ قَالُوا: آللَّهِ مَا أَجْلَسَنَا إِلَّا ذَلِكَ، قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَإِنَّهُ أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلَائِكَةَ)**[3].

قال العكبري-رحمه الله-: **(تهمة)** منصوب على أنه مفعول له، أي لأجل التهمة، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال أي متهما[4].

جاء في شرح هذا الحديث" "قال: " (آلله ما أجلسكم إلا ذلك؟) : لعله أراد به الإخلاص، (قالوا: آلله ما أجلسنا إلا ذلك. قال: أما إني لم أستحلفكم تهمة لكم) : لأنه خلاف حسن الظن بالمؤمنين (ولكنه) : أي الشأن، وفى نسخة ولكني (أتاني جبريل فأخبرني أن الله - عز وجل - يباهي بكم الملائكة) : نقل بالمعنى ، وإلا كان الظاهر بهم[5]" فالمقصود كما هو في الحديث أنه لا يتهمهم ولا يقصد التشكيك بهم، فالنبي صلى الله عليه وسلم علمنا أن نحسن الظن بالآخرين، فما باله وهو لا يحسن

---

(1) مسند أحمد: 393/36، جامع المسانيد: 492/7.

(2)إعراب الحديث النبوي: 305-306.

(3) مسند أحمد: 49/28.

(4) إعراب الحديث النبوي: 307.

(5) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 1558/4.

الظن بصحابته! ، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية أخرى لهذا الموقف ما يلي: قوله: (وَأَن رَسُول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خرج على حَلقَة من أَصْحَابه، فَقَالَ: مَا أجلسكم؟ قَالُوا: جلسنا نذْكر الله ونحمده على مَا هدَانَا لِلْإِسْلَامِ وَمن بِهِ علينا. قَالَ: آللَّهُ مَا أجلسكم إِلَّا ذَلِك؟ قَالُوا: وَالله مَا أجلسنا إِلَّا ذَاك. قَالَ: أما إِنِّي لم أستحلفكم لتهمة لكم، وَلكنه أَتَانِي جِبْرِيل – عَلَيْهِ السَّلَام – فَأَخْبرنِي أَن الله يباهي بكم الْمَلَائِكَة". ففي هذه الرواية توضيح للرواية التي قبلها لكلمة (تهمة) فقد وردت في النصين مثبتة اللام ومحذوفة، واللام هنا لام التعليل، والمفعول المطلق هو معلل للفعل، فالعلة وضحها النبي صلى الله عليه وسلم، أنه لم يشكك بهم ولم يستحلفهم لتهمة، وبذلك (أستحلفكم تهمة) نفسرها بالربط بين الأحاديث كما فسرها العكبري: ونعربها مفعولا مطلقاً لأنها مصدر قلبي معللاً للفعل.

ومثله ما جاء في حديث أبي الجعد الضمري– رضي الله عنه– : **(مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: **(تهاونا)** هو منصوب على أنه مفعول له، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال أي متهاونا[2].

في هذا الحديث يبين النبي صلى الله عليه وسلم أن من ترك ثلاث جمع بغير عذر شرعي مثل الكسل والفتور فقد طبع الله على قلبه، فقد جاءت **(تهاوناً)** مصدراً قلبياً للعامل (ترك) وجاءت معللة للفعل الذي يقصد به ترك ثلاث جمع، وقد شاركت عامله في الوقت والفاعل، وبذلك يثبت الوجه الإعرابي المرتبط بالمعنى الذي قاله العكبري –رحمه الله– و يكون إعرابها مفعولا لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

- **حذف عامل المفعول له:**

يجوز حذف عامل المفعول لأجله جوازاً إذا دلّ على المحذوف دليل[3]، كقولك: طلباً للعلم، **جواباً على من سألك:** لماذا حضرت إلى الجامعة؟.

ومثله في حديث محمود بن لبيد الأشهلي– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(فَسَأَلُوهُ مَا جَاءَ بِهِ؟ قَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ يَا عَمْرُو، أَحَدَبًا عَلَى قَوْمِكَ، أَوْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: بَلْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَسْلَمْتُ)**[4].

---

(1) مسند أحمد: 255/24، جامع المسانيد والسنن: 242/9.

(2) إعراب الحديث النبوي: 319.

(3) النحو الوافي:241/4، الجملة الفعلية والمفاعيل:150، جامع الدروس العربية: 45/3، شرح التسهيل:197/2.

(4) مسند أحمد: 41/39–42.

قال العكبري–رحمه الله–: **(حدباً ورغبة)** مصدران انتصبا على المفعول له، أي جئت للحدب والرغبة، ويجوز أن يكونا حالين، أي حدِباً وراغباً.

وقد ذُكر هذا الحديث عند ابن مالك، في كتابه شرح التسهيل، حيث إنه استشهد فيه على حذف عامل المفعول له جوازاً[1].

حيث إن سياق الكلام دلّ على أن هناك من يسأل، ويخيرهم من خلال الإجابة عن هذا السؤال، فالإجابة لا تخرج عن الخيارين المذكورين، أي جئت للحدب والرغبة، فقد حذف العامل؛ لأنه جواب لسؤال والكلمتان هما علة للمجيء، وقد شاركا العامل في الزمن والفاعل، فيكونان مفعولا له بفعل محذوف .

ومثله في حديث عائشةَ أمِّ المؤمنين–رضي الله عنها– قالت: **(لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ، فَأَشَارَ: أَنْ لَا تَلُدُّونِي[2] قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ)**[3].

يقول العكبري – رحمه الله–: "**(كراهية)** بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي هذا الامتناع كراهية ويحتمل النصب على أن يكون مفعولا له، أي نهانا لكراهية الدواء، ويجوز أن يكون مصدراً، أي كرهه كراهية الدواء[4].

وبالرجوع إلى نص الحديث نرى أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب منهم ألا يَلُدّوه، فعندما أفاق النبي صلى الله عليه وسلم سألهم لماذا فعلتم ذلك، فكانت الإجابة: **(كراهيةً)** فهي مفعول له حذف عامله في صيغة الجواب عن السؤال وقد حذف جوازاً والدليل على ذلك نص الحديث في البخاري قول عائشة رضي الله عنها: **("قَالَتْ: لَدَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ فَجعل يُشِير إِلَيْنَا أَنْ لَا تَلُدُّونِي، قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاء. فَلَمَّا أَفَاق قَالَ: ألم أنهكم أَلا تلدوني؟ قُلْنَا: كَرَاهِيَة الْمَرِيض الدَّوَاء فَقَالَ: لَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ إِلَّا لُدَّ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَّا الْعَبَّاسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ")**[5].

ومثله في توجيه رواية في مسند عمرو بن العاص– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَحُبًّا ذَلِكَ، أَمْ تَأَلُّفًا)**[6].

---

(1) ينظر شرح التسهيل: 197/2.

(2) اللَّدُودُ ما يُصَبُّ بالمُسْعُط من السقْي والدَّواء في أَحد شِقّي الفم فَيَمُرُّ على اللِّديد. ينظر في لسان العرب، مادة لدد.

(3) مسند أحمد: 308/40، صحيح البخاري: 8/9.

(4) إعراب الحديث النبوي: 334.

(5) صحيح البخاري: 14/6،السيرة النبوية: لابن كثير: 449/4، شرح صحيح البخاري لابن بطال، 413/9، فتح الباري: 147/8، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان:65/3.

(6) مسند أحمد: 309/29، جامع المسانيد والسنن: 575/6.

قال العكبري–رحمه الله– **(حباً أم تألقًا)**: "هما منصوبان مفعول لهما، أي لا أدري هل ولاني لمحبته لي، أو لتأليفه إياي"[1].

فقد حذف عامل المفعول له جوازاً؛ لأنه واقع في الجواب عن السؤال كما في الأحاديث السابقة وقد فهم ذلك من خلال السياق وقد جاءت الكلمتان مصدرين قلبين **(حباً و تألفاً)** وارتبطا بالعامل في الزمن والفاعل.

ففي الحديث قوله: ("حدثنا عفان، حدثنا الأسود بن شيبان، قال: حدثنا أبي نوفل بن أبي عقرب، قال: جزع عمرو بن العاص عند الموت جزعا شديدا، فلما رأى ذلك ابنه عبد الله بن عمرو، قال: يا أبا عبد الله، ما هذا الجزع وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدنيك ويستعملك؟

قال: أي بنى قد كان ذلك، وسأخبرك عن ذلك، إني والله ما أدرى أحبا ذلك كان، أم تألفا يتألفني، ولكنى أشهد على رجلين أنه قد فارق الدنيا وهو يحبهما ابن سمية، وابن أم عبد، فلما حزبه الأمر جعل يده موضع الغلال من ذقنه، وقال: اللهم أمرتنا فتركنا، ونهيتنا فركبنا، ولا يسعنا إلا مغفرتك. وكانت تلك هجيراه حتى مات")[2] .

- **حذف المفعول لأجله:**

يجوز حذف المفعول لأجله، إذا دل على المحذوف دليل ومن ذلك قول ابن مالك في الألفية:

جُدْ شكراً وَدِنْ[3]. أي ودِنْ شكراً[4] و"يكثر في القرآن الكريم حذف المفعول لأجله وأخذ المصدر المؤول من أن والفعل حكمه، نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ﴾[5] .

فقوله: **(أن يقولوا)** المصدر المؤول في محل نصب مفعول لأجله على تقدير حذف مضاف أي مخافة أن يقولوا، أو كراهة أن يقولوا[6] .

---

(1) إعراب الحديث النبوي:289.

(2) مختصر تلخيص الذهبي:2105/4، غاية المقصد في زوائد المسند: 41/4، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم:503/2.

(3) ودِن: أي أخضع طاعة.

(4) شرح ابن عقيل:186/2 ، الجملة الفعلية والمفاعيل:150.

(5) سورة هود: 12.

(6) الجملة الفعلية والمفاعيل: 151.

عن عبدالله بن عمر–رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : **(لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الْمُعَذَّبِينَ أَصْحَابِ الْحِجْرِ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، أَنْ يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: (**أن يصيبكم**) "(أن) ها هنا مفتوحة، وهي ناصبة للفعل المضارع، وموضعها نصب على المفعول له، أي مخافة أن يصيبكم. وقال قوم تقدير لئلا يصيبكم"[2].

فقد حذف المفعول لأجله وتقديره: (**مخافة**) وناب عنه المصدر المؤول (أن يصيبكم) والمصدر المؤول من أن والفعل المضارع على تقدير حذف مضاف أي مخافة أن يصيبكم.

المفعول فيه:

اسم دلّ على زمان الفعل أو مكانه وتضمن معنى (في) الظرفية باطّراد نحو: قرأت ساعة وذهبت مكانك[3]. سماه البصريون(ظرفاً) وسماه الكوفيون (محلاً)؛ لأنه محل للأفعال[4]. وهو قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان نحو: "(**أمكث هنا أَزْمُناً**) فهنا: ظرف مكان، وأزمناً: ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى (في)؛ لأن المعنى: امكث في هذا الموضع وفي أَزمُنٍ"[5] .

ومثله ما ينصب على الظرفية يمين، وشمال، وبين، ووراء، فقد جاء في حديث أبي ذر جُندب بن جُنادة–رضي الله عنه– قوله: **(فَنَفَخَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا)**[6].

قال العكبري– رحمه الله–: كل ذلك منصوب على الظرف[7].

فهذه الظروف هي أسماء دلت على أماكن الفعل الذي نفخ فيها، و قد تضمنت معنى (في)، أي نفخ في جميع الاتجاهات وبذلك تكون جميعها مفعولاً فيه.

---

(1) مسند أحمد: 184/9.

(2) إعراب الحديث النبوي: 230–231.

(3) ينظر: كتاب النحو والصرف، عاصم بيطار: 49، المرجع السهل:77، الجملة الفعلية: 154، ارتشاف الضرب: 1389/3، جامع الدروس العربية: 48/3، شرح التسهيل: 200/2، شرح التصريح على التوضيح: 515/1، شذور الذهب: 256، شرح ابن عقيل:191/2.

(4) كتاب النحو والصرف: 49، شرح التصريح على التوضيح: 515/1.

(5) شرح ابن عقيل: 191/2.

(6) صحيح البخاري: 94/8، صحيح مسلم: 688/2.

(7) إعراب الحديث النبوي: 166.

ومثله ما ورد في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه–: **(يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ إِذَا نَامَ، بِكُلِّ عُقْدَةٍ يَضْرِبُ عَلَيْكَ لَيْلًا طَوِيلًا)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: **(ليلاً)** مفعول (يضرب)، كأنه قال يصيّر وهو مثل قوله تعالى (فضربنا على آذانهم)، أي أنمناهم ويجوز أن يكون ظرفاً، لأن يضرب بمعنى ينيم، أي ينيمك في ليل طويل[2].

أما وجهها على الظرفية الزمانية، وهو ما تأوله العكبري بتقدير ينيمك في ليلٍ طويلٍ فقد تضمنت كلمة ليلاً (في) الظرفية، وبذلك تعرب مفعولا فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

ومثله ما ورد في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة –رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(آنِيَةُ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ)**[3]

قال العكبري– رحمه الله–: قوله: **(آخر ما عليه)** منصوب على الظرف، والتقدير لم يظمأ أبداً. وقد جاء في حديث آخر بهذا اللفظ . والمعنى لم يظمأ ذلك الشارب إلى آخر مدة بقائه، ومعلوم أنه يبقى أبداً، فيكون معناه لم يظمأ أبدا[4].

حيث جاءت **(آخر)** على الظرفية بمعنى (أبداً)، وبذلك تدل على الزمن، فتكون ظرف زمان، وتعرب: مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومثله ما ورد عن أنس بن مالك–رضي الله عنه– قوله: **(سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: فَأَمَرَ بِلَالًا حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَسْفَرَ الْغَدَ، ثُمَّ قَالَ:" أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مَا بَيْنَ هَاتَيْنِ، أَوْ قَالَ: هَذَيْنِ وَقْتٌ)**[5].

يقول العكبري – رحمه الله – هو منصوب على الظرف أي أسفر بالصلاة في الغد [6]

حيث جاءت **(الغد)** ظرف زمان، متضمناً معنى (في) الظرفية، وتعرب: مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

---

(1) صحيح مسلم: 538/1.

(2) إعراب الحديث النبوي: 262.

(3) مسند أحمد: 254/35–255، جامع المسانيد والسنن: 422/9، صحيح مسلم: 1798/4.

(4) إعراب الحديث النبوي: 163.

(5) ينظر إعراب الحديث النبوي: 126، في مسند أحمد: 173/19 بألفاظ أخر" ثُمَّ أَسْفَرَ مِنَ الْغَدِ حَتَّى أَسْفَرَ"

(6) إعراب الحديث النبوي: 126.

- **حذف عامل المفعول فيه:**

الكثير الغالب في العامل في نصب الظرف أن يكون مذكوراً ، ولكن قد يكون محذوفاً جوازاً وذلك في الجواب عن السؤال، كأن يسأل مستفسر: متى جئت؟ فتجيب: أمس، الأسبوع الماضي، يوم الجمعة. ومثله، كأن يسألك آخر: كم ميلاً سرت: فتجيب ميلاً، ميلين، خمسين ميلاً[1].

و مثله في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي بَكْرٍ: **(أَيَّ حِينٍ تُوتِرُ؟ قَالَ: أَوَّلَ اللَّيْلِ، بَعْدَ الْعَتَمَةِ، قَالَ: فَأَنْتَ يَا عُمَرُ؟ قَالَ: آخِرَ اللَّيْلِ، فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَّا أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَأَخَذْتَ بِالْوُثْقَى، وَأَمَّا أَنْتَ يَا عُمَرُ، فَأَخَذْتَ بِالْقُوَّةِ)**[2]

يقول العكبري– رحمه الله–: **(أي)** بالنصب بتوتر وكذلك **(أول الليل)** تقديره: أتوتر آخر الليل أم أوله؟ فقال: أولَ الليل. وانتصابهما على الظرف[3].

حيث جاءت **(أول الليل)** ظرف زمان، وقد حذف عامله جوازاً، لأنه جاء استفسار عن سؤال، وبذلك يكون مفعولاً فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والليل: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، ومثلها في الحديث الشريف (آخر الليل).

ومثله: فقد جاء في حديث حنظلة بن الربيع الأُسيدي– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً)**[4].

يقول العكبري– رحمه الله– في **(ساعة)**: "يجوز النصب على المعنى تَذْكُر ساعة وتلهو ساعة، والرفع على تقدير: لنا ساعة ولله ساعة"[5].

فقد حذف عامل المفعول فيه، وبذلك تنصب **(ساعة)** على أنها مفعول فيه لفعل محذوف جوازاً تقديره (تذكر)، أو (تلهو).

ومثله في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– قوله: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(سِتَّةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اعْقِلْ يَا أَبَا ذَرٍّ ما بعد ذلك بغدٍ)**[6].

---

(1) ينظر الجملة الفعلية والمفاعيل، عبدالله إسماعيل: 156.

(2) مسند أحمد: 405/22.

(3) إعراب الحديث النبوي: 137.

(4) مسند أحمد: 150/29، صحيح مسلم: 2016/4–2017.

(5) إعراب الحديث النبوي: 189.

(6) ينظر مسند أحمد: 452/35 وفيه لفظ (بعد) بدلاً من (بغدٍ).

قال العكبري–رحمه الله–: "**(ستة)** منصوب على تقدير اصبر ستة أيام، ثم اعقلها بغد، أي افهم ما أقول لك في اليوم السابع"[1].

فقد حذف عامل المفعول فيه والذي قدره العكبري– رحمه الله (أصبر)، وبذلك تنصب(ستة) على أنها مفعول فيه لفعل محذوف جوازاً تقديره اصبر.

- **ما عرضت دلالته على أحدهما[2]:**

<u>أولاً: ما كان صفة لأحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه:</u>

حيث تأتي صفة الزمان أو المكان منصوبة على المفعول فيه لكونه الصفة عرضت دلالتها على الزمان أو المكان كما مثّل النحاة له: جلست طويلاً من الدهر شرقي الدار، والتقدير: جلست وقتاً طويلاً من الدار مكاناً شرقي الدار، ولكنهم حذفوا الموصوف (وقتاً)، و (مكاناً)، المفعول فيهما للدلالة عليهما بالجار والمجرور من (الدهر) مع الزمان، وبالوصف بالاتجاه مع المكان (شرقي الدهر)، وأقاموا الصفة (طويلاً)، و(شرقي) التي دلت هنا دلالة عارضة على الزمان، والمكان مقام موصوفهما، وأعربوهما بإعرابه ليكون كلّ منهما مفعولاً فيه[3].

ومثله ما ورد في حديث جرير بن عبد الله البَجَلِيّ– رضي الله عنه– أنه قال: **(ثُمَّ دَخَلْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ، فَرَمَانِي النَّاسُ بِالْحَدَقِ، فَقُلْتُ لِجَلِيسِي: يَا عَبْدَ اللَّهِ، ذَكَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، ذَكَرَكَ آنِفًا)**[4].

قال العكبري– رحمه الله–: **(آنفا)** منصوب على الظرف، تقديره : ذكرك زمانا آنفا، أي قريبا من وقتنا، وحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل، أي ذكرك مستأنفا لذكرك، ومنه قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾(5) .

فقد جاءت **(آنفاً)**، ظرف زمان، وهي تدل على زمن حدوث الفعل، أي وقت ذكره، والتقدير: ذكرك قريباً من وقتنا، ويعرب مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ ويرجع النحاة هذا التأويل إلى أن أصل الكلام: ذكرك زماناً آنفاً فقد حذف الموصوف (زماناً)، وأقامت الصفة (آنفاً) مقامه، وبذلك تكون مفعولا فيه؛ لدلالته دلالة عارضة على الزمان.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 170.

(2) ينظر للتفصيل: من متممات الجملة في النحو العربي: 25–28.

(3) من متممات الجملة في النحو العربي: 26.

(4) مسند أحمد:516/31، جامع المسانيد والسنن: 163/2.

(5) سورة محمد: 16.

ثانياً: ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه:

حيث يتم في كلام العرب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه وإعرابه،" وإذا كان هذا المضاف المحذوف زماناً، أو مكاناً، وأقيم المضاف إليه مقامه، لأنه يدل هنا دلالة عارضة على الزمان والمكان فيعرب مفعولاً فيه، والأكثر في المضاف المحذوف أن يكون زماناً، والأكثر في المضاف إليه الذي يقوم مقامه أن يكون مصدراً ومنه قولهم: آتيك صلاة العصر، والتقدير: وقت صلاة العصر، حيث حذف الزمان المضاف (وقت) وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالته دلالة عارضة على الزمان مما جعلهم يعربون المصدر مفعولاً فيه[1].

ومثله ما ورد عند العكبري– رحمه الله– فقد تأول حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم :(**لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا كَسِلَ أَوْ فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ**)[2].

يقول العكبري –رحمه الله – في (**نشاطه**): "أي مدة : نشاطه فحذف الظرف وأقام المصدر مقامه"[3]؛ أي هو منصوب على أنه ظرف زمان .

حيث جاءت (**نشاطه**) مفعولاً فيه، وهي تدل على الزمان، والتقدير: ليصل أحدكم مدة نشاطه؛ أي وقت نشاطه، حيث حذف الزمان المضاف (مدة)، وأقيم المضاف إليه (نشاطه) المصدر مقامه لدلالته دلالة عارضة على الزمان.وبذلك يجوز تأويل كلمة (نشاطه) على أنها مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

ومثله ما جاء في حديث عمرو بن عَبْسة السُلمي – رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم : **(مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فُوَاقَ نَاقَةٍ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ النَّارَ)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: في نصب (**فواق**) وجهان: **أحدهما:** أن يكون ظرفاً تقديره وقت فواق ناقة، أي وقتاً مقدراً بذلك. **والثاني:** أن يكون جارياً مجرى المصدر، أي قتالاً مقدراً بفواق[5].

---

(1) من متممات الجملة في النحو العربي: 26.

(2) مسند أحمد:45/19، صحيح البخاري:53/2، صحيح مسلم:54/1، السنن الكبرى للنسائي: 118/2.

(3) إعراب الحديث النبوي: 126.

(4) مسند أحمد: 189/32.

(5) إعراب الحديث النبوي: 290، ينظر لسان العرب: مادة (فوق)، والفُوَاق والفَوَاق لغتان: ما بين الحلبتين من الوقت لأنها تحلب ثم تُتْرَك سُوَيعةً يُرضعها الفَصيل لتَدِرّ ثم تحلب. يقال: ما أقام عنده إلا فُوَاقاً. وفي حديث علي: قال له الأسير يوم صفِّين: أَنْظِرْني فُوَاق ناقة أي أَخِّرني قدر ما بين الحلبتين.

أما التأويل الأول على أن (**فُواق)** مفعول فيه، وهي تدل على الزمن، حيث يقدر الكلام على: قاتل في سبيل وقت فُواق ناقة، أي مدة ما بين الحلبتين من الوقت.

حيث حذف الزمان المضاف (وقت)، وأقيم المضاف إليه (فواق) المصدر مقامه لدلالته دلالة عارضة على الزمان.

وبذلك يجوز تأويل (**فُواق ناقة)** على أنه مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، وناقة: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

ومثله ما ورد في حديث أبي ذر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: **(شبراً)** هو منصوب على الظرف، والتقدير: قدر شبر، أو فارقهم في حكم الدين[2].

حيث جاءت **(شبراً)**، للدلالة على المكان؛ أي ابتعد عنه مسافة يسيرة قدر الشبر، فتكون بذلك: مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، حيث حذف المكان المضاف (قدر)، وأقيم المضاف إليه (شبر) مقامه لدلالته دلالة عارضة على المكان، وبذلك يصح تأويل (شبراً) على أنه مفعول فيه.

ومثله في حديث عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُلْتَمِسًا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَلْيَلْتَمِسْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وِتْرًا)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: انتصاب **(وترًا)** على الصفة لظرف محذوف تقديره: فليلتمسها في زمان وتر، يعني في الليالي الأفراد[4].

حيث يجوز تأويل (وتراً) على أنه ظرف زمان، فقد جاءت هنا للدلالة على الزمان، والتقدير، يلتمسها زمانَ وترٍ، فتكون بذلك مفعولاً فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ويكون التأويل بحذف الزمان المضاف (زمان)، وإقامة المضاف إليه (وتر) المصدر مقامه لدلالته دلالة عارضة على الزمان، ويجوز تأويله **ما كان صفة لأحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه**، حيث جاءت **(وتراً)**، ظرف زمان، وهي تدل على زمن حدوث الفعل، والتقدير: فليلتمسها زمانا وتراً فقد

---

(1) مسند أحمد: 445/35.

(2) ينظر إعراب الحديث النبوي: 165.

(3) مسند أحمد: 392/1.

(4) إعراب الحديث النبوي: 282.

حذف الموصوف (زماناً)، وأقامت الصفة (وتراً) مقامه، وبذلك تكون مفعولا فيه؛ لدلالته دلالة عارضة على الزمان.

الظرف المنقطع عن الإضافة:

قد ينقطع الظرف عن الإضافة نحو: **(قبل و بعد)** فهما ظرفان للزمان، "ينصبان على الظرفية، أو يجران بمن: نحو: (جئت قبل الظهر، أو بعده، أو من قبله، أو بعده) وقد يكونان للمكان: نحو: (داري قبل دارك، أو بعدها). وهما معربان بالنصب أو مجروران بمن، ويبنيان في بعض الأحوال وذلك إذا قطعا عن الإضافة لفظاً لا معنى- بحيث يبقى المضاف إليه في النية كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾(1)، أي قبل الغلبةِ ومن بعدِها، فإن قطعا عن الإضافة لفظاً و معنى لقصد التنكير- بحيث لا ينوي المضاف إليه ولا يلاحظ في الذهن- كانا معربين، نحو: ذلك قبلاً، أو بعداً)، تعني زماناً سابقاً أو لاحقاً"(2).

ومثله ما ورد في حديث معاذ بن جبل –رضي الله عنه- قوله: **(أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلُبُهُ. فَقِيلَ لِي: خَرَجَ قَبْلُ. قَالَ: فَجَعَلْتُ لَا أَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا قَالَ: مَرَّ قَبْلُ حَتَّى مَرَرْتُ فَوَجَدْتُهُ قَائِمًا يُصَلِّي)**(3).

قال العكبري-رحمه الله- في **(خَرَجَ قَبْلُ)**: "(**قبل)** هنا مبنية على الضم، لأنها قطعت عن الإضافة"(4) ومثله: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾(5).

حيث جاءت (قبل) مبنية على الضم، في محل جر بحرف الجر (من)؛ لأنها انقطعت عن الإضافة، وتقدير الكلام: خرج قبل دقائق، أو ساعات.

---

(1) سورة الروم: 4.

(2) جامع الدروس العربية: 60/3.

(3) مسند أحمد: 400/36.

(4) إعراب الحديث النبوي: 306.

(5) سورة الروم: 4.

الفصل الثالث

أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب

مكملات الجملة

- الحال
- النعت
- عطف البيان
- عطف النسق
- التوكيد
- البدل

أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب مكملات الجملة

يتناول هذا الفصل الحديث عن أثر المعنى في تأويل العكبري لبعض مكملات الجملة، حيث تناول الحديث عن الحال وأنواعه، وصاحبه، ومجيء صاحبه نكرة، وحذف العامل فيه، ثم الحديث عن التوابع الخمسة: النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، موضحاً الخلاف النحوي في كل قسم منها والتوجيهات الإعرابية التي ساقها العكبري- رحمه الله- مع بيان أثر المعنى في تأويل مشكل إعراب الحديث النبوي الشريف.

الحال:

تعريف الحال: هو[1] الوصف، الفَضْلة، المنتصب[2]؛ لبيانِ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ أو منهما معاً[3]، أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل[4]، متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابعٍ ولا عمدة[5]، صالحة لجواب كيف[6]. نحو قوله تعالى : ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾(7)، حيث إن الحال في هذه الآية الكريمة: **(خائفاً)** وقد جاءت الحال وصفاً على وزن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي (**خوف)** وقت وقوع الفعل، الذي هو وقت خروجه من مدينة فرعون بعد قتله النفس واستدعاء فرعون له.

وهي منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخره، وهي فضلة؛ لأن الفعل **(خرج)** في الآية الكريم فعل لازم اكتفى بالفاعل، فهي ليست عمدة؛ أي ليست ركناً أساسياً في الجملة، و**(خائفاً)** بينت هيئة الفاعل، ولو سألنا: كيف خرج سيدنا موسى صلى الله عليه وسلم؟ نقول خرج خائفاً، فقد توفرت في هذه الآية الكريمة شروط الحال المتوفرة في التعريف، فأعربت حالاً.

- **أقسام الحال:**

ينقسم الحال إلى ثلاثة أنواع: **الحال المفرد**، و**الحال الجملة** وهي قسمان: الحال الجملة الاسمية والحال الجملة الفعلية[8]، و **الحال شبه الجملة** وهي قسمان: شبه الجملة الجار والمجرور و الظرفية.

---

(1) الحال يذكر ويؤنث مجازياً، ويجوز أن نقول: هو الحال، أو هي الحال.

(2) شرح ابن عقيل: 242/2، جامع الدروس العربية: 78/3، شرح الأشموني: 5/3، الموجز في قواعد اللغة العربية: 292، نحو العربية: عبداللطيف محمد الخطيب وسعد عبدالعزيز مصلوح: 362/3.

(3) شذور الذهب: 269، التصريح على التوضيح:596/1.

(4) النحو الوافي:364/2.

(5) شرح التسهيل:321/2.

(6) ارتشاف الضرب:1557.

(7) سورة القصص، الآية : 21

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 281/2.

- **أولاً: الحال المفرد :**

الأصل في الحال الإفراد[1]، وقد عُرِفت الحالُ المفردة: بأنها ما ليست جملة ولا شبهها، ومعنى ذلك أن الحال المفردة قد تكون مثناة، أو مجموعة[2]، نحو: قرأت الدرس مجتهداً، وكتباه مجتهدَيْنِ، وتعلمناه مجتهدِين[3].

وقد وردت الحال المفردة في مواضع متعددة في كتاب العكبري– رحمه الله– حيث وجه مجموعة من الأحاديث حسب المعنى ومنها ما ورد في حديث أبي الدرداء عويمر بن عامر– رضي الله عنه–: **(كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرَفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ)**[4].

قال العكبري– رحمه الله–: (**آخذا**) حال، والعامل فيه (**أقبل**) [5].

فـ **(آخذاً)** هي اسم مشتق من الفعل الثلاثي(**أخذ**)، وهي اسم منصوب ليس عمدة ولا تابع، بينت هيئة صاحبها الفاعل (**أبو بكر**)، وتصلح لجواب كيف، فنقول كيف أقبل أبو بكر؟ فنقول آخذاً، وهي متفقة في المعنى مع عاملها (**أقبل**)، وقد جاءت هنا على الأصل فهي ليست جملة أو شبهها .

ومثله ما ورد في حديث عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: **(فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ غُلَامِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَاعِدًا عَلَى أُسْكُفَّةِ الْمَشْرُبَةِ)**[6].

قال العكبري–رحمه الله–: (**إذا**) هذه ظرف مكان ومعناه المفاجأة، و **(أنا)** مبتدأ وفي الخبر وجهان: أحدهما: (برباح) والتقدير: فإذا أنا بصرت برباح، (وإذا) على هذا منصوبة **(ببصرت)**، والثاني الخبر هو (فإذا) لأنه مكان، وظرف المكان يكون خبراً عن الجثة، و(برباح) في موضع المفعول، وأما **(قاعدًا)** فحال من (**رباح**) والعامل فيها ما تتعلق به الباء[7].

---

(1) شرح ابن عقيل:278/2.

(2) جامع الدروس العربية: 103/3، جمرات المنصوبات (الاستثناء – الحال التمييز)، عبدالله اسماعيل:94، النحو التطبيقي، هادي نهر:611.

(3) جامع الدروس العربية: 103/3.

(4) جامع المسانيد والسنن: 338/9، المسند الجامع: 396/14.

(5) إعراب الحديث النبوي: 291.

(6) صحيح مسلم: 1105/2.

(7) إعراب الحديث النبوي: 281.

حيث وردت كلمة (**قاعداً**) في هذا الحديث حالاً، وهو اسم منصوب مشتق من وزن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي (**قعد**) بينت هيئة صاحبها (**رباح**) وهو مفعول به، وتصلح لجواب كيف، فنقول كيف أبصرت رباح؟ فالإجابة: **قاعداً**، وقد جاءت هنا على الأصل فهي ليست جملة ولا شبهها.

و مثله ما وجهه العكبري –رحمه الله– في حديث عبد الله بن عباس– رضي الله عنه– قوله: **(نَزَلتْ هذهِ الآيةُ وَرَسولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ)**.

قال العكبري–رحمه الله–: هكذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أن (رسول الله) مبتدأ و(بمكة) خبره. و(**متوارياً**) حال من الضمير المقدر في الجار. والعامل فيه الجار أو الاستقرار الذي دل عليه الجار، أي ورسول الله صلى الله عليه وسلم مستقر بمكة متوارياً[1].

حيث جاءت كلمة (**متوارياً**) في هذا الحديث حالاً، وهو اسم منصوب مشتق من اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي (تواري) حيث بينت هيئة النبي صلى الله عليه وسلم أثناء استقراره في مكة فقد كان متوارياً، أي متخفياً، ولو سألنا كيف كان استقر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة؟ نجيب متوارياً، فهي جاءت مفردة أي ليست جملة ولا شبه جملة.

و مثله ما ورد في حديث أبي ذر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– وفيه: **(عُرِضَتْ عَلَيَّ أُمَّتِي بِأَعْمَالِهَا حَسَنَةٍ وَسَيِّئَةٍ، فَرَأَيْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا إِمَاطَةَ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَرَأَيْتُ فِي سَيِّئِ أَعْمَالِهَا النُّخَاعَةَ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ)**[2].

قال العكبري– رحمه الله–: "و(**حسنة وسيئة**): حالان من الأعمال"[3].

حيث جاءت هاتان الكلمتان (حسنة وسيئة) في موضع الحال، وهما اسمان مشتقان نوعهما: صفة مشبهة، حيث بينت الكلمتان هيئة العمل فمنه الحسن، ومنه السيء، وهما فضلتان، حقهما النصب على أنهما حال مفرد، أي ليس جملة أو شبهها.

ومثله في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– في حديث عيسى، فيقول أميرهم: **(تَعَالَ صَلِّ بِنَا، فَيَقُولُ: لَا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمِيرٌ، لِيُكْرِمَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ)**.

قال العكبري–رحمه الله–: (**أميرا**) هنا حال، وعلى (بعض خبر) خبر إن، وصاحب الحال الضمير في الجار، والعامل فيها الجار لنيابته عن استقر[4].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 223.

(2) مسند أحمد: 435/35، صحيح ابن حبان:518/4.

(3) إعراب الحديث النبوي: 165.

(4) إعراب الحديث النبوي: 146–147.

حيث جاءت (**أميراً**) في هذا الحديث حالاً، وهو اسم منصوب مشتق، نوعه صفة مشبهة، فهي جاءت مفردة، أي ليست جملة ولا شبه جملة.

ومثله ما ورد عند العكبري –رحمه الله– في مشتق العدد، فقد تأوّل حديث الحكم بن حزن الكُلفيّ– رضي الله عنه– قوله: **(قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَابِعَ سَبْعَةٍ، أَوْ تَاسِعَ تِسْعَةٍ)**[1].

حيث يرى العكبري– رحمه الله–: "الجيد النصب على الحال، والمعنى أحد سبعة، أو أحد تسعة، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾(2) . ويجوز الرفع على تقدير: وأنا سابع سبعة، فيكون خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال"[3].

حيث إن (**سابع وتاسع**) هما اسمان مشتقان من الأعداد، فاسم العدد قد يصاغ وصفاً على وزن فاعل مطابق لموصوفه، ومثله ما ورد في هذا الحديث النبوي(**سابع سبعة**)، حيث إنها تؤول على أنه جاء منفرداً. ولو سألنا أنفسنا كيف جاء؟ فنقول: سابع سبعة، أو تاسع تسعة، أي واحد من سبعة أو تسعة. ومثله ما ورد في قول الله – عز وجل– : ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾(4)، حيث يقول محيي الدين الشريف في كتابه إعراب القرآن الكريم وبيانه تعليقاً على هذه الآية التي استشهد فيها العكبري– رحمه الله– : "يستعمل اسم الفاعل المشتق من العدد على معنيين:

<u>أحدهما</u> : أن يكون المراد به واحداً من جماعة، **<u>والآخر</u>**: أن يكون فاعلاً كسائر أسماء الفاعلين.

فالأول نحو: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾(5)، وقال عزّ وجل ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾(6) فما كان من هذا الضرب فإضافة محضة لأن معناه أحد[7].

أما العيني في شرح لسنن أبي داود فقد ورد عنه بنص آخر حيث يقول: "عن شعيب بن زريق الطائفي قال: جلست إلى رجل له صحبة من رسول الله يقال له الحكم بن حزن الكلفي، فأنشأ يحدثنا

---

(1) مسند أحمد: 399/29.

(2) سورة التوبة: 40.

(3) ينظر إعراب الحديث النبوي: 188.

(4) سورة التوبة: 40.

(5) سورة المائدة: 73.

(6) سورة التوبة: 40.

(7) إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش: 571/5.

قال: وفدت إلى رسول الله –عليه السلام– سابع سبعة أو تاسع تسعة، فدخلنا عليه فقلنا: يا رسول الله، زرناك فادع الله لنا بخير، فأمر بنا– أو أمر لنا– بشيء من التمر"[1]، فالحديث الأول فيه قدمتُ، وهذا الحديث وفدتُ وهما بنفس المعنى.

حيث يشرح العيني هذا الحديث فيقول: "(سابع سبعة) حال من الضمير الذي في (وفدت)، أي: حال كوني أحد السبعة الذين وفدوا إلى رسول الله– عليه السلام–، أو أحد التسعة"[2].

وفي حديث جرير بن عبد الله البَجَلِيّ أنه قال : **(ثُمَّ دَخَلْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ، فَرَمَانِي النَّاسُ بِالْحَدَقِ، فَقُلْتُ لِجَلِيسِي: يَا عَبْدَ اللَّهِ، ذَكَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ، ذَكَرَكَ آنِفًا)**[3].

قال العكبري– رحمه الله–: **(آنفا)** منصوب على الظرف، تقديره : ذكرك زمانا آنفا، أي قريبا من وقتنا، وحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل، أي ذكرك مستأنفا لذكرك، ومنه[4] قوله تعالى: ﴿مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾(5) .

يقول ابن عطية: "ماذا قال آنفا ؟ وهذا أيضا فيه ضرب من الاستخفاف لأنه كان يصرح أنه كان يقصد الإعراض وقت الكلام، ولو لم يكن ذلك بقصد لم يبعد أن يجري على بعض المؤمنين، وروي أن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما ممن سئل هذا السؤال، حكاه الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما. و(آنفا) معناه: مبتدئا، كأنه قال ما القول الذي ائتنفه الآن قبل انفصالنا عنه؟ وقرأ الجمهور: (آنفا) على وزن فاعل، وقرأ ابن كثير وحده: **(أنفا)** على وزن فعل، وهما اسما فاعل من (ائتنف)، وجرياً على غير فعلهما، وهذا كما جرى (فقير) على (افتقر) ولم يستعمل (فقر)، وهذا كثير، والمفسرون يقولون: (أنفا) معناه: الساعة الماضية القريبة منا، وهذا تفسير بالمعنى"[6].

و مثله ما ورد في حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله: **(ائْتُوا مُحَمَّدًا عَبدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ)**[7].

---

(1) شرح سنن أبي داود للعيني: 436/4.

(2) شرح سنن أبي داود للعيني: 437/4.

(3) مسند أحمد:516/31، جامع المسانيد والسنن: 163/2.

(4) ينظر إعراب الحديث النبوي: 155.

(5) سورة محمد: 16.

(6) تفسير ابن عطية: 115/5.

(7) المسند الجامع: 46/3.

يقول العكبري- رحمه الله- : في (**عبد**) فنصب هاهنا على البدل، أو على الحال، أو على إضمار أعنى. ولو رفع كما رفع (عبد كلمه الله) لجاز[1].

حيث جاءت عند العكبري- رحمه الله- على عدة تأويلات منها الحال، فالحال على أنها صفة مشبهة ثابتة في حق النبي صلى الله عليه وسلم، بينت هيئته وقت وقوع الفعل، وهذا ما دلت عليه كثير من الآيات، فالعبودية لله سبحانه وتعالى تتضمن أن يكون الإنسان عبدًا لله، فقد وصف الله تعالى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بصفة العبودية في مواضع متعددة في كتابه الكريم، منها حادثة الإسراء والمعراج، حيث قال الله عز وجل: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾(2)، و في إنزال القرآن الكريم على نبيه وصفه بالعبودية، حيث قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ (3) . وقال أيضاً في نفس المقام: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ (4) . وفي مقام الدعاء والعبادة لله ذكره بأنه عبده تشريفاً له حيث يقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ (5) . فالعبودية هي صفة ثابتة لا تنبغي إلا الله وهي في حق الأنبياء والبشر تشريف فكلنا عبيدٌ لله عزو جل، أما العبودية في حق الناس فهي ذل وصغار. فالله عزو جل كما وصف نبيه بهذه الصفة في القرآن الكريم، وصفهم في الحديث القدسي فقد ذكر في حديث الشفاعة مجموعة من الأنبياء وقد وصفهم جميعاً بالعبودية. ومثله في حديث أنس بن مالك –رضي الله عنه- قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة على لسان رب العزة: **(وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلاَمُ، عَبدًا كَلَّمَهُ اللهُ، وَأَعْطَاهُ التَّوْرَاةَ، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ لَهُمُ النَّفْسَ الَّتِي قَتَلَ بِغَيْرِ نَفْسٍ، فَيَسْتَحِي رَبَّهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ وَكَلِمَتَهُ وَرُوحَهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا عَبدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي)**[6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 118.

(2) سورة الإسراء، الآية:1.

(3) سورة الكهف، الآية: 1.

(4) سورة الأنفال، الآية: 41.

(5) سورة الجن، الآية: 19.

(6) المسند الجامع: 46/3.

ومثله ما تأوله العكبري– رحمه الله في نفس الحديث: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قول رب العزة– جلّ جلاله–: **(وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَبدًا كَلَّمَهُ اللهُ)**[1].

قال العكبري– رحمه الله–: تقديره: هو **عبد**، ولو نصب جاز على البدل وعلى الحال والرفع أفخم[2].

وقد وردت في كتب الأحاديث ومصنفاتها والشروح بالنصب [3].

فالنصب على الحال، تعني أنها حال مشتقة نوعها صفة مشبهة، وهي صفة تشريف في حق الأنبياء وحكمها النصب كما وضحنا آنفاً.

ومثله ما ورد في حديث أبي ذر جُندب بن جُنادة –رضي الله عنه– قوله:**(مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُوتُ فَيَتْرُكُ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَ، حَتَّى تَطَأَهُ بِأَظْلَافِهَا وَتَنْطَحَهُ بِقُرُونِهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ تَعُودُ أُولَاهَا عَلَى أُخْرَاهَا)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: "**(أعظم وأسمن)** هما حالان"[5].

حيث جاءت الكلمة الأولى: **(أعظم)**، في هذا الحديث حالاً منصوباً، وهو اسم مشتق من اسم التفضيل على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلى، وقد بينت هيئة صاحبه الضمير المتصل وقت وقوع الفعل بكلمة (جاءته) وهو المفعول به، حيث يعود هذا الضمير على الغنم والإبل والبقر، ولو سألنا كيف تجيء؟ نقول أعظمَ، فهي جاءت مفردة فضلة وحقها هنا النصب على الحال، ومثلها **(أسمن)** فهي معطوفة على (أعظم) وحقها النصب وبذلك تكون أسمن وأعظم حالان كما فسرهما العكبري– رحمه الله–.

– ثانياً : الحال الجملة:

هو أن تقع الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية، موقع الحال[6] وحينئذ تكون مؤولة بمفرد، نحو: جاء سعيد يركض؛ أي راكضاً، ونحو: ذهب خالد دمعه متحدرٌ؛ أي متحدراً دمعه"[7].

---

(1) المسند الجامع: 46/3.

(2) إعراب الحديث النبوي: 118.

(3) تفسير ابن كثير الطبعة العلمية: 131/1، 97/5، مصنف ابن أبي شيبة: 309/6، مسند أحمد ط الرسالة: 196/19، صحيح البخاري:17/6، سنن ابن ماجه: 1442/2، سنن الترمذي ت شاكر:308/5.

(4) مسند أحمد: 280/35–281.

(5) إعراب الحديث النبوي: 167.

(6) ينظر شرح ابن عقيل: 281/2، شرح المفصل للزمخشري: 23/2–24.

(7) ينظر جامع الدروس العربية:100/3.

ويتعارف عند فقهاء النحو:" تكون الجمل صفاتٍ للنكرة، وحالات للمعرفة نحو: مررت بعبد الله يبني داره، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنه حال؛ كما تقول: مررت بعبدالله بانياً داره"[1]. فالجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، لذلك عندما نأتي بجملة الحال نؤولها حيث يقول المبرد: "ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجلٍ يأكل- قلت على هذا: مررت بزيدٍ يأكل، فكان معناه: مررت بزيدٍ آكلاً. وإذا قلت (أكل) فليس يجوز أن تُخبر بها عن الحال؛ كما تقول هو يأكل ، أي هو في حال أَكلٍ. فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع"[2].

ويشترط في الجملة الحالية ثلاثة شروط[3]:- أولها: أن تكون خبرية، غير إنشائية، والآخر: أن تكون خاليةً من كل علامة تدل على الاستقبال، كالسين، وسوف، ولن، وإن الشرطية، وثالثها: أن تشمل على رابط يربطها بصاحبها، وهو إما ضمير نحو: قوله تعالى:﴿ **اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾(4) ، فالضمير هنا واو الجماعة في (اهبطوا)، أو واو تسمى واو الحال، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها، نحو قوله: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾(5) ، وقد يكون الرابط هو والضمير معاً نحو قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾(6) فالرابط هو الواو وهم في قوله:(**وهم ألوف**) [7].

ومثله ما ورد عند العكبري –رحمه الله– في تأويله لبعض الأحاديث الشريفة التي وردت فيها جملة الحال، ففي حديث معاذ بن أنس الجهني –رضي الله عنه– قول النبي صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الثِّيَابِ، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَوَاضُعًا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، دَعَاهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي حُلَلِ الْإِيمَانِ، أَيَّتَهُنَّ شَاءَ)**[8].

---

(1) المقتضب:123/4.

(2) المصدر نفسه:124/4

(3) جامع الدروس العربية: 101/3، ينظر شرح التسهيل: 359/2، ارتشاف الضرب: 1602، شرح ابن عقيل:281/2، شرح المفصل للزمخشري:24/2، النحو التطبيقي، هادي نهر:613- 614.

(4) سورة البقرة، من الآية: 36.

(5) سورة يوسف، من الآية: 14.

(6) سورة البقرة، من الآية 243.

(7) ينظر جمرات المنصوبات: 101.

(8) مسند أحمد: 384/24.

قال العكبري–رحمه الله–: "أن يلبس مفعول (لترك) أي ترك لبس صالح الثياب، و(هو يقدر) جملة في موضع الحال و **(تواضعاً)** يجوز أن يكون مفعولا له، أي للتواضع، وأن يكون مصدرا في موضع الحال، أي متواضعاً"[1].

فهذه الجملة **(وهو يقدر)** جملة اسمية مكونة من الضمير (هو) وهو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(يقدر) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهر، وفاعل ضمير مستتر تقدير هو.

وقد سبقت هذه الجملة (الواو) وهي واو الحال، ومن المعلوم أن الحال يجب أن يرتبط برابط يربطها بصاحب الحال، فإذا "كانت الحال جملة اسمية أو فعلية فلا بد فيها من رابط يربطها بصاحبها، وهذا الرابط قد يكون ضميراً، أو واواً ، أو الضمير والواو معاً"[2].

ومثله ما ورد في هذا الحديث فالرابط هنا الضمير والواو معاً، وهي جملة خبرية غير مصدرة بعلامة استقبال.

وقد جاءت هذه الجملة بعد معرفة (**صالح الثياب)** ومن المعلوم عند النحويين أن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات وهنا جاءت بعد معرفة فحقها أن تكون جملة اسمية في محل نصب حال.

ومثله ما ورد عند العكبري –رحمه الله– في حديث الحكم بن حزن الكُلفيّ– رضي الله عنه– قوله: **(قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَابِعَ سَبْعَةٍ، أَوْ تَاسِعَ تِسْعَةٍ)**[3].

حيث يرى العكبري– رحمه الله: في جملة (**وأنا سابع سبعة)** أو (**وأنا تاسع تسعة)** "الجيد النصب على الحال، والمعنى أحد سبعة أو أحد تسعة، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾(4).

ويجوز الرفع على تقدير: وأنا سابع سبعة، فيكون خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال"[5].

فتأويل العكبري على أن يربط الجملة الاسمية المقدرة من (**وأنا سابع سبعة)** بالجملة التي قبلها والرابط هنا الضمير و واو الحال، المحذوفان والذي تأولهما العكبري –رحمه الله– من خلال السياق.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 301–302.

(2) نحو العربية: 403/3.

(3) مسند أحمد: 399/29، جامع المسانيد والسنن: 506/2.

(4) سورة التوبة: 40.

(5) ينظر إعراب الحديث النبوي: 188.

وتكون بذلك الجملة في محل نصب حال ومثلها و(أنا تاسع تسعة) .

ومثله ما تأوله العكبري –رحمه الله– حيث وجه رواية اثنين بواحد حيث يقول: في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً: اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ)**[1].

حيث يقول العكبري– رحمه الله–: فيه وجهان:

أحدهما: هو بدل من الحيوان بدل الاشتمال تقديره: نهى عن بيع **اثنين** من الحيوان بواحد، فيكون موضوعه جرا. **والثاني:** موضعه نصب على الحال أي نهى عن بيع الحيوان متفاضلا.

ولو روى بالرفع لجاز على أنه مبتدأ وبواحد خبره، كأنه قال: **كل اثنين بواحد** وتكون الجملة حالا. ونظيره: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، ويداها أطول من رجليها بالرفع والنصب"[2].

حيث تقدير الكلام: (نهى عن بيع الحيوان بالحيوان اثنان منهما بواحد)، وبذلك تعرب(**اثنان)** بالرفع مبتدأ وخبره شبه الجملة (بواحد)، وتقدير الكلام كما قال العكبري– رحمه الله– كل اثنين بواحد.

فقد جاءت الجملة الاسمية بعد المعرفة، وكما هو متعارف نحوياً أن الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، لذلك يشترط هنا في التقدير أن يكون فيها رابط يعود على الجملة التي قبلها، لتكون الجملة في محل نصب حال، والرابط هنا الضمير الموجود في الجار والمجرور(منها) والله أعلم.

ومثله في حديث عبادة بن الصامت –رضي الله عنه– أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ وَلَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ تُحِبُّ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْكُمْ إِلَّا الْمَقْتُولُ، وَقَالَ رَوْحٌ: إِلَّا الْقَتِيلُ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: وقوله: **(ولها عند الله)** يجوز أن يكون الواو للحال، وصاحب الحال الضمير في (تموت)، والعامل في الحال (تموت)، ويجوز أن تكون الجملة صفة لنفس أيضا[4]. كما قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾(5) .

---

(1) مسند أحمد: 234/22.

(2) إعراب الحديث النبوي:144

(3) مسند أحمد:383/37، جامع المسانيد والسنن: 575/4.

(4) إعراب الحديث النبوي: 221.

(5) سورة البقرة: 216.

فجملة (**نفس تموت ولها عند الله خيرٌ**)، (**تموت**) : فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)، وهي صاحب الحال.

والرابط هو (واو الحال)، (لها): جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، (عند) : ظرف مكان منصوب وهو مضاف، واسم الجلالة (الله): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة ، و (خير): مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعة الضمة.

حيث إن الجملة الاسمية (**ولها عند الله – تبارك وتعالى– خيرٌ**)، جاءت مرتبطة بصاحب الحال، وبينت هيئته، وهو فاعل تموت وهو الضمير (هي)، فحقها أن تكون في محل نصب حال.

- **ثالثاً: الحال شبه الجملة :**

هو الكون العام المحذوف وجوباً الذي يتعلق به أحد شيئين: الظرف أو الجار والمجرور[1]. حيث إنهما يقعان موقع الحال، و يتعلقان بمحذوف وجوباً تقديره (**مستقراً**) أو (**استقرَّ**).

نحو: رأيت الهلال بين السحاب، ونحو: نظرت العصفور على الغصن[2]، وتقدير الكلام في الجملتين: رأيت الهلال مستقراً بين السحاب، ونظرت العصفور كائناً مستقراً على الغضن.

ونتعامل مع شبه الجملة معاملة جملة الحال وفق قاعدة الجمل، لتكون الجمل وأشباهها بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات.

وما يفرق الجمل عن أشباهها أن أشباه الجمل تكون متعلقة بمحذوف وجوباً تقديره كائناً أو مستقراً كما وضحنا سابقاً.

ومثله ما ورد في حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ[3] مِنْ عَدَنٍ لَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ بِاللَّبَنِ، وَلَآنِيَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ النُّجُومِ وَإِنِّي لَأَصُدُّ النَّاسَ عَنْهُ، كَمَا يَصُدُّ الرَّجُلُ إِبِلَ النَّاسِ عَنْ حَوْضِهِ**)[4].

---

(1) النحو التطبيقي، هادي نهر: 615.

(2) جامع الدروس العربية: 101/3، ينظر جمرات المنصوبات: 97.

(3) ينظر معجم البلدان، ياقوت الحموي: 292/1. أيلة: بالفتح :مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام، وقيل :هي آخر الحجاز وأول الشام، واشتقاقها قد ذكر في اشتقاق إيلياء بعده، قال أبو زيد :أيلة مدينة صغيرة عامرة بها زرع يسير، وهي مدينة لليهود الذين حرم الله عليهم صيد السمك يوم السبت فخالفوا فمسخوا قردة وخنازير، وبها في يد اليهود عهد لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، وقال أبو المنذر :سميت بأيلة بنت مدين بن إبراهيم، عليه السلام، وقال أبو عبيدة :أيلة مدينة بين الفسطاط ومكة على شاطئ بحر القلزم تعد في بلاد الشام.

(4) صحيح مسلم: 217/1.

قال العكبري–رحمه الله–: "وقع في هذه الرواية **(من عدن)** وهو صحيح، لأن **(أبعد)** أفعل تحتاج إلى من و(من) الأولى تتعلق بأبعد، و**(من عدن)** تتعلق بأيلة، أي أبعد من أيلة بعيدة من عدن، فالجار والمجرور حال من أيلة"[1].

حيث جاءت شبه الجملة الجار والمجرور(من عدن) متعلقة بمحذوف حال، كأننا قلنا إن حوضي لأبعد من أَيْلَة كائناً من عدن، وجاء ما قبلها معرفة (إيلة) وهي اسم مدينة، وبذلك تعرب شبه الجملة من الجار والمجرور في محل نصب حال.

ومثله ما ورد عن أبي بن كعب الأنصاري: حديث موسى مع الخضر عليهما السلام، بمجمع البحرين، فمنه قوله: **(أَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟)**[2].

يقول العكبري–رحمه الله–: "(أنّى) ها هنا فيها وجهان:**أحدهما:** من أين، كقوله تعالى:﴿**أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا**﴾(3) فهي ظرف مكان، و(السلام) مبتدأ، والظرف خبر عنه **والوجه الثاني:** هي بمعنى كيف. أي كيف بأرضك السلام. ووجه هذا الاستفهام أنه لما رأى ذلك الرجل في قفر من الأرض استبعد علمه بكيفية السلام.

فأما قوله (بأرضك) فموضعه نصب على الحال من السلام. والتقدير: من أين استقر السلام كائناً بأرضك؟"[4].

حيث جاءت شبه الجملة (**بأرضك)** متعلقة بمحذوف حال تقديره (**كائناً)**، وكأنك قلت: كيف استقر السلام كائناً بأرضك؟ أو أين؟ وعلى الحالتين سواء كانت (أنى) بمعنى أين، أو كيف؟ فإنّ شبه الجملة (بأرضك) هي متعلقة بمحذوف حال كما ذكره العكبري، والعامل فيه الاستقرار، وقد تقدم الحال على صاحبه (السلام) جوازاً .

– الحال الجامدة المؤولة بالمشتق:

الكثير الغالب في الحال أن تأتي مشتقة، وهي الأصل، ولكنها قد تأتي جامدة وهي قليلة، ولكن مع قلتها قياسية[5] وكثير من النحويين يؤولونها بالمشتق، وفيه يقول الرضي في كتابه شرح الرضي لكافية

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 183.

(2) صحيح مسلم: 1847/4، جامع المسانيد والسنن: 128/1.

(3) سورة آل عمران، الآية:37.

(4) إعراب الحديث النبوي:96–97.

(5) النحو الوافي:368/2.

ابن الحاجب: "هذا رد على النحاة، فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق. قالوا: لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة، أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً: أي هذا مبسراً أطيب منه مرطَّباً؛ أي كائناً بسراً أو كائناً رُطباً، وقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗ﴾ (1)؛ أي دالة.

قال المصنف– وهو الحق[2]–: "لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبيّنُ للهيئة – كما ذكره في حده– فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلّف تأويله بالمشتق"[3].

أما منهج النحاة في تقسيم الحال الجامدة فهو على النحو الآتي[4]: أحدهما: الحال الجامدة المؤولة بالمشتق، و الآخر: الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق.

وقد اختلف النحاة في فروع كل قسم من هذين القسمين فمنهم من جعل المؤولة بالمشتق ثلاثة فروع[5] أو أربعة[6] أو خمسة[7]. وقد نقل ابن عقيل الاجماع حيث يقول: "وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة؛ أي التشبيه والسعر والترتيب والمفاعلة، يجب تأويلها بمشتق؛ ليسر ذلك، وعدم التكلف فيه، ثم اختلفوا في المواضع الباقية؛ فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضاً؛

---

(1) سورة الأعراف: 73.

(2) المصنف يقصد فيه الرضي.

(3) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 662/1–663.

(4) النحو الوافي:368/2، شرح المفصل للزمخشري: 13/2، من متممات الجملة في النحو العربي: 101، جمرات المنصوبات: 84–85، النحو التطبيقي، هادي نهر: 611– 612: شرح ابن عقيل: 245–246.

(5) ينظر: جامع الدروس العربية:84/3، من متممات الجملة في النحو العربي: 101–106 وهي عندهما: ما دلت على تشبيه، أو ترتيب، أو مفاعلة. أما في جمرات المنصوبات: 85 فهي عنده: ما دلت على السعر والتشبيه و المفاعلة.

(6) وهو الإجماع كما ذكر في شرح ابن عقيل: 247/2، وهو ما دلت على السعر والتشبيه والمفاعلة والترتيب وهي عند الغالب من النحاة. ينظر في شرح ابن عقيل: 247/2، شرح الأشموني:5/3، النحو التعليمي وتطبيقها في القرآن الكريم: 756–757.

(7) النحو الوافي: 368/2–372، وقد أضاف الدكتور عباس حسن إلى الأربع فروع السابقة: المصدر الصريح المتضمن معنى الوصف وقبل أن يعرض لهذه المسألة قال: "وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة: يقصد الإجماع ، وتبعه الدكتور محمود سليمان ياقوت– الكويت، في كتابه النحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم755– 758. أما الدكتور عبدالله اسماعيل في كتابه جمرات المنصوبات: 87. فنراه يصنف المصدر الصريح المتضمن معنى الوصف في قسم الجامد غير مؤول بمشتق، أما غالب النحاة فيجعله عنواناً مستقلاً بذاته، ينظر: جامع الدروس العربية:85/3–86، شرح الأشموني:18–20، شرح ابن عقيل:252/2، أما منهجي في الدراسة، فسأذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور عباس حسن في كتابه النحو الوافي.

ليكون الحال مشتقاً على ما هو الأصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن تأويلها بالمشتق تكلفاً، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى"[1].

وسأتحدث عن المواضع التي ذكرها العكبري –رحمه الله– في تأويله للحال الجامدة، مجتهداً في تحليل المعنى من هذه الجوامد.

- **أولاً: الحال الجامدة المؤول بالمشتق ومنها:**

أن تقع الحال (مشبهاً به) [2] في جملة تفيد التشبيه إفادة تبعية غير مقصودة لذاتها[3]:

نحو: ترنم المغنّي بلبلاً– سارت الطيارة برقاً– هجم القط أسداً. فالكلمات الثلاث: (بلبلاً– برقاً– أسداً) أحوال منصوبة مؤولة بالمشتق، (أي: ساراً– سريعة– جريئاً). وكل حال من الثلاث يعد بمنزلة المشبه به. (أي: كالبلبل– كالبرق– كالأسد)، ولا يعتبر مشبهاً به مقصوداً حقيقة، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق[4] . ومثله: وضح الحق شمساً؛ أي مضيئاً، أو منيراً كالشمس[5].

ومثله ما ورد عن جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– عن البني صلى الله عليه وسلم أنه قال في قتلى أحد: **(لَا تُغَسِّلُوهُمْ، فَإِنَّ كُلَّ جُرْحٍ – أَوْ كُلَّ دَمٍ – يَفُوحُ مِسْكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)**[6].

يقول العكبري– رحمه الله–: **(مسكاً)** يحتمل أن تكون حالاً، ويكون التقدير: يفوح مثل مسكٍ، أو طيباً[7].

حيث إن **(مسكاً)** جاءت حالاً جامدة مؤولة بالاسم المشتق على التشبيه، والتأويل يفوح الدم مثل المسك أو بما معناه كما تأوله العكبري يفوح مثل الطيب.

ومثله ما وجهه العكبري في حديث سبرة بن معبد أبي ربيع الجهني –رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرٍ)**[8].

---

(1) شرح ابن عقيل: 247/2.

(2) ينظر: جامع الدروس العربية:84/3، شرح الأشموني:11/3، شرح ابن عقيل:246.

(3) النحو الوافي: 368/2–369.

(4) المصدر نفسه: 369/2.

(5) جامع الدروس العربية: 84/3.

(6) مسند أحمد: 97/22.

(7) إعراب الحديث النبوي: 140–141.

(8) سنن الدرامي: 897/3.

قال العكبري–رحمه الله–: "**(ابن)** بالنصب فيهما وجهان:

أحدهما: هو حال من الصبي، والمعنى إذا كان ابن سبع سنين وإذا كان ابن عشر، أو علموه صغيرا واضربوه مراهقا.

والثاني: أن يكون بدلاً من الصبي، ومن الهاء في (اضربوه)"[1].

من ضمن تأويلات العكبري– رحمه الله– أنها توجه كونها حالاً، وقد ربطها بالمعنى، فقد جاءت (ابن) جامدة مؤولة بالمشتق على وجه التشبيه، فقد شبه ابن سبع بالصغير، وابن عشر بالمراهق، وتقدير الكلام؛ أي علموه كون حاله صغيراً، فقد أوله بالصفة المشبهة، واضربوه كون حاله مراهقاً فقد أوله باسم الفاعل من غير الثلاثي، وقد جاءت الحال هنا معرفة بالإضافة، و عند الجمهور أن الحال إذا جاءت معرفة تأول بالنكرة وهو ما ذهب إليه العكبري في تأويله لهذا الحديث.

1. أن تكون الحال دالة على مفاعَلة:[2]

وذلك "بأن يكون لفظها أو معناها جارياً على صيغة (المفاعلة)؛ وهي صيغة تقتضي– في الأغلب– المشاركة من جانبين أو فريقين في أمر نحو: سلمت البائع نقوده مقابضة؛ أو سلمتُ البائع النقود يداً بيد؛ فكلمة (مقابضة) حال جامدة، ولفظها على صيغة: (المفاعلة) مباشرة، ومعناها: (مقابضين) وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم في عملية القبض. ولهذا كانت الحال هنا مبينة هيئة الفاعل والمفعول به معاً، أي: أن صاحب الحال هو الأمران"[3].

ومثله في حديث الفضة لأبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ–رضي الله عنه– قوله : **(وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبًا)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: انتصاب (**وزنا**) فيه وجهان:

أحدهما: هو مصدر في موضع الحال، والتقدير الفضة تباع بالفضة وزناً أي، موزوناً بموزون.

والثاني: أن يكون مصدراً أي توزن وزناً، وكذلك الحكم في قوله (مثلاً بمثل)[5]

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 201.

(2) النحو الوافي: 369/2، شرح الأشموني: 11/5، جامع الدروس العربية: 84/3، من متممات الجملة في النحو العربي: 101، جمرات المنصوبات:85.

(3) النحو الوافي: 369/2.

(4) صحيح مسلم: 1212/3.

(5) إعراب الحديث النبوي: 265.

حيث يرى العيني صاحب كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري قوله: (مثلاً بمثل) ، بالنصب على أنها حال جامدة تؤول بمشتق وهي دالة على مفاعلة وليست مصدراً في موضع الحال كما يقول العكبري حيث يقول: "قوله: **(مثلاً بمثل)** بالنصب في رواية الأكثرين، وفي رواية أبي ذر بالرفع، (مثل بمثل)، فوجهه بإسناد الفعل المبني للمفعول إليه تقديره: يباع مثل بمثل، وأما وجه النصب فعلى أنه حال تقديره: الذهب يباع بالذهب، حال كونهما متماثلين، يعني متساويين، وقال بعضهم: هو مصدر في موضع الحال، قلت: قوله: مصدر[1]، ليس بصحيح على ما لا يخفى"[2].

فعلى الحالتين سواء كانت دالة على مفاعلة أو مصدر مؤول بمشتق فهي حال حقها النصب، ولك أن تتأول المعنى كما تراه مناسباً.

2. أن تكون الحال دالة على ترتيب[3]:

نحو[4]: ادخلوا رجلاً رجلاً، أو اصطفوا رجلين رجلين، و مضوا كوكبة كوكبة، وعلمته النحو باباً باباً.

وضابط هذا النوع[5]: "أن يذكر المجموع أولاً مجملاً، مشتملاً- ضمناً- على جزأيه المكررين، ثم يأتي بعده تفصيله مشتملاً- صراحة- على بيان الجزأين المكررين، ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة الدالة على الترتيب، ولا يحدث الترتيب من واحدة فقط[6]".

ومثله ما ورد في حديث أبي أمامة صُديّ بن عجلان الباهليّ-رضي الله عنه- قول النبي صلى الله عليه وسلم:(**لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضًا الْحُكْمُ وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ)**[7].

قال العكبري-رحمه الله-: **(عروة عروة)** بالنصب على الحال، والتقدير: مبعضة، كقولهم: دخلوا الأول فالأول، ومعناه شيئاً بعد شيء، ولهذا يحسن أن يجعل جواب كيف تنقض؟[8].

---

(1) من القائلين بذلك العكبري، وابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري: 380/4، وسيتم عرض رأيه في المصدر المؤول بالمشتق.

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني:294/11.

(3) ينظر شرح الأشموني:11/3، جامع الدروس العربية:84/3، شرح ابن عقيل:246/2-247.

(4) ينظر في متممات الجملة في النحو العربي:106.

(5) ينظر في متممات الجملة في النحو العربي:106.

(6) ينظر النحو الوافي: 370/2-371.

(7) مسند أحمد: 485/36، جامع المسانيد والسنن: 542/8.

(8) إعراب الحديث النبوي: 216.

حيث جاءت الحال الجامدة في الحديث النبوي(عروة عروة) وقد جاءت بعد المجموع وهو (عرى الإسلام) وجاءت للدلالة على الترتيب، ومنها نشأت الحال المؤولة، والتقدير: مبعضة كما تأولها العكبري، أما إعرابهما: عروة الأولى: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وعروة الثانية: فهي توكيد لفظي منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو الأحسن، أو تعرب صفة لما قبلها، أو تعرب على أنها معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف (الفاء) أو: (ثم) دون غيرهما من حروف العطف[1].

3. **أن تكون مصدراً صريحاً متضمنا معنى الوصف؛ أي معنى المشتق[2]:**

فإذا وقع المصدر حالاً فإنه يؤول بمشتق حيث يقول المبرد: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسدَّه، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غَناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً. إنما تأويله: صابراً أو مصبَراً، وكذلك جئته مشياً؛ لأن المعنى جئته ماشياً، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال[3] . أما علماء النحو فقد اختلفوا في مجيء المصدر حالاً على النحو الآتي[4]: نحو دخل زيد بغتة

1. سيبويه والجمهور يعدونه حالاً على التأويل بالوصف. أي دخل باغتاً.
2. الأخفش والمبرد يجعلانه منصوب على المصدر(المفعول المطلق) ويقدرون له عاملاً من لفظه محذوفاً. أي دخل زيد يبغتُ بغتة.
3. الكوفيون يرون أنه منصوب على المصدر(المفعول المطلق)، ويجعلون العامل فيه الفعل المذكور على تأويله بفعل من لفظ المصدر(دخل) هو العامل فيه، وهو مضمّن معنى (بغت).
4. المذهب الرابع: أنها مصادر قبلها مصدر مقدّر. أي دخل زيد دخولَ بغتةٍ.

وقصر الجمهور مجيء المصدر النكرة حالاً على السماع، وذهب المبرد فيه إلى القياس[5].

ومن ذلك ما ورد عند العكبري –رحمه الله– في حديث فضالة بن عبيد الأنصاري –رضي الله عنه: **(أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ تُبَاعُ وَهِيَ مِنَ الْغَنَائِمِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَنُزِعَ وَحْدَهُ، ثُمَّ قَالَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا بِوَزْنٍ)[6].**

---

(1) ينظر النحو الوافي: 371/2، من متممات الجملة في النحو العربي:106.

(2) النحو الوافي: 371/2، النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم757.

(3) المقتضب: 234/3.

(4) ينظر: شرح الأشموني:18–20، جامع الدروس العربية:85/3–86، نحو العربية: 383/3.

(5) نحو العربية: 383/3.

(6) مسند أحمد: 364/39.

قال العكبري–رحمه الله–: **(وزناً)** مصدر في موضع الحال، والتقدير الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون. ويجوز أن يكون التقدير: الذهب يوزن بالذهب وزناً، فيكون مصدراً مؤكداً دالاً على الفعل المحذوف، كما قالوا: فلان شُرْبَ الإبلِ، أي يشرب شرب الإبل[1].

قول العكبري– رحمه الله–: (وزناً بوزن) مصدر في موضع الحال، وتفسيره على أن: الذهب يباع موزوناً بموزون، حيث إن المصدر الصريح يؤول بمشتق على وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي: (موزون).

ومثله في حديث الفضة لأبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ –رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبًا)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: انتصاب (**وزنا**) فيه وجهان:

أحدهما: هو مصدر في موضع الحال، والتقدير الفضة تباع بالفضة وزناً أي، موزوناً بموزون.

والثاني: أن يكون مصدراً أي توزن وزناً، وكذلك الحكم في قوله (مثلاً بمثل)[3].

أما هذا التحليل فهو كحديث الذهب المشروح مسبقاً، حيث إن(وزنا بوزن) مصدر في موضع الحال مشتق من اسم المفعول من الفعل الثلاثي (**موزون**).

أما قول العكبري– رحمه الله– في نفس الحديث: وكذلك الحكم في قوله: **(مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبًا)**[4].

حيث تأولها ابن حجر[5] في كتابه فتح الباري، حيث يقول:

"قوله: **(مثل بمثل)** كذا في رواية أبي ذر بالرفع، ولغير أبي ذر **(مثلا بمثل)** وهو مصدر في موضع الحال، أي الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون، أو مصدر مؤكد، أي يوزن وزنا بوزن. وهذا هو رأي العكبري سابقاً.

أما العيني صاحب كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري فقد فسرها مختلفاً عنهما حيث يقول:

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 293

(2) صحيح مسلم: 1212/3.

(3) إعراب الحديث النبوي: 265.

(4) صحيح مسلم: 1212/3.

(5) فتح الباري: 380/4.

"قوله: **(مثلا بمثل)** ، بالنصب في رواية الأكثرين، وفي رواية أبي ذر بالرفع، (مثل بمثل)، فوجهه بإسناد الفعل المبني للمفعول إليه تقديره: يباع مثل بمثل، وأما وجه النصب فعلى أنه حال تقديره: الذهب يباع بالذهب، حال كونهما متماثلين، يعني متساويين، وقال بعضهم: هو مصدر في موضع الحال، قلت: قوله: مصدر، ليس بصحيح على ما لا يخفى"[1]. وبذلك يرى أن الحال دالة على مفاعَلة كما شرحناها سابقاً.

ومثله ما ورد في حديث محمود بن لبيد الأشهلي–رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **فَسَأَلُوهُ مَا جَاءَ بِهِ؟ قَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ يَا عَمْرُو، أَحَدَبًا**[2] **عَلَى قَوْمِكَ، أَوْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: بَلْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَسْلَمْتُ)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: **(رغبة، حدباً)** ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال، أي أجئت محادباً أي متعاطفاً مع قومك، أو راغباً في الإسلام، فهنا يقعان حالين، حيث يؤولان بمشتق لاسم الفاعل.

ومثله في حديث عائشة –رضي الله عنها–: **(اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ رَهْنًا)**[4]

قال العكبري–رحمه الله–: **(رهنا)** مصدر منصوب في موضع الحال، أي أعطاه إياها راهنا. ويجوز أن يكون نعتا لدرع. وأن يكون نصبا على المصدر، أي رهنها رهناً. وأن يكون مفعولا له. و أن يكون تمييزاً[5].

حيث تأول العكبري المصدر(رهناً) بمشتق لاسمه الفاعل من الفعل الثلاثي وتقديره: (راهنا) وصاحب الحال الضمير المستتر في (اشترى) الذي يعود على الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومثله في حديث أبي الجعد الضمري–رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ)**[6].

---

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني:294/11.

(2) الحدب: العطف والحنو. ينظر مسند أحمد ط الرسالة: 42/39، وفي مختار الصحاح مادة (حدب) حيث يقول: حَدِبَتِ الْمَرْأَةُ على ابْنِها، أي عَطَفَتْ عَلَيْهِ، وَشَفَقَت بامْتِناعِها عَنِ الزَّواجِ بَعْدَ أَبيهِ، وفي المعجم الوسيط، والرائد: حدبت: أي حنت وعطفت عليه.

(3) مسند أحمد: 41/39–42.

(4) ينظر: مسند أحمد: 176/40، صحيح مسلم: 1226/3.

(5) إعراب الحديث النبوي: 330

(6) مسند أحمد: 255/24، جامع المسانيد والسنن: 242/9.

قال العكبري–رحمه الله–: **(تهاوناً)** هو منصوب على أنه مفعول له، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال أي متهاونا[1]، أي إن المصدر(تهاوناً) يؤول بمشتق لاسم الفاعل من غير الثلاثي(متهاوناً)، ويعرب حالا من الضمير المستتر في (ترك) .

وفي حديث معاذ بن أنس الجهني–رضي الله عنه–: **(وَمَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الثِّيَابِ، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَوَاضُعًا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، دَعَاهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي حُلَلِ الْإِيمَانِ، أَيَّتَهُنَّ شَاءَ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: أن يلبس مفعول (لترك) أي ترك لبس صالح الثياب، و(هو يقدر) جملة في موضع الحال، و**(تواضعا)** يجوز أن يكون مفعولا له؛ أي للتواضع، وأن يكون مصدرا في موضع الحال، أي متواضعاً[3].

أي أن المصدر (تواضعاً) يؤول بمشتق لاسم الفاعل من غير الثلاثي (متواضعاً) ويقع حالا من فاعل (ترك) وهو الضمير المستتر فيه.

ومثله ما جاء في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ – رضي الله عنه–قوله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: "في نصبه وجهان:

أحدهما: هو مصدر في موضع الحال، أي من صام مؤمناً محتسباً كقوله تعالى: ﴿ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾(5)؛ أي ساعيات.

والثاني: هو مفعول من أجله، أي للإيمان والاحتساب. ونظيره في الوجهين"[6] قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾[7]

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 319.

(2) مسند أحمد: 384/24.

(3) إعراب الحديث النبوي: 301–302.

(4) مسند أحمد: 547/14.

(5) سورة البقرة: 260.

(6) إعراب الحديث النبوي: 258–259.

(7) سورة سبأ: 13.

فهذان المصدران **(إيماناً واحتساباً)** قد وقعا في موضع الحال، و يؤولان بمشتق لاسم الفاعل من غير الثلاثي والتقدير: **(مؤمناً محتسباً)** وصاحب الحال هو الضمير المستتر الذي وقع فاعلا لـ(صام وقام).

ومثله في حديث كعب بن مالك –رضي الله عنه– وتوبته : **(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَى رَسُولِهِ)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–:(**صدقة)** مصدر فيجوز أن يكون منصوباً (بأنخلع)؛ لأن معنى أنخلع أتصدق، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي متصدقاً[2].

فقد وقع المصدر (صدقة) حالاً، ويجوز أن يؤول بمشتق لاسم الفاعل من غير الثلاثي تقديره: متصدقاً وصاحب الحال هو الضمير المستتر (أنا) الذي يعرب فاعلاً لـ(انخلع) .

ومثله ما ورد في حديث عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قوله: **(مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُلْتَمِسًا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَلْيَلْتَمِسْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وِتْرًا)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: انتصاب **(وتراً)** على الصفة لظرف محذوف تقديره: فليلتمسها في زمان وتر، يعني في الليالي الأفراد، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف. أي التماساً وترا ويجوز هذا المصدر في موضع الحال أي موتراً[4].

حيث إن المصدر: (**وتراً)** في هذه الحالة قد يؤول بمشتق لاسم الفاعل من غير الثلاثي تقديره (موتراً) وصاحب الحال الضمير المستتر الذي يعرب فاعلا لـ(يلتمسها).

ومثله أيضاً ما جاء في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ –رضي الله عنه–: **(إِذَا اكْتَحَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْتَحِلْ وِتْرًا، وَإِذَا اسْتَجْمَرَ فَلْيَسْتَجْمِرْ وِتْرًا)**[5].

قال العكبري–رحمه الله–: **(وتراً)** في انتصابه وجهان: أحدهما: حال أي موتراً، والثاني: أن يكون صفة لمصدر محذوف أي اكتحالاً وتراً[6].

---

(1) مسند أحمد: 66/25.

(2) إعراب الحديث النبوي: 296–297.

(3) مسند أحمد: 392/1.

(4) إعراب الحديث النبوي: 282.

(5) مسند أحمد:308/14، جامع المسانيد والسنن: 205/6.

(6) إعراب الحديث النبوي: 266.

حيث إن المصدر (وتراً) في هذه الحالة قد يؤول بمشتق لاسم الفاعل من غير الثلاثي تقديره (موتراً) وصاحب الحال الضمير المستتر الذي يعرب فاعلا لـ(فليكتحلْ).

ومثله في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ قوله صلى الله عليه وسلم: **(قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَقَالَ لَنَا: «مَكَانَكُمْ» ثُمَّ رَجَعَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ، فَصَلَّيْنَا)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: **(قياماً)** حال من الصفوفة[2].

حيث إن المصدر (**قياماً**) في هذه الحالة قد يؤول بمشتق لاسم الفاعل[3] من الثلاثي تقديره (قائمين).

ومثله ما ورد في حديث أبي معاوية قُرة بن إياس المُزَني–رضي الله عنه– حديث النهي عن أكل الثوم: **(إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ آكِلِيهِمَا فَأَمِيتُوهُمَا طَبْخًا)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: **(طبخاً)** إن شئت جعلته مصدراً في موضع الحال، أي أميتوهما مطبوخين، وإن شئت جعلت أميتوهما بمعنى اطبخوهما طبخا، فيكون مصدرا مؤكدا[5].

فالمصدر (طبخاً) يؤول هنا بمشتق لاسم المفعول من الفعل الثلاثي تقديره:**(مطبوخين)** وصاحب الحال الضمير(هما) الذي وقع مفعولا به لفعل الأمر (أميتوا).

ومثله ما ورد في حديث معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **: أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ، وَإِنَّهُ أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلَائِكَةَ)**[6].

قال العكبري–رحمه الله–: **(تهمة)** منصوب على أنه مفعول له، أي لأجل التهمة، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال أي متهما[7].

---

(1) مسند أحمد: 419/16.

(2) إعراب الحديث النبوي: 264.

(3) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 223/3.

(4) مسند أحمد: 180/26

(5) إعراب الحديث النبوي: 295.

(6) مسند أحمد: 49/28.

(7) إعراب الحديث النبوي: 307.

فالمصدر (**تهمة**) يؤول هنا بمشتق لاسم الفاعل من الفعل الثلاثي تقديره: (مُتهماً) وصاحب الحال الضمير المستتر(أنتم) الذي وقع فاعلاً لـ(استحلفكم).

ومثله ما ورد في حديث معاذ بن جبل–رضي الله عنه– قوله: **(مَنْ غَزَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَسُمْعَةً، وَعَصَى الْإِمَامَ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكَفَافِ)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: (**فخرا ورياء**) يجوز أن يكون مفعولا له، وأن يكون مصدرا في موضع الحال[2].

المصدران (فخراً ورياء) يؤولان هنا بمشتقين لاسم الفاعل من الفعل الثلاثي تقديرهما: (مفتخرا و مرائياً) وصاحب الحال الضمير المستتر الذي هو فاعل (غزا).

ومثله ما ورد في حديث معاذ بن جبل– رضي الله عنه–: **(سَأَلْتُ اللَّهَ ثَلَاثًا فَأَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ وَمَنَعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُهُ أَنْ: لَا يُهْلِكَ أُمَّتِي غَرَقًا فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يُظْهِرَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا لَيْسَ مِنْهُمْ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَرَدَّهَا عَلَيَّ)**[3].

قال العكبري–رحمه الله– في (**غرقاً**): "يجوز أن يكون تمييزا، وأن يكون في موضع الحال، وأن يكون مفعولا له"[4].

أما على تقديره (غرقاً) حال، فهو مصدر مؤول بمشتق لاسم الفاعل من الفعل الثلاثي (غارقين).

- **ثانياً: الحال الجامدة التي لا تتأول بالمشتق ومنها:**

1. **<u>أن تكون موصوفة[5] بمشتق أو بشبه[6] المشتق.</u>**

---

(1) مسند أحمد: 368/36، جامع المسانيد والسنن: 490/7.

(2) إعراب الحديث النبوي: 304–305.

(3) مسند أحمد: 400/36–401، 487/7.

(4) إعراب الحديث النبوي: 306.

(5) ينظر: شرح الأشموني:12/3، جامع الدروس العربية:84/3، شرح ابن عقيل: 247، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 663/1، من متممات الجملة في النحو العربي: 107، البيان في النحو العربي، محمود محمد العامودي: 50/4، النحو التطبيقي، هادي نهر: 612.

(6) شبه المشتق: أو: (شبه الوصف) هو الظرف والجار مع مجروره، وإنما كان شبه الجملة شبيهاً بالمشتق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق، تقديره: كائن، أو: موجود، أو حاصل ... ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة. ينظر النحو الوافي: 373/2.

أما الموصوف بالمشتق نحو:" (ارتفع السعر قدراً كبيراً- وقفت القلعة سداً حائلاً) والموصوف بشبه المشتق نحو: (تخيل العدو القلعة جبلاً في طريقه- عرفت جبل المقطم حصناً حول القاهرة)[1]. والنحاة يسمون هذه الحال الموصوفة: بـ(الحال المُوَطِّئة) أي المُمَهِّدة لما بعدها؛ لأنها تمهد الذهن، وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال، فإنّ الحال غير مقصودة؛ وإنما هي مجرد وسيلة وطريق إلى النعت الذي بعدها[2]؛ ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين: أحدهما: الموطئة، وتسمى غير المقصودة، وهي التي شرحناها، والآخر: المقصودة مباشرة وهي المخالفة للسابقة[3].

ومن الحال الموصوفة بمشتق ما ورد عند العكبري- رحمه الله- في حديث رفاعة بن رافع الزُّرَقيّ -رضي الله عنه- قولُه للأعرابي: : **(رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ)**[4].

قال العكبري-رحمه الله-: "في انتصاب **(حَمْدًا)** وجهان أحدهما: هو حال موطئة، أي لك الحمد طيباً والعامل في الحال الاستقرار في لك، ونظيره قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾(5) .

والثاني: أن ينتصب على المصدر، أي نحمدك حمداً، و(لك الحمد) دال على الفعل المقدر"[6].

فقد جاءت (حمدًا) حالاً جامدة موصوفة غير مؤولة بمشتق وقد ذكرت توطئة لما بعدها فهي موصوفة بقوله: (كثيراً) وهي كما شرحناه سابقا ما تسمى بالحال الموطئة.

ومثله في حديث أبي سعيد الخدريّ سعد بن مالك -رضي الله عنه- قول النبي صلى الله عليه وسلم: **(إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ، كِتَابَ اللَّهِ حَبْلاً مَمْدُوداً مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِتْرَتِي أَهْل بَيْتِي)**[7].

قال العكبري-رحمه الله-: قوله **(حبلًا)** ممدودا منصوب على أنه حال، أو مفعول ثانٍ لتارك[8].

فقد جاءت **(حبلًا)** حالاً جامدة موصوفة غير مؤولة بمشتق وقد ذكرت توطئة لما بعدها فهي موصوفة بقوله: (ممدودًا) فهي حال موطئة، وتعرب ممدوداً صفة للحبل .

---

(1) المصدر نفسه: 373/2.

(2) المصدر نفسه: 373/2، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 663/1.

(3) النحو الوافي: 373/2.

(4) مسند أحمد: 332/31.

(5) سورة يوسف: 2، وسور أخرى.

(6) إعراب الحديث النبوي: 196.

(7) ينظر مسند أحمد: 211/17، مع اختلاف في ألفاظ الحديث.

(8) ينظر إعراب الحديث النبوي: 205.

2. <u>أن تكون دالة على عدد:</u>

تأتي الحال الجامدة غير مؤولة بمشتق إن دلت على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾(1)، حيث وقعت أربعين حالاً منصوبة بالياء؛ لكونها وقعت جامدة غير مؤولة بالمشتق لدلالتها على العدد(2).

ومثله ما ورد عند العكبري– رحمه الله– في توجيه العدد (ثلاثة) في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه– قول النبي صلى الله عليه وسلم : **(يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ)**(3).

قال العكبري–رحمه الله–: انتصاب (**ثلاثة**) على الحال. وهو نعت في الأصل، أي أصنافاً ثلاثة، ثم قدم العدد وأضافه فجرى مجرى المضاف إليه في انتصابه(4).

حيث وقعت **(ثلاثة)** حالا منصوبة وعلامة نصبه بالفتحة، لكونها وقعت جامدة غير مؤولة بالمشتق لدلالتها على العدد وهي مضافة وما بعدها (أصناف) مضاف إليه مجرور و علامة جره الكسرة.

- **الحال المعرفة**

لا تأتي الحال معرفة؛" حتى لا تلتبس بالصفة، فلو جاءت الحال معرفة في مثل قولنا: جاء زيدٌ ضاحكاً. وقلنا: جاء زيدٌ الضاحك. لتوهمنا أن (الضاحك) صفة لا حال(5)، لذلك يتشرط أن يكون صاحبها معرفة؛ حتى يتم تفريقها عن النعت الذي يطابق منعوته في التعريف والتنكير(6). لكن قد تأتي الحال بلفظ المعرف بالألف واللام، كقولهم: ادخلوا الأول فالأول، و أرسلها العراك، وجاؤوا الجمّاء الغفيرَ؛ أي جميعاً، وأل في ذلك كله زائدة، وقد تأتي بلفظ المعرف بالإضافة، كقولهم: اجتهد وحدَك؛ أي منفرداً، وجاؤوا قضَّهُم بقَضيضهم؛ أي جميعاً(7) .

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 142.

(2) ينظر من متممات الجملة في النحو العربي: 108.

(3) ينظر مسند أحمد: 288/14، 364/14.

(4) إعراب الحديث النبوي: 267.

(5) ينظر جمرات المنصوبات:91.

(6) من متممات الجملة في النحو العربي:110.

(7) شذور الدهب: 275، شرح التسهيل:326/2.

لذلك يقول المبرد: "هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجري به الحال لعلة دخلت: وذلك قولُك: ادخلوا الأولَ فالأولَ، وادخلوا رجلاً رجلاً، تأويله ادخلوا واحدا بعد واحد، فأما الأول فإنما انتصب على الحال، وفيه الألف واللام؛ لأنه على غير معهود، فجرياً مجرى سائر الزوائد"[1].

فإذا "جاء في كلام العرب أن وقعت الحال فيه معرفة، فجمهور النحاة على أنه جاء بلفظ المعرفة، وليس معرفة، بل هو نكرة معنى"[2]، ولذلك هو عندهم في حكم الشاذ مؤول بالنكرة، نحو قولهم: جاء زيدٌ وحده؛ أي منفرداً[3].

ومثله ما ورد في حديث مِرْدَاس الأسلمي– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ، الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: **(الأول فالأول)** "يجوز رفعه على الصفة أو البدل، و النصب على الحال، وجاز ذلك وإن كان فيه الألف واللام لأن الحال ما يتخلص من المكرر، لأن التقدير ذهبوا مترتبين"[5].

(الأول فالأول): الأول: قد جاء معرفة بـ (أل)، ولا يكون هنا الحال معرفة، وإنما هو مؤول بالنكرة وتقديره كما ورد في تأويل العكبري– رحمه الله–: **(مرتبين)**؛ أي ذهبوا مرتبين.

أما(فالأول): تعرب الفاء على أنها حرف عطف مبني على الفتح، لا محل لها من الإعراب، و ما بعدها الأول: معطوف عليه منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومثله ما ورد في توجيه حديث سَلَمة بن الأكْوَع –رضي الله عنه–: **(ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِالْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ، فَبَايَعتُهُ أَوَّل النَّاسِ)**[6].

قال العكبري–رحمه الله–: **(أول الناس)** "فيه ثلاثة أوجه: أحدهما: أنه حال أي بايعته متقدما. والثاني أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره مبايعة أولَ مبايعة الناس. والثالث أن يكون ظرفاً، أي قبل الناس[7].

---

(1) المقتضب للمبرد:271/3.

(2) من متممات الجملة في النحو العربي:110.

(3) من متممات الجملة في النحو العربي:110، شرح التسهيل: 326/2.

(4) مسند أحمد: 92/8.

(5) إعراب الحديث النبوي: 300.

(6) مسند أحمد: 46/28.

(7) إعراب الحديث النبوي: 207.

حيث ورد في هذا الحديث الشريف قوله: (**أول الناس)** معرفاً بالإضافة، وقد تأوله العكبري على عدة أوجه منها الحال، فالحال على أنها معرفة مؤولة بالنكرة، وهو ما ذكره العكبري–رحمه الله– أي بايعته كون حالي (متقدماً)، حيث تأوله على تقدير اسم الفاعل من غير الثلاثي. وبذلك تعرب **(أولَ الناس)** أولَ: حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهي مضاف، والناس: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

- **حذف عامل الحال:**

الأصل في عامل الحال أن يكون مذكورا سواء كان فعلاً، أو ما قام مقام الفعل، ولكن قد يحذف عامل الحال جوازاً، أو وجوباً[1] وقد ورد عند العكبري– رحمه الله– حذف الحال جوازاً ووجوباً في مواضع منها:

- **<u>أولا: حذف عامل الحال جوازاً:</u>**

1– في الجواب عن السؤال: يحذف عامل الحال جوازاً كأن "يقال: كيف جئت؟ فتقول: (راكباً)، تقديره: (جئت راكباً)، وكقولك: (بلى مسرعاً)، لمن قال لك: (لم تَسِرْ) والتقدير: بلى سرت مُسرعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[2] والتقدير– والله أعلم–: بلى نجمعها قادرين"[3].

ومثله ما تأوله العكبري– رحمه الله– في نصب (فوج) في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة – رضي الله عنه– قوله: (**يَا بَنِي غِفَارٍ، قُولُوا وَلَا تَحْلِفُوا، فَإِنَّ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ حَدَّثَنِي: أَنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ فَوْجٍ رَاكِبِينَ طَاعِمِينَ كَاسِينَ، وَفَوْجٍ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ، وَفَوْجٍ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ وَتَحْشُرُهُمْ إِلَى النَّارِ)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: **(فوج)** بالجر على البدل مما قبله، و**(راكبين)** نعت له. ويجوز أن يروي فوج بالرفع، أي يحشر منهم فوج، ويكون راكبين حالاً، وأما **(فوج)** الثاني والثالث فالرفع فيه أقرب من رفع الأول، لأنه ليس هناك مجرور يقوى جره[5].

---

(1) ينظر للتفصيل شرح ابن عقيل:283/2.

(2) سورة القيامة: الآية 3–4.

(3) شرح ابن عقيل:283/2.

(4) ينظر مسند أحمد مخرجاً: 360/35.

(5) إعراب الحديث النبوي: 171–172.

وقد وردت (فوجاً) بالنصب في بعض المصنفات[1]، حيث وردت عند الإمام النسائي مرفوعاً، وفيه يقول: (**النَّاسَ يُحْشَرُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ فَوْجًا رَاكِبِينَ طَاعِمِينَ كَاسِينَ، وَفَوْجًا تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ....**).

وقد ورد في شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنحة المحمدية تعليقاً على نصب (فوجاً) حيث يقول: "وفي حديث أبي ذر عند النسائي، وأحمد، والحاكم، والبيهقي "مرفوعا" قال: حدثني الصادق المصدق –صلى الله عليه وسلم: (**إنَّ الناس يحشرون**) أسقط من الحديث يوم القيامة (**على ثلاثة أفواج، فوجًا**) كذا في النسخ بالنصب، والذي في شرحه للبخاري والبدور السافرة فوج بالخفض بدل من ثلاثة المجرور بعلى، وهي ثابتة في الحديث، وفي أصل نسخ المواهب، ولما رآها الجهال فوجاً بالنصب تجاسروا وضربوا على لفظ على، مع أنه لو روي بالنصب لكان بتقدير: أعنى، ولا داعية لشطب على، (**راكبين طاعمين كاسين**) وهم الأبرار، (و فوجاً) بالخفض على الصواب، وإن كان في النسخ (فوجاً)، (**تسحبهم الملائكة على وجوههم**) وهم الكفار (وفوجاً) صوابه وفوج، (يمشون ويسعون) وهم المؤمنون العاصون"[2].

فالنصب في (فوج) على تقدير: أعني فوجاً راكبين، حيث تعرب (فوجاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وعامل حذف جوازاً، (**وراكبين**) حالٌ مشتقة بينت هيئة المجيء.

أما تأويل العكبري– رحمه الله– : فقد وردت كلمة (**فوجٌ**) بالرفع في كتب الأحاديث[3]، وهو ما تأوله بجواز رفع(فوج) على تقدير: يحشرُ فوجٌ، حيث تعرب: (**فوجٌ**) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعة الضمة، و (**راكبين**) حال منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، حيث حذف عامله جوازاً وفهم ذلك من خلال السياق.

1. **<u>إذا دلّ الحال عليه:</u>**

يجوز حذف عامل الحال إذا دلّ الحال عليه، ووجوب تعددها بعد إمّا وفيه يقول ابن مالك:

"يجوز اتحاد العامل مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده بجمع وتفريق، ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع، وإفرادها بعد إمّا ممنوع، وبعد (لا) نادراً، ويضمر عاملها جوازاً لحضور معناه"[4].

---

(1) ينظر الترغيب والترهيب للمنذري:208/4، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: 635/3، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية:635/3، جامع الأصول:1538/10.

(2) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنحة المحمدية: 294/12.

(3) مسند أحمد مخرجاً: 360/35، سنن النسائي:116/4، المسند الجامع: 211/16.

(4) شرح التسهيل:348/2.

ونحوه ما ورد عند العكبري– رحمه الله– في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري – رضي الله عنه– حيث يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يُعْرِبَ عَنْهُ لِسَانُهُ، فَإِذَا أَعْرَبَ عَنْهُ لِسَانُهُ، إِمَّا شَاكِرًا، وَإِمَّا كَفُورًا)[1].

يقول العكبري– رحمه الله–: **(شاكراً وكفوراً) حالان،** والعامل فيهما محذوف، والتقدير يتبين إما شاكرا وإما كفورا، أو يوجد، وتكون الحال دالة على المحذوف، والغرض منه أنه إذا بلغ أوخذ بكفره، وأثيب بشكره، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا، ويكون (شاكرا وكفورا) معمول (عبر عنه). أي إذا بلغ شاكراً أو كفوراً اعتدَّ عليه بذلك. ويفيد أنه قبل البلوغ غير مكلف[2].

حيث إن(**شاكراً وكفوراً**) هما حالان، حذف عاملهما جوازاً؛ قد دلّ عليه السياق وقد جاءت الكلمتان بعد (إما) فوجب تعددهما وفيهما يقول الدكتور عباس حسن: " إذا وقعت الحال بعد : (إمَّا) التي للتفصيل، أو بعد: (لا) النافية وجب تعدد الحال، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾(3) ونحو : يقفز الطيار؛ لا خائفاً، ولا متردداً. أما غير هذين الموضعين فالتعدد جائز على حسب الدواعي المعنوية"[4] .

- **<u>ثانياً: حذف عامل الحال وجوباً:</u>**

إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ وغيره:

يحذف عامل الحال وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، وغير التوبيخ حيث يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "ومن المضمر عاملها وجوباً الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغير توبيخ؛ فالتوبيخ كقولك: أقائماً وقد قعد الناس؟، و أقاعداً وقد سار الركب! وكذلك إن أردت ذلك المعنى ولم تستفهم، تقول قاعداً قد علم الله وقد سار الركب.

قال سيبويه: وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود وأراد أن ينبهه، ومن التوبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال أتميماً مرة وقيسياً أخرى، بإضمار أتتحول، وكقولك لمن يلهو وقرناؤه يجدّون: ألاهياً وقد جدّ قرناؤك بإضمار أتثبت ونحوه[5].

---

(1) مسند أحمد: 113/23.

(2) إعراب الحديث النبوي: 14.

(3) سورة الإنسان: 3.

(4) النحو الوافي: 388/2.

(5) شرح التسهيل: 351/2.

ومثله ما تأوله العكبري – رحمه الله– في حديث صفوان بن أمية –رضي الله عنه– أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار منه يوم حُنين أدرعاً فقال: **(أَغَصْبًا يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: قوله **(أَغَصْبَاً)** هو منصوب على المصدر، ويجوز أن يكون حالاً؛ أي أتأخذهما غاصبا، ويجوز أن يكون مفعولا له، أي أتأخذها للغصب[2].

حيث إن العكبري تأولها على عدة أوجه حسب ما يقتضيه المعنى، فالحال هنا على تقدير أتأخذهما غاصباً؟، حيث تأول المصدر بمشتق اسم فاعل ثلاثي من الفعل (غصب)، وهي اسم منصوب يصلح لإجابة كيف، فنقول كيف تأخذها؟ فالإجابة غصباً؛ أي غاصباً، وقد جاء الاستفهام تقريرياً، والاستفهام التقريري هو أن تطلب من المخاطب أن يقر بِما يُسأَلُ عنه نفياً أو إثباتاً، لأي غرض من الأغراض التي يراد لها التقرير. وفي هذا الحديث أراد من توجيه هذا السؤال أن يقرّ النبي صلى الله على نفسه بأن أخذها غاصباً ولكن النبي صلى الله عليه وسلم، نفى له ما كان يتوهمه وقال له: بل عارية مضمونة، قال ابن الملك:" كان صاحب الأدراع كافرا دخل المدينة بإذنه – عليه الصلاة والسلام – ليسمع القرآن والحديث ويتعلم أحكام الدين بشرط أنه إن اختار دين الإسلام أسلم، وإلا رجع إلى وطنه بلا لحوق أذية له من المسلمين، فظن أنه يأخذها ولا يردها (فقال: أغصباً)[3].

فهذه الصيغة من السؤال لا تصدر عن مؤمن لأن التأدب مع النبي صلى الله عليه وسلم واجب، فهي قد صدرت عن صفوان بن أمية– رضي الله عنه– قبل إسلامه.

- **التقديم والتأخير في الحال:**

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها وصاحبها، ولذلك سميت فضلة، ولكنّ هناك مواضعَ قد يتقدم فيها الحال على صاحبها جوازاً ووجوباً منها[4]:

- **تقديم الحال على صاحبها جوازاً:**

حيث "يجيزه جمهور البصريين إن لم يمنع منه مانع، وهو كثير في كلام العرب، ومنه مثل قولهم: ضربت اللص مكتوفاً، وجاء زيد ماشياً. ويجوز فيه من غير مانع تقديم الحال على صاحبها فيقولون: ضربت مكتوفاً اللص، وجاء ماشياً زيدٌ"[5].

---

(1) ينظر مسند أحمد: 606/45، جامع المسانيد والسنن: 291/4.

(2) إعراب الحديث النبوي: 217.

(3) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:1977/5.

(4) للتفصيل ينظر: جمرات المنصوبات: 135–146، من متممات الجملة في النحو العربي:119–136.

(5) من متممات الجملة في النحو العربي: 127

ومثله ما ورد عن أبي بن كعب الأنصاري –رضي الله عنه– في حديث موسى مع الخضر عليهما السلام، بمجمع البحرين، فمنه قوله: **(أَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟)**[1].

يقول العكبري–رحمه الله–: فأما قوله **(بأرضك)** فموضعه نصب على الحال من السلام. والتقدير: من أين خبر استقر السلام مبتدأ كائنا بأرضك؟[2].

حيث تقدم الحال شبه الجملة المكون من الجار والمجرور (بأرضك) على صاحب الحال المعرفة (السلام)، ويعرب صاحب الحال: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة و (أنى) خبره سواء كانت بمعنى أين، أو كيف.

- **مجيء صاحب الحال نكرة.**

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة و قد جاء نكرة وفيه يقول الزمخشري:" وتنكير ذي الحال قبيحٌ. وهو جائز مع قبحه، لو قلت: (جاء رجل ضاحكاً) لقبح مع جواره، وجعله وصفاً لما قبله هو الوجه. فإن قدمتَ صفةَ النكرةِ نصبتها على الحال، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأن الصفة تجرى مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول. وإذا لم يجز تقديمُها صفة، عُدل إلى الحال، وحمل النصب على جواز (جاء رجلٌ ضاحكاً)، وصار حين قُدم وجه الكلام، ويسميه النحويون أحسن القبيحين، وذلك أن الحال من النكرة قبيحٌ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح"[3]، و"لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يُختصَّ أو يسبقه نفي أو شبهه، أو تتقدم الحال، أو تكن الجملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة"[4]. ومن المواضع التي وردت عند العكبري– رحمه الله– في إعرابه للأحاديث الشريفة والتي يجوز مجيء صاحب الحال نكرة بشروط منها:

1. أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة[5]:

فإذا "تقدمت الحال على صاحبها أُمِن اللبس، والاشتباه بالنعت لأن النعت لا يتقدم على المنعوت، فيتعين أن المتقدم حال، وليس نعتاً، ومنه قولك: في الدار جالساً رجل، فـ(**جالساً**) حال من النكرة (رجلٌ) سوغ ذلك تقدم الحال على صاحبها النكرة"[6].

---

(1) صحيح مسلم: 1847/4، جامع المسانيد والسنن: 128/1.

(2) إعراب الحديث النبوي: 97.

(3) شرح المفصل للزمخشري: 20/2

(4) شرح التسهيل:331/2.

(5) ينظر جامع الدروس العربية: 88/3، جمرات المنصوبات:113.

(6) من متممات الجملة الفعلية في النحو العربي:119.

ومثله قول الشاعر :

لمَيَّةَ موحشاً طَلَلُ يَلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ[1]

حيث تقدم الحال **(موحشاً)** وتأخر صاحبه (طلل) وهذا جائز؛ لأن صاحب الحال نكرة تخصصت بالوصف، فجملة يلوح صفة لـ(طلل)[2].

و مثله ما ورد في مسند حذيفة بن اليمان –رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ سَنَّ خَيْرًا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ وَمِنْ أُجُورِ مَنْ يَتَّبِعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ شَرًّا فَاسْتُنَّ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهُ وَمِنْ أَوْزَارِ مَنْ يَتَّبِعُهُ غَيْرَ مُنْتَقِصٍ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: (شيئا): منصوب، وفيه وجهان:

أحدهما: هو واقع موقع المصدر، كقوله تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾(4) .

والثاني: أن يكون مفعولا به، فعلى هذا يكون قوله:**(من أجورهم شيئاً)** فيه وجهان: **أحدهما**: يتعلق بمنتقص، والثاني: يكون صفة لشيء قدمت فصارت حالاً[5].

حيث جاء صاحب الحال (**شيئاً)** نكرة منصوبة على أنها مفعول به لمنتقص، والأصل في الجملة أن تكون: (غير منتقصٍ شيءٍ من أجورهم)، فتكون شبه الجملة الجار والمجرور(**من أجورهم)** في محل جر صفة، ولما تقدمت الصفة؛ أي شبه الجملة على الموصوف (شيء) كان حق شبه الجملة أن ينصب في محل نصب حال. وهنا قد سوغ النحاة مجيء صاحب الحال نكرة إذا تقدمت الحال على صاحبها.

2. أن يتم تخصيصه بوصف[6]:

يأتي صاحب الحال نكرة بشرط أن يأتي نكرة موصوفة مما يقربها من المعرفة، ومثله ما ورد في رواية عبد الله عن أبي بن كعب الأنصاري– رضي الله عنه– في شرح صدره صلى الله عليه وسلم:

---

(1) ينظر خزانة الأدب: 211/3. وَهَذَا الْبَيْت من روى أوّله لعزة موحشاً الخ قَالَ: هُوَ لكثير عزة مِنْهُم أَبُو عَليّ فِي التَّذْكِرَة القصرية. وَمن رَوَاهُ لميّة موحشاً قَالَ: إِنَّه لذِي الرّمة فَإِن عزة اسْم محبوبة كثيّر وميّة اسْم محبوبة ذِي الرمة وَقد قيل: إِنَّه لكثير عزّة. والخلل بِالْكَسْرِ: جمع خلة قَالَ.

(2) ينظر جمرات المنصوبات: 116، من متممات الجملة الفعلية في النحو العربي: 119، البيان في النحو العربي: 58/4.

(3) مسند أحمد: 325/38.

(4) سورة آل عمران: 120.

(5) إعراب الحديث النبوي: 182–183.

(6) ينظر جامع الدروس العربية: 89/3، شرح التسهيل:331/2، من متممات الجملة في النحو العربي:120.

(فُرِجَ سَقْفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ، فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ[1] مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءًا حِكْمَةً وَإِيمَانًا)[2].

قال العكبري–رحمه الله–: "**(مملوءا)** بالنصب على الحال، وصاحب الحال **(طست)** لأنه – وإن كان نكرة– فقد وصف بقوله: **(من ذهب)**، فقرب من المعرفة. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الجر، لأن تقديره بطست كائن من ذهب، أو مصوغ من ذهب، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار. ولو روي بالجر جاز على الصفة [3].

حيث ورد في الحديث النبوي (طست) اسماً مجروراً بحرف الجر الباء، وعلامة جره الكسرة، وهو صاحب الحال، وقد جاء نكرة، و(من ذهب) شبه جملة جار ومجرور في محل جر صفة، و(مملوءاً) حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وقد سوغ مجيء صاحب الحال نكرة كونها موصوفة.

3. أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام[4]:

فالأول نحو: ما في المدرسة من تلميذ كسولاً. وما جاء أحدٌ إلا راكباً،

والثاني: لا يبغِ امرؤٌ على امرئ مستسهلاً بغيَه ، والثالث نحو: أجاءك أحدٌ راكباً؟[5].

أما ما ورد عند العكبري– رحمه الله– مجيء صاحب الحال نكرة مسبوقة بالنفي، ففي حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ –رضي الله عنه– قال النبي صلى الله عليه وسلم: (" **لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَلَّا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ)[6].**

قال العكبري–رحمه الله–: نصب **(أوَّلَ)** هنا على الحال، لأنه في معنى لا يسألني عن هذا الحديث أحد سابقاً لك، وجاز نصب الحال على النكرة لأنها في سياق النفي، فتكون عامة كقولهم: ما كان أحد مثلك، وما في الدار أحد خيراً منك[7].

حيث جاء صاحب الحال نكرة (أحد) وهو فاعل، وجاءت (أوّلَّ) حال منصوبة، وسوغ لصاحب الحال أن يكون نكرة لأنه جاء في سياق النفي.

---

(1) طست: جمع طُسوت : طَسْت ، إناء كبير مستدير من نُحاس أو نحوه يُستعمل للغسيل (يُذكَّر ويُؤنَّث) :– غسل الضيف يده في الطَّست بعد الأكل ، طَسْت نُحاس. ينظر مختار الصحاح: مادة (طست).

(2) ينظر صحيح البخاري: 78/1، بلفظ (ممتلئ) بدلاً (مملوءًا).

(3) إعراب الحديث النبوي: 100.

(4) شرح التسهيل:332/2، من متممات الجملة في النحو العربي: 122–124.

(5) ينظر جامع الدروس العربية: 88/3.

(6) مسند أحمد: 446/14، السنن الكبرى للنسائي: 359/5.

(7) إعراب الحديث النبوي: 257–258.

- **حذف صاحب الحال :**

الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكورا، وقد يحذف جوازا، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز ذكره. "فيحذف جوازاً إذا حذف عامله، نحو قولك: راشداً، أي تسافر راشداً، ويجوز أن تقول تسافر راشداً.

ويحذف وجوبا مع الحال التي تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعداً، أي: فذهب الثمن صاعدا، ففي هذا حذف صاحب الحال وعامله"[1] .

ومثله ما ورد في حديث سلمان الفارسي – رضي الله عنه –: **(رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، صَائِمًا لَا يُفْطِرُ، وَقَائِمًا لَا يَفْتُرُ، وَإِنْ مَاتَ مُرَابِطًا جَرَى عَلَيْهِ كَصَالِحِ عَمَلِهِ حَتَّى يُبْعَثَ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: **(صائما وقائما)** حالان. وصاحب الحال محذوف دل عليه قوله، **(من صيام شهر وقيامه)**. والتقدير: أن يصوم الرجل شهراً أو يقومه صائماً وقائماً.

حيث حذف صاحب الحال جوازاً وقد دل عليه سياق الحديث النبوي، وحذف عامله، والتقدير: كما قال العكبري– رحمه الله–: أن يقومه صائماً وقائماً.

التوابع:

اصطلاح نحوي يضم خمسة أبواب: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، و البدل، وقد سميت كذلك، لأنها متبوعها، ولا تتقدم عليه، وتشاركه في إعرابه، وفي أن العامل في التابع هو نفسه العامل في المتبوع[3].

وسنفصل الحديث في هذه الأبواب الخمسة، موضحين أثر المعنى في تأويل العكبري للأحاديث النبوية الشريفة الواردة في هذه الأبواب.

- **النعت:**

النعت والنعوت مصطلح أصله موجود عند البصريين الأوائل، فقد استخدموه كما استخدموا في معناه مصطلح الصفة والموصوف، وإن كان يحلو لبعض النحاة أن يعتبر مصطلح النعت كوفياً، و مصطلح الصفة بصرياً[4].

---

(1) شرح ابن عقيل:285/2.

(2) مسند أحمد: 138/39.

(3) التوابع، عبدالله إسماعيل: 1.

(4) النداء والتوابع في النحو العربي: 37.

تعريفه: هو "تابع يُكمل متبوعَه، أو سببي المتبوع، بمعنى جديد يناسب السياق، ويحقق الغرض"[1]، أو هو "التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[2]. أو هو "التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً، مسوقاً لتخصص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد"[3].

- **أقسام النعت:**

وقد قسم النحاة النعت إلى حقيقي، وسببي، أما النعت الحقيقي فقد قسموه إلى ثلاثة أقسام: النعت المفرد؛ والنعت الجملة و يتفرع منه النعت الجملة الاسمية والفعلية؛ و شبه الجملة ويتفرع منه النعت الجار والمجرور والظرفية.

- **أولاً: النعت المفرد:**

وهو أكثر النعوت دوراناً في كلام العرب[4] ونعني بالمفرد؛ أي ليس جملة أو شبه جملة، نحو: قوله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾(5) .

ويشترط في النعت الحقيقي المفرد أن يتبع منعوته في:

1. العدد: إفراده وتأنيثه و جمعه.
2. الجنس: تذكيره وتأنيثه
3. التعريف والتنكير
4. الإعراب: رفعه ونصبه وجره.

أما الذي ورد عند العكبري- رحمه الله- في النعت الحقيقي المفرد، متأولاً أثر المعنى فيه على النحو التالي، حيث جاء في حديث عائشة -رضي الله عنها-: قوله: **(اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ رَهْنًا)**[6]

---

(1) النحو الوافي: 437/3.

(2) ينظر: همع الهوامع: 117/3، النداء والتوابع في النحو العربي: 37.

(3) شرح التسهيل: 306/3.

(4) التوابع، عبدالله إسماعيل:13،

(5) سورة الواقعة: الآية 28-29.

(6) ينظر: مسند أحمد: 176/40، صحيح مسلم: 1226/3.

قال العكبري–رحمه الله–: **(رهنا)** مصدر منصوب في موضع الحال، أي أعطاه إياها راهنا. ويجوز أن يكون نعتاً لدرع. وأن يكون نصبا على المصدر، أي رهنها رهناً. وأن يكون مفعولا له. و أن يكون تمييزاً[1].

حيث ذكر العكبري– رحمه الله– أن (**رهناً**) لها ثلاثة أوجه إعرابية، منها أن تأتي صفة، لـ (درعاً) فتكون هي الموصوفة، و الموصوف يعرب حسب موقعه الإعرابي، حيث تعرب هنا(مفعولاً به) لأعطى، و (رهناً) هي التابع وهي صفته، والصفة تتبع الموصوف.

حيث وافقته في هذا الحديث بالتعريف والتنكير، والعدد، والجنس، والإعراب، فقد تُؤول وفق المعنى أن هذا الدرع صفته مرهوناً. فتكون على التحليل الثاني الذي ذكره العكبري– رحمه الله– وجهاً إعرابياً صحيحاً ويعرب: نعتاً منصوباً وعلامة نصبه الفتحة.

ومثله في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة– رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم : **(مَا لِلشَّيَاطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجِينَ، أُولَئِكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمُبَرَّءُونَ مِنَ الْخَنَا[2])**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: (**أبلغ**) يجوز أن يفتح، ويكون في موضع جر صفة لسلاح على اللفظ، وأن يرفع صفة له على الموضع؛ لأن من (زائدة)[4].

ومثله: قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(5) .

حيث جاءت (أبلغ) صفة على وزن أفعل وهي ممنوع من الصرف، وقد جاءت هنا صفة للموصوف (سلاح) وحق الصفة أن تتبع موصوفها في التعريف والتنكير، والجنس، والعدد، والإعراب ولكن في هذا الحديث سبق الموصوف (سلاح) بحرف جر زائد (من) والجر الزائد يجر لفظاً لا محلاً، حيث تكون (سلاح): اسماً مجروراً لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر. أما صفته هنا تقرأ بالجر، أو بالرفع.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 330

(2) الخنا: الفحش: ينظر فتح الباري لابن حجر: 589/10.

(3) جامع المسانيد والسنن: 503/9، الخنا: الفحش: ينظر فتح الباري لابن حجر: 589/10.

(4) إعراب الحديث النبوي: 171.

(5) سورة الأعراف: 59.

فالجر كما تأوله العكبري على المجاورة فتكون: نعت مجرور وعلامة جره الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. أما الرفع على أن تعرب على المحل، فتكون نعتاً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ومثله ما ورد في حديث أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :**(مَا مِنْ أَحَدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَنِيٍّ وَلَا فَقِيرٍ، إِلَّا وَدَّ أَنَّمَا كَانَ أُوتِيَ مِنَ الدُّنْيَا قُوتًا)**[1].

قال العكبري– رحمه الله–: "**(من)** زائدة و**(غني)** بالرفع صفة لأحد على الموضع ،لأن الجار والمجرور في موضع رفع. ونظيره قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾(2)، بالرفع على الموضع وبالجر على اللفظ، ويجوز في الحديث (غنيٍ ولا فقيرٍ) بالجر على اللفظ أيضاً"[3].

حيث جاءت (**غني ولا فقير**) صفة لـ (**أحد**) وهي مجرورة في اللفظ مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ، وحق الصفة (غني ولا فقير) أن تتبع موصوفها في التعريف والتنكير، والجنس، والعدد، والإعراب.

ولكن في هذا الحديث سبق الموصوف **(أحد)** بحرف جر زائد **(من)**، وعليه فإن الصفة تقرأ بالجر، أو بالرفع.

فالجر: كما تأوله العكبري على المجاورة فتكون: صفة بالمجاورة، وهو مجرور وعلامة جره الكسرة. أما الرفع: على أن تعرب على المحل، فتكون نعتاً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ومثله ما ورد في حديث سلمة بن سلامة بن وَقَشْ أبي عوفٍ الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(فَذَكَرَ الْبَعْثَ وَالْقِيَامَةَ وَالْحِسَابَ، وَالْمِيزَانَ، وَالْجَنَّةَ، وَالنَّارَ فَقَالَ: ذَلِكَ لِقَوْمٍ أَهْلِ شِرْكٍ، أَصْحَابِ أَوْثَانٍ، لَا يَرَوْنَ أَنَّ بَعْثًا كَائِنًا بَعْدَ الْمَوْتِ)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: "وقع في هذه الرواية **(كائنا)** بالنصب، ووجهه أن يجعل صفة لبعث، و(بعد الموت) الخبر.

ويجوز أن يكون التقدير :أن بعثاً بعد الموت كائنا، فيكون(**كائنا**) حالاً من الضمير في الظرف وقد قدمه[5].

---

(1) مسند أحمد: 205/19.

(2) سورة الأعراف: 59.

(3) إعراب الحديث النبوي : 125.

(4) ينظر مسند أحمد: 164/25، جامع المسانيد والسنن: 604/3.

(5) إعراب الحديث النبوي: 207.

حيث إن (كائناً) في هذا الحديث جاءت منصوبة، وبذلك تكون صفةً لـ(بعثاً)، وقد توافقت الصفة مع موصوفها التنكير والعدد والجنس والإعراب، و بذلك تتبع الصفة موصوفها فالإعراب فتكون في محل نصب نعت، نوعه مفرد.

ومثله في حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه–: **(وَإِنَّ الدَّجَّالَ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الْيُسْرَى، عَلَيْهَا ظَفَرَةٌ غَلِيظَةٌ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٌ وَغَيْرُ كَاتِبٍ)**[1].

قال العكبري– رحمه الله–: يجوز جر **(كاتب)** على الصفة لمؤمن، ويجوز رفعه صفة لكل أو بدلا منه[2].

حيث إن (كاتب) لها وجهان: إما الرفع أو الجر.

فالرفع هو الوجه الأول على أن (**كاتب)** صفة لـ (كل) وتعرب (كل) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة وقد تطابقت الصفة والموصوف في العدد والجنس والتنكير من ناحية صرفية، أي أن كلا الكلمتين نكرة، والإعراب، ولكن لو نظرنا إلى كل نجد أنها معرفة بالإضافة وبذلك تفقد خاصية أن يتبع المتبوع في التعريف والتنكير، وعليه يكون الوجه الثاني هو الأرجح عندي، فيكون (كاتب) صفة (مؤمن) وهي مضاف إليه مجرور وقد توافقت الصفة مع الموصوف في الحركة الإعرابية والجنس والعدد والتنكير، وبذلك تعرب(كاتب) مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

ومثله: حديث عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها–: **(قَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخَنَّثٌ)**[3].

يقول العكبري–رحمه الله–: "**(مخنث)** نعت لرجل، و (يدخل) خبر كان. ويجوز تقديم الخبر على صفة المبتدأ. ويجوز أن تكون (كان) التامة، ويكون (يدخل مخنث) صفتين لرجل"[4].

أما على الوجه الأول على اعتبار أن كان ناقصة، فـ (مخنث) صفة لـ (رجل)، وقد توافقت الصفة مع الموصوف في التنكير والجنس والعدد والإعراب، وبذلك تكون (مخنث) صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة، وهي مفردة؛ أي ليست جملة أو شبه جملة. أما على اعتبار أن كان تامة فإن جملة (يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) و (مخنث) هما صفتان: الأولى جملة والثانية مفردة.

---

(1) مسند أحمد: 38/ 312.

(2) إعراب الحديث النبوي: 185.

(3) مسند أحمد: 103/42.

(4) إعراب الحديث النبوي: 339.

ومثله في حديث أبي أمامة صُديّ بن عجلان الباهليّ–رضي الله عنه– قوله: **(مَا أَذِنَ اللهُ –عَزَّ وَجَلَّ–لِعَبْدٍ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يُصَلِّيهِمَا)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: **(أفضل)** لا ينصرف، وهو في موضع جر صفة لشيء، وفتحته نائبة عن الكسرة[2].

حيث جاءت (**أفضل)** صفة لـ(**شيء)** وقد توافقت الصفة مع الموصوف في العدد، والتنكير، والجنس والعدد، وتبعتها في الحركة الإعرابية، ولكن جاءت (أفضل) ممنوعة من الصرف، وبذلك تعرب: صفة مجرور وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها ممنوعة من الصرف، وقد جاءت (أفضل) صفة مفردة؛ أي ليست جملة أو شبهها.

- **ثانياً النعت الجملة:**

ويشمل الجملة الاسمية والفعلية، حيث يشترط فيها أن تكون هذه الجمل بعد نكرات، فمن المعلوم أن الجمل وأشباهها بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[3]، حيث إن الجملة الفعلية (**يسعى)** جاءت بعد نكرة، وهي مرفوعة على أنها فاعل، فحق الجملة أن تكون في محل رفع نعت.

ومثله ما ورد في حديث عبادة بن الصامت– رضي الله عنه– قوله: **(مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ وَلَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ تُحِبُّ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْكُمْ إِلَّا الْمَقْتُولُ، وَقَالَ رَوْحٌ: إِلَّا الْقَتِيلُ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: "قوله: (من نفس) في موضع رفع بالابتداء، و (تموت) في موضع جر صفة لنفس على اللفظ أو موضع رفع على الموضع.

قال العكبري–رحمه الله–: وقوله: **(ولها عند الله)** يجوز أن يكون الواو للحال، وصاحب الحال الضمير في (تموت)، والعامل في الحال (تموت)، ويجوز أن تكون الجملة صفة لنفس أيضا كما قال تعالى[5]: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾(6).

---

(1) مسند أحمد: 644/36، جامع المسانيد والسنن: 644/36.

(2) إعراب الحديث النبوي: 215.

(3) سورة يس: الآية 20.

(4) مسند أحمد:383/37، جامع المسانيد والسنن: 575/4.

(5) إعراب الحديث النبوي: 221

(6) سورة البقرة: 216.

حيث جاءت (**نفس)** نكرة وجاء بعدها جملة فعلية (**تموت)** ومن المعلوم أن الجمل بعد النكرات صفات، والصفة هنا تتبع الموصوف في العلامة الإعرابية، فتكون في حالتين: أحدهما الرفع على المحل، حيث إن (نفس) مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ؛ لأنها سبقت بحرف جر زائد.

والآخر: أن تجر الجملة تبعاً للمحل فهي مجرورة باللفظ، فتكون الجملة في محل جر صفة.

أما قوله: (ولها عند الله – تبارك وتعالى) فهي جملة اسمية حيث يجوز فيها أن توجه على وجهين:

أحدهما: الحال وهو الأرجح، لوجود واو الحال، وهو الرابط في الجملة.

والآخر: أن تكون الجملة في محل رفع، أو جر كما في جملة (تموت).

ومثله: حديث عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها–: **(قَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخَنَّثٌ)**[1].

يقول العكبري–رحمه الله–: "**(مخنث)** نعت لرجل، و **(يدخل)** خبر كان. ويجوز تقديم الخبر على صفة المبتدأ. ويجوز أن تكون **(كان)** التامة، ويكون **(يدخل مخنث)** صفتين لرجل"[2].

حيث تأول العكبري النعت الجملة الفعلية على أساس أن كان تامة، وبذلك يعرب الصفة فاعل لكان التامة، و جملة (يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) جملة فعلية سبقت بنكرة مرفوعة، فتكون الجملة الفعلية في محل رفع صفة، و (**مخنث)** صفة ثانية؛ لأنه لم يفصل بين الصفتين فاصل كحرف العطف.

ما ورد في حديث أبي زيد الأنصاري عمرو بن أخطب –رضي الله عنه– : **(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَانَ هَذَا يَوْمًا الطَّعَامُ فِيهِ كَرِيهٌ، فَذَبَحْتُ لِآكُلَ وَأُطْعِمَ جِيرَانِي)**[3].

قال العكبري– رحمه الله– (هذا) اسم كان، و (يوما) ظرف لهذا. والجيد أن يكون (يوما) خبر كان؛ لأنه أراد بهذا الذبح وهو مصدر. وظرف الزمان يجوز أن يكون خبراً عن المصدر.

وقوله: **(الطعام فيه كريه)** مبتدأ وخبره في موضع نصب صفة (ليوم) وهذا مثل قولك: كان الذبح يوم الجمعة الذي فيه الطعام كريه[4].

---

(1) مسند أحمد: 103/42.

(2) إعراب الحديث النبوي: 339.

(3) مسند أحمد: 334/34.

(4) إعراب الحديث النبوي: 287.

حيث جاءت الجملة الاسمية (**الطعام فيه كريه)** في محل نصب صفة؛ لأنها جاءت بعد نكرة منصوبة وهي (يوماً) حيث تعرب: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و من المعلوم أن الجمل بعد النكرات صفات، حيث تتبع الجملة الاسمية في هذا الحديث ما قبلها (يوماً) لأنها نكرة، وتكون في محل نصب صفة.

ومثله يقول: في حديث سَمُرةَ بن جُنْدَب –رضي الله عنه– قوله : **(كَيْفَ تَقُولُ فِي الضَّبِّ؟ قَالَ: أُمَّةٌ مُسِخَتْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَلَا أَدْرِي أَيَّ الدَّوَابِّ مُسِخَتْ؟)**[1].

قال العكبري–رحمه الله– : "قوله **(أمة مسخت)** هو مبتدأ، وما بعده الخبر. فإن قيل فأمة نكرة فكيف يبتدأ بها؟ قيل: فيه جوابان: **أحدهما:** أن (مسخت) نعت لأمة و (من بني إسرائيل) خبره، والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها. **والثاني:** أن (مسخت) الخبر، لأن أمة وإن كانت نكرة فقد أفاد الإخبار عنها، فهو في المعنى كقوله مسخت أمة"[2].

حيث جاءت على الوجه الأول **(مسخت)** جملة فعلية، من الفعل والفاعل، وتعرب فعل ماض مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر يعود على أمة، والجملة مخصصة لنكرة.

وقد جاءت الجملة بعد نكرة **(أمة)** وهي المبتدأ والجمل كما هو المعلوم بعد النكرات صفات، فتكون الجملة الفعلية في محل رفع نعت.

ومثله في حديث أنس بن مالك – رضي الله عنه– قوله: **(مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِهِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ، إِلَّا أَدْخَلَ اللَّهُ– عزَّ وجلَّ– أَبَوَيْهِ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله–: "(من) زائدة و (رجل) مبتدأ، وما بعده إلى قوله: **(لم يبلغوا الحِنْثَ)** صفة للمبتدأ، والخبر قوله: (إلا أدخل الله أبويهم الجنة) [4].

فقد جاءت (رجل) نكرة مجرورة باللفظ مرفوعة على المحل؛ لأن حرف الجر (من) زائد، وبذلك الجملة التي جاءت بعدها (**يموت وما بعدها)** في محل جر صفة على المجاورة، أو رفع صفة على المحل.

---

(1) مسند أحمد: 367/33.

(2) إعراب الحديث النبوي: 212.

(3) مسند أحمد: 14/20، المسند الجامع: 402/1.

(4) إعراب الحديث النبوي: 128.

ثالثاً: النعت: شبه الجملة:

الجمل وأشباهها بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، والمقصود بشبه الجملة هو إما الجار والمجرور أو الظرف، وكلاهما لا يقعان نعتاً، بل يتعلقان بنعت محذوف[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ﴾[2].

حيث جاءت (**من النار**) شبه جملة من الجار والمجرور، متعلقان بمحذوف صفة من (حفرة).

ومثله في رواية عبد الله عن أبي بن كعب الأنصاري –رضي الله عنه– في شرح صدره صلى الله عليه وسلم: **(فُرِجَ سَقْفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ، فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءًا حِكْمَةً وَإِيمَانًا)**[3].

قال العكبري–رحمه الله –: "**(مملوءاً)** بالنصب على الحال، وصاحب الحال (طست) لأنه – وإن كان نكرة– فقد وصف بقوله: **(من ذهب)**، فقرب من المعرفة.

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الجر، لأن تقديره بطست كائن من ذهب، أو مصوغ من ذهب، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار، ولو روي بالجر جاز على الصفة [4].

أما الوجه الذي يعرب صفة، فالصفة على أن (طست) نكرة، وهي اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، وقد جاءت بعدها (**من ذهب**)، وهي شبه جملة من الجار والمجرور متعلقة بمحذوف تقديره مستقر، أو كائن، وشبه الجملة في محل جر نعت؛ لأن الجمل وأشباهها بعد النكرات صفات، وقد تبعت شبه الجملة ما قبلها في الإعراب.

ومثله حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة –رضي الله عنه– قوله، قال عليه السلام: **(كَيْفَ أَنْتَ وَأَئِمَّةً مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْثِرُونَ بِهَذَا الْفَيْءِ)**[5].

قال العكبري–رحمه الله–: "يجوز رفع (أئمة) على أنه مبتدأ، و **(من بعدي)** صفة له، و(يستأثرون) الخبر. وكان الرفع أجود لأنه ليس قبله فعل، فتكون الواو بمعنى مع، فتقوي الفعل فتنصب، ويجوز النصب على تقدير: كيف تصنع أنت مع أئمة هذه صفتهم، فيكون مفعولا معه"[6].

---

(1) التوابع عبدالله إسماعيل: 25.

(2) سورة آل عمران: 103.

(3) ينظر صحيح البخاري: 78/1، بلفظ (ممتلئ) بدلاً (مملوءًا).

(4) إعراب الحديث النبوي: 100.

(5) مسند أحمد: 442/35.

(6) إعراب الحديث النبوي: 160

حيث جاءت (من بعدي) شبه جملة جار ومجرور وجاءت بعد نكرة. وحقها إما الرفع أو النصب، فإن اعتبرنا أن (أئمة) مرفوعة على الابتداء فتكون شبه الجملة في محل رفع صفة، أما اعتبارها على أنها مفعول معه فتكون شبه الجملة في محل نصب نعت.

ومثله في حديث معاوية بن أبي سفيان قوله: **(وَمَا كَانَ أَحَدٌ بِمَنْزِلَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَلَّ عَنْهُ حَدِيثًا مِنِّي)**[1].

يقول العكبري- رحمه الله-: "(أحدٌ) اسم كان، و**(في منزلتي)** نعت لأحد، (وأقلَّ) خبر كان، و(حديثا) تمييز. وهو فعيل مصدر بمعنى التحديث"[2].

حيث جاءت **(في منزلتي)** شبه جملة من الجار والمجرور، وهو متعلق بمحذوف تقديره كائن، وشبه الجملة في محل رفع نعت؛ لأن أشباه الجمل بعد النكرات صفات، وقد سبقت بـ(أحد) وهو اسم كان مرفوع، فتبعته شبه الجملة بالإعراب.

التوكيد:

هو "تابع يذكر في الكلام لرفع توهم ربما حمله الكلام إلى السامع، ويسمى توكيداً أو تأكيداً؛ والأول أشهر في الاستعمال"[3].

و قد قسمه النحاة إلى قسمين: **توكيد لفظي، و توكيد معنوي.**

أولاً: التوكيد اللفظي: وهو تكرار لفظ المتبوع[4]، ويكون " بإعادة اللفظ الأول مثل قوله تعالى:﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾(5)، أو إعادة مرادفه: مثل قول الشاعر[6]:

" **أنت بالخير حقيقٌ قَمِنُ**"

حيث أكد الاسم الظاهر (حقيق)، ليس بتكرار لفظه، وإنما بمرادفه الموافق له في المعنى (قمن)[7].

---

(1) مسند أحمد: 49/28، صحيح مسلم: 2075/4.

(2) إعراب الحديث النبوي: 307.

(3) النحو الميسر، أحمد ناصر: 275، ينظر شرح ابن عقيل: 206/3، شرح التسهيل:289/3، النداء والتوابع في النحو العربي:69.

(4) أوضح المسالك: 336/3، التوابع، عبدالله إسماعيل: 65.

(5) سورة الصف: الآية: 21- 22.

(6) البيت بلا نسبة: ينظر همع الهوامع: 143/3، النداء والتوابع في النحو العربي: 78.

(7) ينظر: النداء والتوابع في النحو العربي: 87.

والتوكيد اللفظي بشكل عام يكون بتكرار اللفظ المراد سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً أم جملة، أم شبهها؛ أي أنك تكرر نفس اللفظ مرة أخرى بلفظه ومعناه معاً[1].

ومثله ما ورد عند العكبري– رحمه الله في تأويل حديث كعب بن مالك: –رضي الله عنه– قوله: **(قالوا: فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ نَحْنُ فَعَلْنَا ذَلِكَ، ثُمَّ أَظْهَرَكَ اللَّهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى قَوْمِكَ، وَتَدَعَنَا؟ قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَلِ الدَّمَ الدَّمَ، وَالْهَدْمَ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: يجوز أن يروى ذلك بالرفع في الجميع، والتقدير: بل دمي دمُكم، وهدمي هدْمُكم، أي من قصدني قصدكم، ويجوز أن يروى بالنصب على تقدير: احفظوا الدم والهدمَ وكرر ذلك توكيدا. والمعنى أصاحبكم وأحفظكم كما أحفظ دمي وأصاحبه[3].

حيث كررت **(الدم والهدم)** في هذا الحديث الشريف، وقد تأولها العكبري على وجهين حسب المعنى، وهما الرفع والنصب: أما الرفع على اعتبار أن **(الدم)** خبر لمبتدأ محذوف، وجاءت **الدم الثانية مؤكدة للخبر**، و**(الهدم)** الأولى: اسم معطوف على الخبر، وحكمها الرفع تبعاً، وقد أُكِدت لفظاً بالهدم الثانية.

أما النصب وهو ما ورد في بعض الروايات، وقال فيه ابن هشام:الهدم بفتح الدال"[4]. حيث تعرب (الدم والهدم) في الجملتين توكيداً لما قبلهما، وهو المفعول به على الإغراء، وعلى كلا الوجهين فإن التوكيد قد تبع ما قبله في الحركة الإعرابية؛ لأنه تساوى في اللفظ والمعنى.

ومثله ما جاء في حديث أبي بَصْرَةَ الغِفَاريّ واسمه حُمَيْل بن بصرة –رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ زَادَكُمْ صَلَاةً فَصَلُّوهَا فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ الْوَتْرُ الْوَتْرُ)**[5].

قال العكبري–رحمه الله–: "فيه وجهان: النصب على تقدير: **صلوا الوتر**، فكرر فاستغنى عن الفعل، ويجوز أن يكون التقدير: عليكم الوتر وكرر توكيدا، ويجوز أن يكون التقدير زادكم الوتر أو أعني الوتر. والثاني: الرفع على تقدير هي الوتر، **وكرر توكيداً**"[6].

---

(1) التوابع، عبدالله إسماعيل: 62،النحو الميسر، أحمد ناصر: 275.

(2) مسند أحمد مخرجاً: 89/25.

(3) إعراب الحديث النبوي: 298.

(4) الروض الأنِف في شرح السيرة النبوية: 121/4.

(5) مسند أحمد: 204/25، 205، جامع المسانيد والسنن: 148/9.

(6) إعراب الحديث النبوي: 189.

حيث جاء وفق تأويل العكبري **(الوتر)** مكرراً، وهو توكيد لفظي يتبع ما قبله في الحركة الإعرابية، وله وجهان: إما الرفع أو النصب: فالرفع على أنه تابع للخبر، أي تقدير الكلام: هي الوتر الوتر، فتكون الوتر توكيداً لفظياً مرفوعاً، و أما إن كان منصوباً فهو على المفعولية، والتقدير: زادكم الوتر الوتر، أو أعني الوتر الوتر، فتكون الوتر الثانية: توكيداً لفظياً منصوباً؛ لأن التوكيد في كلا الوجهين تابع لما قبله في الإعراب.

ثانياً: التوكيد المعنوي:

ويكون بألفاظ معينة توافق المؤكد من حيث المعنى وتخالفه من حيث اللفظ[1]، وذلك بذكر "النفس، أو العين، أو جميع، أو عامة، أو كلا، كلتا، على شرط أن تُضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يناسب المؤكد، نحو: جاء الرجلُ عينه، والرجلان أنفسُهما. رأيت القوم كلُّهم. أحسنت إلى فقراءِ القرية، عامّتِهم. جاء الرجل كلاهما، والمرأتان كلتاهما"[2]

أما ما ورد عند العكبري– رحمه الله– في تصحيح روايةٍ، على اعتقاد منه أن**(كلاهما)** خطأ من الراوي، حيث يقول: في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله في حديث القبر: أنه سئل عن فتّاني القبر، فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: **(قَدْ أَنْجَاكَ اللَّهُ مِنْهُ، وَأَبْدَلَكَ بِمَقْعَدِكَ الَّذِي تَرَى مِنَ النَّارِ، مَقْعَدَكَ الَّذِي تَرَى مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: دَعُونِي أُبَشِّرْ أَهْلِي، فَيُقَالَ لَهُ: اسْكُنْ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ فَيُقْعَدُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهُ أَهْلُهُ....)**[3].

يقول العكبري–رحمه الله: في بعض الروايات **(كلاهما)** بالألف، وهو خطأ، والصواب كليهما بالياء؛ لأن كلا هنا توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير، فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير[4].

من المعلوم "أن (كلا، وكلتا) يؤكد بهما المثنى، وتأتيان في التوكيد ويلحقهما ضمير المؤكد، ومنه: جاء الزيدان كلاهما، وجاءت الهندان كلتاهما"[5]، حيث يؤكد المثنى المذكر بكلا، والمثنى المؤنث بكلتا، ويشترط أن يسبقهما متبوعهما، وأن يضافا إلى ضمير يطابق المؤكد كما في المثالين السابقين، وهما يعاملان معاملة الملحق بالمثنى، حيث يرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء.

---

(1) النحو الميسر: 277.

(2) جامع الدروس العربية:233/3.

(3) مسند أحمد: 65/23.

(4) إعراب الحديث النبوي: 147.

(5) النداء والتوابع:71.

أما ورود (**كلاهما**) بالرفع على الألف فلا وجه له، فقد وردت (كليهما)[1] بالنصب، وهو ما يوافق آراء النحاة في تبعية التوكيد المعنوي لمتبوعه، وبذلك تكون (كليهما) توكيداً معنوياً منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

- **إضافة (كل) في التوكيد المعنوي إلى اسم ظاهر:**

المشهور عند النحاة أن (كل) إذا لحقتها ضمير، و تطابقت مع متبوعها في المعنى، فإنها توكيد معنوي، أما أن يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر فهو على وجهين عند النحاة وإليكم التفصيل.

حيث ورد في حديث معاذ بن أنس الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : **(الْجَفَاءُ كُلُّ الْجَفَاءِ، وَالْكُفْرُ، وَالنِّفَاقُ، مَنْ سَمِعَ مُنَادِيَ اللَّهِ يُنَادِي بِالصَّلَاةِ يَدْعُو إِلَى الْفَلَاحِ، وَلَا يُجِيبُهُ)**[2].

يقول العكبري– رحمه الله–: (الجفاء) في الأصل مصدر وهو ههنا مبتدأ. (وكل الجفاء) توكيد . (والكفر والنفاق) معطوفان على الجفاء. و (من سمع) خبر المبتدأ، ولا بد فيه من حذف مضاف، تقديره إعراض من سمع، لأن (من) جثة بمعنى شخص أو إنسان . والجفاء ليس بالإنسان، والخبر يجب أن يكون هو المبتدأ في المعنى، والإعراض هنا جفاء"[3].

أما قوله: (الجفاء كل الجفاء) فلها وجهان من الإعراب: إما الرفع على أنها توكيد معنوي، أو صفة.

حيث ذكر محمود بن عبد الرحيم صافي في كتابه الجدول في إعراب القرآن الكريم، إعراب (كل) حيث يقول: "لنا في إعرابها ثلاثة أوجه منها ما هو في لفظ الحديث[4]:

أ- أن تكون توكيدا لمعرفة، وهو مذهب البصريين، وعندهم لا يجوز توكيد النكرة، خلافاً لابن مالك، فقد أجاز توكيدها، نحو: صمت شهرا كلّه. ولا بد من إضافتها إلى مضمر راجع إلى المؤكد، نحو: فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ. وقد يخلف الظاهر الضمير، نحو: يا أشبه الناس كل الناس بالقمر.

---

(1) ينظر تفسير ابن كثير، ط العلمية: 472/4، في الانتصار في الرد على المعتزلة: 712/3، حيث يقول: (فيراهما كلاهما) هكذا في النسختين وكذلك عند اللالكائي، وعند الآجري في الشريعة(فيراهما كليهما).

(2) مسند أحمد: 390/24.

(3) إعراب الحديث النبوي: 302.

(4) الجدول في إعراب القرآن الكريم: 20/19.

ب–أن تكون نعتا لمعرفة، فتدل على كمال، ويجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى: «هم القوم كلّ القوم يا أم خالد» .

أما الرأي الأول على أنه توكيد، وهو ما ذهب إليه العكبري– رحمه الله– فتكون (كل الجفاء) توكيداً للمصدر (الجفاء) و الذي يعرب مبتدأ مرفوعاً، وبذلك تتبع (كل الجفاء) ما قبلها في الحركة الإعرابية وتعرب كل: توكيد معنوي مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهي مضاف، و الجفاء: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

أما الرأي الثاني: فتكون (كل الجفاء) صفة لما قبلها (الجفاء) وتتبعه في الحركة الإعرابية وتعرب كل: نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهي مضاف، و الجفاء: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة

العطف:

وهو نوعان: عطف البيان، وعطف النسق.

أولاً: عطف البيان:

وهو العطف من غير أداة ، وحده عند النحاة: هو التابع الجامد، أو ما في تأويله الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي توضيحه لمتبوعه إن كان معرفة، وفي تخصيصه له إن كان نكرة[1].

وقد ورد عند العكبري –رحمه الله– في حديث واحد، حيث جاء عن عمران بن حصين– رضي الله عنه– حديث المرأة والمزادتين: **(كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا تِلْكَ الْوَقْعَةَ، فَلَا وَقْعَةَ أَحْلَى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا)**[2].

قال العكبري– رحمه الله: (**تلك**) في موضع نصب (**بوقعْنا**) نصب المصادر (**والوقعة**) بدل من تلك، أو عطف بيان فهي منصوبة لا غير[3].

حيث يرى العكبري أن (الوقعة) يجوز فيها الإعراب على أنها بدل مطابق (كل من كل) مرفوع وعلامة رفعة الضمة، أو عطف بيان مرفوع، حيث يقول ابن مالك: "ويصح في عطف البيان

(1) النداء و التوابع في النحو العربي: 84.

(2) مسند أحمد: 129/33، صحيح البخاري: 76/1.

(3) إعراب الحديث النبوي: 285.

أن يعرب بدل كل؛ أي، مطابقاً (كل من كل)، إلا إن امتنع الاستغناء عنه، نحو: هند قام زيدٌ أخوها، أو إحلاله محل الأول، نحو: يا زيدُ الحارثُ"[1].

ومن خلال ذلك يجوز أن تعرب على الوجهين، إما البدل أو عطف البيان كما هو عند أبي البقاء العكبري- رحمه الله-.

ثانياً: عطف النسق:

حدّه: تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف[2]، نحو: "جاء عليٌّ وخالدٌ". "أكرمت سعيداً ثم سليماً"[3].

حروف العطف وهما على نوعين[4]:

1. ما يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمغنى.
2. ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى وتكون في ثلاثة حروف: (بل، لكن، حتى).

أما الأحاديث الواردة في تأويل العكبري- رحمه الله- في هذا الباب فتتضمن النوع الأول وسنفصله كالآتي:

- **ما يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى.**

حيث "يقصد بالتشريك باللفظ التشريك في الوجه الإعرابي الذي عليه الأول، وبالاشتراك في المعنى دخول الثاني في المعنى الذي دخل فيه الأول"[5] وهو نوعان:

أ. **<u>ما يقتضي ذلك بصورة مطلقة:</u>** وهو الواو، والفاء، وثم، وحتى، مثل: جاء زيدٌ، وعمر؛ جاء زيد ثم عمرو؛ جاء زيدٌ فعمرو، قدك الحجاج، حتى المشاة.

ونحوه ما ورد عند العكبري- رحمه الله- في تأويله للأحاديث النبوية وبيان أثر المعنى فيها من خلال حروف العطف.

---

(1) أوضح المسالك: 3/349-350.

(2) ينظر: جامع الدروس العربية:3/244، شرح ابن مالك:3/218، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/353، التوابع، عبدالله اسماعيل: 125، النداء والتوابع في النحو العربي، فضل النمس: 92.

(3) جامع الدروس العربية: 3/244.

(4) ينظر للتفصيل، شرح ابن عقيل:3/225، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/253، النداء والتوابع في النحو العربي: 92.

(5) ينظر النداء والتوابع في النحو العربي: 92.

- **أولاً: الواو:**

هو" أصل حروف العطف[1] وهو عند البصريين لمطلق الجمع وليس للترتيب[2]، "فإذا قلت: (جاء زيد وعمرو) دلّ على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحْتمل كون (عمرو) جاء بعد زيد أو جاء قبله، أو جاء مصاحباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو (جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاز زيد وعمرو معه)، فيعطف بها: اللاحق، والسابق، والمصاحب"[3].

ومثله ما ورد في حديث عبدالله بن مسعود- رضي الله عنه- قوله صلى الله عليه وسلم: **(حَيَّ عَلَى الطَّهُورِ المُبَارَكِ، وَالبَرَكَة مِنَ اللَّهِ)**[4].

وفي لفظ آخر عن عبدالله بن مسعود- رضي الله عنه- قوله صلى الله عليه وسلم: **(حَيَّ عَلَى الْوُضُوءِ، وَالْبَرَكَة مِنَ اللَّهِ)**[5].

قال العكبري- رحمه الله-: **(البركة)** في هذين الموضعين مجرورة عطفاً على الطهور و والوضوء، ووصفهما بالبركة لما فيهما من الزيادة والكثرة من القليل ولا معنى للرفع هنا[6].

حيث جاء الاسم **(البركة)** اسماً معطوفاً تابعاً لما قبله والذي يطلق عليه المتبوع وهو المعطوف عليه وهما في الروايتين (الطهور والوضوء)، وقد توسط التابع متبوعه حرف العطف (الواو) فتبعه بالحركة الإعرابية وبالمعنى فتقدير الكلام: اقبلوا إلى الطهور والبركة أو اقبلوا إلى الطهور والوضوء، فالمقام يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب والمعنى، وبذلك تجر البركة في الراويتين بحر العطف وعلامة جرها الكسرة .

ومثله في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-قوله: **(نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ تَغْدُو بِإِنَاءٍ، وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ)** [7].

---

(1) التوابع، عبدالله اسماعيل: 127.

(2) ينظر شرح ابن عقيل: 226/3، النداء والتوابع في النحو العربي: 92، التوابع، عبدالله اسماعيل: 127.

(3) شرح ابن عقيل: 227/3.

(4) ينظر مسند أحمد: 104/7، صحيح البخاري: 194/4.

(5) ينظر مسند أحمد: 355/6-356.

(6) إعراب الحديث النبوي: 245.

(7) ينظر: مسند أحمد: 165/3، ينظر لشرح المفردات اللغوية (المنيحة، اللقحة، الحلب) في كشف المشكل من حديث الصحيحين:516/3.

اللغة: المنيحة: الْعَطِيَّة، وَهِي هَا هُنَا عَارِية يمنح قوم لَبنهَا ثمَّ يردونها.

واللقحة بِكَسْر اللَّام: الشَّاة الَّتِي لَهَا لبن. وَبِفَتْحِهَا: الْمرة الْوَاحِدَة من الْحَلب. وَقيل: فِيهِ لُغَتَانِ: كسر اللَّام وَفتحهَا.

وَالشَّاة الصفي والناقة الصفي: الْكَثِيرَة اللَّبن. وصفايا الْإِبِل: الغزار مِنْهَا.

قال العكبري- رحمه الله-: **(المنيحة)** فاعل نعم، و **(اللقحة)** هي المخصوصة بالمدح، و **(منيحة)** منصوب على التمييز، توكيدا، وقوله: **(والشاة الصفي)** هو معطوف على اللقحة[1].

قال "أبو عبيد المنيحة عند العرب على وجهين: أحدهما: أن يعطي الرجل صاحبه صلة فتكون له، والآخر: أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بحلبها ووبرها زمناً ثم يردها، والمراد بها في أول أحاديث الباب هنا عارية ذوات الألبان ليؤخذ لبنها ثم ترد هي لصاحبها وقال القزاز قيل لا تكون المنيحة إلا ناقة، أو شاة والأول أعرف"[2].

حيث مدح النبي صلى الله عليه وسلم الناقة أو الماشية المنيحة وعطف عليها الشاة الصفي، وقد توسط بينهما حرف العطف **(الواو)** والذي يفيد مطلق الجمع، وبذلك تكون **(الشاة)** تابعاً وتعرب: اسم معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ لأن المعطوف عليه (المنيحة) هو فاعل نعم مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

يقول أبو محمد الغيتابي في شرحه لهذا الحديث: قَوْله: (وَالشَّاة الصفي) ، صفة وموصوف عطف على مَا قبله، وَقد مضى معنى: الصفي، قَوْله: (تَغْدُو بِإِنَاء وَتَروح بِإِنَاء) أَي: من اللَّبن، أَي: تحلب إِنَاء بِالْغُدُوِّ وإناء بالْعَشي، وَقيل: تَغْدُو بِأَجْر حلبها فِي الغدو والرواح[3].

ومثله ما ورد في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ حديث مانع الزكاة قوله: **(فَإِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغَذِّ[4] مَا كَانَتْ وَأَسْمَنِهِ وَأَكْثَرِه حتى يُبْطَحُ لَهَا)**[5].

يقول العكبري –رحمه الله-: الجر في **(أكثر وأسمن)** وما بعده أجود؛ لأنه يعطف على لفظ **(أغذ)** ويجوز نصبه عطفاً على موضع الكاف، فإن موضعها نصب على الحال[6].

أما الوجهين التي ذكرهما العكبري- رحمه الله- فهما الجر أو النصب على العطف، فالجر على أن كأغذ: جار ومجرور، و**(أسمن وأكثر)** تابع لـ**(أغذ)** وقد توسط بينهما حرف العطف **(الواو)** حيث يفيد مطلق الجمع فكأنه قال: تأتي كأغذٍّ وأسمنِ وأكثرِ، فتكون أسمن: اسم معطوف مجرور؛ وأكثر: معطوف على أسمن مجرور وعلامة جره الكسرة.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 260-261.

(2) فتح الباري، لابن حجر: 243/5.

(3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري:185/13.

(4) كأغذ: أي كأسرع وأنشط، ينظر تفسير ابن كثير، ط العلمية: 237/8.

(5) (أكثر وأسمن) بالجر، ينظر: السنن الكبرى للنسائي: 9/3.

(6) إعراب الحديث النبوي: 248-249.

أما جواز نصبه عطفاً فيكون على الحال، وتكون **(أسمن)** و**(وأكثر)** اسمين معطوفين عليهما وتقدير الكلام: تأتي يوم القيامة حالها أغذ، وأسمن وأكثر. فهنا دل العطف على معنى الاستقرار وقد جاءت مجتمعة وبذلك يجوز فيها النصب.

- **ثانياً: الفاء:**

وتفيد الترتيب والتّعقيب، نحو : أماته فأقبره، وكثيراً ما تقتضي أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة[1]، نحو: (فوكزه موسى فقضى عليه).

حيث ورد في حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– قوله: **(أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَضَلَةِ سَاقِي فَقَالَ: هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَأَسْفَلُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِي الْكَعْبَيْنِ)**[2].

قال العكبري– رحمه الله: قوله **(فأسفل)** الأولى مرفوعة؛ لأنها عطف على موضع تقديره هذا موضع الإزار فمكان أسفل. ولا يجوز نصبه على الظرف إذ ليس هنا ما يكون هذا ظرفا له، وإنما أراد نفس المكان[3].

حيث توسطت الفاء بين **(موضع الإزار)**، و **(أسفل)**، وقد تبعت (أسفل) ما قبلها في الحركة الإعرابية، وقد جاءت (الفاء) حرف عطف للترتيب والتعقيب، وليس ظرفاً كما قد يتوهم البعض، وبذلك تعرب (أسفل) اسم معطوف مرفوع بالفاء وعلامة رفعه الضمة

ومثله في حديث معاذ بن جبل–رضي الله عنه– في علامات الساعة**(سِتٌّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مَوْتِي، وَفَتْحُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَمَوْتٌ يَأْخُذُ فِي النَّاسِ كَقُعَاصِ الْغَنَمِ، وَفِتْنَةٌ يَدْخُلُ حَرْبُهَا بَيْتَ كُلِّ مُسْلِمٍ، وَأَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ أَلْفَ دِينَارٍ فَيَتَسَخَّطَهَا، وَأَنْ تَغْدِرَ الرُّومُ فَيَسِيرُونَ فِي ثَمَانِينَ بَنْدًا، تَحْتَ كُلِّ بَنْدٍ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: الجيد نصب (**فيتسخطها**) عطفاً على يُعطى، ويجوز الرفع على تقدير فهو يتسخطها[5].

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 361/3.

(2) مسند أحمد: 408/38.

(3) إعراب الحديث النبوي: 179.

(4) مسند أحمد: 318/36.

(5) إعراب الحديث النبوي: 302–303.

حيث عطفت الجملة **(يتسخطها)** [1]على الجملة التي ما قبلها(يعطى)، و قد توسطهما (الفاء) وهو حرف يفيد الترتيب والتعقيب، ولكن مجيء حرف العطف بين الجملتين كما هو في هذا الحديث يقتضي التسبب، ويفهم من الفاء أنه تأخر المعطوف عن المعطوف عليه، متصلاً به، فقد تسخطها عقب إعطائه الألف دينار، يقول الشارح: **(وَأَن يعْطى الرجل ألف دِينَار فيتسخطها)** استغلالا لَهَا كِنَايَة عَن كَثْرَة المَال واتساع الْحَال[2].

ومثله ما ورد في مسند أسامة بن زيد –رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(لَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ أن يُتوّجوه فَيَعْصِبُونه [3] بالعِصابةِ)**[4].

قال العكبري–رحمه الله– "الوجه في رفع **(يعصبونه)** أن يكون في الكلام مبتدأ محذوف تقديره فهم يعصبونه، أو فإذا هم يعصبونه. ولو روى فيعصبوه بحذف النون لكان معطوفاً على يتوجوه وهو صحيح في المعنى[5].

وقد وردت (**يعصبوه)** بحذف النون[6]، حيث توسط (الفاء) بين المعطوف والمعطوف عليه، وتفيد الترتيب والتعقيب، وقد تأخر المعطوف عن المعطوف عليه، متصلاً به، حيث إن التتويج يحصل أولاً، ثم يليه مباشرة التعصيب، أي التنصيب ولبس التاج؛ ليكون ملكاً عليهم.

وقد لحقت الجملة المعطوفة ما قبلها في الحركة الإعرابية فحذفت النون في يعصبوه؛ لتبعيتها لـ(يتوجوه)، فقد نصبت بأن وعلامة نصبه حذف النون، وكذلك نصبت يعصبوه عطفاً عليها.

- **ثالثاً: ثم:**

وتفيد الترتيب والتراخي[7]؛ أي تدل على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه منفصلاً عنه؛ أي متراخياً عنه، مثل: جاء زيدٌ ثم عمروٌ، ومنه[8] قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾(9) .

---

(1) ذكرت بالنصب، ينظر مسند أحمد مخرجاً: 318/36، المسند الجامع:271/5.

(2) التيسير بشرح الجامع الصغير:55/2.

(3) أي يلبسوه التاج ملكاً عليهم، ينظر جامع المسانيد والسنن:219/1، شرح النووي على مسلم:158/12.

(4) جامع المسانيد والسنن: 219/1.

(5) إعراب الحديث النبوي: 105.

(6) مسند أحمد، ط الرسالة:102/36، صحيح مسلم:1422/3،

(7) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 363/3، التوابع، عبدالله اسماعيل: 128، النداء والتوابع في النحو العربي: 94.

(8) النداء والتوابع في النحو العربي: 94.

(9) سورة فاطر: الآية 11.

ومثله في حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– قوله: **(فَيَمُرُّ أَحَدكُمْ كَالْبَرْقِ، قَالَ: قُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَيُّ شَيْءٍ كَمَرِّ الْبَرْقِ؟ قَالَ:" أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ؟ ثُمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرِّ الطَّيْرِ، وَشَدِّ الرِّجَالِ، تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ)**[1].

قال العكبري– رحمه الله–: **(شد)** هنا مجرور معطوف على المجرور قبله، والتقدير: أو كشد الرجال، أو عدو الرجال[2]

حيث جاءت (**شدّ الرجال)** مجرور معطوف على ما قبله **(كمرّ الطير)** وقد فصل بينهما **(الواو)**، حيث تفيد مطلق الجمع، وعطفت (كمر الطير) على ما قبلهما وهما (كالبرق) وهو الجار والمجرور الذي هو المعطوف عليه أصلاً، ثم (كمر الريح) المعطوف الأول، وقد توسط بينهم جميعاً (ثم) حيث تفيد الترتيب والتراخي، وقد جر الاسم المعطوف في جميع الأحوال تبعاً للاسم المجرور في (كالبرق).

- **رابعا: حتى:**

حتى العاطفة: وتفيد الغاية[3]، ويشترط في الاسم المعطوف بحتى أن يكون بعضاً مما قبله، وغاية له: في زيادة، أو نقص، نحو : مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وقدم الحجاجُ حتى المشاةُ، وأكلت السمكةَ حتى ذيلَها"[4].

ومثله ما جاء في حديث السائب بن خلّاد– رضي الله عنه– قوله: **(مَا مِنْ شَيْءٍ يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ حَتَّى الشَّوْكَةِ تُصِيبُهُ إِلَّا كَتَبَ لَهُ بِهَا حَسَنَةً أَوَ حَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً)**[5].

يقول العكبري: –رحمه الله–: يجوز **(الشوكة)** بالجر بمعنى إلى، أي لو انتهى ذلك إلى الشوكة، وبالنصب على تقدير: بحد الشوكة، ومع الشوكة.

وبالرفع وفيه وجهان: **أحدهما:** هو معطوف على الضمير في يصيب. **والثاني:** هو مبتدأ، أي هو حتى الشوكة تشوكه[6].

---

(1) ينظر صحيح مسلم: 186/1.

(2) إعراب الحديث النبوي:187.

(3) المرجع السهل في النحو العربي:145.

(4) شرح ابن عقيل: 229/3، التوابع، عبدالله اسماعيل: 129، النداء والتوابع في النحو العربي: 95.

(5) مسند أحمد: 94/27.

(6) إعراب الحديث النبوي: 200.

أما الوجه الأول: فقد جاءت (الشوكة) اسماً معطوفاً بـ(حتى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة؛ وقد تبعت الضمير المستتر، والذي هو في محل رفع فاعل، حيث يعود على شيء، والشوكة جزء من شيء، وبذلك تنطبق قاعدة حتى العاطفة بأن ما بعدها جزء مما قبلها، فتكون (حتى) بذلك حرف عطف للغاية وفق تأويل العكبري- رحمه الله- على الوجه الأول.

أما الوجه الثاني: فـ(حتى) هي حرف ابتداء، وما بعدها مبتدأ، والجملة الابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ومثله ما وجهه العكبري في حديث سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- : ، **إِنَّكَ يَا سَعْدُ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، إِنَّكَ يَا سَعْدُ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى اللُّقْمَةَ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ)**[1].

قال العكبري: قوله (**حتى اللقمة)**: الوجه النصب عطفاً على نفقة، ولو رفع جاز على أنه مبتدأ، (تجعلها) الخبر[2].

أما الوجه الأول: فقد جاءت (**اللقمة)** اسماً معطوفاً **بـ(حتى)** منصوباً بالفتحة؛ وقد تبعت (نفقة) في الحركة الإعرابية، حيث تعرب نفقة: مفعولاً مطلقاً منصوباً وعلامة نصبه الفتحة ، فاللقمة جزء من النفقة المعطاة ابتغاء وجه الله، وبذلك تأول حتى على أنها حرف عطف، يفيد الغاية.

أما الوجه الثاني: على اعتبار أن (حتى) حرف ابتداء، والجملة التي بعدها جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ومثله في حديث أبي هريرة – رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيَخْتَصِمَنَّ كُلُّ شَيْءٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى الشَّاتَيْنِ فِيمَا انْتَطَحَتَا)**[3].

قال العكبري- رحمه الله-: الصواب **(حتى الشاتان)**، أي يختصم الشاتان، فهو معطوف على كل، وقد وقع في هذه الرواية بالنصب، فإن صحت فالوجه فيه أن يكون التقدير: حتى ترى اختصام الشاتين، فحذف الفعل والمضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، و (في) تتعلق بالاختصام المحذوف. و (ما) بمعنى الذي؛ أي في الشيء الذي انتطحا من أجله، ويجوز أن يكون (الشاتين) جراً على تقدير إلى الشاتين[4].

---

(1) مسند أحمد مخرجاً: 109/3.

(2) إعراب الحديث النبوي: 201-202.

(3) ينظر مسند أحمد:33/15 بلفظ (حتى الشاتان).

(4) إعراب الحديث النبوي: 267.

حيث وردت: (**حتى الشاتان**) في بعض الراويات[1]، وعلى هذه الرواية فإن رفع(الشاتان) بالألف تكون عطفاً على (كل) وهي المعطوف عليه.

فالشاتان هما من الكل الذي سيختصمن يوم القيامة، وبذلك تتبع المتبوع بالحركة الإعرابية، وتعرب الشاتان: اسماً معطوفاً بـ (حتى) مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

ب. <u>ما يقتضي ذلك بصورة مقيدة</u>:

وهو (أم) وشرطها أن تكون المتصلة لا المنقطعة التي تفيد الإضراب. و(أو) وشرطها ألاّ تفيد إضراباً، وهما عاطفتين مثل قولك: أزيد عندك أم عمرو، جاء زيد أو عمرو [2].

وقد ذكر عند العكبري– رحمه الله– حرف العطف (أو) ومن المعلوم أن له عدة معان[3]:

منها **التخيير** نحو: خذ من مالي درهماً أو ديناراً، وللإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين.

والفرق بين الإباحة والتخيير: الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنعه، وللتقسيم، نحو : الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف، وللإبهام على السامع، نحو: جاء زيدٌ أو عمرو، إذا كنت عالماً بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع، وللشك، نحو: جاء زيد أو عمرو، إذا كنت شاكاً في الجائي منهما، .....)

وقد ورد عند العكبري– رحمه الله– في عدة مواضع منها ما **ورد** في حديث رافع بن خَديج– رضي الله عنه– وفيه: **(إِنَّ جِبْرِيل أو ملك جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فِيكُمْ؟ قَالُوا :خِيَارَنَا)**[4].

قال العكبري–رحمه الله–: وقع في هذه الرواية **(ملك)** بالرفع، والجيد النصب عطفا على اسم إن، وأما الرفع فله وجهان:

أحدهما: أن يكون مبتدأ وجاء خبره وخبر إن محذوف دل عليه جاء تقديره إن جبريل جاء أو ملك جاء. **والوجه الثاني:** أن يُخرَّج على مذهب الكوفيين، فإنهم يجيزون العطف على موضع اسم إن[5] .

---

(1) ينظر مسند أحمد، ط، الرسالة: 33/15، حيث في الحاشية، تعليقاً على قوله: " حدثنا ابن لهيعة. حدثنا أبو يونس، عن أبي هريرة: ..... باقي الحديث " يقول : إسناده ضعيف، ابن لهيعة–وهو عبدالله– سيء الحفظ، ينظر لوامع الأنوار البهية173/2، إسناده حسن، ينظر: المسند الجامع:463/18.

(2) ينظر التوابع والنداء في النحو العربي: 92.

(3) ينظر شرح ابن عقيل:232/3.

(4) ينظر في مسند أحمد: 136/25.

(5) إعراب الحديث النبوي: 194.

حيث وردت (**ملكاً**) بالفتح[1]، وهو ما يهمنا في باب العطف، فيكون عطف الاسم على الاسم، وقد توسطه حرف العطف (أو) حيث يفيد: الشك[2]؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ**﴾(3)، وبذلك تعرب: اسم معطوف بحرف العطف (**أو**) منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومثله ما ورد في حديث حَمْنة بنت جحش المستحاضة- رضي الله عنها-: قوله: (**فصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ وعشرين ليلةً وأيامها**)[4].

قال العكبري- رحمه الله-: (**أيامها**) منصوب بصلى، وهو معطوف على أربع، أو على ثلاث، والضمير في (أيامها) يرجع على الليالي[5].

حيث تعطف (**أيامها**) على (**أربعاً**) وهو المعطوف عليه الأول الذي عُطف بعدها حرف العطف (أو) والذي يفيد الشك، ثم عطف بعدها (أيامَها) على المعطوف عليه الثاني(ثلاث) وقد فصل بينهما (الواو) التي تفيد مطلق الجمع؛ فالصلاة كانت في كل هذه الأيام ولياليها.

ومثله ما ورد في حديث عبدالله بن عباس- رضي الله عنه-: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ صَدَقَةَ رَمَضَانَ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ).**

يقول العكبري -رحمه الله- وقع في هذه الرواية بالرفع، والجيد النصب عطفا على نصف، و(نصف) منصوب بفرض، وفي نصبه وجهان:

أحدهما: أن يكون بدلا من صدقة. **والثاني:** أن يكون حالا من صدقة"[6].

حيث وردت (**صاعاً**) بالنصب[7]، على منصوب سواء كان بدلاً أم حالاً، فتكون (صاعاً): اسماً منصوباً بحرف العطف (أو) وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه تابع للمعطوف عليه(نصف) في الإعراب، ويفيد حرف العطف(أو) في هذا الحديث التخيير.

---

(1) حيث ذكرت في مسند أحمد، ط الرسالة: 136/25، بالفتح، وقد وضح المحققون: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، في الحاشية أنها ذكرت ((ملك)) في ثلاثة نسخ.

(2) ينظر النداء والتوابع في النحو العربي: 96.

(3) سورة الكهف: الآية 19.

(4) ينظر مسند أحمد: 121/45.

(5) إعراب الحديث النبوي: 326.

(6) إعراب الحديث النبوي: 228.

(7) ينظر: مسند أحمد، ط الرسالة: 323/5، سنن الدار قطني:88/3.

البدل:

التابع المقصود وحده بالحكم[1] المنسوب إلى تابعه، من غير أن تتوسط- في الأغلب- واسطة لفظية بين التابع والمتبوع[2]. وهو" اصطلاح بصري، يقابله الترجمة، والتبيين عند الكوفيين، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه التكرير، وسر الامتاع في البدل أنه يجاء به توضيحاً لكلام مجمل يسبقه، أو تفصيلاً له[3] ، والأغلب في البدل أن يكون جامداً، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقاً[4].

- أما أقسام البدل فهي أربعة على النحو التالي:
- **أولاً: البدل المطابق:**

و يسمى (بدل الكل من الكل) وهو البدل المساوي له في المعنى[5] وضابطه:" أن يكون الثاني مطابقاً؛ أي: مساوياً- للأول في المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب، فهما واقعان على ذات واحدة؛ وأمر واحد: نحو: أشرقت الغزالة، الشمس؛ فأنارت الدنيا. فالشمس بدل كل من كل، والمبدل منه: هو الغزالة، ومعنى الثاني- هنا- معنى الأول تماماً"[6].

ومثله ما ورد في مجموعة من الأحاديث وقد تأولها العكبري- رحمه الله حسب المعنى، حيث ورد في حديث عقبة بن عامر الجهني- رضي الله عنه- قوله صلى الله عليه وسلم: **(يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ، عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهُنَّ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ)**[7].

قال العكبري-رحمه الله-: "**(أهل)** يجوز فيها الجر على البدل من الضمير المجرور (بعيد)، كأنه قال: عيد أهل الإسلام "[8].

حيث تأول العكبري- رحمه الله- جواز الجر في (**أهل)** على البدل من الضمير(**نا)** وهو الضمير المتصل في محل جر مضاف إليه ل(عيد)، وهو بدل مطابق، حيث إن التقدير وفق كلام العكبري- رحمه الله- عيدنا نحن؛ أي أهل الإسلام وبذلك تكون (نا) متساوية في المعنى مع (أهل

---

(1) شرح المكودي على ألفية مالك: 582/2.

(2) ينظر النحو الوافي:664/3، همع الهوامع:147/3، شرح المكودي على ألفية مالك:582/2، شرح ابن عقيل:247/3 ، شرح التسهيل:329/3، النداء والتوابع في النحو العربي:101، التوابع، عبدالله اسماعيل: 87.

(3) التوابع، عبدالله اسماعيل:86.

(4) النحو الوافي: 664/3.

(5) التوابع، عبدالله إسماعيل: 89، النداء والتوابع:101.

(6) النحو الوافي:665/3-666.

(7) مسند أحمد: 605/28.

(8) ينظر إعراب الحديث النبوي: 273.

الإسلام) وقد تبعتها في العدد فهي جمع، والإعراب، وبذلك تكون أهل وفق التأويل: بدل مطابق (كل من كل) مجرور وعلامة جره الكسرة.

ومثله ما ورد في حديث أبي هريرة عبد الرحمن الدوسيّ– رضي الله عنه– قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(قَدْ جَاءَكُمْ رَمَضَانُ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَتُغْلَقُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَحِيمِ، وَتُغَلُّ فِيهِ الشَّيَاطِينُ)** [1].

يقول العكبري– رحمه الله– :"(**شهر**) بدل من رمضان. ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هو شهر مبارك[2].

حيث إن (**شهر**) بدل من المبدل منه (رمضان) و يتطابق البدل منه والمبدل منه في المعنى والإعراب وبذلك يكون بدلاً مطابقاً (كل من كل)، وتعرب على تأويل العكبري على البدل بأنها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ومثله في حديث سَلَمة بن الأكوْع–رضي الله عنه– قوله: **(عُدْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مَوْعُوكًا، قَالَ: فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: وَاللهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا أَشَدَّ حَرًّا، فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدَّ حَرًّا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ هَذَيْنِكَ الرَّجُلَيْنِ الرَّاكِبَيْنِ الْمُقَفِّيَيْنِ)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: أما قوله (**هذينك**) فيه وجهان أحدهما: أنه بدل من قوله بأشد. والثاني: أن يكون منصوباً بإضمار أعني. وأما الكاف في (ذينك) فحرف للخطاب. كالتي في قوله[4] تعالى:

﴿الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾(5) .

أما تأويل العكبري– رحمه الله–: (**هذينك**) على أنه بدل، فهو بدل مطابق(كل من كل)، لأنه يمكن أن يحل محل متبوعه، فتكون (هذينك) بدلاً من المبدل منه (أشدّ)، حيث تعرب أشد: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، و (هذينك) تبعاً له في الإعراب وتكون في محر جر بدل مطابق.

---

(1) مسند أحمد: 59/12.

(2) إعراب الحديث النبوي:259.

(3) صحيح مسلم: 2146/4.

(4) إعراب الحديث النبوي: 209 .

(5) سورة القصص: 32.

ومثله ما ورد في حديث رافع بن خَديج– رضي الله عنه– حديث القُسامَة، وفيه قوله: (**فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتَلَ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمْ: أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ، قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ، وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ: فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا، قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى عَقْلَهُ)** [1].

قال العكبري–رحمه الله–: "**(خمسين)** بدل من أيمان. و (منكم) نعت لأيمان، وليس المراد بأيمان خمسين على الإضافة لأن المعتبر عدد الأيمان لا عدد الحالفين"[2].

حيث جاءت **(خمسين)** بدلاً مجروراً بالياء؛ لأنه محلق بجمع المذكر السالم، من المبدل منه (أيمان)، وهو محذوف فهم من خلال السياق، والتقدير: فتبرئكم يهود بأيمان خمسين، والمقصود هنا عدد الأيمان لا عدد الرجال كما في شرح العكبري، أما نوعه فهو بدل مطابق كل من كل؛ لأن (الخمسين)، تتساوي في المعنى ب (أيمان) والمقصود خمسين يميناً.

ومثله في حديث رافع بن خَديج–رضي الله عنه– قوله: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: "يجوز فيه الجر على البدل، والنصب على إضمار أعني، والرفع على إضمار هي بيع الثمر بالتمر" [4].

حيث جاءت (**الثمر**) بدلاً مجروراً من المبدل منه (**المزابنة**) والتي هي اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الكسرة، وقد توافق البدل والمبدل منه في المعنى والإعراب، وبذلك تعرب التمر: بدلاً مطابقاً (كل من كل) مجرور وعلامة جره الكسرة.

ومثله ما ورد في حديث عمران بن حصين –رضي الله عنه– قوله: **(قِيلَ لِرَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ فُلَانًا لَا يُفْطِرُ نَهَارًا الدَّهْرَ فَقَالَ: لَا أَفْطَرَ وَلَا صَامَ)**[5].

قال العكبري–رحمه الله–: (**الدهر**) منصوب، وفيه وجهان: أحدهما: هو بدل من (نهار) فكأنه قال: لا يفطر الدهر، وذكر النهار ها هنا لفائدة وهو أنه لو قال لا يفطر الدهر لدخل فيه الليل

---

(1) صحيح مسلم:1291/3.

(2) إعراب الحديث النبوي: 193.

(3) مسند أحمد:

(4) إعراب الحديث النبوي: 192.

(5) مسند أحمد: 59/33.

بمقتضى الظاهر، فلما قال (نهارا) بان أنه أراد نهار الدهر. والثاني: ينتصب بفعل محذوف تقديره يصوم الدهر، وهو شارح لمعنى لا يفطر نهاراً[1].

أما (الدهر) على تأويل العكبري- بالنصب على أنها بدل من (**نهاراً**) وقد وافقه في المعنى والإعراب بناء على التأويل المذكور سابقاً، وبذلك يكون بدلاً مطابقاً كل من كل منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومثله في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)**[2].

قال العكبري-رحمه الله-: " يحتمل موضع **(لا حول)** الجر بدلا من كنز، والنصب على تقدير أعني، والرفع على تقدير هو"[3].

أما قوله: **(لاحول ولا قوة إلا بالله)** فهي بدل مجرور على الحكاية، نوعه بدل مطابق (**كل من كل)**، حيث يتساوى البدل بالمعنى مع المبدل منه **(الكنز)**، و يعرب المبدل منه اسما مجروراً بحرف الجر (على) وعلامة جره الكسرة.

و مثله في حديث سبرة بن معبد أبي ربيع الجهني -رضي الله عنه- قوله صلى الله عليه وسلم :(**عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرٍ)**[4].

قال العكبري-رحمه الله-: " **(ابن)** بالنصب فيهما. وفيه وجهان: أحدهما: هو حال من الصبي، والمعنى إذا كان ابن سبع سنين وإذا كان ابن عشر، أو علموه صغيرا واضربوه مراهقا.

والثاني :أن يكون بدلا من الصبي، ومن الهاء في (اضربوه)"[5].

أما الوجه الثاني الذي تأوله العكبري- رحمه الله- فهو النصب على البدل؛ حيث إن (**ابن سبع)** بدل مطابق **(كل من كل)** من المبدل منه **(الصبي)** ومثله (**ابن عشر)**، وبذلك هما متساويان في المعنى في الحالتين ، والبدل يتبع المبدل منه في الإعراب، حيث إن المبدل منه (**الصبي)**، يعرب مفعولاً به، و(**ابن)** في الحالتين حسب هذا التأويل يعرب: بدلاً مطابقاً منصوباً وعلامة نصبه الفتحة.

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 283.

(2) مسند أحمد: 464/16.

(3) إعراب الحديث النبوي: 161.

(4) سنن الدرامي: 897/3.

(5) إعراب الحديث النبوي: 201.

ومثله في حديث أسامة بن شريك العامري– رضي الله عنه– قوله: **(فقالوا: يا رسول الله نتداوى؟ قال: نعم تداوَوا فإن الله لم يَضَع داءً إلا وضعَ له دواءً، غير داءٍ واحدٍ: الهَرَمِ)**[1] .

قال العكبري– رحمه الله – : "لا يجوز في **(غير)** هنا إلا النصب على الاستثناء من داء. وأما **(الهرم)** فيجوز فيه الرفع على تقدير هو الهرم، والجر على البدل من داء المجرور بغير، والنصب على إضمار أعني"[2].

قال القاري–رحمه الله– في شرحه لهذا الحديث:"الهرم : بفتح الهاء والراء وهو بالجر على أنه بدل من داء، وقيل خبر مبتدأ محذوف هو هو، أو منصوب بتقدير أعني، والمراد به الكبر، وجعله داء تشبيها له، فإن الموت يعقبه كالأدواء ذكره الطيبي، والأظهر أنه منبع الأدواء، ولهذا قال شيخ كبير لأحد من الأطباء: سمعي ضعيف، فقال: من الكبر. قال في بصري غشيان، فقال: من الكبر، فقال: ليس لي قوة على المشي وعلى البطش، ولي انكسار في الظهر، ووجع في الجنب وأمثال ذلك. فقال في كل منها: إنه من الكبر، فساء خلقه، فقال: ما أجهلك كله من الكبر، فقال: هذا أيضا من الكبر، وقد قالوا: من ابتلي بالكبر فقد ابتلي بألف داء"[3].

حيث جاءت **(الهرم)** على من جرها بدلاً مطابقاً **(كل من كل)** من المبدل منه **(داء)**، و قد تساوى البدل والمبدل منه في المعنى.

وقد تبع البدل المبدل منه **(داء)** في الإعراب حيث نعرب المبدل: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، و(الهرم): بدل مطابق مجرور وعلامة جره الكسرة.

ومثله ما ورد في حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله: **(ائْتُوا مُحَمَّدًا عَبدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ)**[4].

يقول العكبري– رحمه الله– : في **(عبد)** فنصب هاهنا على البدل، أو على الحال، أو على إضمار أعنى. ولو رفع كما رفع **(عبد كلمه الله)** لجاز[5].

حيث وردت **(عبداً)** بالنصب[6]، ومن أوجهها النصب على البدل، وبذلك يكون بدلاً مطابقاً من المبدل منه (محمداً) والذي يعرب مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

---

(1) جامع المسانيد والسنن: 247/1.

(2) إعراب الحديث النبوي: 111.

(3) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:2871/7.

(4) المسند الجامع: 46/3.

(5) إعراب الحديث النبوي: 118.

(6) تفسير ابن كثير، الطبعة العلمية: 131/1، 97/5، مصنف ابن أبي شيبة: 309/6، مسند أحمد ط الرسالة: 196/19، صحيح البخاري:17/6، سنن ابن ماجه: 1442/2، سنن الترمذي، تحقيق: شاكر:308/5.

وقد تساوى البدل والمبدل منه في المعنى، وتبعه في الإعراب وبذلك يكون **(عبداً)** بدلا مطابقاً (كل من كل) منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومثله ما تأوله العكبري– رحمه الله في نفس الحديث: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قوله عز وجلّ: **(وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلاَمُ، عَبدًا كَلَّمَهُ اللهُ)**[1].

قال العكبري– رحمه الله–: تقديره: هو **عبد** ولو نصب جاز على البدل وعلى الحال والرفع أفخم[2].

وقد وردت في كتب الأحاديث ومصنفاتها والشروح بالنصب [3]، أما **(عبداً)** على البدل فهو بدل مطابق من المبدل منه **(عيسى)** والذي يعرب مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وقد تساوى البدل والمبدل منه في المعنى، وتبعه في الإعراب وبذلك يكون (عبداً) بدلا مطابقاً (كل من كل) منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومثله في توجيه حديث سَلَمَةَ بن الأكْوع– رضي الله عنه–قوله: **(بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي هَذِهِ، وَأَخْرَجَ لَنَا كَفَّهُ كَفًّا ضَخْمَةً، قَالَ: فَقُمْنَا إِلَيْهِ فَقَبَّلْنَا كَفَّيْهِ جَمِيعاً)**.

يقول العكبري– رحمه الله: "كذا هو في هذه الرواية بالرفع، ووجهه أنه حذف المبتدأ، أي **هي كف ضخمة**. والنصب أوجه على البدل"[4].

وقد ذكرت بالنصب[5]، على أن **(كفاً)** بدلاً مطابقاً **(كل من كل)** من المبدل منه **(كفَّه)** والتي تعرب مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وبذلك يتبع البدل المبدل منه في الحركة الإعرابية، فتنصب كفاً على أنها بدل مطابق منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- **ثانياً: بدل التفصيل:**

هو ما فصّل فيه المبدل منه إلى أجزائه سواء كانت مثنى، أو جمعاً، و يعده النحاة من البدل المطابق (كل من كل).

---

(1) المسند الجامع: 46/3.

(2) إعراب الحديث النبوي: 118.

(3) تفسير ابن كثير، الطبعة العلمية: 131/1، 97/5، مصنف ابن أبي شيبة: 309/6، مسند أحمد ط الرسالة: 196/19، صحيح البخاري:17/6، سنن ابن ماجه: 1442/2، سنن الترمذي، تحقيق: شاكر:308/5.

(4) إعراب الحديث النبوي: 208.

(5) جامع المسانيد والسنن:582/3، مسند أحمد مخرجا: 83/27، مسند أحمد، ط الرسالة:146/19.

يقول الدكتور عبدالله إسماعيل: "ويعرّف البدل المطابق بالبدل المفصل، إذا ورد البدل في أكثر من كلمة يحتويها لفظ المبدل منه نحو"[1] قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾[2] .

حيث إن (**الذكر والأنثى**) في هذه الآية بدل من المبدل منه المثنى (الزوجين)، فيعرب الاسم الأول (الذكر): بدلاً مفصلاً، والاسم الثاني (الأنثى): اسماً معطوفاً، فالبدل المفصل يشترط فيه أن يلي البدل الأول حرف عطف ويكون ما بعده اسماً معطوفاً .

ومثله ما ورد عند العكبري – رحمه الله في أحاديث كثيرة، فقد جاء في حديث عرض الفتن على القلوب، حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– قول الرسول صلى الله عليه وسلم:

(تُعْرَضُ الْفِتَنُ عَلَى الْقُلُوبِ عَرْضَ الْحَصِيرِ، فَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، وَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، حَتَّى يَصِيرَ الْقَلْبُ عَلَى قَلْبَيْنِ أَبْيَضَ مِثْلِ الصَّفَا، لَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخَرِ أَسْوَدَ مُرْبَدٍّ[3] كَالْكُوزِ مُجَخِّيًا[4])[5].

قال العكبري –رحمه الله– : "قوله: (**أبيض**) منصوب كما نصب (أسود مُرْبَداً مُجَخِّياً) ووجه النصب أن يكون بدلاً من قوله: (على قلبين)، فكأنه قال: حتى تصير القلوب أبيض وأسود[6].

ولو روي الجميع بالرفع جاز على تقدير بعضها أبيض وبعضها أسود، ولو روي الجر على البدل من قلبين جاز، أي على قلب أبيض وقلب أسود مربد[7].

حيث يرى العكبري– رحمه الله – أن (**أبيض**) تعرب إما خبراً لمبتدأ محذوف مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة[8] وإمّا بدلاً، فالبدل على وجهين: أحدهما: النصب[9] على اعتبار أن قوله: (على قلبين)

---

(1) ينظر في التوابع، عبدالله إسماعيل: حيث يقول: ويعرف البدل المطابق بالبدل المفصل إذا ورد البدل في أكثر من كلمة يحتويها لفظ المبدل منه.

(2) سورة القيامة: 39.

(3) ورد عند العكبري– رحمه الله مربداً بالنصب: 181–182، مرباداً: المرْبادُّ والمُرْبَدُّ: الذي في لونه رُبْدة، وهي بين السواد والغُبرة. ينظر جامع الأصول: 21/10.

(4) المُجَخِّي: المائل عن الاستقامة والاعتدال هاهنا، وجَخَّى الرجل في جلوسه: إذا جلس مستوفزاً، وجَخَّى في صلاته: إذا جافَى عضديه عن جوفه ورفع جوفه عن الأرض وخَوى. ينظر جامع الأصول: 21/10.

(5) مسند أحمد: 314/38، جامع المسانيد والسنن: 332/2.

(6) يقول الدكتور حسن الشاعر: في هذا الحديث: لا وجه لنصب كلمة((أسود)) لوجود كلمة ((الآخر)) قبلها. فيتعين الرفع كما هو في رواية مسلم.

(7) إعراب الحديث النبوي: 181–182.

(8) ينظر: المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم: 210/1، مسند أحمد مخرجاً: 432/38. حيث ذكرت عندهما ((أبيض)) مشكولة بالرفع.

(9) ينظر: مستخرج أبي عوانة: 56/1، ذكرت عنده ((أبيض)) مشكولة بالنصب.

شبه جملة في محل نصب خبر صار، وبالتالي فإن (أبيض) حكمها النصب؛ لأن البدل يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية، وأسود معطوفة عليها نصباً.

والآخر: حكمه الجر[1] على اعتبار أن **(قلبين)** مجرورة بالياء، وهي المبدل وليس كما في النصب على اعتبار أن شبه الجملة هو المبدل، وبالتالي تأخذ حكما في الإعراب وتتبعه فتكون أبيض وأسود بدلين مجرورين نوعهما بدل تفصيل.

ومثله في حديث شداد بن أسامة بن الهاد –رضي الله عنه– قوله: **(خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعَشِيِّ، الظُّهْرِ أَوِ الْعَصْرِ)**[2].

قال العكبري–رحمه الله–: بالجر على البدل من إحدى، ويجوز الرفع على تقدير هي صلاة الظهر، ويجوز النصب على إضمار أعنى"[3] .

أما تأويل العكبري– رحمه الله– **(الظهر أو العصر)** على الجر فهما بدلان مفصلان، والمتفق عليه نحوياً أن البدل يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية، فالمبدل (أحدي) هي مجرورة وبذلك تكون الظهر: بدل تفصيل مجرور وعلامة جره الكسرة و (أو) حرف عطف (العصر) اسم معطوف مجرور وعلامة جره الكسرة.

ومثله ما وجهه العكبري– رحمه الله– في حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– قوله: **(ضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمثالا واحدُ، وخمسة، وسبعة، وتسعة، وأحد عشر، فضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً وترك سائرها).**

قال العكبري– رحمه الله: **(واحدُ)** بالرفع وتقديره هي واحد، ولو نصب جاز على أن يكون بدلا من أمثال[4].

أما قوله–رحمه الله–: على النصب، فقد وردت في كتب التفاسير والأحاديث[5] على اعتبار أن **(أمثالاً)** منصوبة على المفعولية وهي المبدل منه، والأعداد **(واحداً، وخمسة، وسبعة، وتسعة، وأحد عشر)** هي البدل، وهي من ضمن الأمثال، فتتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية وتكون واحداً: هي بدل تفصيل منصوب وعلامة نصبه الفتحة وما بعده معطوفاً عليه.

---

(1) ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:270/1، حيث ذكرت عندهما ((أبيض)) مشكولة بالكسر.

(2) مسند أحمد: 419/25، جامع المسانيد والسنن: 217/4.

(3) إعراب الحديث النبوي: 214.

(4) إعراب الحديث النبوي: 180

(5) ينظر تفسير ابن كثير ط العلمية: 387/1–115/8–211/9، مصنف ابن أبي شيبة: 458/7، مسند أحمد، ط الرسالة: 447/38، مسند أحمد مخرجاً: 447/38.

ومثله ما ورد في حديث زياد بن نُعَيم الحضرميّ- رضي الله عنه- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(فمن جاء بثلاث لم يغنين عنه شيئاً، حتى يأتي بهن جميعاً: الصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت)**.

قال العكبري-رحمه الله-: "الجيد في **(الصلاة وما بعدها الرفع)**، أي هن الصلاة. ولو نصب على إضمار أعني جاز. ولو جر على البدل من الضمير في بهن جاز"[1].

أما الوجه الثالث وهو الجر[2] على البدل كما ورد عند العكبري-رحمه الله- فهو جائز حسب المعنى إذ أن **(الصلاة والزكاة وصيام رمضان وجح البيت)** هما تتطابقان المبدل منه **(بهن)** فالضمير في محل جر وبالتالي البدل يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية فتكون الصلاة: بدل تفصيل مجرور وعلامة جره الكسرة وما بعدها أسماء مجرورة على العطف.

ومثله في حديث أبي ذّر جُندب بن جُنادة قوله: **(يَا بَنِي غِفَارٍ، قُولُوا وَلَا تَحْلِفُوا، فَإِنَّ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ حَدَّثَنِي: أَنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ فَوْجٍ رَاكِبِينَ طَاعِمِينَ كَاسِينَ، وَفَوْجٍ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ، وَفَوْجٍ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ وَتَحْشُرُهُمْ إِلَى النَّارِ)**[3].

قال العكبري-رحمه الله-: **(فوج)** بالجر على البدل مما قبله، و**(راكبين)** نعت له، ويجوز أن يروي فوج بالرفع[4]، أي يحشر منهم فوج، ويكون راكبين حالاً، وأما **(فوج)** الثاني والثالث فالرفع فيه أقرب من رفع الأول، لأنه ليس هناك مجرور يقوى جره[5].

حيث إن:**(فوج)** وردت بالجر على البدل، وهي تابع للمبدل منه**(ثلاثة)** وهي اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والبدل يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية فتكون (فوج) الأولى بدل تفصيل مجرور بالتبعية، و فوج الثاني والثالث فهي: اسم معطوف على الفوج الأول.

ومثله في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص- رضي الله عنه- قوله: **(قَالُوا، وَاللهِ يا رسول الله مَا نَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، لَا نَفَقَةٍ، وَلَا دَابَّةٍ، وَلَا مَتَاعٍ)**.

قال العكبري: **(نفقة ودابة ومتاع)** بالجر بدلا من شيء، ولو جاء منصوبا جاز على تقدير: لا نجد[6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 199.
(2) ينظر إتحاف المهرة لابن حجر: 568/4.
(3) ينظر مسند أحمد مخرجاً: 360/35.
(4) ينظر المسند الجامع: 211/16.
(5) إعراب الحديث النبوي: 171-172.
(6) إعراب الحديث النبوي: 235.

حيث إن (**نفقة ودابة ومتاع)** جاءت بدلاً من (شيء) وهو المبدل المنه، ويعرب : اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والمتعارف فيه نحوياً أن البدل يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية وبذلك تكون (نفقة) هي بدل تفصيل مجرور وعلامة جره الكسرة، وما بعدها (دابة ومتاع) هي اسم معطوف مجرور وعلامة جره الكسرة و حرف النفي (لا) لا محل لها من الإعراب.

ومثله في حديث عبدالله بن عمر–رضي الله عنه– قوله صلى الله عليه وسلم: **(لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار، ورجل آته الله مالاً فهو ينفقه في الحق آناء الليل والنهار).**

قال العكبري–رحمه الله–: يجوز الجر في **(رجل)** على أن يكون بدلاً من اثنتين، و النصب بإضمار أعنى، والرفع على تقدير إحداهما خصلة رجل. لا بد من تقدير الخصلة لأن اثنتين هما خصلتان[1].

أما (رجل) على البدل فهو بدل من (اثنتين)، والمبدل منه حكمه أن يكون مجروراً بحرف الجر، والبدل يتبع المبدل منه في الإعراب فيكون الرجل الأول: بدل تفصيل مجرور وعلامة جره الكسرة و (رجل) الثانية : اسم معطوف مجرور وعلامة جره الكسرة.

ومثله ما ورد في حديث جابر بن عتيك– رضي الله عنه– قوله" **(نهانا رسول الله– صلى الله عليه وسلم– عن الشرب في الأوعية التي سمعتُم الدبّاء[2] والحَنْتَم[3] والنَّقير[4] والمزفَّت[5].**

يقول العكبري – رحمه الله– "يجوز الجر على البدل من أوعية والرفع على تقدير هي"[6].

---

(1) المرجع نفسه: 233

(2) الدُّبَّاءُ القَرْعُ على وزن المُكَّاءِ، واحِدته دُبَّاءَةٌ. أو القرع اليابس أي الوعاء منه. ينظر لسان العرب: مادة دبي، إعراب الحديث النبوي: 149.

(3) الحَنْتَمُ: الجَرَّةُ الخَضْراء، وفي لسان العرب:الحَنْتَمُ جرار مدهونة خضر كانت تُحْمَلُ الخمرُ فيها إلى المدينة، ثم اتُّسِعَ فيها فقيل للخَزَف كلِّه حَنْتم، واحدتها حَنْتَمةٌ، وإنما نهى عن الانتباذ فيها لأَنها تُسْرِعُ الشدةُ فيها لأَجل دهنها، قال أَبو عبيد: هي جِرارٌ حُمْرٌ كانت تُحْمَلُ إِلى المدينة فيها الخمرُ. ينظر لسان العرب، القاموس المحيط، الصحاح في اللغة: مادة حنتم.

(4) النَقيرُ أصل خشبةٍ يُنْقَرُ فيُنْبَذُ فيه فيشتدُّ نبيذُهُ، وهو الذي ورد النَهي عنه، قال ابن الأَثير: النَّقِيرُ أَصل النخلة يُنْقَرُ وسَطُه ثم ينبذ فيه التمر ويلقى عليه الماء فيصير نبيذاً مسكراً، والنهي واقع على ما يعمل فيه لا على اتخاذ النقير. ينظر لسان العرب، الصحاح في اللغة: مادة نقر.

(5) المُزَفَّتُ؛ تَقول: جَرَّةٌ مُزَفَّتَةٌ، أي مَطْلِيَّةٌ بالزِفْتِ. وإنما خصت هذه بالنهي لأنه يسرع إليها الأسكار. ينظر الصحاح في اللغة: مادة زفت. ينظر إعراب الحديث النبوي: 149.

(6) إعراب الحديث النبوي: 149.

حيث وردت **(الدباء والحنتم والنقير والمزفت)** بدلاً من الأوعية لأن هذه الأصناف الأربعة هي من ضمن الأوعية التي يضع فيها الخمر، وبالرجوع إلى المبدل منه (الأوعية) نجده : اسماً مجروراً وعلامة جره الكسرة، و المتفق عليه عند جمهور النحاة أن البدل يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية فتكون الدباء: بدل تفصيل مجرور وعلامة جره الكسرة وما بعدها أسماء معطوفة وعلامة جرهم الكسرة الظاهرة.

ومثله ما ورد في توجيه العكبري– رحمه الله– في حديث أنس بن مالك– رضي الله عنه– قوله: (**ما أعددتُ لها من كبيرِ عملٍ صيامٍ ولا صلاة).**

قال العكبري– رحمه الله: **(صيام)** يروونه بالجر على البدل من عمل، أو من كبير، حيث يتعين البدل من عمل لكون الصوم والصلاة من الأعمال لا من صفتها، لكون إضافة كبير إلى عمل من باب إضافة الصفة إلى الموصوف[1].

حيث ورد في هذا الحديث (**صيام وصلاة**) بالجر وهما من ضمن المبدل منه (عمل) وقد جاءت مجرورة بالإضافة.

وعليه تجر **(صيام)** على أنها: بدل تفصيل مجرور وعلامة جره الكسرة، و (**صلاة)** اسم معطوف مجرور وعلامة جره الكسرة، و (لا) لا محل له من الإعراب.

ومثله في حديث جرير بن عبدالله البَجَلي أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ، الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)**[2].

قال العكبري– رحمه الله–: (**الأجر والمغنم)** بدلان من خير، أو خبل مبتدأ محذوف، أي هو الأجر والمغنم[3].

ومثله ما ورد في حديث جرير بن عبدالله البَجَلي أنه قال: **(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ)**[4].

---

(1) ينظر إعراب الحديث النبوي: 127.

(2) مسند أحمد: 533/31.

(3) إعراب الحديث النبوي: 156.

(4) مسند أحمد: 550/31.

يقول العكبري–رحمه الله–: (**شهادة)** بالجر وكذلك ما بعده على البدل من خمس، وبالرفع على تقدير هي، والنصب على إضمار أعني[1].

حيث وردت (**شهادة)** بالجر على أنها بدل من المبدل منه (**خمس)** وهي اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، و البدل يتبع المبدل منه في الإعراب فتكون شهادة بدل تفصيل مجرور وعلامة جره الكسرة وما بعدها أسماء معطوفة عليها مجرورة وعلامة جرها الكسرة.

ومثله في حديث آخر الزمان، فقد جاء في حديث حذيفة بن أَسِيد –رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَرَوْنَ عَشْرَ آيَاتٍ: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدُّخَانُ، وَالدَّابَّةُ، وَخُرُوجُ يَأْجُوجَ، وَمَأْجُوجَ، وَخُرُوجُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالدَّجَّالِ، وَثَلَاثُ[2] خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدَنٍ تَسُوقُ – أَوْ تَحْشُرُ النَّاسَ، تَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا)**[3].

قال العكبري–رحمه الله–: أما (**عشر وثلاث)**، فبالنصب لا غير، **وأما (طلوع وخسف بالمغرب)** فيجوز فيه الرفع على تقدير: هي، والنصب على البدل من عشر وثلاث [4].

حيث وجه العكبري– رحمه الله– **(طلوع وما بعدها)** على جواز نصبهم على البدل المفصل، حيث إن (طلوع وما بعدها) بدل تفصيل تابع، من المبدل منه (عشر)، وحكم عشر من ناحية الإعراب أنه مفعول به منصوب لـ(ترون)، وبذلك يجوز نصب طلوع وما بعدها على البدل المفصل، والتسع آيات الباقية، فهي أسماء معطوفة حكمها النصب تبعاً لطلوع، أما تأويل العكبري لـ (ثلاث) على النصب فقط ففيه نظر، حيث إن (ثلاث) تتبع ما قبلها سواء في حالة الرفع أو النصب على البدل، فقد ورد في مسند الإمام أحمد وتفسير ابن كثير (ثلاث) بالرفع، وهو ما ورد في مسند الإمام أحمد و في تفسير ابن كثير بالرفع [5] أما النصب فهي على البدل كما في طلوع، وما بعدها يقول الدكتور حسن الشاعر معلقاً على نصب (ثلاث) "الذي يتعين نصبه هو عشر آيات لأنه مفعول ترون، أما ثلاث فهي من ضمن الآيات العشر، معطوفة على طلوع، فما جاز في طلوع يجوز في ثلاثة"[6].

---

(1) إعراب الحديث النبوي: 157.

(2) ينظر: تفسير ابن كثير: ثلاثة وليس ثلاث.

(3) مسند أحمد مخرجاً: 76/26، تفسير ابن كثير:464/2.

(4) إعراب الحديث النبوي: 179.

(5) مسند أحمد مخرجاً: 76/26، تفسير ابن كثير:464/2.

(6)إعراب الحديث النبوي: 179.

ومثله في حديث أبي سعيد الخدريّ سعد بن مالك –رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ، كِتَابَ اللَّهِ حَبْلاً مَمْدُوداً مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي)**[1].

قال العكبري–رحمه الله–: أما **(كتاب الله وعترتي)** فبدلان من الثقلين.

وأما **(كتاب)** الثاني: فهو بدل من الكتاب الأول، وجوز ذلك وحسنه ما اتصل به من زيادة في المعنى، وهو قوله:(حبلاً ممدوداً)[2].

حيث وردت (كتاب الله) بدلاً تابعاً للمبدل منه (الثقلين) وهي من ناحية الإعراب: مفعول به لاسم الفاعل (تارك) منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وبذلك تكون : كتاب الله: بدلاً منصوباً من الثقلين نوعه تفصيل و (عترتي) معطوفاً على الثقلين.

و مثله ما جاء في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(قَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقْسَمْ، رَبْعَةٍ أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله–: **(ربعة)** بالجر بدلا من شركة، ويراد بالشركة هنا المشترك فيه، ويجوز أن يكون التقدير في كل ذات شركة[4].

يقول على بن سلطان القاري: "(وعنه) أي: عن جابر قال: «قضى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالشفعة في كل شركة» بكسر فسكون أي: ذي شركة بمعنى مشتركة (لم تقسم) صفتها (ربعة) بفتح راء فسكون موحدة أي: دار ومسكن وضيعة (أو حائط) أي: بستان، وهما بدل من شركة، وقيل هما مرفوعان على أنهما خبر مبتدأ محذوف هو هي. في الحديث دلالة على أن الشفعة لا تثبت إلا فيما لا يمكن نقله، كالأراضي والدور والبساتين دون ما يمكن كالأمتعة والدواب، وهو قول عامة أهل العلم"[5].

يقول الإمام النووي في شرحه للحديث: "قال أهل اللغة الشفعة من شفعت الشيء إذا ضممته، وثنيته ومنه شفع الأذان، وسميت شفعة؛ لضم نصيب إلى نصيب ، و(الربعة) و(الربع) بفتح الراء

---

(1) ينظر مسند أحمد: 211/17، مع اختلاف في ألفاظ الحديث.

(2) ينظر إعراب الحديث النبوي: 205.

(3) صحيح مسلم: 1229/3.

(4) إعراب الحديث النبوي: 141.

(5) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:1981/5.

وإسكان الباء، والربع: الدار والمسكن، ومطلق الأرض، وأصله المنزل الذي كانوا يرتبعون فيه، والربعة تأنيث الربع، وقيل واحدة، والجمع الذي هو اسم الجنس ربع كثمرة وتمر، وأجمع المسلمون على ثبوت الشفعة للشريك في العقار مالم يقسم. قال العلماء: الحكمة في ثبوت الشفعة إزالة الضرر عن الشريك، وحصت بالعقار؛ لأنه أكثر الأنواع ضرراً واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان، والثياب، والأمتعة، وسائر المنقول. قال القاضي: وشذ بعض الناس فأثبت الشفعة في العروض[1]"

وفي رواية أخري: "قال: الشفعة في كل شِرْكٍ من أرضٍ، أو رَبْعٍ"[2].

ومن خلال تفاسير العلماء يتبين أن نوع البدل في (ربعة): بدل تفصيل؛ وتقدير الكلام: كل شركة لم تُقْسَم، رَبْعةٍ؛ أي في دار ومسكن وضيعة أو حائط؛ أي بستان له سور، وبذلك تكون ، (رَبْعةٍ) بدلاً مجروراً وعلامة جره الكسرة، و(أو) حرف عطف، (حائط) اسم معطوف مجرور وعلامة جره الفتحة، نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

ومثله ما ورد في حديث شداد بن أوس –رضي الله عنه–: إن الله – عز وجل– يقول: **(أَنَا خَيْرُ قَسِيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، مَنْ أَشْرَكَ بِي شَيْئًا فَإِنَّ حَشْدَهُ عَمَلَهُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ لِشَرِيكِهِ الَّذِي أَشْرَكَهُ بِهِ، وَأَنَا عَنْهُ)**[3].

يقول العكبري– رحمه الله–: **(قليله وكثيره)** بالنصب على البدل من العمل، وإن شئت على التوكيد، و يجوز الرفع على الابتداء و(لشريكه) خبره، والجملة خبر إن[4].

حيث إن الجر على البدل في (قليله وكثيره) كونه بدلاً مفصلاً من المبدل منه (عمله)، حيث فُصل العمل إلى نوعين: قليل وكثير، ومن المتفق عليه نحوياً أن البدل يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية، فيعرب المبدل منه (عمله) حسب موقعه في الجملة فيكون بذلك: اسم إن منصوب، و(عمله) تابعاً له في الإعراب، حيث يعرب بدلاً تفصيلياً منصوباً وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، و (الواو) حرف عطف مبني على الفتح، و (قليله) معطوف على ما قبله.

---

(1) شرح النووي على مسلم:45/11.

(2) جامع الأصول:581/1.

(3) مسند أحمد: 362/28، 364.

(4) ينظر إعراب الحديث النبوي:214.

ومثله في حديث حجاج الأسلمي–رضي الله عنه– قوله: **(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ[1]؟ قَالَ: غُرَّةٌ عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ)**[2].

قال العكبري– رحمه الله–: **(غرة)**: يرتفع بفعل محذوف تقديره: يُذهِبْ ذلك عنك غرة، و**(عبد)** بدل منها[3].

يقول القاري:"(فقال غرة) أي: مملوك (عبد أو أمة) بالرفع والتنوين بدل من غرة، وقيل: الغرة لا تطلق إلا على الأبيض من الرقيق، وقيل: هي أنفس شيء يملك، قال الطيبي: الغرة المملوك وأصلها البياض في جبهة الفرس ثم استعير لأكرم كل شيء كقولهم غرة القوم سيدهم. ولما كان الإنسان المملوك خير ما يملك سمي غرة"[4].

ومن خلال هذا الشرح يتضح **أن (عبد)** هي بدل تفصيل، من المبدل منه (غرة)، حيث يعرب المبدل منه: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(عبد) بدل تفصيل يتبع المبدل منه في الإعراب فيكون مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة.

- **ثالثاً: بدل بعض من كل:**

أو يسمى بدل جزء من كل. وضابطه أن يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقي الأجزاء، أم أصغر منها، أم مساوياً، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه؛ فلا يفسد المعنى بحذفه: نحو أكلت البطيخة ثلثَها، والبرتقالة ثلثيها، ونحو: اعتنيت بوجه الطفل، عينيه. ونظفت فمه، أسنانَه[5].

---

(1) ينظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:2084/5. مذمة الرضاع؛ أي: حق الإرضاع، أو حق ذات الرضاع، في الفائق: المذمة والذمام بالكسر والفتح الحق والحرمة التي يذم مضيعُها، يقال: رعيت ذمام فلان ومذمته، وعن أبي زيد المذمة بالكسر الذمام وبالفتح الذم، قال القاضي: والمعنى أي شيء يسقط عني حق الإرضاع حتى أكون بأدائه مؤديا حق المرضعة بكماله وكانت العرب يستحبون أن يرضخوا للظِئر(المرضع) بشيء سوى الأجرة عند الفصال وهو المسئول عنه.

(2) مسند أحمد: 7/25.

(3) إعراب الحديث النبوي: 178.

(4) ينظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:2084/5. مذمة الرضاع؛ أي: حق الإرضاع، أو حق ذات الرضاع، في الفائق: المذمة والذمام بالكسر والفتح الحق والحرمة التي يذم مضيعها، يقال: رعيت ذمام فلان ومذمته وعن أبي زيد المذمة بالكسر الذمام وبالفتح الذم، قال القاضي: والمعنى أي شيء يسقط عني حق الإرضاع حتى أكون بأدائه مؤديا حق المرضعة بكماله وكانت العرب يستحبون أن يرضخوا للظئر بشيء سوى الأجرة عند الفصال وهو المسئول عنه.

(5) النحو الوافي:667/3.

ولا بد من اتصال هذا التوع من البدل بضمير متلفظ به، أو مقدر يرجع على المبدل منه، والضمير المتلفظ به مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾(1)، أما الضمير المقدر فمثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾(2)، حيث (من) اسم موصول بدل بعض من كل من (الناس)، والضمير المقدر عائد جملة الصلة يعود على المبدل منه، والتقدير: من استطاع منهم إليه سبيلا[3].

ومثله ما ورد فيه الضمير مقدراً، في حديث عمران بن حصين –رضي الله عنه– قوله: **(فَقَالاَ لَهَا: أَيْنَ المَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ)**[4].

يقول العكبري–رحمه الله– : "(عهدي) مبتدأ، و (بالماء) يتعلق به. (وأمس) ظرف لعهدي، **(وهذه الساعة)** بدل من أمس، بدل بعض من كل. وخبر المبتدأ محذوف تقديره عهدي بالماء حاصل، أو نحو ذلك"[5].

حيث جاء اسم الإشارة وما بعده (**هذه الساعة)** بدلاً من المبدل منه (أمس)، فهذه الساعة جزء من اليوم؛ أي من أمس، وبذلك تكون(هذه) اسم إشارة مبني في محل نصب بدل بعض من كل، و(الساعة) بدل مطابق، منصوب وعلامة نصبه الفتحة. و في هذا الحديث الضمير المقدر عائد على المبدل منه (أمس)، والتقدير عهدي بالماء منه هذه الساعة.

- **رابعاً: بدل الاشتمال:**

وهو ما كان البدل معنى من المعاني التي يشتمل عليها المبدل منه، ويشترط فيه وجود ضمير عائد على المبدل منه نحو: أعرفه حقه. فكلمة (**حق)** بدل اشتمال من الضمير المتصل بالفعل وقد اشتمل البدل على ضمير عائد على المبدل منه[6]، ونحوه أيضاً: أعجبني زيد علمُه، أو سرق زيد مالُه[7].

---

(1) سورة المائدة: 71.

(2) سورة آل عمران: 97.

(3) ينظر النداء والتوابع في النحو العربي: 102–103.

(4) صحيح البخاري: 76/1.

(5) إعراب الحديث النبوي: 285– 286.

(6) التوابع، عبدالله إسماعيل: 93.

(7) ينظر النداء والتوابع: 103.

ومثله ما تأوله العكبري –رحمه الله– حيث وجه رواية اثنين بواحد حيث يقول: في حديث جابر بن عبدالله الأنصاري– رضي الله عنه– قوله: **(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً: اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ)**[1].

حيث يقول العكبري– رحمه الله–: " فيه وجهان:

أحدهما: هو بدل من الحيوان بدل الاشتمال، تقديره نهى عن بيع **اثنين** من الحيوان بواحد. فيكون موضع جراً.

والثاني: موضعه نصب على الحال، أي نهى عن بيع الحيوان متفاضلاً "[2].

أما الوجه الأول فهو بدل اشتمال، حيث جاءت(**اثنين)** بالجر على أنها بدل اشتمال من قوله (بالحيوان)، والبدل يتبع المبدل منه في الحركة الإعرابية فيكون إعراب (اثنين) بدل اشتمال مجرور وعلامة جره الياء، لأنه مثنى، ويشترط في البدل الاشتمال أن يحتوي على رابط وهو الضمير، وقد جاء هنا مقدراً و هو جائز[3]، وتقدير الكلام: بالحيوان اثنين منه بواحد.

أما الوجه الثاني: على أنه حال فهو جائز، وقد تأوله العكبري– رحمه الله– على بيعه متفاضلاً.

- **<u>وقوع المصدر المؤول بدل اشتمال</u>:**

يكثر وقوع بدل الاشتمال مصدراً مؤولاً[4] نحو قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾[5]

حيث جاء المصدر المؤول (أن اعبدوا الله) بدلاً من اسم الموصول، أو بدلاً من الضمير في (به)[6].

ومثله ما ورد في حديث أنس بن مالك–رضي الله عنه– حديث الشفاعة قوله: **(إِنِّي لَقَائِمٌ أَنْتَظِرُ أُمَّتِي تَعْبُرُ عَلَى الصِّرَاطِ، إِذْ جَاءَنِي عِيسَى فَقَالَ: هَذِهِ الْأَنْبِيَاءُ قَدْ جَاءَتْكَ يَا مُحَمَّدُ يَسْأَلُونَ – أَوْ**

---

(1) مسند أحمد: 234/22.

(2) إعراب الحديث النبوي:144.

(3) همع الهوامع:148/3، النحو الوافي: 670/3، التوابع، عبدالله اسماعيل:94، النداء والتوابع في النحو العربي: 103.

(4) التوابع، عبد الله إسماعيل: 94.

(5) سورة المائدة: 117.

(6) ينظر في التوابع، عبد الله إسماعيل: 94.

قَالَ: يَجْتَمِعُونَ إِلَيْكَ – وَيَدْعُونَ اللَّهَ، أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ جَمْعِ الْأُمَمِ، إِلَى حَيْثُ يَشَاءُ اللَّهُ، لِغَمِّ مَا هُمْ فِيهِ فَالْخَلْقُ مُلْجَمُونَ فِي الْعَرَقِ)[1].

يقول العكبري –رحمه الله– التقدير: **أنتظر أمتي أن تعبر على الصراط،** فأن والفعل في تقدير مصدر موضعه النصب، بدلا من الأمة بدل الاشتمال، ولما حذف (أن) رفع الفعل، ونصبه جائز[2].

حيث جاء المصدر المؤول (**أن تعبر**) في هذا الحديث بدل اشتمال، وقد قدر للفعل المضارع (أن) لأنها تفهم

من خلال سياق الحديث، فالمصدر المؤول –هنا– هو بدل من المبدل منه (الأمة)، وأمة منصوبة على المفعولية وبذلك يكون المصدر المؤول في محل نصب بدل اشتمال.

ومثله ما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص –رضي الله عنه– : قوله (**قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمَرِضْتُ مَرَضًا أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ، فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلا ابْنَةٌ لِي، أَفَأُوصِي بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: بِشَطْرِ مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: فَثُلُثُ مَالِي؟ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ يَا سَعْدُ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، إِنَّكَ يَا سَعْدُ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى اللُّقْمَةَ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ)**[3].

قال العكبري– رحمه الله–: (**أن تدع**) الهمزة مفتوحة، وهي أن الناصبة للفعل، وموضع المصدر على وجهين: أحدهما: هو بدل الاشتمال، أي إن التقدير: إنك تَرْكَك، والثاني: أن يكون في موضع رفع بالابتداء و خير خبره[4].

حيث جاءت (**أن تدع**) مصدراً مؤولاً وهو بدل اشتمال على تقدير: إنك تركك؛ أي إن تركك. أي: الوارثون منهم، كابنته ومن لهم حق شرعي في الميراث، فهم جزء من المبدل منه (الكاف) وهو الضمير المبني في محل نصب اسم ، لا يمكن فصلهم عنه، فهي بدل اشتمال من الكاف، والمقصود به سعد، فتكون بدل اشتمال منصوب والله أعلم.

---

(1) مسند أحمد: 209/20.

(2) إعراب الحديث النبوي: 118–119.

(3) مسند أحمد مخرجاً: 109/3.

(4) إعراب الحديث النبوي: 201.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسَّر بمنِّه وفضلهِ وعونهِ وتوفيقهِ إتمامَ هذا البحث وها أنا أخلص الى ثماره التي توصلت إليها، فإن هذا العمل مهما كان مضنياً وشاقاً فإذا كانت له نتائجُ إيجابية وثمرات ملموسة فإن التعب والمشقة تتحول إلى عذوبة و راحة في النفس، وإن كنت قد بذلت جهداً في هذا البحث فإنني أشعر بالفخار والسعادة الغامرة على ما أنجزته بفضل الله من خلال دراسة أثر المعنى في تأويل العكبري مشكل إعراب الحديث النبوي الشريف، هذا الكتاب الذي كان لصاحبه السبقُ في أن يكون مرجعاً فريداً لطلبة العلم، ومن خلال هذا البحث يمكنني تلخيص أبرز نتائجه بما يأتي :

- اعتمد العكبري– رحمه الله– في إعرابه على كتاب جامع المسانيد للإمام ابن الجوزي.
- وُضِع هذا الكتاب بناء على طلبٍ من طلبة الحديث، حتى يتجنبوا أخطاء الرواة التي وقعت من قبل الرواة وهو ما ذكر في مقدمة الكتاب.
- التزم العكبري– رحمه الله– بآراء النحاة السابقين، محافظاً على قواعدهم المرسومة من غير أن يحاول الخروج من دائرتهم، حيث كان يتناول الحديث، ويخضعه لقواعد النحو العربي، ويقلبه على وجوه عديدة من التأويلات المتمثلة للمعنى، حتى تتفق مع هذه القواعد.
- كان العكبري– رحمه الله– مُسلّما لاختلاف الروايات وتعددها، حيث كان يعمد إلى توجيه كل رواية، حيث كان يذكر وجه الرواية أو القياس خلافها، ثم يوجهها حسب المعنى.
- كان يتهم العكبري–رحمه الله–بعض الرواة بالخطأ، أو السهو، وربما الطعن في بعض الروايات إذا خالفت أسس النحو العربي وقواعدها، وعند رجوعي إلى المسانيد الأخرى أجد أن هذه الروايات وافقت آراء العكبري المستندة إلى قواعد النحو العربي.
- عند رجوعي إلى كتب شروح الأحاديث وإعرابها، فقد وجدت اهتماماً كبيراً بإعراب العكبري– رحمه الله– كالإمام النووي، وابن حجر، والسيوطي، والعيني، فنجدهم يشيرون إليه، ويتبنون آراءه النحوية و يتأولونها؛ ليصلوا إلى المعاني الكامنة الدقيقة.
- اعتمد العكبري– رحمه الله– في تأويل الأحاديث على القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والشعر، والأقوال المشهورة.
- التزم العكبري– رحمه الله–المذهب البصري في كثير من مسائله، وكان يشير إلى المذهب الكوفي في كثير من القضايا المُشْكلة، و يحللها ويوجهها حسب المعنى على رأي الكوفيين.

وأخيراً اسأل الله العلي العظيم أن أكون قد وفقت في تقديم ثمرة يانعة يقطفها من تلذذ بمعاني الحديث وإعرابه، فإن كنت قد وفقت فبفضل الله ومن عنده، وإن كنت أخطأت فمن نفسي المقصرة

واسـأل الله العظـيم أن يكـون هـذا العمـل خالصـاً لوجهـه الكـريم، وأن يثيبنـي عليـه وأن ينفـع بـه الآخرين، إنه جواد كريم.

التوصيات:

- الاهتمام بالدراسات التطبيقية للحديث النبوي الشريف لما تحتويه من كنوز لغوية.
- العمل على مشروع يهدف إلى إعراب كتب الحديث الشريف بالتفصيل، كما هو الحال في القرآن الكريم.
- تشجيع طلبة الدراسات العليا بعمل موازنات بين كتب العكبري وغيرها.
- تشجيع طلبة الدراسات العليا في البحث عن القضايا النحوية في كتب تفسير الحديث.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**
- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة** : أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، ت840هـ، تقديم/ فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق/ دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم، ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، ط1، الرياض،1420هـ- 1999م.
- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة:** أبو الفضل ، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ،ت 852 هـ، تحقيق/ د زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية ، ط1،المدينة المنورة،141 5 هـ - 1994م .
- **الإتقان في علوم القرآن:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت 911هـ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، 1394هـ - 1974 م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان الأندلسي، ت 745هـ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد وآخرون، مكتبة الخانجي، ط 1، القاهرة ، 1418هـ- 1998م.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:** أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط 7، 1323 هـ.
- **الأشباه والنظائر في النحو:** جلال الدين السيوطي، ت 911هـ، تحقيق د/ عبد العالم سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت 1406هـ- 1985م.
- **الأصول في النحو:** أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، ت316هـ، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ط، د.ت.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** : محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، ت 1393هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1415 هـ - **1995م.**

- **إعراب الحديث النبوي للعكبري:** عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، تحقيق د/ حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، السعودية، ط2، 1408هـ- 1987م.
- **إعراب الحديث النبوي:** عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري ، تحقيق د/ عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ط 2، 1407- 1986م.
- **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي:** عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، تحقيق د/ عبدالحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع- القاهرة، ط 1، 1420هـ، 1999م.
- **إعراب القرآن وبيانه:** محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش ، ت 1403هـ، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط4، 1415 هـ.
- **إعراب القرآن:** أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ، ت 338هـ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421 هـ.
- **إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع:** أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي ، ت 845هـ، تحقيق/ محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1420 هـ – 1999 م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط 1، 1406 هـ – 1982م.
- **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار:** أبو الحسين، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي ، ت 558هـ، تحقيق/ سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، ط1، الرياض- المملكة العربية السعودية،1419هـ – 1999م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين:** عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت 557هـ، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ – 2003م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك:** جمال الدين، أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري، ت 761 هـ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ، د. ط، د. ت.
- **البداية والنهاية:** أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ،ت774هـ، تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر ، ط1، 1418 هـ - 1997 م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، ت911هـ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، لبنان ، د .ط.
- **البيان في النحو العربي:** د/ محمود محمد العامودي، الجامعة الاسلامية ، ط1، غزة،1434هـ- 2013 م.
- **تاريخ الاسلام ووفيات الأعلام و المشاهير:** شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت 748هـ، تحقيق د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، ط1، 2003م.
- **التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي:** عائشة بنت مرزوق بن حامد اللهيبي، جامعة أم القرى، 1422- 1423 هـ.
- **التبيان في إعراب القرآن:** عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، تحقيق/ على محمد البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي، د. ط، 1976 م.

تحقيق/ حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة ، ط1، بيروت، 1421 هـ - 2001 م.
- **تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن ، لسيد قطب - رحمه الله -:** علوي بن عبد القادر السَّقَّاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط1416،2 هـ - 1995 م.
- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف:** عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، ت 656هـ، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت،1417هـ.
- **التطبيق النحوي:** د/عبده الراجي، دار المعرفة الجامعية، ط2، مصر، السويس 1420هـ- 2000م.

- **تفسير الشعراوي – الخواطر:** محمد متولي الشعراوي ، ت 1418هـ، مطابع أخبار اليوم، 1997م، د. ط.
- **تفسير الشيخ أحمد حطيبة:** دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية .http://www.islamweb.net
- **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار):** محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني ، ت 1354هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، د. ط.
- **تفسير القرآن العظيم (ابن كثير):** أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت 774هـ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون ، ط1، بيروت،1419 هـ.
- **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وعليه تعليقات كتاب" الانتصاف" فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال" :** أبو القاسم، جار الله محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت 538، تحقيق/ خليل مأمون شيحا، ، دار المعارف، ط3 ، بيروت– لبنان ،1430هـ – 2009م.
- **التوابع: د/ عبدالله أحمد خليل إسماعيل** ، جامعة الأزهر ،ط1، غزة، 1995م.
- **التيسير بشرح الجامع الصغير:** زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ، ت 1031هـ، مكتبة الإمام الشافعي، ط3، الرياض، 1408هـ – 1988م.
- **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة:** أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي، دراسة وتحقيق/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط 1، 1432 هـ – 2011 م.
- **جامع الأصول في أحاديث الرسول :** مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت 606هـ، تحقيق/ عبد القادر الأرنؤوط، وبشير عيون ، مكتبة الحلواني– مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط1، 1392 هـ –1972 م.

- **جامع الدروس العربية:** مصطفى الغلاييني، تحقيق د/ عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، ط 28، بيروت 1414هـ – 1993م.
- **جامع المسانيد** والسُّنَن **الهادي لأقوم سَنَن:** أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ، ت 774هـ، تحقيق د / عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر، ط2، بيروت ، 1419 هـ – 1998 م
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي:** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ، ت 671هـ، تحقيق/ أحمد البردوني ،وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة، 1384هـ – 1964 م.
- **الجدول في إعراب القرآن الكريم:** محمود بن عبد الرحيم صافي ،ت 1376هـ، دار الرشيد دمشق – مؤسسة الإيمان ،ط4، ، بيروت، 1418 هـ.
- **جمرات المنصوبات، المستثنى – الحال– التمييز**: د/ عبدالله أحمد خليل إسماعيل، جامعة الأزهر، ط1،غزة، 1998م.
- **الجملة الاسمية وما اعتلق بها من نواسخ:** د/ فضل محمد النمس ، جامعة الأقصى– غزة، ط2، فلسطين، 2011م.
- **الجملة العربية تأليفها و أقسامها** : د/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط2، عمان– الأردن، 1427هـ– 2007 م0
- **الجملة الفعلية و المفاعيل** : د/ عبدالله أحمد خليل إسماعيل ، جامعة الأزهر، ط1، غزة، 1995م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني:** أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت 749هـ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، وآخرون، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت – لبنان ، 1413 هـ – 1992 م .

- **الجواهر الحسان في تفسير القرآن:** أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ، ت 875هـ، تحقيق/ الشيخ محمد علي معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي ، ط1، بيروت، 1418هـ.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية:** أبو محمد ، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، محيي الدين الحنفي ، ت 775هـ، مير محمد كتب خانه ، كراتشي،1411هـ - 1991م، د. ط.
- **حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد:** العيني، تحقيق/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ، ت 430هـ، السعادة ،مصر، 1394هـ - 1974م، د. ط.
- **خزانة الأدب وغاية الأرب:** ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري ، ت 837هـ، تحقيق/ عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال ،و دار البحار، الطبعة الأخيرة ،2004م.
- **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت392هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.
- **الدر المنثور:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت 911هـ، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.
- **الدعاء للطبراني:** أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، ت 360هـ، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1413هـ.
- **ديوان ليلى الأخيلية:** حياتها- شعرها، تحقيق/ خليل ابراهيم العطية، جليل العطية، سلسلة كتب التراث، وزارة الثقافة و الارشاد، العراق، د. ط، د. ت.
- **ذيل طبقات الحنابلة المؤلف:** زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي ،ت 795هـ، تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، ط1، الرياض ، 1425 هـ - 2005 م
- **روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن:** محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي- دمشق، مؤسسة مناهل العرفان – بيروت، ط3، 1400 هـ - 1980 م.

- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية:** أبو القاسم ،عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، ت 581هـ، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت،1412 هـ.
- الروض الداني (المعجم الصغير): أبو القاسم الطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، ت 360هـ، تحقيق/ محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، عمان،ط1، 1405 هـ- 1985م.
- **زهرة التفاسير:** محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، ت 1394هـ، دار الفكر العربي، د. ط، د. ت.
- **سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد:** محمد بن يوسف الصالحي الشامي ، ت942هـ، تحقيق/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت – لبنان،1414 هـ - 1993 م.
- **سر صناعة الإعراب:** أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي ، ت 392هـ، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت- لبنان،1421هـ - 2000م.
- **السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير:** الشيخ علي بن الشيخ أحمد بن الشيخ نور الدين بن محمد بن الشيخ إبراهيم الشهير بالعزيزي ، فريق رابطة النساخ برعاية (مركز النخب العلمية، د. ت، د. ط.
- **سنن ابن ماجه:** ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، ت273هـ ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي ، د. ط.
- **سنن الترمذي:** أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، ت 279هـ، تحقيق/أحمد محمد شاكر و آخرون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط2، مصر، 1395 هـ - 1975 م.
- **سنن الدارقطني:** أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ،ت 385هـ، تحقيق/ شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت – لبنان،1424 هـ - 2004 م.
- **السنن الكبرى:** أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت 303هـ،

- **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، ت 748هـ، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ- 2006م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل:** بهاء الدين، عبدالله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمْداني، ت 769هـ، تأليف/ محمد محيي الدين، دار التراث، ط20، القاهرة، 1400هـ- 1980م.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** نور الدين، أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط2، مصر 1358هـ - 1939م.
- **شرح التسهيل:** جمال الدين، أبو عبدالله، محمد بن مالك الطائي الجيّاني الأندلسي، ت 672هـ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، و زميله د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة و النشر، ط1، الجيزة ،1410هـ- 1990م.
- **شرح التصريح على التوضيح على أوضح المسالك:** لجمال الدين أبي محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، ت 905 هـ تحقيق/ محمد باسل عيود السود، منشورات دار الكتب العلمية، لبنان، 1421هـ - 2000 م، د.ط.
- **شرح الجمل الزجاجي:** ابن عصفور الإشبيلي، ت 669هـ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، د. ط1، القاهرة 1971م.
- **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب** : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، ت 686 هـ، تحقيق أ. د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1395 هـ - 1975م.
- **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية:** أبو عبد الله ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي ،ت 1122هـ، دار الكتب العلمية، ط1 ،1417هـ-1996م.
- **شرح السنة:** محيي السنة، أبو محمد، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت 516هـ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، وآخرون، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، بيروت، 1403هـ - 1983م0

- **شرح الكافية الشافية:** جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث– جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة 1402هـ –1982م.
- **شرح المفصل للزمخشري:** موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت 643هـ، تحقيق د/ إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 1422هـ – 2001م.
- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك:** أبو زيد، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ت 807هـ، تحقيق د/ فاطمة الراجحي، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1412 هـ– 1991م،د. ط.
- **شرح جمل الزجاجي:** أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، ت 609هـ، (تحقيق ودراسة)، تحقيق/ سلوى محمد عمر عرب، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية، د. ط، 1418– 1419هـ.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، جمال الدين، ابن هشام ، ت 761هـ، تحقيق/ عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا، د.ت، د. ط.
- **شرح زاد المستقنع في اختصار المقنع (كتاب الطهارة):** محمد بن محمد المختار الشنقيطي، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء – الإدارة العامة لمراجعة المطبوعات الدينية، ط1، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1428 هـ – 2007 م.
- **شرح سنن أبي داود:** أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى ، ت855 هـ، تحقيق/ أبو المنذر، خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد ، ط1، الرياض، 1420 هـ – 1999 م.
- **شرح كتاب الحدود في النحو:** عبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق/ المتولي رمضان الدميري
- **شرح معاني الآثار:** أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي ،ت 321هـ، تحقيق/ محمد زهري النجار ،وآخرون ، عالم الكتب، ط1، مصر، 1414 هـ – 1994 م.

- **الشفاعة:** أبو عبد الرحمن، مقبل بن هادي بن مقبل بن قائدة (اسم رجل) الهمداني الوادعي، ت 1422هـ، دارُ الاثار للنشر و التوزيع ، ط3، صنعاء – اليمن، 1420 هـ - 1999 م.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:** جمال الدين بن مالك الأندلسي، ت 672 هـ، تحقيق د/ طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط 3، 1413 هـ.
- **الصحاح تاج** اللغة وصحاح **العربية** : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت 393هـ، تحقيق/أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.
- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان:** محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 2، 1414 – 1993م.
- **صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري:** أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ت 256هـ، تحقيق/محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، ط4، 1418 هـ - 1997 م.
- **طبقات المفسرين للداوودي:** محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ، ت 945هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت، د .ط .
- **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث:** السيوطي، تحقيق/ حسن الشاعر، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، د. ط، د.ت.
- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي:** الإمام السيوطي، تحقيق د/ سليمان القضاة، دار الجيل ، بيروت، 1414هـ- 1994م ، د. ط .
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري:** أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني ، ت 855هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت .د. ط، د.ت.
- **عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم:** تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي ،ت1329هـ، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1415 هـ.

- **غاية المقصد في زوائد المسند:** أبو الحسن ، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ، ت 807هـ، تحقيق/ خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت،1421 هـ - 2001م.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، تحقيق د/ محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، 1379هـ، د. ط.
- **فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار:** الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرُّباعي الصنعاني، ت 1276هـ، تحقيق/ مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، ط1، 1427هـ.
- **في ظلال القرآن: سيد** قطب إبراهيم حسين الشاربي، ت 1385هـ، دار الشروق ، بيروت، ط17، القاهرة،1412 هـ.
- **القاموس المحيط** :للإمام اللغوي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروز آبادي، ت817 هـ.
- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار:** أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ت 235هـ، تحقيق/ كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد،ط1، الرياض، 1409هـ.
- **الكتاب:** أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ - 1988م.
- **كشف المشكل في النحو:** علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ت 599 هـ، تحقيق د/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، ط 1، بغداد، 1404هـ- 1984م.
- **كشف المشكل من حديث الصحيحين:** جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ،ت 597هـ، تحقيق/ علي حسين البواب، دار الوطن ،الرياض، د. ط، د. ت.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، دار صادر- بيروت.
- **لطائف الإشارات = تفسير القشيري:** عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري ، ت 465هـ، تحقيق/ إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، مصر ، د.ت.

- **اللمع في العربية:** أبو الفتح، عثمان بن جني، تحقيق د/ سميح أبو مُغلي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 1988م.
- **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي:** أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2، 1406هـ- 1986م.
- **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، العدد الثالث، بحث الدكتور غازي طليمات بعنوان: مذهب أبي البقاء العكبري في النحو: 1411هـ- 1991م.
- **مجمع الأمثال:** أبو الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، ت 518هـ، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة ، بيروت- لبنان، د. ط، د.ت.
- **مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي:** زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ت 795هـ، تحقيق/ أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط 1، 1424 هـ- 1425هـ، 2003 م- 2004م.
- **مجموعة الحديث على أبواب الفقه:** محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، ت1206هـ، تحقيق/ خليل إبراهيم ملا خاطر، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت.
- **المحلى بالآثار:** أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ، ت 456هـ، دار الفكر، بيروت، د. ط، د.ت.
- **مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم= مختصر الذهبي:** ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ، ت 804هـ، تحقيق/ عبد الله بن حمد اللحيدان وآخرون، دار العاصِمة، ط1، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1411 هـ.
- **مختصر تفسير ابن كثير:** تحقيق/ محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، ط7، بيروت – لبنان، 1402 هـ - 1981م.
- **المرجع السهل في قواعد النحو العربي:** هشام عامر عليان، و د/ سميح أبو مُغلي، المطبعة الوطنية، ط2، عمان، 1402هـ- 1982م.

- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ، ت 1014هـ، دار الفكر، ط1، بيروت – لبنان، 1422هـ – 2002م.
- **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبد الله ، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ، ت 405هـ، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت،1411 هـ- 1990م.
- **مستخرج أبي عوانة:** أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق/ أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.
- **المسند:** الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، 1400 هـ.
- **مسند أبي داود الطيالسي:** أبو داود، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى ، ت 204هـ، تحقيق د/ محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1، مصر،1419هـ – 1999م.
- **مسند أبي يعلى:** أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، ت 307هـ ، تحقيق/ حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق،1404 هـ- 1984م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت 241هـ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ، وآخرون، إشراف د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ – 2001 م0
- **المسند الجامع:** تحقيق/ محمود محمد خليل، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، ط1، الكويت،1413 هـ – 1993 م0
- **مسند الشاميين:** أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، ت 360هـ، تحقيق/ حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت،1405هـ – 1984م.

- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم:** مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت261هـ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت.
- **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم:** أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ، ت430هـ، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت – لبنان،1417هـ – 1996م.
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار:** أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، ت 544 هـ، المكتبة العتيقة ودار التراث، د.ت، د. ط.
- **مصابيح الجامع:** محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني ، ت827 هـ، تحقيق/ نور الدين طالب ، دار النوادر، ط1، سوريا ، 1430 هـ – 2009 م

- **المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهده في القرآن الكريم:** د. شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، ١٩٨٩م.

- **معاني القرآن وإعرابه :** أبو إسحاق الزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل ، ت 311هـ، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، ط1، بيروت، 1408 هـ – 1988 م.
- **معاني القرآن:** أبو جعفر، النحاس أحمد بن محمد، ت 338هـ، تحقيق/ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1409هـ.
- **معاني النحو:** د/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن 1420هـ– 2000م.
- **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب:** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، ت 626هـ، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1414هـ – 1993م
- **المعجم الأوسط:** أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، ت360هـ، تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد وآخرون، دار الحرمين، القاهرة، د. ط.

- **معجم البلدان:** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، ت 626هـ، دار صادر، ط2، بيروت ، 1995 م .
- **معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ:** محمد محمد محمد سالم محيسن ، ت 1422هـ، دار الجيل ، ط1، بيروت، 1412 هـ - 1992 م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت761هـ ، تحقيق د/ مازن المبارك، و آخرون، دار الفكر ، ط6، دمشق، 1985م.
- **المغني لابن قدامة:** أبو محمد، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي ، ت 620هـ، مكتبة القاهرة، د. ط، د.ت.
- **المقتضب:** أبو العباس، محمد بن يزيد المبرد، ت 285هـ، تحقيق د/ محمد عبدالخالق عضيمة، ط 3، القاهرة ، 1415 هـ - 1994م.
- **المقرب:** على بن مؤمن المعروف بابن عصفور، ت 669هـ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري وآخرون ، مكتبة وهبة ، ط2، القاهرة، 1993م.
- **من متممات الجملة في النحو العربي:** د/ فضل محمد النمس، جامعة الأزهر، غزة، 1436هـ - 2015م.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج= صحيح مسلم:** أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت 676 هـ، دار إحياء التراث العربي ، ط2، بيروت، 1392هـ.
- **موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور:** أ. د/ حكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة- المدينة النبوية، ط1 ، 1420 هـ - 1999 م

- **المواهب اللدنية بالمنح المحمدية:** أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين ، ت 923هـ، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د. ط.
- **الموجز في قواعد اللغة العربية:** سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، ت 1417هـ، دار الفكر ، ط1، بيروت – لبنان، 1424هـ - 2003م.

- **الموسوعة القرآنية:** إبراهيم بن إسماعيل الأبياري ، ت1414هـ، مؤسسة سجل العرب ، 1405 هـ. د.ت، د. ط.
- **النحو التطبيقي وفقاً لمقررات النحو العربي في المعاهد والجامعات العربية:** د/ هادي نهر، منشورات علم الكتب الحديث و جدار للكتاب العالمي- عمان، ط1، الأردن، 1429هـ-2008م.
- **النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم:** د/ محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الإسلامية، ط 3، الكويت، 1417هـ – 1996م.
- **النحو الصرف** : د/ عاصم بيطار، منشورات جامعة دمشق، ط9، دمشق، 1425هـ – 2004م.
- **نحو العربية:** عبداللطيف محمد الحطيب و سعد عبدالعزيز مصلوح، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، ط1، الكويت، 1423هـ- 2002م.
- **النحو المصفى:** محمد عيد، مكتبة الشباب،القاهرة،197، د. ط.
- **النحو الميسر، عرض شامل لجميع قواعد النحو لشواهد القرآن الكريم و السنة النبوية و يليه تعليقات إيضاحية على متن الأجرومية:** أحمد ناصر أحمد ناصر، ألفا للنشر و التوزيع، ط1، الجيزة- مصر، 1433هـ- 2012م.
- **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة:** عباس حسن، دار المعارف ، ط3، مصر، 1975م.
- **النحو والدلالة " مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي"**: د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط2، 1999م.
- **النداء و التوابع في النحو العربي:** د/ فضل محمد النمس، جامعة الأزهر، غزة، 1438هـ – 2017م.
- **نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم –:** عدد من المختصين بإشراف الشيخ/ صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب الحرم المكي، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، ط4، جدة، د.ت.

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه و تبيين الخفي من لفظه و شرح أبياته و غريبه:** أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، ت 476هـ، تحقيق د/ يحيى مراد، منشورات دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1425 هـ- 2005 م.
- **نيل الأوطار:** محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت1250هـ، تحقيق/ عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، ط1، مصر، 1413هـ - 1993م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين، أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت 911هـ، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418هـ- 1998م.
- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، ت764هـ، تحقيق/ أحمد الأرناؤوط وآخرون، دار إحياء التراث ، بيروت،1420هـ- 2000م، د. ط.